دكتور
محمود صالح منسى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

الشرق العربى المعاصر

القسم الأول
الهلال الخصيب



١٩٩٠

دكتور
محمود صالح منسى
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر

الشرق العربى المعاصر

القسم الأول
الهلال الخصيب



١٩٩٠

مقدمــــة

منذ أخرجت كتاب تاريخ الشرق العربى الحديث (حتى نهاية الحرب العالمية الأولى) أخذت تراودنى فكرة إستكمال تاريخ الشرق العربى بإخراج دراسة عن الشرق العربى المعاصر . ولكن إخراج هذا العمل بالطريقة التى إتبعتهافى كل أبحاثى السابقة ومنها الشرق العربى الحديث كان يستلزم وقتا طويلا ، وجمع معلومات من مصادرها الأصلية وبخاصة الوثائق ، ولكن حاجة طلابى الماسة والملحة الى دراسة يعتمدون عليها فى تاريخ العرب المعاصر ألجأتنى مضطراً إلى أمرين :

أولهمــا : إخراج تاريخ الشرق العربى المعاصر على مرحلتين وفى قسمين ، الأول عن الهلال الخصيب ،

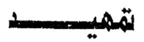
والثانى عن الجزيرة العربية حتى يكون بين يدى الطلاب مايستعينون به فى الدراسة . وثانى الأمرين هو الاكتفاء مؤقتاً بما لدى من مادة علمية على أن أستكمل الدراسة فيما بعد .

وعلى هذا الأساس أتقدم للقارئ العربى بهذه الدراسة (المؤقتة) ، وليس معنى هذا الإقلال من قيمتها العلمية ، بل إننى إستطعت أن أبرز الكثير من جوانب تاريخ الشرق العربى المعاصرربما لايعرفها الكثيرون .

وأرجو أن يستفيد القارئ من هذه الدراسة ، والله من وراء القصد .

أ.د. محمود حسن صالح منسى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
المتفرغ .

المعادى الجديدة – اكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٠


تمهيد

أثـر الحـرب العالميــة الأولـى

على أقطار الشرق العربى

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى فى أول أغسطس (آب) ١٩١٤ لم يكن قد بقى من أقطار الشرق العربى بل والعالم العربى كله تحت الحكم العثمانى سوى أقاليم الهلال الخصيب (بلاد بين النهرين أى العراق ، والشام) بالإضافة الى بعض أجزاء شبه الجزيرة العربية . وقد كانت الحرب العالمية الأولى حدثاً فاصلاً عميق الأثر فى مستقبل ومصير هذه الأقطار فقد انتقلت من عهد له سماته الى عهد آخر تختلف سماته تماما ،

ذلك ان دخول الدولة العثمانية (التى كانت لاتزال تخضع لها هذه الأقطار العربية فى الشرق) الحرب إلى جانب دولتى الوسط (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر) ضد بريطانيا وحليفتيها من دول الوفاق (الحلفاء : فرنسا وروسيا) أدى إلى قيام أخطار عديدة وشديدة من جانب الشرق العربى (العثمانى) بسبب وقوعه على الطريق الى الهند وإطلاله على البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى وبحر العرب والمحيط الهندى وتهديد فارس ومصفاة النفط التابعة للشركة الأنجلو فارسية فى عبدان ، ناهيك عن سلاح الجهاد الدينى الذى أشهرته الدولة العثمانية فى وجه أعدائها ومن ثم حاولت بريطانيا بالذات أن تتصدى لدرء هذا الخطر الذى يهددها قبل حلفائها ، وكانت الوسيلة التى اتبعتها بريطانيا تعتمد أساسا على استخدام عرب المشرق أنفسهم كسلاح تشهره فى وجه حكامهم العثمانيين وتشجيعهم على الثورة ، هذا الى جانب القيام ببعض العمليات العسكرية كان مسرحها أقطار الشرق العربى مثل الحملة البريطانية القادمة من الهند لغزو العراق سنة ١٩١٤ ،.والحملة البريطانية المنطلقة من مصر لغزو الشام سنة ١٩١٧.

فقد كانت بريطانيا تعلم وتدرك أنه فى السنوات السابقة على نشوب الحرب العالمية مباشرة ، وفى ظل حكم الاتحاديين الترك عم السخط فى أقطار المشرق العربى على

الحكم العثمانى صارت الهوة سحيقة بين العرب والترك بسبب سياسة الإتحاديين التى ضاق بها العرب ذرعاً ، وتكونت جمعيات وأحزاب سياسية علنية سرية تدعو لأن يكون للعرب كيان خاص فى داخل الدولة العثمانية مثل العربية الفتاة والعهد ، ومن ثم شرعت بريطانيا على الفور تستخدم سلاحاً مزدوجاً ضد الدولة العثمانية ، فمن ناحية استخدمت سلاح القومية لبث الدعاية بين العرب وإثارة النزعة القومية لديهم ، كما استخدمت سلاح الدين عندما توصلت الى اتفاق مع شريف مكة المركز الروحى للعالم الإسلامى لإبطال مفعول دعوة السلطان العثمانى الى الجهاد ، وهكذا رأت بريطانيا أن تستخدم العرب لضرب الدولة العثمانية .

ولكن مع أى المجموعات العربية تتعامل بريطانياوتستخدمها لضرب الإمبراطورية العثمانية ؟ لقد كانت الحركة العربية فى الشام أكثر نضجاً وزعماؤها أصلح العناصر وأقواها وعيا من الناحية السياسية أكثر من أى منطقة أخرى فى الشرق العربى ، ولكن بلاد الشام قريبة من مقر الدولة العثمانية وتوجد بها حشود كبيرة من القوات التركية بقيادة أحمد جمال باشا أحد عمد حكومة الاتحاديين ، ويمكن تعزيزها بسهولة ، وبالإضافة الى ذلك فإنه إذا أثارت بريطانيا ثورة عربية فى الشام فان فرنسا هى التى سوف تجنى ثمرتها ، وإلى جانب ذلك كانت بريطانيا تدرك أنه من الصعب إخضاع الحركة القومية العربية وزعمائها فى الشام خضوعا مطلقا لمخططات بريطانيا فى المنطقة.

ومن ثم اتجهت بريطانيا الى الجزيرة العربية والى الشريف بن على أمير مكة ، فالحجاز بعيد من مقر الدولة العثمانية واحتمال نجاح الثورة فيه أكبر ، وفى الحجاز تقع الأماكن المقدسة الإسلامية وتستطيع بريطانيا أن تضمن استمرار حج رعاياها المسلمين ، والشريف لذلك ، ولكونه من الدوحة النبوية - سيكون سلاحا فعالا فى فَلّ سلاح الجهاد الذى شهره السلطان الخليفة العثمانى فى وجه بريطانيا ، وإلى جانب ذلك فقد كانت بريطانيا تعلم بقيام خلاف بين الشريف وحكومة الإتحاديين حول مركزه وصلاحياته فى الحجاز ، كما انه من الممكن التعامل معه بسهوله واقناعه بالارتباط ببريطانيا بعد

الحرب بعكس زعماء القوميين فى الشام ، ولما كانت السلطات البريطانية تفكر فى الإستفادة من الشريف فقد وجهت اليه الدعوة لكى يقوم عرب الحجاز بالثورة على الدولة العثمانية وفى مقابل ذلك تتعهد بريطانيا بالحيلولة دون أى تدخل فى شبه الجزيرة العربية.

وفى هذا الوقت ، وبعد أن كان الشريف حسين لايطمع فى أكثر من ضمان مركزه فى الحجاز ، بدأ يتطلع الى قيام مملكة عربية تضم أقطار الشرق العربى الأسيوى ، وتصادف أنه فى نفس الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تبحث عن زعامة دينية تساندها فى الحرب ضد دولة الخلافة العثمانية ، كان القوميون العرب فى دمشق يبحثون هم أيضا عن زعامة دينية تقودهم فى نضالهم القومى حتى لايسهل ضرب حركتهم القومية بالدين وحى لاتتهم حركتهم بالخروج على الإسلام وشق عصا الطاعة على أمير المؤمنين الخليفة ، وذلك بعد أن يئسوا من الإصلاح على أساس اللامركزية والحكم الذاتى ، ولذلك اتصلوا بالشريف حسين فى يناير (كانون ثان) ١٩١٥ ووافق الشريف على ميثاق (بروتوكول) دمشق الذى وضعه القوميون والذى كان ينص على أنه - مقابل قيام العرب بالثورة على الترك - تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية داخل حدود معينة بحيث تشمل العراق والشام والجزيرة العربية باستثناء عدن .

وعلى هذا الأساس دخل الشريف حسين فى مفاوضات مع بريطانيا وهى ما عرفت بمراسلات الحسين مكماهون ، ولكن بريطانيا أرادت التهرب من تحديد حدود منطقة الاستقلال العربى وازاء الحاح الشريف وافقت على استثناءات تهدف الى تحقيق أطماعها فى العراق وأطماع حليفتها فرنسا فى الشام ، وكان رد الشريف على هذه الإستثناءات موافقته على التنازل عن جنوب العراق لبريطانيا لفترة محدودة ومقابل مبلغ معين ، كما يوافق على التنازل لفرنسا عن سواحل الشام بشروط مماثلة بدعوى رغبته فى عدم تكدير العلاقات بين بريطانيا وفرنسا والحرب دائرة الرحى ، وأنه سينتهز أقرب فرصة بعد انتهاء الحرب للمطالبة بما غض النظر عنه فى أثناء الحرب ، وقد عبرت بريطانيا عن سعادتها لموقف الشريف والتزمت الصمت الذى فسره الشريف على أنه

موافقة من جانب بريطانيا على وجهة نظره ، وهكذا جازف الشريف حسين بالانضمام الى بريطانيا دون الحصول سلفا على ضمانات مؤكـدة لا بوعود غامضة ، كما أن موافقته كانت تتضمن تعديلا فى بروتوكول دمشق لايملك الشريف الحق فى إجرائه ومن حق الزعماء القوميين عدم الالتزام بهذا التعديل . ولكن المراسلات كانت سرية ولم يعلم بها أحد إلا بعد إنتهـاء الحرب .

ويرى بعض المراقبين المحايدين والمعاصرين للأحداث أن بريطانيا بمحاولتها كسب الشريف إنما كانت تسعى الى تحقيق هدفين أحدهما قريب ألا وهو إبطال مفعول الحرب الدينية التى أعلنها الخليفة ، وتهدئة المسلمين داخل الإمبراطورية البريطانية وخارجها ، وكسب ولاء عرب الشام والعراق ، وضمان معونة القبائل القاطنة على جانبى القوات البريطانية فى العراق وسينا حتى لاتعرقل تقدمها أو تهدد مواصلاتها .

أما الهدف الآخر فهو هدف بعيد وهو سعى البريطانيين لكى يقيموا – بعد الحرب – دولة أو دول إسلامية مستقلة (إسمـا) على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المتداعية ، على أن تكون هذه الدولة أو الدول تحت شكل ما من أشكال السيطرة البريطانية وتخدم كبديل للامبراطورية العثمانية وتقوم بدورها التقليديفى حماية مواصلات بريطانيا مع الهند .

ووفى الشريف بوعده لبريطانيا وأشعل ثورة فى الحجـاز فى يونيو (حزيران) ١٩١٦ ، ونجح رجـاله فى طرد الترك من الحجاز بحيث لم تبق لهم إلا حامية شبه معزولة فى المدينة المنورة ، وبعد ذلك دخلت الثورة العربية فى مرحلة جديدة عندما كون الشريف قوة نظامية إستعان فى تدريبها وقيادتها بضباط وجنود من العرب الذين أسرتهم بريطانيا وإستولى هذا الجيش على العقبة فى يوليو (تمـوز) ١٩١٧ ومنها إنطلق ليكون ميمنة الحملة البريطانية التى شرعت فى أواخر ١٩١٧ فى التقدم من مصر نحو الشام بقيادة الجنرال اللنبى ولم يأت خريف عام ١٩١٨ حتى سقطت دمشق ودخلها فيصل بن الحسين الذى إستقبله الأهلون إستقبالا حماسيا ، ولكنه لم يلبث أن صدم صدمة كبرى إذ تلقى اللنبى تعليمات من حكومته بوقف التيار العربى الجارف وإغلاق الطريق أمام

فيصل وأن يضع فى إعتباره إتفاقية سايكس / بيكو Saykes / Picot .

ذلك أن بينما كانت المراسلات جاريه بين الشريف حسين ومكماهون (المعتمد البريطانى فى مصر) كانت هناك مباحثات أخرى تجرى بين بريطانيا وحليفتيها روسيا وفرنسا من أجل اقتسام الممتلكات العثمانية بما فيها الشرق العربى وتمخضت هذه المباحثات عن إتفاقية سايكس / بيكو السرية التى نصت على أنه مقابل حصول روسيا على المضايق :

١ – تقام دولة عربية مستقلة أو إتحاد من الدول العربية تحت رئاسة رئيس عربى فى داخلية الشام حتى الموصل (المنطقة أ) وداخلية العراق (المنطقة ب) على أن يكون لفرنسا فى المنطقة الأولى ولبريطانيا فى المنطقة الثانية حق الأولوية فى المشروعات والقروض وتقديم المستشارين والموظفين (أى سيطرة أجنبية غير مباشرة تختفى وتتستر وراء رئيس عربى).

٢ – يسمح لفرنسا فى ساحل الشام (المنطقة الزرقاء) ولبريطانيا فى العراق الأدنى جنوبى بغداد (المنطقة الحمراء) بإقامة إدارة مباشرة (أى سيطرة أجنبية مباشرة) .

٣ – تقام إدارة دولية فى فلسطين (المنطقة البنية)

٤ – تحصل بريطانيا على ميناءى حيفا وعكا .

ولقد كانت هذه الإتفاقية طعنة للشريف حسين وللعرب فهى مناقضة لما فهمه الشريف من إتفاقه مع بريطانيا ، كما ان اتفاقية سايكس / بيكو مزقت منطقة الشرق العربى للحيلولة دون تقدمها ووحدتها واستقلالها . وعندما علم الشريف حسين بأمر الاتفاقية واستفسر من حليفته لم تعدم هذه وسيلة للتهرب والخداع ، فاستمر فى ثقته ببريطانيا معتقدا أنها ستقف الى جانبه بعد الحرب ، وكانوا ممثلو بريطانيا فى الشرق العربى وعلى رأسهم لورنس يغذون هذا الشعور .

ولم تكن اتفاقية سايكس بيكو هى الطعنة الوحيدة التى وجهتها بريطانيا لعرب المشرق بل وجهت إليهم طعنة أخرى دامية ولاتزال الدماء تنزف من جرحها حتى اليوم ، وذلك عندما

أصدر وزير خارجية بريطانيا فى ٢ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١٧ تصريح بالفور الذى وعدت فيه الحكومة البريطانية الصهيونية العالمية بأنها ستعمل على إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

وليس هنا مجال بحث الأسباب التى دفعت بريطانيا الى إصدار هذا التصريح ولكن يهمنا أمران : أولهما أن هذا التصريح كان يتعارض مع اتفاق بريطانيا مع الشريف حسين ، فمما لاشك فيه أن فلسطين كانت ضمن المنطقة التى وعدت بريطانيا بالاعتراف باستقلال العرب فيها ، ولم تكن فلسطين ضمن المنطقة المستثناة من منطقة الاستقلال العربى ، واذا كان البريطانيون بعد ذلك ادعوا أن فلسطين كانت ضمن المنطقة المستثناة باعتبارها تقع غرب مناطق دمشق / حمص / حماه / حلب ، ولكن المنطقة الواقعة غرب خط دمشق حمص حلب حماه هى الساحل السورى (لبنـان) .

أما الأمر الثانى فهو موقف الزعامة العربية الممثلة فى الشريف حسين من هذا التصريح ، إذ يلاحظ أنه مثلما جازت عليه من قبل خدعة " العظمة البريطانية " بشأن إتفاقية سايكس / بيكو فقد جازت عليه خديعتها مرة أخرى مع الفارق ، واستخدمت معه بريطانيا سلاح الترهيب والترغيب لإسكاته وإرغامه على قبول الأمر الواقع ، خصوصا وأنه كان يجهل تماما حقيقة الصهيونية ونواياها ، فاستمر يثق ثقة تامة فى كل ماتقرره " العظمة البريطانية " حتى لقد أوصى أتباعه وقواته المشتركة فى القتال بالاستمرار فى الثقة بوعود بريطانيا ودعا الشعب العربى فى فلسطين الى الترحيب باليهود كأخوة والتعاون معهم من أجل الصالح العام .

وهكذا نرى بريطانيا كانت تتبع فى أثناء الحرب سياسة متناقضة لها أكثر من وجه : فهى تتفق مع العرب ، ثم تتفق مع فرنسا (سايكس / بيكو) على إقتسام الشرق العربى فيما بينهما كمناطق نفوذ وهذا يتعارض مع الإتفاق مع العرب ، ثم تمنح للصهيونية وعدا يتعارض مع هذا وذاك ، وفى محاولة من البعض لتفسير هذا الموقف من بريطانيا وتبريره يذهبون الى أنه كانت هناك قوى عدة يهم بريطانيا إرضاءها ، وكانت أهداف هذه القوى متعارضه تماما ، فتحالفت مع العرب من أجل إحلال الهزيمة

بالدولة العثمانية وإقامة حكومات عربية في بعض مناطق الشرق العربي بحيث تكون تحت حمايتها ، وفي الوقت نفسه كان على بريطانيا أن تدخل في حسابها أطماع فرنسا في الشام ، وإدعاءات الحركة الصهيونية في فلسطين ، ورغبة حكومة الهند في السيطرة على العراق كخط دفاع أمامي عن الهند وحماية آبار النفط بالسيطرة على رأس الخليج ، وفي الوقت نفسه لم تكن بريطانيا راغبة في تشجيع الحركة القومية العربية الى الدرجة التي تصبح فيها خطرا على مركز بريطانيا ذاتها في مصر ، فحاولت بريطانيا إرضاء مختلف الأطراف بأن تعد كل طرف بما يصبو إليه على أمل أن يصير من المحتمل التوفيق بطريقة ما بين المطالب المتعارضة فيما بعد ، وبعد أن تضع الحرب أوزارها ، وإلى جانب ذلك فإنه لابد وأن نضع في اعتبارنا أنه لم تكن هناك هيئة بريطانية واحدة تخطط السياسة البريطانية في منطقة الشرق العربي فانعدم التنسيق بين وزارات الحربية والخارجية ودار المندوب السامي في القاهرة وحكومة الهند .

الاضطراب في الشرق العربي بعد الحرب

وكان من الطبيعي أن يترتب على سياسة بريطانيا المتناقضة إزاء الشرق العربي في أثناء الحرب أن يغشى المنطقة إضطراب شديد بعد انتهاء الحرب ، إذ أصبح يساور بريطانيا شعور بأنه من الممكن التحلل إلي حد ما من تعهداتها لفرنسا لمصلحة العرب أو بالأحرى لمصلحتها هي ، ويتضح هذا بوضوح في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس في يناير (كانون ثان) ١٩١٩ والذى حضره فيصل نيابة عن والده بعد أن شكل حكومة عربية في داخلية الشام (دمشق) في ٥ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٨ .

وعندما وصل فيصل الى باريس كانت سياسته تقوم على أساس الحصول على تأييد بريطانيا في مقاومة مطالب فرنسا في الشام ، الأمر الذى أثار شكوك فرنسا في أن فيصل صار أداة في يد بريطانيا لمقاومة مطالب فرنسا ، مما أدى الى تشدد فرنسا في معاملتها لفيصل ، بل وصل الأمر ببريانيا الى الإيحاء لفيصل

بأنه مادامت الصهيونيـــة تعـارض سيطـرة فرنسـا على فلسطين فإنـه من الممكـن أن تعاونـه الصهيونيـة فى زحزحـة فرنسـا عن بقية الشام ، وبطبيعة الحال مقابل تسـليم فيصـل بأطمـاع الصهيونيـة فى فلسطـين .

واستمرت مناقشة المسألة السورية فى مؤتمر الصلح لبضعة أشهر واتضح خلالها إشتداد الخلاف بين بريطانيا وفرنسا ، الأمر الذى أدى الى سخط الرئيس الأمريكى وودرو ولسن صاحب مبدأ حق تقرير المصير Self - Determination ، وإعلانه أنه يجب ألا يتقرر شئ إلا بموافقة المحكومين ، واقترح تكوين لجنة دولية لكى تذهب الى الشام والى المناطق المجاورة (العـراق) إذا لزم الأمر للتعرف على رغبات الأهالى وتقديم تقرير الى مؤتمر الصلح . وعارضت فرنسا إقتصار بحث اللجنة على الشام دون العراق ، بينما عارضت بريطانيا زيارة اللجنة للعراق ولم تلبث ان إمتنعت الدولتـان ومعهما إيطاليا عن إرسال مندوبيها ، وبذلك إقتصرت اللجنة على المندوبين الأمريكيين ومن ثم عرفت بإسميهما (لجنة كنج / كرين) واستمرت زيارة اللجنة للشام خلال الفترة من ١٠ يونيو (حزيران) الى ٢١ يوليو (تمـوز) ١٩١٩ ،

وكانت مطـالب أهل الشـام للجنة تتلخص فى رفض المادة ٢٢ من ميثاق عصبـة الأمم (الإنتـداب) ، ورفض ادعاءات فرنسا فى الشام ، والاعتراض على المعاهدات السرية وتصريح بالفـور .

وإذا كان تقرير اللجنة لم يأت على هوى الفرنسيين كما هو متوقع ، فقد ظهر أيضا خلال زيارة اللجنة للشام مازاد من حنق فرنسا على بريطانيا ، وذلك عندما بحثت اللجنة فيمن يتولى الإنتداب على الشام فاقترحت أن تتولاه الولايات المتحدة ، وأنه إذا كان ثمـة مايحول دون ذلك فقد إقترحت اللجنة تولى بريطانيا الإنتداب إستنادا الى رغبة السكان ، وأن معظم البلاد تحت إدارتها ، ولخبرتها فى مثل هذا المجـال .

وعلى الرغم من أنه لم يترتب على زيارة اللجنة وتقريرها أية نتيجة ذلك أنها عندما وصلت عائدة الى باريس كان الرئيس ولسن قد غادرها الى وطنه ولم يلبث - بسبب موقف مجلس الشيوخ - أن نفض يده من عملية السلام ، ومع ذلك فقد أخذت الصحافة

الفرنسية تشن حملة شديدة ضد بريطانيا وتتهمها بتدبير الدعاية المعادية لفرنسا فى الشام ، كما أخذ المسئولون الفرنسيون يوجهون الإتهامات إلى نظرائهم البريطانيين ، وإنزعجت الحكومة البريطانية لهذه الحملة الفرنسية ضدها مما دفعها الى إتخاذ قرار فى ١٣ سبتمبر (أيلول) ١٩١٩ كان له أبلغ الأثر على مستقبل الشام ، فقد قررت الحكومة البريطانية سحب قواتها من شمال الشام (سوريا ولبنان) الى الجنوب (فلسطين والأردن) على أن تسلم داخلية الشام (دمشق / حمص / حماه / حلب) الى الأمير فيصل ، وتسلم حاميات المنطقة غرب خط سايكس بيكو الى القوات الفرنسية ، وهكذا تركت بريطانيا الأمير فيصل يواجه فرنسا بمفرده وأعلنت فرنسا أنه يجب أن تصل بمفردها الى إتفاق مع العرب دون تدخل أية دولة فى إنتداب الدولة الأخرى . ولم تلبث وزارة الخارجية الفرنسية ان إختارت رجلا عسكريا هو الجنرال جورو ليقود القوات الفرنسية ويصبح كبير ممثلى فرنسا فى الشرق خلفا لجورج بيكو .

وقد أدى قرار بريطانيا بسحب قواتها من شمال الشام الى حالة من الفوران وأصبحت كل الجماعات السياسية فى الشام تناصب الفرنسيين العداء ، بل وتعبر عن عدائها للأوربيين جميعا بما فيهم البريطانيون ، خصوصا وقد أخذ الفرنسيون يعززون قواتهم بقصد إحتلال البقاع ولقد صدق هوجارث Hogarth عندما قال " إن الفرنسيين تمسكوا بموقفهم ، بينما الأمريكيون الذين أرسلتهم السماء إختفوا ، أما فيصل فقد كان يحظى بتأييدنا فى المناقشات لا فى ساعة العمل والجد ، وبعد أن دفعناه الى مجالس باريس بصفته مندوبا عن أمة حليفه تركناه يعود الى بلاده ليخبر أمته أنه باستثناء الحجاز سيكون إستقلالهم فى واقع الأمر خضوعا لدولتين أجنبيتين لمدة غير محدودة " .

وتتابعت الأحداث فى الشام إزاء إزدياد حدة التوتر بين الأهلين ، فاجتمع المؤتمر السورى العام وقرر فى السابع من مارس (آذار) ١٩٢٠ إعلان استقلال بلاد الشام بحدودها الطبيعية استقلالا تاما ، والمناداة بفيصل بن الحسين ملكا دستوريا عليها ،

مع رفض مطالبة الصهيونية بجعل فلسطين وطنا قوميا لليهـود ، وإنتهـاء حكومات الاحتلال العسكرى القائمـة فى شرق وغرب وجنوب الشام ، على أن تقـوم بدلا منها حكومـة نيابيـة مسئولة أمام المؤتمـر ، على أن تدار أقاليم الدولة الجديدة على اساس اللامركزيـة الإدارية ، وعلى أن تراعى أمانى اللبنانيين الوطنية فى طريقة إدارة لبنان داخل حدوده المعروفـة قبل الحرب بشرط أن يكون بمعـزل عن أى تأثير أجـنبى .

وعندما اتفقت كلمة السوريين على ضرورة إعـلان إستقلال سوريا رسميا وتوليـة فيصل ملكا عليها لمواجهة الدول بالأمـر الواقع أراد فيصل أن يرضى والده وأخـاه الأمير عبدالله بإعلان استقلال العراق وتتويج عبدالله ملكا عليه ، وذلك عندما طلب فيصل من العراقيين فى سوريا تأليف هيئـة على شكل مؤتمـر عراقـى يجتمع الى جانب المؤتمـر السورى ويعلن استقـلال العراق تحت حكم الأمـير عبدالله ، فاجتمـع العراقيون فى سوريا فى دار نـورى السعيـد فى دمشق وانتخبـوا خمسة وعشرين عضوا تكون منهم المؤتمـر العراقى فى ٧ مارس (آذار) ١٩٢٠ وأصدر المؤتمر العراقى قرارا مماثلا لقرار المؤتمر السورى معلنا استقـلال العراق تحت حكم الأمير عبـدالله ودعا المؤتمر أيضا إلى إنهـاء الاحتلال البريطانى للعراق على أن يكون بين القطرين الشقيقين (سوريا والعراق) إتحاد سياسى واقتصادى ، وقد كانت الثورات مشتعلة على مقربة من حدود العراق الأمر الذى جعل الأمير عبدالله يجيب بأنه لايستطيع المجـئ فى ذلك الوقت لأسباب تمنعـه من السفـر " وشكر العراقيين إحساستهم الجميلة " .

وأثار القراران (الخاصان بالشام والعراق) الحليفتين الغربيتين اللتين إعتبرتا هذا العمل عصيانا واستباقا لمقررات مؤتمر الصلح ، وإزاء ماتضمنه القراران من مساس بمخططات بريطانيا إزاء العراق وفلسطين فقد تفاهمت الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية ، وأرادت الدولتـان إفسـاد هـذه القرارات ، وبدون الولايات المتحـدة التى قررت الانسحاب من أى دور فى تسويات السلام ، اجتمـع مجلس الحلفاء الأعلى فى سـان ريمـو بين التاسـع عشر والسادس والعشرين من إبريل (نيسان) ١٩٢٠ ، وفى الخامس والعشرين من الشهر صدر القرار بأن تتولى بريطانيا الانتداب على العراق

وفلسطين والأردن ، وتتولى فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، دون أن يؤخذ فى الاعتبار مانصت عليه الفقرة الرابعــة من المــادة ٢٢ من ميثـاق عصبــة الأمم التى تمت الموافقــة عليــه فى الثامن والعشـرين من يونيـو (حزيران) ١٩١٩ والتى نصت على إنه " لرغبات الأهــلين الاعتبار الرئيسى فى اختيار الدولة المنتدبة " ، وقد إعترف لويد چورج نفســه بأن نظام الانتداب كان بديلا للاستعمار القديم .

وهكذا أصيبت الأمانى القومية لعرب المشرق فى الصميم على يد (الأصدقاء) بعد مابذل العرب من جهد فى سبيل التحرر من حكم الترك ومساعدة الحلفاء على إحراز النصر .

ولذلك قامت المظاهــرات وعم الإضطراب فى كل أنحــاء المدن السوريةاحتجــاجا على الانتداب الذى يعتبرتحديا للقومية السورية ، وأصدرت الحكومة برئاسة هاشم الأتاسى قرارات لمواجهة الموقف مثل قانون الخدمة العسكرية الإجبارية كما أخذ الفدائيون فى مهاجمــة المراكز الفرنسية فى سوريا ولبنان فردت الحكومة الفرنسية بحشــد قواتها على الحدود الســورية .

وفى ١٤ يوليو (تمـوز) ١٩٢٠ - العيد القومى لفرنسا - أرسل الجنرال چورو إنذارا إلى فيصل ، ورغم معارضة بعض أعضاء الوزارة السورية لقبول الإنذار ، فقد بعث فيصل ببرقية إلى چورو يبلغه بقبول الإنذار والشروع فى تنفيذ شروطــه ، وتعلل چورو بعدم وصول برقية فيصل فى الوقت المحـدد وتقدمت القوات الفرنسية لتلتقى بقوات فيصل بقيادة يوسف العظمــة ودارت معركة ميسلون فى ٢٤ يوليو (تمـوز) التى انتهت بهزيمة السوريين واستشهاد يوسف العظمــة ودخول الفرنسيين دمشق .

ولم تلبث أن راجت أنباء بأن الأمير عبدالله بن الحسين متواجد فى معان يجمع القبائل حوله للهجـوم على الفرنسيين فى سوريا ، ووصلت هذه الأنباء الى سير هربرت صمـويل المندوب السامى البريطانى فى فلسطين فسارع بإبلاغ هذه المعلومات الى قنصل فرنسا العام فى القدس لكى تحتاط الإدارة الفرنسية فى سوريا ، كما انتهز وزير الخارجية البريطانية فرصــة وجود فيصل فى لندن بعد طرده من دمشق وأبلغه أن الحكومة البريطانية ستقف فى وجه أى عمل معاد للفرنسيين ، وطلب من ممثلى بريطانيا فى جده

والقدس بأن يعلنا أن الحكومة البريطانية لن تشجع أى عمل تقدم عليه السلطات الحجازية ويضر المصالح الفرنسية فى الشام .

العـــــراق

كان العراق موضع اهتمام من جانب بريطانيا منذ القرن التاسع عشر لأسباب سياسية واقتصادية وعسكرية ، وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة سانحة لكى تحقق بريطانيا أطماعها فى العراق ولذلك ففى اليوم التالى لدخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا نزلت الى البر عند الفاو على مصب شط العرب قوة بريطانية قادمة من الهند ، يرافقها سير برسى كوكس Percy Cox بصفته كبير الضباط السياسيين ، استولت على الفـاو ثم البصـرة ، وأخذت تتقدم بمحـاذاة نهر دجلة ، ورغم بعض النكسات التى أصيبت بها القوات المتقدمة عند المدائن إلا أنها لم تلبث أن تابعت سيرها فاستولت على بغداد فى مارس (آذار) ١٩١٧ ، وتابعت تقدمها حتى أصبحت على مسافة إثنى عشر ميلا من الموصل عندما عقدت هدنة مودروس (٣٠ أكتوبر - تشرين أول) ١٩١٨ ، ومع ذلك فقد تقدمت القوات البريطانية واحتلت الموصـل فى ٧ نوفمبر (تشرين ثان) مما يدل على أنه كان للبريطانيين أفكار خاصة بالنسبة للموصل رغم أنه فى إتفاقية سايكس / بيكو ١٩١٦ تم الإتفاق على أن تكون ولاية البصرة تحت حكم بريطانى مباشر ، وولايـة بغداد تحت حكم بريطانى غير مباشر ، وولايـة الموصـل تحت حكم فرنسى غير مباشـر .

وقد اختلفت الآراء بين المسئولين البريطانيين حول طريقة حكم العراق ، فمنهم من ذهب الى أن تدير بريطانيا العراق مثلما أدارت مصر عامى ١٨٨٢ ، ١٩١٤ أى يوضع تحت الحماية البريطانية ويديره معتمد بريطانى دون أن يكون هناك رئيس عربى ولو من قبيل المظاهر (مدرسة الهند) بينما كان آخـرون (مدرسة القاهرة) ينادون بأن يتستر الحكم البريطانى فى العراق خلف واجهة عربية من الأشراف ، على أساس أن المصالح البريطانية يمكن أن تتحقق بأقل التكاليف عن طريق العرب (الأصدقاء) .

ولكن كانت هناك عوامل عدة أدت إلى انفجار الموقف فى العراق ، فالشعور الوطنى كان قويا من قبل الحرب العالمية ، زادته الثورة العربية اشتعالا ووصول الصحف المصرية والسورية الى العراق ، ووعود الحلفاء وبخاصة الرئيس الأمريكى ولسن بأن تسويات مابعد الحرب ستتم طبقا لرغائب الشعوب (حق تقرير المصير) ، كما كان فى سوريا الكثير من الضباط العراقيين وشهدوا كيف استطاع السوريون أن يعلنوا استقلالهم وبمساهمة العراقيين ولو لفترة محدودة ، وأنه لو نشط العراقيون لأقاموا فى بلدهم حكومة عربية مثل حكومة فيصل فى سوريا ، وقد رأينا كيف أعلن مؤتمر عراقى فى دمشق استقلال العراق تحت حكم الأمير عبدالله بن الحسين فى نفس الوقت الذى أعلن فيه المؤتمر السورى استقلال الشام تحت حكم الأمير فيصل . ثم جاء رد الدولتين الغربيتين على قرارات دمشق عندما أعلن فى سان ريمو وضع العراق تحت الانتداب البريطانى الأمر الذى أدى الى اشتعال لهيب الثورة ، فقد كان العراقيون يرون أن نظام الانتداب ليس سوى استعمارا فى ثوب جديد وتحت اسم جديد إذ يعنى الخضوع لدولة أجنبية وضياع الاستقلال الوطنى خصوصا وأن إجراءات الإدارة البريطانية فى العراق كانت شديدة الوطأة .

وقد كبدت الثورة العراقية البريطانيين خسائر فادحة فى الأموال والأرواح ، وأدركت الحكومة البريطانية أن الحالة تستدعى تهدئة سريعة وتغيير السياسة التى تتبعها بريطانيا فى العراق ، بحيث يمكن المحافظة على مركز بريطانيا ومصالحها فى العراق بأقل التكاليف ، مع الحصول فى الوقت نفسه على تأييد الأهالى ورضائهم وهذا كان يعنى استبدال الحكم البريطانى المباشر الذى - الى جانب أعبائه الماليه التى ضج دافعو الضرائب البريطانيون - كان يؤدى الى الاحتكاك والصدام بين العراقيين والبريطانيين ، وكان يؤمن بهذا الرأى (مدرسة القاهرة بالذات) ، وشكلت لجنة وزارية فى يونيو (حزيران) ١٩٢٠ للبحث عن حل لا هو بالسيطرة المباشرة ولا هو بالجلاء مع التمسك بالانتداب حتى لاتظهر بريطانيا بمظهر المتراجع ، وذلك بإقامة دولة مستقلة بضمان عصبة الأمم وتخضع للإنتداب ، مع توفير الظروف التى تسهل تطور العراق كدولة تتمتع

بالحكم الذاتى إلى أن يحين الوقت الذى يستطيع فيه أن يقف وحده وعندئذ ينتهى الإنتداب .

وفى أوائل ١٩٢١ أصبح ونستون تشرشل وزيرا للمستعمرات وأنيطت به شئون العراق والشرق الأوسط عامة ، فرؤى أن يعهد الى برسى كوكس مرة أخرى ليكون ممثل بريطانيا فى العراق تساعده بعض الشخصيات مثل فيلبى وجرترودبل ، مع إطلاق سراح عدد من المبعدين .

وإذ قررت حكومة لندن أن تتبنى فكرة حكم وطنى فى العراق تتستر وراءه السيطرة البريطانية فقد ظهرت مشكلة حول اختيار الشخصية التى تترأس الحكم الوطنى بحيث يتقبله الأهــالى ويرغب فى التعاون مع بريطانيا ، وكان أبرز المرشحين السيد طالب النقيب لكن بريطانيا كانت لاتميل اليه لكثرة أتباعه وأعدائه على السواء ، وكان هناك اتجاه جمهورى (سالم الخيون وعبد المجيد الشاوى) لكن بريطانيا لم تكن موافقة على هذا الاتجــاه ، بل كانت تتطلع الى فيصل بن الحسين ، لعدة أسباب : حتى يكف عن المطالبة بعرش سوريا وإزعاج الفرنسيين ، ولأنه يقدر أهمية المساعدات الأجنبية للحفاظ على دولته الوليدة ، وحتى تسترجع بريطانيا مكانتها بين العرب وتقضى على التهمة التى وجهت إليها بخيانة العرب وفيصل ، إلى جانب مركزه الدينى ، ودوره والده فى الثورة ضد بريطانيا ومساعدة الترك ، وبرأ بالوعود التى أعطيت لوالده فى أثناء الحرب ، وإزالة ماعلق بمشاعر فيصل من استياء ومرارة لتخلى بريطانيا عنه لفرنسا ، واعتبر المسئولون البريطانيون أن فشله فى الاحتفاظ بالعرش السورى سيجعله أكثر إدراكا للواقع وأشد روية فى معالجة الأمور بعد أن تلقى فى دمشق درسا مفيدا .

وعرضت الحكومــة البريطــانية عرش العــراق على فيصــل فـى أثنــاء زيارتــه للنــدن (ديسمبر / كانون أول) ١٩٢٠ وتردد لأن المؤتمر العراقى فى دمشق كان قد نادى بأخيه الأمير عبداللــه ملكا على العراق ، وقام لورنس بمهمــة إقناع عبدالله بالتنازل لأخيــه عن عرش العراق (مقابل عرش سوريا - أو جنوب سوريا أى شرق الأردن بمعنى أصح) وعلى ذلك انعقد مؤتمر الشرق الأوسط (القاهرة والقدس) فى

مارس (آزار) ١٩٢١ واتخذت قرارات بشأن تخفيض نفقات بريطانيا عن طريق إقلال الحاميات البريطانية بعد إقامة حكم وطني : فيصل فى العراق ، وعبدالله فى شرق الأردن ووضعت الحكومة البريطانية خطة لتنصيب فيصل على عرش العراق ، وعهد الى جرترودبل بمهمة تهيئة الرأى العام العراقى لقبول فيصل الذى كان خائفا مترددا لولا تشجيع جرترودبل ، وبناء على استفتاء أجرتـه السلطات البريطانية فى العراق على قرار مجلس الوزراء العراقى بتعيين فيصل ملكا حصل فيصل على ٩٦ ٪ من الأصوات حسب تقدير السلطات البريطانية ، وبعد جولات قام بها فيصل فى مختلف أنحـاء العراق ، تقرر تتويجه على عرش البلاد ، ويقال أن فيصل إختار بنفسه يوم الثالث والعشرين من أغسطس (آب) ١٩٢١ م الموافق للثانى عشـر من ذى الحجـة ١٣٣٩ هـ موعدا لتتويجـه (وهو يوافق ذكرى عيد الغدير الذى بويع فيه الإمام على بولاية العهد حسب اعتقاد الشيعة الإمامية) .[1]

---

(١) عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال – (معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٤) ص ٥٨ .

الفصـــــل الأول

العـــــراق

١ - عهـد فيصل الأول

٢ - عهـد غـازى الأول

٣ - فترة الحرب العالمية الثانية

٤ - مابعد الحرب العالمية الثانية

بعد تتويج فيصل على عرش العراق كان أمام الدولة الجديدة مشكلات رئيسية عليها أن تعالجها بحكمة :

١) ضرورة اكتساب فيصل الشرعية لسلطته كملك يلتف حوله الشعب المنقسم عرقيا ودينيا ، خصوصا وأن فيصل لم يكن عراقيا ، بل كان حجازيا ، وكان عليه أن يسعى من أجل تقوية قاعدة سلطاته السياسية ومن أجل التطور والاستقرار السياسى فى البلاد بتحقيق توازن واندماج بين المجموعات والطوائف العرقية والمذهبية التى ينقسم اليها المجتمع العراقى والتى تتنافس وتتصارع فيما بينها . وكان فيصل يسعى – بتقوية مركزه السياسى (باندماج مختلف العناصر فى الولاء له ، والتحرر من السيطرة البريطانية ، وإدخال التجنيد وإنشاء جيش عراقى قوى) – من أجل بروز مكانة العراق على المستوى العربى فيصبح نواة لتجمع أقطار الهلال الخصيب حوله فى جامعة عربية Pan - Arabism وخضوعها للفرع العراقى من الأسرة الهاشمية .

٢) تجديد علاقات العراق مع بريطانيا بإحلال معاهدة محل الانتداب ، فقد كان فيصل يدرك تماما أنه لايستطيع أن يستمر فى مركزه بدون مساندة بريطانيا له ، فقرر أن يقيم علاقات وديه ووثيقة مع سلطات الانتداب والتعاون معها لأن ذلك يخدم مصلحته ويدعم مركزه فى مواجهة الأخطار الداخلية من جانب الشيعة والأكراد ، والتهديدات الخارجية التى كان يتعرض لها العراق من جانب الإخوان السعوديين والأتراك والإيرانيين .

خصوصا وأن فيصل سبق له أن تلقى درسا من خلال تجربته السابقة القصيرة العمر فى سوريا ، فأدرك أنه يجب عليه أن يتجنب مواجهة مماثلة لتلك التى أدت الى سقوط نظامه فى دمشق ، ومن ثم قرر أن يسير على سياسة التدرج فى علاقاته مع بريطانيا ، بحيث يأخذ ما أعطى له ثم يطالب بالمزيد ، وذلك عن طريق التوفيق بين أمانى البلاد العريضة والإمكانيات المتواضعة المحدودة التى تحت تصرفه ، ولذلك كان لابد من الاستجابة الى بعض مطالب الوطنيين العراقيين ،

مع المحافظة فى الوقت نفسه على مصالح بريطانيا ، بمحاولة التوفيق بين مصالح العراق مع الاستجابة لسياسة بريطانيا الإستعمارية ، ولذلك فإنه فى خطاب العرش أعلن أن العراق فى حاجة الى معونة دولة أخرى تمده بالرجال والمال ، وأن أقرب هذه الدول هى بريطانيا " ولذلك يجب أن نعتمد على البريطانيين فى مساعدتنا لتحقيق أهدافنا الوطنية " [١].

ولذلك كان فيصل حريصا على تجنب نكسة أخرى فكان يلح على العراقيين من أجل أن يكونوا أكثر واقعية بالاعتراف بالقيود المفروضة على وضعهم " فإن إخواننا السوريين أرادوا تجاوز إمكانياتهم ومن ثم كان هناك عدم تناسق بين أمانينا وقوتنا الحقيقية " ورغم امتنانه لمساعدة بريطانيا فقد كان يردد " إننا لسنا رعايا بريطانيين " ومن ثم فإنه على مدى أكثر من عشر سنوات " كان فيصل يبحر بين أمواج الوطنية وأمواج سلطات الإنتداب " .

٢) كما كان من أهداف حكومة فيصل الرئيسية المحافظة على تكامل الأراضى العراقية بالحيلولة دون ضم إقليم الموصل الى الترك .

المعارضة لنظام فيصل :

١ - الشيعة

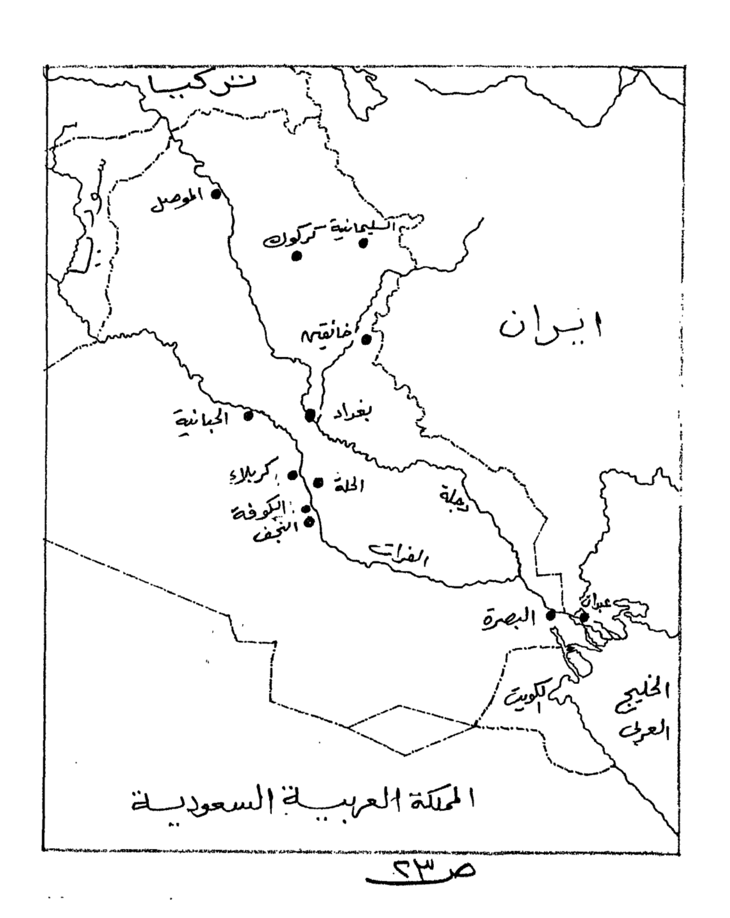
كان الشيعة فى العراق يتخذون موقف الرفض العنيد والعميق لنظام الأشراف الذين تساندهم بريطانيا وكان موقف الشيعة نابعا من عدة عوامل داخلية وخارجية .

أ - عجز حكومة الأشراف عن توفير الحماية المناسبة للأماكن الشيعية المقدسة فى النجف وكربلاء ضد هجمات الإخوان السعوديين تلك الهجمات التى تجددت فى مارس (آذار) ١٩٢٢ .

ب - نفى زعماء الشيعة إلى فارس .

---

(١) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث جـ ١ ص ١٩٤ - ١٩٥ .


تركيا
الموصل
السليمانية
كركوك
ايران
خانقين
بغداد
الحبانية
كربلاء
الحلة
الكوفة
النجف
دجلة
الفرات
البصرة
عبادان
الكويت
الخليج العربي
المملكة العربية السعودية

جـ - تفاوت التمثيل فى النظام السياسى بين السنة والشيعة ، سواء فى الحكومة أو فى الجمعية التأسيسية .

د - مســألة التجنيد .

وصار شيعة العراق مقتنعين بأن حكومـة بغداد المركزية إنما هى أداة للسيطرة السنية ، وبالتالى فإنها لن تقدم على أى إجـراء لتحسين وضع الشيعة الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

وماذا كان موقف فيصل من الشيعـة ؟ :

أ - بسبب هجمات السعوديين على العراق ، والتنافس التقليدى بين الهاشميين والسعوديين عبر فيصل عن عطفه على أحوال الشيعة ، ورغبته فى أن تقوم السلطات العسكرية البريطانية بعمل حاسم لصد غارات الإخوان السعوديين [٢] ولكن المندوب السامى البريطانى سير برسى كوكس Cox كان يرى الاقتصار على مراقبة الإخوان دون قصفهم ، لأنهم لو تعرضوا للقصف من جانب البريطانيين فى العراق فإن ذلك سوف يهدد بقطع العلاقات الطيبة بين الحكومة البريطانية وعبد العزيز آل سعود ، كما أنه قد يؤدى الى غرس شوكة فى جانب العلاقات العراقية السعودية مستقبلا [٣].

ومع ذلك فقد استمر فيصل يلح على دولة الانتداب من أجل الوفاء بالتزاماتها بحماية العراق ، وأنه إذا لم تنتقم دولة الإنتداب بقصف الإخوان فإنه لايستطيع الاستمـرار فى الحكم ، وأنه إذا لم يكن فى استطاعة بريطانيا حمايته فإن عليها

---

٢ - وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (2) C.O. 730 / 21 .

برقية من المندوب السامى فى العراق الى وزير المستعمرات فى ٢٧ إبريل (نيسان) ١٩٢٢ .

٣ - وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (3) C.O. 730 / 21 .

برقية من المندوب السامى الى وزير المستعمرات برقم ٣٩١ وتاريخ ٣ يونيو - (حزيران) ١٩٢٢ .

أن تنتحى جانبا وتتركه يحشد قواته لمهاجمة الإخوان السعوديين (٤) .

وقد عبر الوطنيون العراقيون عن شكوكهم فى أن دولة الانتداب تحرض الإخوان السعوديين فى هجماتهم لممارسة ضغط على فيصل وجعله يعتمد بالكامل على قوة بريطانيا العسكرية ، الأمر الذى أدى الى أزمة وزارية باستقالة خمسة من وزراء فيصل إحتجاجا على استمرار النزاع الشخصى والقبلى بين الهاشميين والسعوديين ، وإصرار فيصل على زيادة الميزانية العسكرية لتوفير الإمكانيات الضرورية للدفاع عن كيان العراق الإقليمى ، ولكن هؤلاء الوزراء المستقيلين كانوا يرون أن الحفاظ على سيادة العراق القومية هى مسئولية بريطانيا .

وقد بادر علماء الشيعة بالتعاون مع بعض شيوخ الفرات الأوسط الى تنظيم حملة واسعة النطاق لإنهاء نظام الانتداب وتمهيدا لذلك دعوا الى عقد تجمع وطنى فى كربلاء .

ب -وقد عهد علماء الشيعة برئاسة مؤتمر كربلاء فى إبريل (نيسان) ١٩٢٢ الى زعيم دينى بارز وبليغ ويتخذ موقفا معاديا من البريطانيين هو الشيخ مهدى الخالصى ، ووجهت دعوات الى شخصيات شيعية وسنية على السواء ، وكان هدف هذا التجمع هو مطالبة حكومة فيصل بإجراءات لحماية البلاد من هجمات الإخوان السعوديين ، إلا أن السلطات البريطانية كانت تشك فى أن للمؤتمر هدفا آخر ألا وهو الضغط على فيصل ومساعدته على إنهاء نظام الانتداب (٥) . حيث كان فيصل يلقى التشجيع من القوة المحركة لهذه الحركة من أجل التفاوض مع بريطانيا لإبرام معاهدة تحل محل الانتداب .

إلا أن مؤتمر كربلاء كان مصيره الفشل لأسباب منها :

---

(٤) (4) Troeller : The Birth of Soudi arabia P. 175.

(٥) وثائق الخارجية البريطانية (5) F.O. 371/7770.

برقية من المندوب السامى الى وزير المستعمرات فى ٧ إبريل (نيسان) ١٩٢٢ .

١ - نجاح المندوب السامى البريطانى فى الضغط على فيصل حتى لايحضر المؤتمر .

٢ - مساعى وزير الداخلية العراقى توفيق الخالدى (وكان ولاؤه للمندوب السامى أكثر من ولائه لفيصل) لدى شيوخ قبائل الفرات الأعلى الموالين لبريطانيا .

٣ - تراجع كثير من الشيوخ عن الاستمرار فى حملة معادية لبريطانيا خوفا من العقاب الصارم على أيدى السلطات البريطانية والعراقية .

وإزاء فشل مؤتمر كربلاء ازدادت معارضة علماء الشيعة لنظام فيصل الذى يستند الى بريطانيا ، وأخذ العلماء يصدرون الفتاوى ضد الانتداب ، وتوتر الموقف بين زعماء الشيعة ونظام فيصل لدرجة أنه ترددت شائعات بين علماء الشيعة بأنهم كانوا يريدون إبعاد فيصل وإقامة جمهورية .

جـ - ولذلك ، ولأن علماء الشيعة كانوا ضد فكرة تجمع عربى ويمثلون تهديدا لزعامته السياسية ، قرر فيصل أن يتخذ نحوهم موقفا صارما ، فأصدرت حكومته قرارا بنفى عدد منهم الى فارس وفى مقدمتهم الشيخ مهدى الخالصى وعائلته (على أساس أنهم أجانب من أصل فارسى) .

وخوفا من أن يؤدى ذلك الى فقدان فيصل لشعبيته بين أفراد الشيعة قبض أيضا على عدد من العرب السنين الذين أشيع أن لهم نشاطا مواليا للترك وبذلك يبدو وكأنه يتبع سياسة متوازنة إزاء السنة والشيعة .

وقد كان لنفى العلماء الى فارس أصداء خطيرة :

١ - قيام مظاهرات وإضطرابات واسعة النطاق فى النجف وكربلاء .

٢ - إنتهاز السلطات البريطانية هذه الفرصة لتصفية المناطق الشيعية من النفوذ الفارسى لتقليل الاضطراب السياسى فيها .

٣ - إحتجاج الحكومة الفارسية على الحكومة العراقية لمعاملتها السيئة للعلماء ، ولو أن العلماء أنفسهم كانوا غير راضين عن تدخل الحكومة

الفارسية للدفاع عنهم فيما اعتبروه قضيتهم الخاصة بين الحكومة العراقية وبينهم (بإعتبارهم مواطنين عراقيين) .

٤ - تصاعد النشاط السياسى للشيخ الخالصى فى منفاه فى فارس لدرجة أن البريطانيين كانوا يشكون فى أنه يقوم بالتحريض على شن هجوم مشترك على العراق من جانب تركيا وفارس وروسيا . (٦)

وأدركت الحكومة البريطانية أن وجود العلماء فى فارس أمر غير مرغوب فيه حتمال تأثيره على العلاقات الودية بين بريطانيا وفارس ، وخوفا من أن يؤدى الى تحول نزاع الشيعى السنى الى تنافس فارسى عربى ولذلك ضغطت بريطانيا على فيصل من جل الموافقة على عودة العلماء إلى العراق . وأوفد فيصل مبعوثا من لدنه إلى قم لإقناع علماء بالعودة ، وقد عادوا فى ١٩٢٤ (بإستثناء الشيخ مهدى الخالصى) ، وذلك بعد ، أعطوا تأكيدات للحكومة العراقية بعدم التدخل فى سياسة العراق (٧) .

عد ذلك تضاءلت أهمية العلماء السياسية واعترفت السلطات البريطانية بأنهم صاروا ل تطرفا وصار نشاطهم يجرى فى النطاق الدستورى منذ أواسط العشرينيات .

- ومع ذلك فقد كانت هناك مشكلة تثير سخط الشيعة - شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من الأقليات مثل الأكراد - وتتمثل المشكلة فى رفض التجنيد باعتباره الأداة التى تستخدمها الحكومة المركزية لفرض سيطرتها بالقوة على المجموعات الاجتماعية والسياسية والعرقية ، وكوسيلة لتحقيق أطماع فيصل (الضخمة) فى إقامة تجمع عربى يتزعمه العراق . وهكذا كانت مسألة التجنيد مجالا لإظهار الانقسام الطائفى بين الحكومة السنية وبين الشيعة والطوائف العراقية الأخرى . وعندما أعلن الاقتراح بقانون الدفاع الوطنى فى مايو (آيار) ١٩٢٧ برزت

---

(٦) وثائق الخارجية البريطانية (6) F.O. 371 / 10097

تقرير المخابرات رقم ٤ بتاريخ ٢١ فبراير (شباط) ١٩٢٤ .

(٧) وثائق الخارجية البريطانية نفس التقرير السابق .

معارضة الشيعة السياسية أكثر من غيرهم من الطوائف الأخرى مثل الأكراد ، فقد كان الشيعة يرفضون التجنيد لأنه خدمة للحكومة التى يرون أن شرعيتها موضع شك ، إلى جانب الاعتراض على التجنيد فى جيش يقوده ضباط بريطانيون ويخضع لسيطرة المندوب السامى طبقاً لاتفاقية عسكرية(٨) (وكان بعض السنة المتطرفين يعارضون التجنيد لنفس السبب) .

وقد عارض الشيعة القانون فى البرلمان عن طريق حزب النهضة الذى كان يسيطر عليه الشيعة .

ومما يلفت النظر أن السلطات البريطانية كانت هى الأخرى تعارض التجنيد ولكن لأسباب أخرى طبعا فى مقدمتها أن يستمر العراق فى حاجة إلى معونة بريطانيا ويؤكد ذلك أن طائرات سلاح الطيران البريطانى قامت فى ١٩٢٧ / ١٩٢٨ بحملة قصف ضد هجمات الإخوان السعوديين ، ولكن فيصل استمر فى سعيه من أجل إقرار قانون التجنيد فحاول منع مظاهرة معادية للتجنيد كانت ستنتظم فى النجف فى ١٨ يونيو (حزيران) ١٩٢٧ ، ويقال أنه كان لهذه المظاهرة هدف آخر وهو المطالبة بنظام شيعى تحت شكل من أشكال الحكم الذاتى (٩) .

وهذا يدل على أن معارضة الشيعة السياسية لفيصل لم تكن فقط بسبب التجنيد أو معاداة بريطانيا ولكنها كانت مدفوعة أيضا بالتصميم على التخلص من التفوق السنى .

ولاشك فى أن موقف الشيعة وغيرها من الطوائف ليدل على مدى الفرقة والانقسام والتفتت الذى أصاب المجتمع العراقى ونفور المجموعات المختلفة من

---

(٨) وثائق الخارجية البريطانية (8) F.O. 371 / 12259

مذكرة عن الأحوال الداخلية فى العراق كتبها المندوب السامى سير هنرى دوبز بتاريخ ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٢٧ .

(٩) نفس المصدر السابق .

النظام السياسى ، وساعد على ذلك الأزمة المالية العالمية فى أوائل الثلاثينيات التى أدت إلى إضراب عام ١٩٣١ أزعج السلطات البريطانية حيث كان الاستقرارالداخلى فى هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية أمراً حيوياً خصوصاً وقد صار النفط مصدراً رئيسيا للقوة الاقتصادية والسياسية ، ولذلك فإنه عندما تحرجت الحالة فى البصرة حشدت الحكومة البريطانية سفنها الحربية ليس لحماية مواطنيها وحسب ، ولكن أيضا لحماية المنشآت مثل الميناء ومحطة القوى ومستودع شركة خانقين للنفط (١٠) . كما أن طائرات سلاح الجو البريطانى قامت بطلعات على القرات من أجل إثناء القبائل وسكان المدن عن المشاركة فى الاضطرابات والثورات .

٢ – المشكلة الكردية

وكانت المشكلة الكردية تمثل تحديا خطيراً آخر للوحدة العراقية ، ومنذ قيام دولة فيصل وهو يسعى من أجل إدماج الأكراد فى الدولة العراقية على أساس أن ذلك يساعد على الأستقرار السياسى إلى جانب رفع مكانة العرب السنة على الشيعة فى الجمعية التأسيسية ، ولكن ذلك كان أمراً غير سهل وصعب التنفيذ ، ذلك أن إدماج الأكراد سوف يستلزم منحهم نصيبا كبيراً من عائدات البترول ، كما سيرتفع مركزهم الاقتصادى والسياسى ، كما كان الأكراد يواجهون موقفا معاديا من القوى الاجتماعية والسياسية وبخاصة الشيعة الذين كانوا يرون فى إدماج الأكراد السنيين دعما للسيطرة السنية ، كما كان الأكراد ضد القومية العربية والوحدة لأنها ستجعلهم أقلية ضئيلة ، كما كان الأكراد يشعرون بقوميتهم ويتوقون لقيام دولة كردستان التى تضم أكراد العراق وتركيا وإيران . وفى ظل هذه الظروف قامت ثورات كردية ، وكان من أبرز قادتها وزعمائها الشيخ محمود البرزانى .

---

(١٠) وثائق الخارجية البريطانية (10) F.O. 371 / 15324

برقية من هيوبرت يونج القائم بأعمال المندوب السامى إلى لورد باسفيلد وزير المستعمرات ، برقم ٣٠٨ وبتاريخ ١٧ يوليو (تموز) ١٩٣١ .

وفى بداية عهد فيصل برزت مشكلة الأكراد مقترنة بمشكلة الموصل مع تركيا ، فقد كانت تركيا (الوطنية) فى ذلك الوقت لم تعقد بعد صلحاً مع الحلفاء ، وكان الترك يهاجمون الأقاليم العراقية الشمالية مما جعل فيصل يعتقد أن الترك يستهدفون لا الموصل وحسب ولكن العراق كله ، وتعاونت السلطات العسكرية البريطانية فى العراق مع فيصل من أجل صد الخطر التركى ، وكانت السلطات البريطانية فى حاجة إلى معونة الشيخ محمود البرزانى الذى كان فى استطاعته أن يكون سداً قويا ضد تقدم الترك ، ولذلك بدا كما لو كانت كردستان المستقلة تحت حماية بريطانيا على وشك أن تتحقق ، ولكن الفكرة لم تتحقق لسببين : -

١ - معارضة العرب لنوايا بريطانيا فى إقامة حزام أمن كردى منفصل .

٢ - إستمرار الشيخ محمود البرزانى - الذى أعلن نفسه ملكاً على كردستان - فى معاونة الترك لتحقيق هدف الأكراد القومى .

ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أدركت أن إدماج الأكراد فى العراق أمر ضرورى لأسباب اقتصادية (النفط) ولذا حاول الموظفون البريطانيون والعراقيون كسب تأييد أكراد الموصل بالذات ، بمنحهم فرصة فى التطوع الوطنى لموازنة ومواجهة خطة الشيخ محمود لإقامة كردستان المستقلة ، كما حاولت الحكومة العراقية إظهار الاحترام لمشاعر الأكراد القومية ومنحتهم الحق فى إدارة شئونهم ، كما عرضت عليهم فرصة المشاركة فى النظام السياسى فى البلاد (الوزارة والجمعية التأسيسية) .

وفى تقرير لجنة الحدود الخاصة بالموصل والذى نشرته عصبة الأمم فى ١٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٥ أوصت اللجنة بإدخال الموصل ضمن الأراضى العراقية ، ولكن من بين الشروط الرئيسية لهذا الضم الاعتراف بالتباين العرقى للأكراد ، وذلك عن طريق استخدام لغتهم وتوظيف الأكراد فى الأقضية كمديرين وقضاة ومعلمين ، ولكن الأكراد - وبخاصة أكراد السليمانية - كانوا غير قانعين بتوصيات العصبة ، إذ كانوا لايقنعون بصلاحيات إدارية بسيطة وحسب ولكنهم كانوا يريدون نوعا من الحكم الذاتى .

ويمكن القول أن الحكومة العراقية قامت بتنفيذ توصيات عصبة الأمم إلى حد كبير

بإرضاء المشاعر الكردية فى أمور اللغة والقانون والإجراءات والتعليم والتوظيف على كل المستويات السياسية ، ولكن كان يعوق التنفيذ الخلاف بين كبار الموظفين العرب والبريطانيين[١١] ، فقد كان الوزراء العراقيون العرب يقللون من أهمية المشكلة الكردية ويتهمون المستشارين البريطانيين بتشجيع القلاقل الكردية لتعريض الكيان الوطنى العراقى للخطر ، أما المستشارون البريطانيون فقد كانوا – من ناحية أخرى – يتهمون الوزراء العراقيين باتباع سياسة ضد الأمانى القومية الكردية .

ورغم أن الخطوات التى اتخذها نظام فيصل لإرضاء جانب من أمانى الأكراد السياسية والقومية كانت أكثر من تلك التى إتخذها الأتراك ، فقد استمر الاضطراب السياسى بسبب النشاط السرى للشيخ محمود البرزانى عبر حدود العراق مع فارس فى عامى ١٩٢٧/١٩٢٦ ، ولكن لم تلبث السلطات الإيرانية أن أدركت أن مصلحتها تتفق مع مصلحة بريطانيا وتركيا والعراق فى إخماد الحركات الانفصالية الكردية بما فى ذلك حركة الشيخ محمود الذى أخمد ثورته الجيش العراقى يسانده سلاح الجو البريطانى .

وفى فبراير (شباط) ١٩٢٩ قامت حركة سياسية كردية تطالب باستقلال ذاتى كامل للأكراد ضمن أراضى العراق ، وقدم النواب الأكراد فى الجمعية التأسيسية مطالبهم وفى مقدمتها تكوين وحدة إدارية خاصة تضم ألوية السليمانية وكركوك وأربيل وبعض الأقضية فى لواء الموصل ، على أن يحكم هذه الوحدة مفتش عام كردى يكون هو حلقة الاتصال الوحيدة بين هذه المنطقة والحكومة المركزية فى بغداد ، ولكن الإدارة العراقية / البريطانية رفضت هذا المطلب باعتباره مطلبا إنفصاليا .

ولكن احتمال انسحاب بريطانيا من العراق أثار مخاوف الأكراد خشية ألا يتمتعوا بعد ذلك بالامتيازات القومية التى وعدتهم بها الحكومة العراقية وأوصت بها عصبة الأمم ، خصوصا عندما علم الأكراد أن معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا لم تتضمن بنوداً لحماية حقوق الأكراد ، وكان هذا أيضا شعور الأقليات الدينية والعرقية الأخرى ، إلا أن

---

(11) Slug lett , P. : Britain in Irag , 1914-32, P.183 .

لحكومة البريطانية أوضحت موقفها بأن المعاهدة إنما هى معاهدة تحالف بين دولتين ستقلتين . كما أخذت السلطات العراقية والبريطانية فى اتباع سياسة إيجابية لحماية لمصالح القومية الكردية ببعض الإصلاحات ، إلى جانب زيارات كبار الموظفين العراقيين البريطانيين لمناطق الأكراد لتهدئة مخاوفهم وتحذيرهم من النتائج الخطيرة التى سوف ترتب على إثارتهم الحركة الإنفصالية .

كان تردد الحكومة العراقية فى الاستجابة للمطلب الكردى المتطرف إنما يرجع إلى صبغته الإنفصالية الأمر الذى يضر الدولة العراقية الناشئة ، كما أنه سوف يؤدى إلى الإخلال بتوازن القوى بين أقاليم العراق ، كما أن الحكومة العراقية كانت تخشى من أنه بمجرد منح الأكراد إمتيازات فإن الأقليات العرقية والدينية الأخرى (مثل الاشوريين) سوف تطالب بالمثل .

٣ – مشكلة الأشوريين Assyrians

من المشكلات المتصلة بالأقليات العرقية والدينية التى واجهت فيصل كانت مشكلة الأشوريين واحدة من أكثرها تعقيداً فهم يختلفون عن الأقليات الأخرى فى أنهم وافدون إلى العراق لاجئين من تركيا أو إيران بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى ، وكانوا فى البداية يعيشون على إعانات بريطانية ثم استقروا مؤقتا فى عدد من القرى فى شمال العراق ، تحت حماية سلطات الانتداب البريطانى التى كانت تجندهم لأعمال الحراسة فى مطارات ومنشآت سلاح الجو البريطانى وبصفتهم مسيحيين نساطرة فأنهم كانوا يتمتعون بمساندة الكنيسة الإنجليكانية وبالتالى حازوا ثقة الدوائر الرسمية البريطانية . وكان هذا الأعتماد على حماية أجنبية بالإضافة إلى حالة الفقر والعوز بينهم ، وصفاتهم العسكرية كل ذلك أدى إلى مشكلات مع عرب العراق الذين كانوا يعتبرون الأشوريين دخلاء غير مرغوبين .

وازداد التوتر عندما طالب بطريرك النساطرة مارشيمون بإعادة نظام الملل الذى كان من شأنه أن يعطى أبناء دينه إستقلالاً ذاتياً . ووصل التوتر إلى ذروته عندما قامت مجموعة جريئة من الأشوريين فى عام ١٩٣٣ بعبور الحدود من العراق إلى سوريا بحثا عن مأوى

أفضل ولكن السلطات الفرنسية فى سوريا حالت بالقوة دون تسللهم فحاول الأشوريون العودة إلى العراق ولكنهم صادفوا إعتراضا عند مراكز الحدود العراقية مما أدى إلى نشوب صدام قتل فيه بعض الجنود العراقيين قبل أن يعبر الأشوريون الحدود ، مما أدى إلى سخط عام دفع الحكومة العراقية إلى توجيه حملة تأديبية إنتقامية ضد الأشوريين أحرقت الكثير من قراهم وذبحت أهاليها ، : ولم يرتفع صوت عربى احتجاجا على هذه البشاعة • (١٢) بل أن الملك غازى الأول (الذى خلف والده فيصل) قام بترقية بكر صدقى الضابط الذى قاد الحملة ضد الأشوريين والذى اكتسب شهرة بإعتباره بطلا وطنيا .

وقد دفعت مذبحة الأشوريين عصبة الأمم إلى تقصى أحوال هذه الأقلية ، وفى وقت من الأوقات ظهر أقتراح بتوطينها فى البرازيل ، ولكن ذلك لم يتم (١٣) .

إنجازات نظام فيصل

ولتحقيق أهداف فيصل قامت الحكومة العراقية بعدة أعمال :

١ - بالإضافة إلى تسيير الأمور الروتينية التى تتطلبها الحكومة الحديثة صارت المكاتبات فى دواوين الحكومة وفى الشئون الرسمية عامة باللغة العربية اعتباراً من أول سنة ١٩٢٢ المالية ، وذلك بدلا من اللغة الإنجليزية كما كان الحال منذ بداية الحكم المباشر .

٢ - سمحت الحكومة العراقية بعودة الضباط العراقيين الموجودين خارج العراق إلى وطنهم ومنحتهم الأموال التى تساعدهم على ذلك .

---

(12) Linczowski : The Middle East in warld affairs (N.Y.1957) , P.236

(١٣) لمزيد من التفاصيل أنظر

(13) Staffard : The Tragedy of the assyrians (Land . 1935) .

٣ - حاول فيصل إقامة علاقات إجتماعية وسياسية متوازنة مع المجموعات المختلفة والمتنافرة (قبلية أو ريفية أو حضرية) وقد استطاعت السلطات البريطانية أن تظهر لشيوخ الفرات الأعلى الذين كانوا المنافسين الحقيقيين لفيصل أنها تساندة باعتباره مرشحها ، ومن ثم استطاع الحصول على مساندة شيوخ عنيزة والدليم الذين أعلنوا أنهم سوف يطيعون أوامره " لأن بريطانيا حليفتك " . ومن ناحية أخرى كان فيصل يدرك أن شعبيته سوف تتضاءل إذا انحاز بالكامل إلى الشيوخ الموالين لبريطانيا والذين يطالبون باستمرار الانتداب خصوصا وأنه كان يجد عونا هاما أيضا من قطاعات أخرى أقوى نفوذاً وخصوصاً بين أئمة الشيعة فى الفرات الأدنى والأوسط الذين كانوا يعارضون بشدة نظام الانتداب .

ولم يغب عن بال فيصل أنه أية دولة مستقلة يجب أن تكون لديها سلطة إجبار الرعية على الطاعة وفى مجتمع منقسم كالعراق كان إقامة جيش تحت سيطرة الحكومة وتحت قيادة الأشراف يعتبر مطلبا ملحا سيؤدى إلى تقوية قبضة فيصل ضد أعدائه فى العراق ، وسيجعله محترما بين أعوانه ومهاباً فى نظر أعدائه ، إلى جانب أهمية الجيش فى الدفاع عن الموصل ضد تهديد الأتراك وصد هجمات الإخوان السعوديين الذين كانوا يهاجمون أراضى العراق من حين لآخر ، ولو أن بعض السياسيين كانوا يعتقدون أن العراق فى حاجة ملحة لطلب العون العسكرى البريطانى لحماية كيان العراق ، ومع ذلك فإنه بعد تسوية مشكلة الموصل ازدادت دعوة الساسة العراقيين للتجنيد ، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن متحمسة للفكرة خوفا من تفوق مركز فيصل السياسى والعسكرى بحيث يؤدى إلى تغير ميزان القوى لصالحه .

وقد كان موقف حكومة الأنتداب سلبيا نحو التجنيد ، وتريد صرف الحكومة العراقية عنه خشية أن يستغنى العراق عن معونة بريطانيا العسكرية ولذلك قامت طائرات سلاح الجو البريطانى بقصف الإخوان السعوديين الذين كانوا يهاجمون أراضى العراق الجنوبية فى ١٩٢٧/ ١٩٢٨ ، وقد أعتبر المندوب السامى البريطانى سير هنرى دوبز Dobbs أن الحكومة البريطانية إدراكاً منها لأخطار التجنيد فـــى العـراق لن تسمـــح بأستخدام

باستخـدام القوات البريطانية لفرضه على الشعب العراقى وكانت تلّوح بأنه مادامت هناك قوى تعارض التجنيد فإن تطبيقه سوف يؤدى إلى انقسام داخلى وتمزق فى المجتمع العراقى استناداً إلى معارضة النظام القبلى وكذلك حزب النهضة .

٤ - استجابت الحكومة العراقية لمطالب العراقيين التى كانوا يلحون بشدة من أجل تحقيقها وهى السماح لهم بتكوين أحزاب يمارسون من خلالها النشاط السياسى ، فتكونت ثلاثة أحزاب ، كان اثنان منها فى صفوف المعارضة أما الثالث فكان يؤيد الحكومة التى يرأسها عبد الرحمن النقيب ويميل الـى مهادنة سلطات الانتداب ، وهـو (الحزب الحر العراقى) الذى أسسه السيد محمود النقيب نجل رئيس الوزراء بتشجيع من المندوب السامى من أجل موازنة الحركة الوطنية وكان أهم ما يتضمنه برنامج الحزب مساندة الوزارة القائمة والدعوة إلى التفاهم مع البريطانيين وإبرام معاهدة بالصورة التى فرضتها دار المعتمد البريطانى على الوزارة مع تحوير بسيط . ولم يعمر هذا الحزب بعد نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٢٢ .

أما الحزبان الآخران وهما (حزب النهضة) ومقره الكاظمية ، و (الحزب الوطنى) ومقره بغداد فقد كانا يريان أن المعاهدة بشكلها المقترح ماهى إلا الانتداب الذى ثار عليه الشعب ، وأخذ الحزبان يوجهان النقد الشديد إلى الحكومة ، وتوالت الاحتجاجات حتى بدا كما لو كانت الثورة سوف تتجدد ، فاستقال النقيب (١٤ أغسطس - أب - ١٩٢٢) بناء على طلب الملك وضغط الرأى العام . وفى يومى ٢٠ ، ٢١ أغسطس (آب) ١٩٢٢ نظم الحزبان إجتماعا مشتركا ترأسه السيد محمد الصدر وتقرر فيه القيام بحملة سلمية ضد الانتداب ، وتقديم مذكرة إلى الملك فيصل تتضمن بعض المطالب الوطنية : -

أ - إنهاء النفوذ البريطانى فوراً .

ب - إختيار وزارة يكون أعضاؤها من الوطنيين المخلصين .

جـ - وقف معارضات المعاهدة إلى أن يتم إجتماع الجمعية التأسيسية التى

ينتخب أعضاؤها انتخابا حراً .

ولم تتم الإستجابة لهذه المطالب [١٤] ، ولذلك فقد تفاقمت الأحداث فـــى ٢٣ أغسطس (آب) بمناسبة الذكرى الأولى لتتويج الملك فيصل ، إذ نظم الحزبان (النهضة والوطنى) مظاهرة كبرى تردد عدم موافقة العراقيين على المعاهدة ، وتندد بسيطرة السلطات البريطانية على شئون العراق ، وتطالب بتشكيل حكومة وطنية لاتأتمر بأوامر بريطانيا ، وقد انزعج سير برسى كوكس عندما وصلت إلى مسامعه هذه النداءات وكان يرى أن كبير الأمناء هو المسئول عما حدث وأن فيصل يشترك فى المسئولية .فطلب من فيصل أن يعتذر ويقيل كبير الأمناء وقد استجاب الملك [١٥] ، كما أنتهز برسى كوكس فرصة مرض الملك وعزم على اتباع سياسة القمع والارهاب فأغلق الحزبين المعارضين وصادر الجريدتين الناطقتين بأسميهما وألقى القبض على محرريهما ، ووجه طائرات القوة الجوية البريطانية لتهديد القبائل فى النجف وتشتيت تجمعاتهما ، كما أمر باعتقال سبعة من الزعماء الوطنيين ونفيهم إلى جزيرة هنجام فى الخليج ، وزار الملك وهو على سرير العمليات يطلب منه التوقيع على الأمر باعتقال الزعماء فرفض الملك .

وقد أنتهز برسى كوكس فرصة مرض الملك وسقوط الوزارة لكى يدير بنفسه أمور البلاد بدعوى أنه مسئول عن أمن العراق وسلامته . وهكذا حاول أن يقضى على المعارضة الشديدة للمعاهدة العراقية البريطانية المقترحة ، رغم احتجاجات فيصل ، ولكن الملك لم يكن يملك القوة لتغيير الأمر الواقع ، بل إن الحكومة البريطانية طلبت منه أن يوافق على إجراءات المندوب السامى ، كما طلب تشرشل وزير المستعمرات فى ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٢ من المندوب السامى أن يقدم لفيصل بعض المطالب الأخرى التى من شأنها السيطرة بشدة على نشاط فيصل السياسى وبخاصة اتصاله مع قبائل الفرات ، بل

---

(14) Ireland : Irag , p. 358 .

(15) C.O. 730/24

(١٥) وثائق وزارة المستعمرات البريطانية

برقية من كوكس إلى وزير المستعمرات برقم ٦٠٧ وتاريخ ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٢٢ .

وذهب تشرشل إلى حد المطالبة بأن يكون للحكومة البريطانية الحرية فى إبعاد فيصل أو إخلاء القوات البريطانية للعراق ، "وبذلك تترك الكرة فى ملعب فيصل" . (١٦) .

ولو أن السلطات البريطانية كانت تدرك أن وجودها فى العراق أمر حيوى للمحافظة على المواصلات إلى الهند مما يدل على أن بريطانيا بهذا التهديد إنما تقصد (التهويش) على اساس أن جلاء القوات البريطانية عن العراق سيعرض نظام فيصل للانهيار من الداخل والخارج .

وكان فيصل واقعيا ولذلك رأى - حفاظاً على مملكته الجديدة - أن يقبل تحذيرات ومطالب الحكومة البريطانية والتى كانت تتلخص فى أنها لن تتحمل علاقاته الوثيقة مع (المتطوفين) أو أى تأخير فى التصديق على المعاهدة ومن ثم اضطر رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب للتوقيع على المعاهدة فى ١٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٢ . (١٧) .

٤ - إبرام معاهدة ١٩٢٢ العراقية البريطانية

فى ظل الانتداب كانت هناك قيود على سياسة العراق الداخلية والخارجية التى كان يلعب الدور الأساسى فيها المندوب السامى ، فقد كان فيصل يسترشد برأيه فى الأمور الداخلية مثل اختيار وزرائه وإحداث تغييرات فى حاشيته ، وكانت السلطات البريطانية لاتنوى الاستجابة لرغبة فيصل بإنهاء علاقة الانتداب فوراً وإحلال معاهدة بين طرفين متساويين محلها ، وذلك بمقتضى التزامات بريطانيا لعصبة الأمم ولحين إبرام معاهدة صلح مع تركيا (١٨) إلى جانب ازدياد شكوك سلطات الانتداب فى أن فيصل يشجع المجموعات المعادية للانتداب .

---

(١٦) وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (16) C.O. 730/24

برقية من وزير المستعمرات إلى برسى كوس برقم ٥٠٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٢ .

(١٧) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث حـ ٢ ص ٢٨ .

(١٨) وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (18) C.O. 730/21

خطاب من برسى كوكس إلى الملك فيصل فى ٧ مايو (آيار) ١٩٢٢ .

لذلك أرجأت بريطانيا إبرام المعاهدة البريطانية العراقية المقترحة ، مما أشعل المعارضة لنظام الأنتداب ، وبذلك ساعدت السلطات البريطانية فى إضعاف بل وربما كان من الممكن أن تعرض للخطر قاعدة فيصل التى يحصل منها على العون السياسى (١٩) .

ولذلك أصر المندوب السامى البريطانى على عودة النقيب إلى رئاسة الوزارة حتى يطمئن إلى التوقيع على المعاهدة العراقية / البريطانية الأولى ، وقد صادقت الوزارة — بعد تشكيلها بأيام — فى ١٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٢ على المعاهدة ، وإن كانت قد أضافت إليها شرطا بضرورة حصول المعاهدة على موافقة المجلس التأسيسى المنتظر تشكيله ، ونشرت المعاهدة فى ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) .

ولقد تضمنت المعاهدة جوهر نظام الأنتداب الذى ثار عليه الشعب ، وكان ملحقا بهذه المعاهدة بروتوكول خاص يحدد مدتها (عشرين سنة) وأربع اتفاقيات تتعلق بالشئون المالية والعسكرية والقضائية والموظفين البريطانيين .

ومن عيوب هذه المعاهدة النص على أن القانون الأساسى (الدستور) الذى سيضعه المجلس التأسيسى يجب ألا يحتوى على ما يخالف نصوص المعاهدة (مادة ٣) ومعنى ذلك أن الدستور لن يكون صادراً عن إرادة حرة بل سيكون مقيدا بالمعاهدة ، بعكس المنطق . ذلك أن المفروض ألا تتضمن المعاهدة مايخالف الدستور وذلك بوضع الدستور أولا، وتكوين حكومة شرعية تقوم بإبرام المعاهدة . ولكن المسئولين البريطانيين يخشون أن المجلس التأسيسى قد يصادق على الدستور ولايقر المعاهدة ، ولذلك حاولوا الضغط على أعضاء المجلس بأنه لادستور بدون معاهدة ، أى أن النظام الدستورى والحياة النيابية فى العراق متوقفة على التصديق على المعاهدة ، بالإضافة إلى أن المسئولين البريطانيين أتهموا العراقيين بأن مصير ولاية الموصل مرتهن بتصديقهم على المعاهدة ،

---

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية (19) F.O. 371/1/7770

ترجمة خطاب من الملك فيصل إلى سير برسى كوكس فى ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٢٢ .

وكان كثير من أعضاء المجلس يهتمون بوضع ولاية الموصل .

كما نصت المادة الرابعة على ضرورة أن يستشير ملك العراق الحكومة البريطانية فى جميع الأمور الهامة التى تمس مصالح بريطانيا أو السياسة المالية .

وفى المادة السادسة تعهدت بريطانيا بأن تسعى من أجل إدخال العراق فى عضوية عصبة الأمم فى أقرب وقت ممكن ، وقد تحقق ذلك ولكن بعد صراع عنيف (وسنشير إلى ذلك فى حينه) .

أما المادة الثانية عشرة فقد نصت على " عدم إتخاذ أى وسيلة فى العراق لمنع أعمال التنصير والتدخل أو التحيز لمنصر على آخر ...... " .

كما أثقلت الإتفاقيات الأربع الملحقة بالمعاهدة - وبخاصة الإتفاقية المالية - كاهل العراق بأعباء ثقيلة ومسئوليات كبيرة وقيدت العراق بقيود شديدة من شأنها أن تعرقل وتعوق تقدم العراق .

وهكذا تضمنت معاهدة ١٩٢٢ وملاحقها قيوداً شديدة على استقلال العراق ، فقد أعطت للمندوب السامى حق الاعتراض على أى أمـر يرى أنـه يتعارض مع المصالح البريطانية [٢٠] وهكذا نشأ مايعرف ب " الوضع الشاذ " وكانت الحكومة العراقية تعرض نسخة من محاضر جلساتها على المندوب السامى مثلما تعرضها على الملك ولم يكن الأخير يستطيع التوقيع إلا بعد أن يتأكد أن ممثل بريطانيا ليس له اعتراض .

كما أنه طبقا لهذا النظام كان يوجد إلى جانب كل موظف عراقى كبير مستشار بريطانى يشرف عليه ، وكان هذا المستشار يدين للمندوب السامى أكثر مما يدين لحكومة العراق ، وبذلك أصبحت بريطانيا تتدخل فى شئون العراق الداخلية متذرعة

---

(٢٠) وثائق الخارجية البريطانية — (20) F.O. 377 / 7770

برقية من وزير المستعمرات إلى المندوب السامى برقم ٥٢٤ وتاريخ ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٢ .

بحماية حقوق الأقليات العرقية والدينية مثل اليهود والأشوريين والأكراد ، ومهددة بإعادة إقليم الموصل إلى تركيا .

وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسة الباب المفتوح الإقتصادية وبخاصة فى مجال النفط هيأت للأجانب بما فى ذلك البريطانيين مجالاً فسيحا لاستغلال الموارد الطبيعية مما أدى إلى زيادة التنافس الدولى على حساب مصالح العراق .

وفى ٣ مايو (آيار) ١٩٢٣ نشر فى الصحف المحلية نص البروتوكول العراقى البريطانى والذى كان ينص على تخفيض مدة معاهدة ١٩٢٢ من عشرين سنة إلى أربع سنوات إعتباراً من المصادقة على معاهدة الصلح مع تركيا أو عند دخول العراق عصبة الأمم . وذلك من أجل تخفيف حدة معارضة العراقيين والبرلمان البريطانى على السواء .

وبينما رحب الوطنيون بهذا الإعلان الذى جعل انتهاء سيطرة بريطانيا تلوح فى الأفق فإن قطاعات من الشعب أصيبوا بخيبة أمل وبخاصة المجموعات العرقية والدينية إذ اعتبروا أن بريطانيا تخلت عنهم .

٥ – المجلس التأسيسى Constituent Assembly

كان لابد من انتخاب مجلس تأسيسى لوضع دستور للعراق والتصديق على المعاهدة التى اشترط مجلس الوزراء لتنفيذها تصديق المجلس التأسيسى ، ونظرا لما يحيط بعملية الإنتخاب من أحداث ودعايات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات ومعارضة المعاهدة فقد استقال النقيب ليخلفه عبد المحسن السعدون " الذى كان أكثر حيوية وربما أشد رغبة فى التعاون مع بريطانيا " .

وعقد المجلس التأسيسى أولى جلساته فى ٢٧ مارس (آذار) ١٩٢٤ . وفى خطاب العرش الذى القاه الملك فيصل حدد مهمة المجلس بالترتيب التالى :

أ – التصديق على المعاهدة مع بريطانيا .

ب – وضع دستور للبلاد .

جـ – وضع قانون لمجلس نيابى .

وكان معنى هذا الترتيب أنه مالم يتم التصديق على المعاهدة أولا لن تتم الموافقة على

الدستور ، ولما كان المندوب السامى يخشى مطالبة المجلس بتعديل المعاهدة فقد كتب إلى الملك بأن على الجمعية إما أن تقبل المعاهدة برمتها أو ترفضها برمتها .

وعندما قررت الحكومة عرضها على أعضاء المجلس قبل النظر فى أى أمر آخر - بذل أعضاء المجلس جهداً طيباً فى تفنيد نصوص المعاهدة بجرأة والاعتراض على مافرضته من تبعات ثقال ، ورغم الوعد والوعيد والضغط والانذارات (التهديد بحل المجلس التأسيسى) أو الإنسحاب إلى البصرة أو ترك الموصل للترك فإنه لم يتم تصديق المجلس على المعاهدة إلا عند منتصف ليل العاشر من يونيو (حزيران) ١٩٢٤ ، أى بعد أربع وعشرين جلسة بأغلبية سبعة وثلاثين صوتا ومعارضة أربعة وعشرين ، وامتناع ثمانية أعضاء وتغيب واحد وثلاثون ، وحتى الموافقون أقروا بوجود مواد ثقيلة فى المعاهدة ، ولكنهم اشترطوا أن المعاهدة والاتفاقيات الملحقة لاتسرى مالم تحافظ بريطانيا على حقوق العراق فى ولاية الموصل كلها (٢١) .

وبعد أن فرغ المجلس التأسيسى من التصديق على المعاهدة العراقية / البريطانية ، انجز القانون الأساسى (الدستور) العراقى ، ووضع قانون الانتخاب لمجلس النواب .

ولاشك فى أن بريطانيا لم تكن جادة فى التهديدات التى وجهتها للعراق إذا لم يتم التصديق على المعاهدة إذ أن مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية كانت لاتزال قوية وبخاصة فيما يتصل بالنفط ولذلك فإن التهديدات كانت مجرد تهويش (٢٢) كما سبق القول .

وعندئذ شعرت وزارة تحسين العسكرى أنها أنجزت مهمتها فقدمت استقالتها فى ٢ أغسطس (آب) ١٩٢٤ وعهد الملك فيصل إلى زعيم المعارضة ياسين الهاشمى بتأليف وزارة قومية تضم أكفأ العناصر دون التقيد بالحزبية ومنها السعدون الرئيس السابق

---

(21) Ireland , op.cit. P404 .

(22) F.O. 371/13034 — (٢٢) وثائق الخارجية البريطانية

من المندوب السامى سير هنرى دوبز إلى وزير المستعمرات فى ٩ مايو (آيار) ١٩٢٨ .

للوزارة ورئيس المجلس التأسيسي وقد عهد إليه بوزارة الداخلية ، وساسون حزقيل المالى اليهودى وتولى وزارة المالية التى كان يتولاها فى الوزارات السابقة .

وكانت مهمة الوزارة الاساسية ضمان احتفاظ العراق بولاية الموصل وحل الخلافات بشأنها وإثبات حق العراق فيها ، ومنح إمتياز النفط إلى شركة النفط التركية ، كما أنشأت وزارة للخارجية تولى مهامها رئيس الوزارة ، كما أخمدت بعض الاضطرابات فى الشمال بمساعدة سلاح الطيران البريطانى ، ولكنها لم تستطع التخلص من بعض الموظفين البريطانيين لتخفيف الأعباء المالية .

ولم ينشر القانون الاساسى (الدستور) إلا بعد أيام قلائل من مصادقة الوزارة على منح امتياز النفط للشركة البريطانية .

كما نشرت الوزارة قانون الانتخابات وقامت ببعض الاستعدادات لإجراء إنتخابات عامة لأول مجلس نيابى فى العراق ، ولو أن الإنتخابات لم تجر إلا فى صيف ١٩٢٥ ولم يجتمع المجلس النيابى إلا بعد سقوط الوزارة التى خلفتها وزارة السعدون الثانية واجتمع فى عهدها أول مجلس نيابى فى العراق .

٦ - حل مشكلة الموصل : (والحدود العراقية التركية)

كانت الموصل ضمن المنطقة أ (التى كانت تضم ايضا داخلية الشام) التى أتفق فى إتفاقية سايكس / بيكو على أن تخضع لحكم فرنسى غير مباشر ، ولكن فرنسا تنازلت عن الموصل لبريطانيا مقابل تخلى الأخيرة عن مساندة فيصل فى مقاومته للنفوذ الفرنسى ، خصوصاً وأن بريطانيا التى كانت ستدير بقية العراق رأت أنه من مصلحة القطر العراقى سياسيا واقتصاديا أن يضم الموصل ، خصوصا وأنه صار من المتوقع انبثاق النفط من أراضى الموصل . أما الجمهورية التركية التى ورثت الإمبراطورية العثمانية فقد كانت تعتبر الموصل جزءاً من أراضيها . وفى معاهدة لوزان ١٩٢٣ نصت إحدى المواد على أنه فى حالة عجز الحكومتين البريطانية والتركية عن التفاهم حول ولاية الموصل والحدود العراقية التركية فإن الأمر يحال إلى عصبة الأمم .

وفعلاً عندما عجزت الدولتان عن الوصول إلى إتفاق أحيل الموضوع إلى عصبة الأمم

التى قررت فى ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٤ تكليف لجنة دولية (من مجرى وسويدى وبلجيكى) لدراسة المشكلة وتقديم توصياتها . وقامت اللجنة بعد زيارة بغداد فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٥ بزيارة ولاية الموصل وإستطلعت رأى الأهالى ، وفى تقريرها اقترحت اللجنة – إستناداً إلى إعتبارات جغرافية واقتصادية – أن تضم كل المنطقة جنوب خط بروكسل إلى العراق بشرطين :

أ – أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطانى لمدة خمس وعشرين سنة .

ب – أن تراعى مصالح الأكراد فى الشئون الإدارية وأن تكون اللغة الكردية هى الرسمية وكذا لغة التقاضى والتعليم فى الإقليم .

وقد رحبت بريطانيا بهذا القرار الذى أغضب تركيا التى ظلت غير معترفة به إلى أن تمت التسوية النهائية بين العراق وبريطانيا من جهة وتركيا من جهة أخرى .

ولاشك فى أن عصبة الأمم فرضت على العراق قيداً ثقيلاً وهو قبول الأنتداب البريطانى لمدة خمس وعشرين سنة ، رغم أن بريطانيا فى البرتوكول الملحق بمعاهدة ١٩٢٢ جعلت تلك المدة أربع سنوات من تاريخ عقد معاهدة الصلح مع تركيا .

كما اشترطت بريطانيا على العراق شرطاً ثقيلاً أخر وهو أنه مقابل احتفاظ العراق بولاية الموصل يمنح إمتيازا استخراج النفط لشركة بريطانية ، وفعلاً مارست السلطات البريطانية ضغطاً حتى حصلت الشركة البريطانية على الإمتياز . وهكذا نرى أن الحكومة البريطانية استخدمت قضية الموصل للضغط على العراق ، وتحقيق مآربها هى .

ومع ذلك فإنه رغم فداحة الثمن والتضحيات فقد سعد العراق لاحتفاظه بالموصل لالغزارة نفطها ووفرة خيراتها وحسب ولكن أيضا لاعتبارات قومية وتاريخيه وإستراتيجية ، فقد كانت ولاية الموصل بمثابة الرأس من جسم العراق .

وعقب حل مشكلة الموصل حلت مشكلة أخرى مرتبطة بها وهى مشكلة الحدود العراقية التركية ، ذلك أن تركيا ظلت ساخطة على قرار عصبة الأمم بشأن الموصل وكانت تشجع على حدوث إغارات غير نظامية مما أدى إلى عدم استتباب الأمن ، وسعت السلطات البريطانية من أجل إنهاء هذا الوضع ، فعقدت معاهدة ثلاثية بين العراق وبريطانيا وتركيا

فى ٥ يونيو (حزيران) ١٩٢٦ تقرر فيها بقاء خط بروكسل كأساس مع تعديل بسيط تنازل بمقتضاه العراق عن بضعة أميال مربعة من الأرض ، كما اتفق على اتباع سياسة حسن الجوار ، وإنهاء أعمال التعدى على الحدود ، بالأضافة إلى تعهد الحكومة العراقية بتخصيص ١٠ ٪ من عائدات شركة النفط التركية (التى صارت شركة النفط العراقية) لتركيا لمدة خمس وعشرين سنة * .

وقد صدق البرلمان العراقى على هذه المعاهدة التى حلت مشكلة حادة كانت تؤرق المسئولين . وكانت هذه المعاهدة بداية تحسن العلاقات العراقية / التركية ، وقد زار الملك فيصل بعد ذلك أنقرة بدعوة من رئيس الجمهورية التركية .

---

* كانت بريطانيا قد حصلت من الحكومة العثمانية فى يونيو (حزيران) ١٩١٤ على وعد بالسماح لشركة النفط التركية بالبحث عن النفط فى الموصل وبغداد ولكن نظراً لظروف الحروب لم ينفذ هذا الوعد وإن ظلت بريطانيا متمسكة به . وبعد قيام دولة العراق طلب البريطانيون منحهم امتيازا جديداً إستنادا إلى وعد الحكومة العثمانية ، ورغم الضغط البريطانى أخذت الحكومة العراقية تساوم والحكومة البريطانية تضغط خصوصاً وأنه فى ذلك الوقت كان موضوع الموصل والحدود العراقية التركية مازال معلقا فاضطرت حكومة العراق مرغمة للموافقة مع بعض الشروط مثل تغيير إسم الشركة وتعيين مدير عراقى ضمن مديريها . وقد صارت شركة النفط تعرف بشركة نفط العـــــراق (I.P.C.) وبدأت أعمال الحفر فى سنة ١٩٢٧ بالقرب من كركوك . وكانت السلطات البريطانية حريصة على أن يتم توقيع إمتياز النفط قبل نشر القانون الأساسى (الدستور) لأنه بعد نشره وسريان أحكامه لايملك مجلس الوزراء حق منح إمتياز أى مورد من موارد الثروة فى البلاد الأمر الذى يستلزم إصدار قانون من البرلمان مما قد يعرض إمتياز النفط لمعارضة شديدة .

كما أكتشف النفط فى منطقة جنوب الموصل ، بالإضافة إلى أبار نفط خانقين وأبار البصرة .

٧ - متابعة الخطوات لإستكمال الأستقلال

رأينا فى صفحات سابقة كيف أن فيصل بأسلوبه الواقعى فى سياسته الخارجية المتوازنة ، حاول ألا يغضب دولة الانتداب ولا أن يخاطر بفقدان شعبيته على المستوى القومى ، ومن ثم طالب بمعاهدة تحل محل الأنتداب ، كما طالب الشعب بالتعاون مع المندوب السامى كخطوة أساسية نحو تحقيق السيادة الوطنية .

وقد تمخض عن هذه السياسة إبرام معاهدة ١٩٢٢ التى لم تغير جوهر الإنتداب ولاسيطرته على النظام العراقى ، ومع ذلك فقد كانت هذه المعاهدة خطوة على الطريق نحو تحرر العراق الذى لم يتحقق إلا بعملية طويلة تشمل بروتوكول ١٩٢٣ (وقد سبقت الإشارة اليه) وثلاث معاهدات أخرى أبرمت فى أعوام ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ .

ففى عام ١٩٢٦ أبرمت معاهدة جديدة وكانت تتضمن نصوصا مخففة نسبياً [(٢٣)] وبخاصة فيما يتصل بتحديد أجل إنتهائها قبل إنقضاء خمس وعشرين سنة إذا مادخل العراق عصبة الأمم (على أساس أن عصبة الأمم كانت قد قررت إدخال الموصل ضمن العراق بشرط إستمرار الإنتداب لمدة خمس وعشرين سنة) وإزاء معارضة الوطنيين العراقيين هددت بريطانيا بترك الموصل للأتراك مما دعا العراقيين إلى الموافقة على المعاهدة ، وبالتالى طلبت الحكومة البريطانية من مجلس عصبة الأمم فى ٢ مارس (آزار) ١٩٢٦ أن يجعل قراره بشأن الحدود العراقية التركية نهائيا بعد إستجابة العراق لشروط المجلس .

ومع ذلك كان العراقيون يشعرون بشدة وطأة المعاهدات والاتفاقيات التى ربطتهم ببريطانيا ، فبدأت المفاوضات مرة أخرى فى عام ١٩٢٧ ليس من أجل إعادة النظر فى معاهدة ١٩٢٦ والاتفاقيات الملحقة بها وحسب ، ولكن أيضا - وهذا هو المهم - توقيع معاهدة جديدة ليست ذات طابع انتدابى . وفى هذا الوقت كانت البلاد فى حالة غليان

---

(٢٣) عبد الرحمن البزاز : العراق من الإحتلال حتى الاستقلال (القاهرة ١٩٥٤) ص ٨٩ .

بسبب الظروف الداخلية (الصراع السنى الشيعى) والظروف الخارجية (هجمات الإخوان السعوديين) ، وسارت المفاوضات ببطء بسبب إصرار السلطات البريطانية على التمسك بأن تكون المعاهدة الجديدة ذات طابع إنتدابى مما جعل الملك فيصل يتدخل ويشترك شخصيا فى المراحل الأخيرة الحرجة من المفاوضات فى لندن فى خريف ١٩٢٧ [٢٤] فقد كان فيصل يتوق لإبرام المعاهدة لرفع مكانته السياسية فى داخل العراق ، وتحقيق أمانيه فى قيام تجمع عربى تحت زعامته ، وأخيراً قام جعفر العسكرى رئيس الوزراة بتوقيع المعاهدة فى ١٤ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٧ .

وكانت معاهدة ١٩٢٧ تنطوى على تحسن طفيف ، فقد أعترف رسميا بوضع العراق كدولة مستقلة إلا أنها تضمنت فقرة غير مستساغة ومثيرة للخلاف والجدل " شريطة المحافظة على المعدل الحالى للتقدم وسار كل شئ على ما يرام خلال الفترة الانتقالية فإن بريطانيا سوف تستخدم مساعيها الحميدة لضمان دخول العراق فى عضوية عصبة الأمم فى عام ١٩٣٢ " وهذا مارفضه العراقيون ولذلك لم يتم التصديق مطلقا على المعاهدة من قبل الجمعية التأسيسية ، واستقالت وزارة جعفر العسكرى فى أوائل يناير (كانون ثان) ١٩٢٨ ، وحاول فيصل التوفيق بين الآراء الوطنية والبريطانية بأن توصى بريطانيا بدخول العراق فى عضوية عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٨ مقابل السماح لطائرات سلاح الجو البريطانى وبعض القوات البرية بالتواجد فى العراق مؤقتا لحماية المصالح البريطانية [٢٥] إلا أن بريطانيا كدولة منتدبة تمسكت بوجودها العسكرى الكامل وفى الوقت نفسه لم تساند ترشيح العراق لعصبة الأمم قبل ١٩٣٢ .

---

(٢٤) وثائق الخارجية البريطانية (24) F.O. 371/ 12261

(عن الإجتماع الذى عقد فى مقر الخارجية البريطانية فى ١٠ نوفمبر – تشرين ثان – وحضرة أوستن تشمبرلن والملك فيصل وجعفر العسكرى) .

(٢٥) وثائق الخارجية البريطانية (25) F.O. 371/12259

مذكرة عن حديث بين فيصل وكورنواليس فى ١٧ مارس (آذار) ١٩٢٧ .

وعهد فيصل برئاسة الوزراة إلى عبد المحسن السعدون الذى كان موضع ثقة بريطانيا ولكنه رغم ذلك إستقال فى نفس الشهر ، ولم يقبل أحد من ساسة العراق أن يتولى رئاسة الوزراة ، وظل الأمر كذلك ثلاثة أشهر ، واشتد سخط العراقيين ، ورغبتهم فى التخلص من الوصاية البريطانية ، ولكن كانت هناك حقيقة مؤداها أن العراق فى حاجة إلى عون بريطانيا السياسى والعسكرى من أجل :

أ - تطوير المؤسسات السياسية والإدارية الرئيسية فى العراق حتى يمكن إدارتها بعد ذلك بعراقيين مؤهلين .

ب - تسوية منازعات الحدود بين العراق وجيرانه .

جـ- الإشراف على مشكلة الأقليات .

وكان فيصل يعتقد أنه على الرغم من أن بريطانيا سوف تستمر فى إدارة شئون البلاد المتصلة بالسياسة الخارجية ، إلا أن القرار النهائى فى الشئون الداخلية يجب أن يكون خاصا به وحده (٢٦) .

ولم يلبث أن وصل إلى بغداد فى ٢ مارس (آذار) ١٩٢٩ المندوب السامى البريطانى الجديد سيرجلبرت كلايتون Clayton الذى كان من (مدرسة القاهرة) ، ومتعاطفا مع المطالب العراقية لتفهمه للحركة العربية منذ ١٩١٦ ، ١٩٢٠ ، وفى الوقت نفسه كان فيصل متفائلا بشأن مستقبل العراق فى إطار معاهدة تحالف تطمئن العراقيين على مستقبلهم دون الإضرار بمركز بريطانيا ، وعين توفيق السويدى رئيسا للوزارة فى أبريل (نيسان) ١٩٢٩ ، ولم يلبث أن استقال بعد أربعة أشهر ، وظل الوضع السياسى قائما ، إلا أن حكومة حزب العمال البريطانية - بناء على توصيات كلايتون - أعلنت فى ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٩ أنها سوف تساند طلب العراق لدخول

---

(26)

(٢٦) وثائق الخارجية البريطانية

رسالة من الملك فيصل إلى المندوب السامى جلبرت كلايتون برقم ١٧ وتاريخ ٢٠ يونيـــو (حزيران) ١٩٢٩ .

عصبة الأمم فى عام ١٩٣٢ ، وأنها لن تستمر فى التمسك بمشروع معاهدة ١٩٢٧ ، وبهذا الإعلان إنفرجت الأزمة قليلاً ، خصوصا وأن بريطانيا عبرت عن رغبتها فى إبرام معاهدة بريطانية / عراقية جديدة ، وعين عبد المحسن السعدون من جديد رئيسا للوزراة ، إلا أنه واجه معارضة شرسة فى مجلس النواب مما أدى إلى حله تمهيداً لانتخاب مجلس جديد ، واستصدرت الحكومة فى غيبة المجلس قرارات قمعية ضد الأحزاب والصحافة ، وتمت الانتخابات بعد تدخل الحكومة ، وأفتتح المجلس الجديد فى ١٣ مايو (أيار) ١٩٢٨ ولكن استمرت المشكلات بين العراق وبريطانيا لدرجة أن السعدون أقدم على الأنتحار فى ١٣ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٢٩ .

واختار فيصل نورى السعيد لرئاسة الوزراة وتولى المفاوضات مع بريطانيا وكان نورى السعيد يميل إلى بريطانيا كل الميل (أى من الساسة المؤيدين والمناصرين لبريطانيا) وبعد مفاوضات استمرت ثلاثة أشهر أبرمت المعاهدة الجديدة فى ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٣٠ . على أن تكون نافذة إعتباراً من دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، ولمدة خمس وعشرين سنة [٢٧] .

ومن أجل إبداء الشعب لرأيه حل المجلس النيابى (ولم يكن مضى على تكوينه سوى فترة قصيرة) وأجريت إنتخابات ، وفى ١٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٠ وافق المجلس على المعاهدة بأغلبية ٦٩ مقابل ١٣ معارضا .

وكانت المعاهدة تقوم على أساس " أن حفظ مواصلات الأمبراطورية البريطانية هو فى مصلحة الدولة العراقية " ، وأن مصالح الدولتين مشتركة وغير متباينة " .

ولهذه المعاهدة أهميتها فى أنها أنهت الانتداب البريطانى على العراق ، واوصلته إلى عصبة الأمم ، وصار دولة مستقلة .

---

(٢٧) عبد الرحمن البراز : المرجع السابق ص ٩٩ .

وأهم ما يلفت النظر فى المعاهدة المادة الرابعة التى نصت على وجوب قيام كل من الحليفين بمعاونة الآخر فى حالة وقوع حرب أو خطر الحرب ، وحددت معونة العراق لبريطانيا بتقديم المساعدات والتسهيلات (السكك الحديدية والموانى والمطارات الخ) كما نصت المادة الخامسة على أن مسئولية حفظ الأمن الداخلى وكذلك الدفاع ضد أى إعتداء خارجى منوطة بالعراق ، مع موافقة العراق على أن يمنح لبريطانيا قاعدتين حربيتين إحداهما فى البصرة والأخرى غربى الفرات ، مع السماح لبريطانيا بوضع قوات فى المطارات .

ورغم مصادقة مجلس النواب على المعاهدة إلا أنها صادفت معارضة قوية لاستمرار ملامح السيطرة البريطانية ممثلة فى وجود قوة عسكرية بريطانية وطائرات لمدة خمس وعشرين سنة مما يجعل علاقات العراق الخارجية مرتبطة بمصالح بريطانيا ، كما استمر الموظفون والمستشارون البريطانيون يلعبون دوراً بارزاً فى شئون العراق ، أما الملك فيصل فقد كان يؤيدها ، ويرى أنها تحقق للبلاد أعز أمانيها : إنهاء الانتداب ودخول عصبة الأمم وحصول العراق على مظاهر الدولة المستقلة ذات السيادة . أما النصوص الخاصة بحماية مواصلات الإمبرطورية وحصول بريطانيا على بعض المطارات فإنها - فى رأيه - لا تتعارض مع السيادة الوطنية ، وقابلة للتغيير .

وعلى ذلك فإن فيصل والأشراف اعتبروا معاهدة ١٩٣٠ خطوة أساسية على طريق استقلال العراق السياسى ، مما يساعدهم فى أهدافهم الأخرى وفى مقدمتها إقامة وحدة عربية فى الهلال الخصيب .

٨ - السعى لتجمع عربى فى الهلال الخصيب تحت زعامة فيصل :

إن تفكير فيصل فى أقامة تجمع عربى فى الهلال الخصيب لم يكن جديدا عليه ، فإن هذا التفكير كان المحور الذى قامت عليه الثورة العربية فى الحجاز عام ١٩١٦ لكن الظروف لم تسمح بذلك ، ولذا فليس بالغريب أن يعود فيصل إلى التفكير فى هذا المشروع الذى كان يحلم به الأشراف ومحاولة تنفيذه ولكن بمزيد من الحذر والواقعية بعد تجربته فى سوريا عام ١٩٢٠ ، كما كان لابد من تحقيق استقلال العراق أولاً حتى

ترتفع هيبته فى أقطار المنطقة مما يسهل عليه تحقيق هدفه النهائى ، وقد تحقق هدفه الأول بمعاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا ، وبذلك صار عليه أن يسير قدماً فى سبيل تحقيق التجمع العربى ، وكان يسانده فى هذا الاتجاه لفيف من المقربين مثل نورى السعيد وجعفر العسكرى ورستم حيدر ، وعلى الرغم من مشاغله فى مشكلات العراق المعقدة فإنه لم يتحول عن تحقيق أحلام أسرته فى جامعة عربية فى الجزيرة العربية والهلال الخصيب ، وكان فيصل يشعر أن تحقيق هذا الهدف سوف يؤدى إلى تقوية مركزه فى العراق ذاته وكان فيصل يعتقد أن تجمع السنة فى الهلال الخصيب سوف يؤدى إلى زيادة ثقل حكومة بغداد السنية فى مواجهة الشيعة ، كما أن التجمع العربى سوف يضعف المشكلة الكردية ، بالإضافة إلى أن العراق – فى حالة الوحدة – سوف يستفيد من مهارة السوريين ، والاستنارة العقلية ، ومصادر سوريا المتنوعة بحيث تندمج كل هذه الموارد التى زادتها عائدات النفط أهمية .

وكان فيصل يرى أيضا أن الخطوة الأولى يجب أن تكون مساعدة سوريا على التحرر السياسى حتى تتم بعد ذلك وحدتها مع العراق ، وفى هذا الاتجاه كان فيصل أسير عواطفه فهو لم يستطع أن ينسى عاصمته السابقة دمشق ، وكذلك أعوانه العراقيين والسوريين الذين كافحوا معه من أجل استقلال سوريا ووحدتها مع العراق خصوصا وأن السوريين فى ذلك الوقت كانوا يكافحون من أجل الاستقلال وكانوا يأملون فى أن يبرموا مع فرنسا معاهدة مماثلة لمعاهدة العراق مع بريطانيا عام ١٩٣٠ [٢٨] .

ولما كان فيصل – منذ جاء إلى العراق فى أغسطس (آب) ١٩٢١ – قد تضاءل نشاطه المعادى للفرنسيين بدرجة كبيرة ، فقد اقتصرت مساعدته للسوريين فى كفاحهم من أجل

---

(٢٨) وثائق الخارجية البريطانية (28) F.O. 371/10851

من لورد كرو Crewe (باريس) إلى أوستن تشمبرلن فى ٤ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٢٥ .

الاستقلال على التأييد الأدبى وحسب ، حيث أن فيصل كان قد تعهد لبريطانيا بعدم التدخل فى الشئون السورية .

وفى أوائل الثلاثينيات قويت فكرة توحيد أقطار الهلال الخصيب نتيجة تدفق كثير من الوطنيين العرب الذين كانوا فى المنفى ، وكانت بغداد - فى نظرهم - تعتبر المركز الأمامى الطبيعى ، وكانوا يرون أن العراق هى " بيدمونت أو بروسيا العرب " التى يمكن أن تأخذ على عاتقها تحقيق أمانيهم فى الاستقلال والوحدة للبلاد العربية المجزأة (بلاد الشام الكبرى) .

وعلى الرغم من أن هدف فيصل كان واضحاً فى ذهنه وذهن الأشراف ، ولكن الوسيلة التى سيتحقق بها هذا الهدف لم تكن محددة لأنها كانت تتوقف على الأحداث الجارية ومواقف أطراف أخرى عربية وغير عربية .

وفى سبيل تحقيق هدف هؤلاء الوحدويين قام نورى السعيد فى ربيع ١٩٣١ بزيارة أحيطت بدعاية كبيرة إلى كل من شرق الأردن وفلسطين ومصر شارحا خطته للتجمع العربى ، ومع ذلك فإن هذه الزيارات لم تأت بنتيجة ذات أهمية لهذا الهدف ، واقتصرت على إبرام عدد من معاهدات الصداقة وحسن الجوار وتسليم المجرمين .

كما فكر فيصل فى عقد إجتماعات عربية على مستوى القمة [٢٩] لتوضيح حقيقة خطته ، ولذلك أوفد السياسى العراقى المشهور ياسين الهاشمى بوصفه مبعوثا خاصا فى جولة فى بعض البلاد العربية ، فزار مصر ودمشق والقدس من أجل عقد مؤتمر عربى فى بغداد ، وإذا كانت فكرة هذا المؤتمر قد صادفت ترحيبا فى أقطار الهلال الخصيب (بينما لم ترحب مصر والسعودية) ، فإن الحكومة البريطانية فى محاولة منها لتجنب أية

---

(٢٩) وثائق الخارجية البريطانية (29) F.O. 371/16011

من همفريز السفير البريطانى فى بغداد إلى جون سيمون وزير خارجية بريطانيا برقم ١١٦٤ وتاريخ ٢١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٢ .

متاعب تترتب على المؤتمر المقترح فقد وضعت شروطا قاسية لكى يلتزم بها القائمون على تنظيم المؤتمر :

١ - أن يقتصر جدول أعمال المؤتمر على المسائل الثقافية والاقتصادية ، واستبعاد المسائل السياسية من المناقشات .

٢ - الحرص بأقصى درجة على عدم إثارة العرب فى سوريا حتى لايلجأ هؤلاء إلى وسائل غير سلمية فى سبيل التوصل الى اتفاق مع فرنسا .

٣ - ضرورة تجنب إثارة عرب فلسطين ضد اليهود .

٤ - وجوب الأخذ فى الأعتبار شكوك الملك عبد العزيز آل سعود بحيث لايصبح لديه إنطباع بأن مركزه مهدد من جانب أى عضو فى الأسرة الهاشمية (٣٠) .

وعلى أية حال فإن المؤتمر فى النهاية لم يجتمع بسبب معارضة كل من الملك عبد العزيز آل سعود وبريطانيا وفرنسا .

وفى سبيل الدعوة لمشروعه تجول فيصل فى أوربا فى أغسطس (آب) ١٩٣١ بدعوى السعى لدخول العراق فى عصبة الأمم ولكنه كان فى الحقيقة يسعى من أجل مشروعه الوحدوى فقابل فى باريس أعوانه السوريين (مثل شكيب أرسلان وإحسان الجابرى وفارس الخورى) كما قابل بعض الموظفين الفرنسيين ، وكان راضيا عن هذه الزيارة .

كما قام الوطنيون السوريون الملكيون بزعامة رستم حيدر بدعاية واسعة بين المسلمين فى سوريا تأييداً للوحدة تحت زعامة فيصل فى محاولة للفوز فى الانتخابات التى قرر المندوب السامى إجراءها فى سوريا عام ١٩٣١ ، وأخذت الصحف فى العراق وسوريا وفلسطين تنشر المقالات ترحيبا بالوحدة المقترحة ، وفى لبنان كان الزعيم رياض الصلح من الداعين إلى الوحدة السورية فى ظل ملكية فيصلية معتبراً أن تحقيق الوحدة فى ظل الملكية أسهل منه فى ظل الجمهورية ولكن - رغم النشاط الدءوب - فإن خطة فيصل الوحدوية لم يقدر لها النجاح فما أسباب فشل فيصل فى تحقيق حلمه وحلم أسرته

---

(٣٠) وثائق الخارجية البريطانية - الوثيقة السابقة .

الهاشمية؟

١ - كما ذكرنا من قبل كان هدف فيصل محدداً ومتبلوراً ، ولكن وسيلته لتحقيق هذا الهدف لم تكن واضحة أو محددة وكذلك البناء السياسى الذى سيقام بعد الوحدة هل تقام وحدة فى الهلال الخصيب تحت حكمه هو ؟ أم هل يوضع أمير من أسرته على العرش السورى ثم يرتبط القطران فى تحالف وثيق ؟ ولو أن الخيار الأول كانت له الأفضلية لدى فيصل . (٣١) هل سيكون الإتحاد فيدراليا أم كونفدراليا ؟

٢- طول أمد المعاهدة العراقية / البريطانية سيؤدى إلى إطالة فترة السيطرة البريطانية على العراق خصوصا وأن العراق كان لايزال فى حاجة لمعونة بريطانيا لحمايته ضد الأخطار الخارجية ، وكذا استمرار السيطرة الفرنسية على سوريا ، يمثلان عقبة فى سبيل تحقيق حلم فيصل فى الوحدة .

٣- ذلك أن الدولتين الغربيتين (بريطانيا وفرنسا) كانتا تعارضان تفكير فيصل الوحدوى ، فبريطانيا لم تكن تعطف على الأمانى العربية إلا بالقدر الذى يخدم مصالحها كما أنها كانت تتوق للمحافظة على الوضع القائم فى الشرق العربي منعا لاختلال ميزان القوى فى المنطقة ، وكذلك رغبة بريطانيا فى عدم إغضاب فرنسا . ولذلك فإنه عندما طلب النصيحة من الحكومة البريطانية بشأن مخططه لإقامة وحدة عراقية سورية ، رفضت الحكومة البريطانية الفكرة مستندة إلى :

أ - أنه من المرغوب فيه وضع دستور لسوريا كجمهورية يرأسها رئيس سورى حتى يمكن أن تواصل تطورها السياسى والاقتصادى دون أن تعرقلها المؤامرات الخارجية التى تنتج عن إرتباطها بالبيت الهاشمى ،

ب - أن محاولة فيصل نقل عرشه من العراق إلى سوريا أمر ضد المصالح البريطانية حيث أنه إذا تولى فيصل عرش سوريا فإنه سينقل مقره الى

---

(٣١) وثائق الخارجية البريطانية (32) F.O.371/16854

دمشق مما يضعف مركزه في بغداد ويصبح خاضعا للنفوذ السورى والفرنسى ، كما يحتمل أن يتمكن المتطرفون فى العراق من إقامة جمهورية ، من سير فرانسس جفريز السفير البريطانى فى العراق إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٥ يناير (كانون ثان) ١٩٣٣ .

جـ - أن تولى شخص واحـد عرشى سوريـا والعـراق أمر غـير مرغوب فيه ويحتمل أن يكون غير عملى(٣٢) حيث أن تقوية مركز فيصل سوف يثير عداء جارتيه القويتين تركيا وايران .

أما عن موقف فرنسا من الوحدة السورية العراقية فإنها لم تؤيدها ذلك أنه فى حالة الوحدة وتولى فيصل الملك على دولة العراق وسوريا المتحدة ، فإنه نظرا لارتباطات فيصل القوية مع بريطانيا فستصبح الأخيرة هى المسيطرة على الجزء السورى من هذه الدولة الجديدة وبذلك يحل النفوذ البريطانى محل النفوذ الفرنسى

٤ - كما كان فيصل يواجه تحديا لمشروعه الوحدوى من جانب أخيه عبد الله أمير شرق الأردن ، والذى كان منذ العشرينيات يرغب فى تولى العرش السورى ، ولكن عبد الله كان مكروها من الوطنيين العرب بسبب موقفه السلبى من ثورة الدورز (١٩٢٥ / ١٩٢٧) ، وايضا بسبب علاقاته الودية مع الصهيونيين فى فلسطين .

٥ - وعلى الرغم من حماس فيصل للأتجاه الوحدوى ، يؤيده فى ذلك تيار من الساسة العراقيين ، فقد كان هناك تيار آخر يدعو إلى سياسة خارجية عراقية تشجع على نمو الميول الإقليمية (المحلية) فى كل من العراق وفلسطين ، وكان هذا التيار بيدعو إلى التعاون مع الأقطار العربية الأخرى ولكن على أساس أن كل قطر سوف يحتفظ بشخصيته واستقلاله .

---

(٣٢) وثائق الخارجية البريطانية مذكرات بتاريخ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣١.

(32) F.O. 371/15364

كما أنه بصرف النظر عن فيصل والأشراف والتيار الوحدوى فإن العراقيين بوجه عام كانوا يعتقدون أنهم سيكونون الجانب الخاسر فى الدولة الموحدة الجديدة بينما سوف يتمتع السوريون بمزايا سياسية واقتصادية ضخمة من وراء هذا المشروع (وخصوصا من عائدات النفط) .

٦ – وفى سوريا ذاتها رغم الحماس للوحدة بين الزعماء الملكيين بزعامة رستم حيدر ودعايتهم بين المسلمين فى سوريا عشية انتخابات ١٩٣١ ، فإن هذا الحماس بدأ يتضاءل وصار السوريون لايهتمون إلا بأستخدام فيصل فى التفاوض نيابة عنهم مع فرنسا وبريطانيا من أجل استقلال سوريا السياسى ، ولكنهم لم يعودوا مهتمين بمشروع فيصل الوحدوى خصوصا وأن معظم الوطنيين السوريين كانوا متمسكين بالنظام الجمهورى ويرفضون التنازل عنه ، بالأضافة إلى تضاؤل نفوذ الملكيين فى سوريا بعد فشل مرشحيهم فى الأنتخابات السورية عام ١٩٣١ .

أما عرب فلسطين فقد كانوا مشغولين أساسا بمشكلتهم اليهودية خصوصاً وأن وضعهم غير المستقر من الناحية السياسية نتيجة الفشل فى تسوية المسألة اليهودية عن طريق إقامة دولة فلسطينية ، وبطبيعة الحال ماكان الصهيونيون ليوافقون على مشروع وحدوى حيث سيصبحون أقلية ضئيلة جداً فى محيط عربى كبير .

٧ – ولا ننسى أن كلا من عبد العزيز آل سعود والملك فؤاد فى مصر كانا يعارضان مشروع فيصل الوحدوى ، الأول : لأنه فى حالة الوحدة ستصبح مملكته محاطة بنطاق هاشمى (سواء كان يحكمه ملك واحد أو ملكان هاشميان) .

ويشترك أيضا مع الملك فؤاد فى عدم رغبته فى رؤية الهاشميين يصلون إلى زعامة العالم العربى .

ولا ننسى أن فيصل نفسه كان مشغولا للغاية بشئون داخلية وبخاصة المشكلة الآشورية التى استغرقت جل أهتمامه ، كما أبرزت حاجته إلى عون بريطانيا لحماية الكيان الوطنى العراقى .

عهد غازى الأول
(١٩٣٣ - ١٩٣٩)

بعد دراستنا لعهد فيصل الأول سنرى أن عهد ابنه غازى الأول الذى خلفه على العرش يختلف فى سماته عن عهد أبيه ، وهذا الأختلاف يرجع الى اختلاف شخصيتيهما ، وكذلك أختلاف الظروف الداخلية والخارجية التى احاطت بكل منهما .

فعندما تولى غازى الأول الحكم فى عام ١٩٣٣ كانا شابا فى الحادية والعشرين من عمره ، وتقترن هذه السن بالحماس الزائد والاندفاع ، والمبالغة فى التطلعات ، كما يسهل خضوعه لآخرين من ذوى الاتجاهات الخاصة . كما لم تكن لغازى خبرة ابيه الذى اكتسبها منذ شارك فى الثورة العربية فى الحجاز عام ١٩١٦ واحتك بزعماء عرب مدنيين وعسكريين ، وخاض معارك عسكرية لتحرير الشام من الترك ، وخاض معارك سياسية فى الشام وفى اوربا من أجل الحيلولة دون خضوع بلاد الشام لسيطرة فرنسا ، وأخيراً فشله فى الاحتفاظ بعرشه فى دمشق ، الأمر الذى جعله عندما تولى عرش العراق فيما بعد اكثر حذرا وواقعية وتقديراً للظروف التى تحيط به . أما غازى فأنه لم يمر بمثل هذه التجارب .

ومع ذلك فانه لايمكن التسليم بالصفات التى وصفته بها بعض التقارير البريطانية من أنه كان ضعيف الشخصية (٣٣) ، خصوصاً وان هذه التقارير كان يناقض بعضها بعضها ، فتعترف بان غازى كان محبوبا لارتباطه بالتيار الوطنى الراديكالى ولاشك ان ارتباطه هذا بالتيار الوطنى صراحة وبدون مواربة أغضب عليه البريطانيين . وقز اعترف نظام غازى بالتزامات العراق الدولية وبخاصة نحو بريطانيا بمقتضى معاهدة ١٩٣٠ ، ومع

---

(٣٣) وثائق الخارجية البريطانية F. O. 371/18948

تقرير عن الشخصيات الرئيسية فى العراق بتاريخ ٢١ يناير (كانون ثان) ١٩٣٥ ، وكذلك التقرير السنوى عن العراق لسنة ١٩٣٤ من همفريز الى سيمون برقم ٦١ وتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٥ .

ذلك فان غازى – فى واقع الأمر – لم يستطع التوفيق بين المصالح البريطانية والعراقية وتنميتها وتطويرها ، خصوصاً وانه أخذ يعتمد على مجموعة من الرجال المدنيين والعسكريين الذين يعادون بريطانيا وسياستها التسلطية ، ولذلك لم يكن من السهل أن يقبل غازى نصيحة السفير البريطانى مثلما كان يفعل والده ، ولاحتى الترحيب بمشورة عمه عبد الله أمير شرق الاردن [٣٤] . المعروف بولائه الشديد لبريطانيا ، وكذلك ساسة العراق المعروفين باخلاصهم لبريطانيا أمثال نورى السعيد وجعفر العسكرى .

ورغم ان السفير البريطانى الجديد موريس بيتر سون Peterson اعترف فى مذكراته بجاذبية غازى واعتبرها مشابهة لجاذبية ابيه ، فقد انتقد بشدة سلوكه واعتبره ضعيفا وغير معتدل ، إلى جانب اختياره لرفاقه من بين ضباط الجيش الشبان المتحمسين مما جعل من المتعذر التاثير عليه .

أحوال العراق الداخلية :

١ – استمرار حالة عدم الاستقرار السياسى التى اقترنت بقيام تحالفات شخصية بين الساسة المتنافسين الذين كانوا يحاولون الوصول الى السلطة بالاستعانة بالقوى المحلية المتصارعة مثل الشيعة والقبائل والجيش (الذى لم يلبث هو الآخر أن أصبح يتدخل فى السياسة) ، وبذلك تهيأ مناخ مناسب للاخطار الخارجية من جانب دول مثل تركيا وايران .

٢ – ظلت بريطانيا هى القوة المسيطرة فى العراق والتى توجه سياساته رغم أعتراف معاهدة ١٩٣٠ بأستقلال العراق وسيادته [٣٥] .

---

(٣٤) وثائق الخارجية البريطانية F .O. 371/16924

من الأمير عبد الله الى الملك غازى برقم ٦٠٩ وتاريخ ٢١ سبتمبر (ايلول) ١٩٣٣ .

(٣٥) وثائق الخارجية البريطانية – نفس الملف السابق – من همفرير الى سيمون برقم ٥٩٥ وتاريخ ١٤ سبتمبر (ايلول) ١٩٣٣ .

٣ - في ١٧ مارس (آذار) نجح زعماء حزب الإخاء وهم رشيد عالى الكيلانى وياسين الهاشمي وحكمت سليمان في تولي السلطة السياسية بمساعدة قبائل الفرات ، وتعاونت حكومة الهاشمي مع بعض الساسة المشهورين ممن ليسوا من حزب الإخاء مثل نوري السعيد (في الخارجية) وجعفر العسكري (في الدفاع) من أجل دعم مركزها ، وضمان استمرار علاقة التحالف بين بريطانيا والعراق .

٤ - عندما ثارت قبائل الفرات كان هناك شك في تورط ايراني غير مباشر فيها وذلك بسبب :-

أ - ارتباطات علماء الشيعة في العتبات الشيعية المقدسة الذين ساندوا هذه الثورات باخوانهم في ايران .

ب - استمرار توتر العلاقات العراقية الايرانية بشأن عدم التحديد النهائي للحدود بين الدولتين ، ولذلك ادركت بريطانيا ان التحالف البريطاني العراقي هو السد الذي يحول دون نجاح رضا شاه بهلوي شاه ايران في تحديد الحدود لمصلحة ايران وبخاصة في شط العرب ومع ذلك رفضت بريطانيا طلب حكومة الهاشمي بتقديم مساعدتها ضد ثورات القبائل ، وكان الرفض البريطاني يستند الي ان معاهدة ١٩٣٠ تعهدت بالمساعدة في حالة التعرض لهجوم من الخارج وحسب [٣٦] .

ولم تلبث القبائل ان فقدت فعاليتها كقوة سياسية مؤثرة في السياسة العراقية وذلك نتيجة إخضاع قبائل الفرات بسرعة وعنف في اواسط الثلاثينيات على يد بكر صدقي رئيس الاركان وقواته .

٥ - ظهور الجيش كقوة سياسية عليا تؤثر في سياسة العراق خلال الثلاثينيات وهكذا تم (تسييس Politicization) الجيش .

---

(٣٦) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/18953

من كلارك كير إلى الخارجية في ١٧ مايو (ايار) ١٩٣٥ .

ذلك أنه بعد تحرر البلاد السياسى عام ١٩٣٢ أصبح الكثيرون مدنيين وعسكريين يرون فى الجيش الاداة التى يمكنها الحفاظ على كيان البلاد القومى ، إلى جانب ارضاء تطلعاتهم الشخصية بالوصول الى السلطة السياسية وكان أول اختبار للجيش فى هذا المجال يتمثل فى المسألة الاشورية (أنظر صـ٣١/٣٢) عندما قام الجيش العراقى الوليد بمعالجة هذه المشكلة بحسم وعنف ، واعتبر الكثيرون ان الجيش أنقذ كيان الدولة الوليدة ، وبالمثل فان الجيش قام فى ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ بأخماد حركات التمرد التى قامت بها القبائل فى الفرات الاوسط وأكراد البرزانى مما أدى الى ارتفاع هيبة الجيش ومكانته ، وعلى الرغم من ان الجيل الجديد من ضباط القوات المسلحة العراقية تدرب على أيدى البريطانيين إلا ان هذا لم يؤثر فى اتجاهاتهم الوطنية بل أعتبروا انفسهم الحراس للكيان السياسى ، كما أن بعض الضباط كانوا يميلون للتحديث وادخال تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية على المجتمع العراقى .

ونتيجة لكل ذلك بدأ ضباط الجيش يظهرون علامات عن عدم الرضا عن النظام القائم وانتقدوا بشدة ادارة الهاشمى السياسية واتهموها بالضعف وأنتقدوا ساسة بغداد لتآمرهم ضد بعضهم البعض مستعينين بالقبائل مما يهدر جهود الجيش ، حتى لقد ذهب البعض الى القول بأن بعض الضباط بدأوا يفكرون فى إقامة دكتاتورية عسكرية كما فى تركيا وإيران ، وانه مثلما نجحت الأنظمة الدكتاتورية العسكرية فى تركيا وايران وايطاليا والمانيا فى القضاء على السيطرة الاجنبية والقيام باصلاحات فى مختلف المجالات ، فكذلك تستطيع المؤسسة العسكرية العراقية ان تفعل نفس الشئ ، بل سيكون عليها ايضا مهمة تحرير الاقطار العربية شقيقة العراق وتوحيدها .

٦ - وهكذا تهيأت الظروف لأنقلاب بكر صدقى فى ٢٩ اكتوبر (تشرين أول)

١٩٣٦ الذى كانت تدفعه اعتبارات داخلية (٣٧) . وقد أصبحت الزعامة السياسية - بعد قيام الانقلاب تعتمد على التعاون الوثيق (ولكن قصير الأجل) بين ضباط الجيش تحت قيادة بكر صدقى وحكمت سليمان الذى ترأس الوزارة وبين حزب الأهالى .

ولم يكن أحد من المخططين الرئيسيين للأنقلاب ينتمى الى الكتلة العربية السنية صاحبة السيادة فى العراق بل كانوا من أصول كردية وشيعية وتركمانية وبكر صدقى نفسه كان كرديا ولذلك كانت توجهاتهم مذهبية مما أدى الى زيادة الأنقسامات السياسية والايديولوجية فى المجتمع العراقى والمؤسسة العسكرية مما زاد من أحتمال حدوث المزيد من الأنقلابات والانقسامات .

ومما يلاحظ ان زعيمى الأنقلاب الرئيسيين : بكر صدقى وحكمت سليمان لم يظهرا حماسا كبيراً من أجل الوحدة العربية ، بل كانوا يؤمنون اكثر بمبدأ (العراق للعراقيين) ، مؤكدين على ضرورة الحفاظ على وضع العراق السياسى المستقل فى أطار علاقة التحالف البريطانى العراقى (٣٨) .

واخذ بكر صدقى يعتمد على تأييد العناصر غير العربية فى الجيش والوظائف المدنية وبخاصة الاكراد على حساب العناصر العربية .

ورغم معارضة بريطانيا فقد الح بكر صدقى فى طلب الاسلحة من المانيا (شركة كروب Krupp) استنادا الى العلاقة الوثيقة بين بكر صدقى وجروبا المبعوث الالمانى فى بغداد .

---

(٣٧) وثائق الخارجية البريطانية F .O . 371 / 20014

مذكرة من كلارك كير بتاريخ ١٥ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣٦ .

(٣٨) نفس المصدر : تقرير من مورجان (انقره) الى ايدن فى ١٢ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣٦ عن سياسة الحكومة العراقية الجديدة ، ومن كلارك كير إلى الخارجية عن نفس الموضوع فى ٢٤ نوفمبر .

ورغم ان حزب الاهالى كان الشريك الرئيسى فى حكومة الأنقلاب الائتلافية برئاسة حكمت سليمان إلا أنه بسبب توجهاته الاشتراكية ودعوة الحزب لاصلاحات اجتماعية واقتصادية مثل الاصلاح الزراعى وملكية الدولة لبعض الموارد والمؤسسات ، لم تلبث حكومة الأنقلاب ان تعرضت للنقد والمعارضة من شيوخ القبائل ملاك الاراضى وبخاصة فى الفرات الاوسط ، وكذا من جانب انصار الوحدة العربية .

وقد كان التحالف بين حزب الاهالى والجيش غير قائم على اساس متين بسبب عدم اتفاقهما ايديولوجيا ولم يتفقا إلا على شئ واحد وهو الاطاحة بحكومة ياسين الهاشمى / رشيد عالى الكيلانى ، ولذلك فقد كان بكر صدقى نفسه يعارض إجراءات الاهالى الاصلاحية ويصفها بالشيوعية مما أوجد صدعا بين رئيس الوزارة حكمت سليمان وبين الأهالى ، وبلغ النزاع بينهما ذروته عندما أتفق حكمت سليمان (فى يونيو حزيران ١٩٣٧) مع المسئولين العسكريين العراقيين على مهاجمة قبائل الفرات الاوسط دون استشارة أعضاء الوزارة مما دفع الوزراء الاصلاحيين الى الاستقالة ، فأعاد رئيس الوزارة تشكيلها وادخل فيها أعضاء من حزب الاستقلال ذى التوجه العربى .

وقد هاجم بكر صدقى صراحة سياسة بريطانيا فى الشرق الاوسط واعتبرها استعمارا وبخاصة فيما يتصل بالمشكلة الفلسطينية ، ولذلك عارضت الحكومة توصية لجنة بيل Peel فى ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين ، ومع ذلك فقد ترك بكر صدقى انطباعا بأنه ليس معاديا لبريطانيا التى كان فى حاجة لمعونتها ، وعبر عن رغبته فى تعاون وثيق مع البعثة العسكرية البريطانية[٣٩] .

واستمرت العناصر الداعية الى الوحدة العربية فى نقد ومعارضة نظام بكر / سليمان حتى بعد أن اعيد تشكيل الوزارة لكى تصبح واجهتها عربية وذلك لرغبتها فى التعاون مع

---

(٣٩) نفس المصدر من كلارك كير (بغداد) إلى رندل فى ٣٠ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣٦

تركيا ، ودفاعها عن القضية الكردية على حساب المصالح العربية [٤٠] ولذلك لم يكن غريبا ان يقوم أحد أنصار الوحدة العربية فى الجيش العراقى باغتيال بكر صدقى فى ١١ أغسطس (آب) ١٩٣٧ . [٤١] .

الاتجاه الوحدوى :

لقد شهدت الثلاثينيات تكوين ايديولوجيات وحدوية عربية ، وذلك يرجع إلى عدة عوامل منها تزايد الشعور العدائى بين العرب نحو الدولتين الاستعماريتين الرئيسيتين : بريطانيا وفرنسا ، تطور ونمو الشعور الذاتى بين العرب بأنهم أمة واحدة ، السخط على بريطانيا لتسببها فى تعقيد مشكلة فلسطين التى كانت فى حاجة ماسة الى تآزر العرب ، ظهور ايديولوجيات غربية مثل النازية التى كان كثير من العراقيين يعتبرونها درعا ضد السيطرة البريطانية ، ومثالا يحتذى فى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان الحماس بين العراقيين لالمانيا وايطاليا حماسا يرجع الى أن المحور عدو لبريطانيا عدوة العرب (عدو عدوى) .

وقد بث استقلال العراق رسميا فى عام ١٩٣٢ للقوميين العرب شعوراً قويا بان تحقيق استقلال البلاد العربية ووحدتها صار وشيكاً ، وأن العبء الاكبر فى هذه المهمة يقع على كاهل العراق كدولة مستقلة وأقدر بلد عربى يستطيع ان يقوم بدور " بروسيا العربية " لتحقيق وحدة عربية .

وكان أكبر داعية للتوجه نحو وحدة عربية هو ساطع الحصرى (السورى) الذى قام بدور مؤثر فى تكوين ونشر فكرة القومية والوحدة العربية ، وكان تأثيره عميقا على الاندية والجمعيات الوطنية مثل نادى المثنى وجمعية الجوال ومنظمة الفتوة ، وكذا الاحزاب السياسية مثل حزب الأخاء الوطنى ، والمثقفين العراقيين وضباط الجيش . وكان

---

(٤٠) وثائق الخارجية البريطانية F .O . 371 / 20801

من كلارك كير (بغداد) إلى الخارجية فى ١٢ يناير (كانون ثان) ١٩٣٧ .

(٤١) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث حـ ٣ ص ص ١٤٧ – ١٥٠ .

فكرالحصرى يتميز بالتدرج فقد كان يرى انه يجب أولا تحقيق الاستقلال السياسى وهذا بدوره سوف يمهد الطريق للوحدة العربية فى الهلال الخصيب .

وكانت هناك مجموعة لها أهميتها من ضباط الجيش العراقى تأثرت عميقا بفكر ساطع الحصرى ومنهم صلاح الدين الصباغ قائد الفرقة الثالثة بالجيش العراقى ، وكان قد اشترك على رأس قوة عراقية فى معركة مسيلون ، كما ساند عرب فلسطين فى ثورتهم عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ بامدادهم بالاسلحة وبخاصة لمجموعة فوزى القاوقجى ، وكانت بريطانيا فى نظر الصباغ هى العدو ، وكان يدين بالولاء للأمة العربية أكثر مما يدين للعراق ، وكان يؤمن بأن العرب سوف يقيمون فى يوم من الأيام دولتهم العربية المستقلة والمتحدة فى الهلال الخصيب .

سياسة العراق الخارجية في عهد غازى الأول

١ – محاولة القيام بدور بارز على المستويين الأقليمى والدولى :

لقد رأينا كيف أن نظام بكر / حكمت سليمان / الأهالى لم يكن يهتم كثيراً بالتوجه نحو وحدة عربية ، بل كان توجهه الاساسى وطنيا عراقيا ، بالتأكيد على استقرار العراق السياسى وحاجته الى تطور اجتماعى/ اقتصادى وهكذا ادت الاطاحة بحكومة ياسين الهاشمى الى تحول هام فى سياسة العراق الخارجية ، بعد أن أقدم على خطوة تمهيدية تتمثل فيما يسمى " الوفاق الودى العربى " فى ١٩٣٦ – ١٩٣٧ بين العراق والعربية السعودية واليمن ، ولو ان هذا الوفاق لم تكن له فعالية (حرف ميت Dead Letter) ولكن حكومة حكمت سليمان إتجهت وجهة اخرى غير عربية وذلك بتحسين العلاقات العراقية الايرانية ، (سياســة حسن الجوار) وذلك يرجع الى أن ايران كانت تردد عن ادعاءات لها فى البحرين ، كما ان النزاع حول شط العرب لم يصل الى تسوية مرضية ، ورغم المعارضة الداخلية فقد سار حكمت سليمان قدما فى التصديق على :

ميثاق سعد اباد :

ذلك ان الأزمة الدولية التى ترتبت على الهجوم الايطالى على الحبشة هى التى أدت فى النهاية الى تكوين هذا الميثاق ، حيث ان تركيا شعرت بالحاجة الى تكوين ميثاق أمن اقليمى للشرق الأوسط خوفا من ان تصبح أقطاره ضمن الامبراطورية التى يحلم بها موسولينى .

ورغم ان النزاع على شط العرب كان عقبة كئودا فى وجه الميثاق المقترح ، فقد حدث تحسن واضح فى العلاقات التركية العراقية (بشأن بترول الموصل – وإقامة خط سكة حديد مع تركيا ، مما أدى إلى توسط تركيا فى النزاع حول شط العــــرب وإنهائه

نهاية ناجحة وذلك فى يوليو (تموز) ١٩٣٧ [٤٢] الأمر الذى مهد لإبرام اتفاق سعد آباد فى نفس الوقت .

وقد اتفقت الدول (العراق ، تركيا ، إيران ، أفغانستان) الموقعة على هذا الميثاق على الأمتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، وأن تحترم حدودها المشتركة ، وألا تلجأ إلى أعمال عدوانية ضد بعضها البعض وأن تمنع تكوين عصابات أو جماعات مسلحة (أى أنه لم يكن ميثاقا عدوانيا) .

ولم يكن القصد من ميثاق سعد آباد دعم استقلال العراق وحسب ، ولكن أيضا إبراز أن القيادة السياسية العراقية مهتمة بالشئون غير العربية-اهتمامها بالشئون العربية ، مما ساعدها على احتواء بعض المشكلات الداخلية مثل المشكلة الكردية .

ولكن من الناحية العملية لم يكن الميثاق ذا فاعلية كبيرة ، فإن الهيئة السياسية فيه (وهى المجلس الدائم) لم تجتمع إلا مرة واحدة ، كما لم يتحقق تعاون مؤسسيه خصوصاً وأن سحب الحرب العالمية الثانية كانت ستؤثر على الشرق الأوسط .

٢ - الدخول فى عضوية عصبة الأمم :

فى ٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٢ قبل العراق فى عضوية عصبة الأمم ، وقبل الموافقة على عضويته طلبت عصبة الأمم من حكومة العراق ضمانات لحماية الأقليات بما فيهم الأكراد ، وحقوق الأجانب ، واحترام حقوق الإنسان ، والاعتراف بالديون والمعاهدات التى أبرمتها دولة الانتداب واستجابة لهذه الشروط أصدرت الحكومة العراقية فى ٣٠ مايو (آيار) ١٩٣٢ تصريحا يتضمن الضمانات المطلوبة ، وقد أثبت العراق أنه عضو نشط فى أعمال عصبة الأمم وكان ممثلوه فى العصبة يختارون من بين الساسة والدبلوماسيين العراقيين البارزين ، حتى أن نورى السعيد نفسه ترأس الوفد العراقى فى

---

(٤٢) وثائق الخارجية البريطانية (42) F. O. 371/20014

تقرير من مورجان (أنقرة)عن سياسة الحكومة العراقية الجديدة ، بتاريخ ١٢ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣٦ .

خمس مناسبات. وفيما بين عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٧ كان العراق هو الدولة العربية الوحيدة الممثلة فى العصبة ، ومن ثم كان يعتبر المتحدث بأسم العرب فى جنيف ، حيث بحثت امور هامة مثل محاولة إنهاء الانتداب على سورياولبنان وفلسطين . ولو أن جهود العراق لم تستطع الصمود أمام الدول الاستعمارية الا أن العراق أصبح مركزا لأمانى عرب أقطار الهلال الخصيب .

٣ - الاهتمام بالخليج والتطلع الى ضم الكويت :

ما الاسباب التى دفعت العراق الى السير من هذا الاتجاه ؟

أ - دافع شخصى من جانب الملك غازى يتمثل فى رغبته العارمة فى التوسع السياسى لشخصه بأعتباره زعيما قوميا عربيا .

ب - حاجة العراق الملحة لاقامة مركز أمامى عراقى حيوى فى الخليج من أجل تنمية المصالح السياسية والاقتصادية العراقية ، حيث سيصبح هذا المركز منفذا للعراق عن طريق جزر الكويت (وربة وبوبيان) .

جـ - انشاء ميناء فى الخليج تحت سيطرة العراق ويرتبط بالبصرة بخط سكة حديد ممتد من سكة حديد العراق سيخدم مصالح البلدين سوف يفيد العراق من حيث تنمية تجارته وبخاصة فى البترول . وبالإضافة الى ذلك فإن هذا الميناء سوف يوازن التهديد الايرانى لتجارة العراق فى منطقة شط العرب ، ولو أن السلطات البريطانية دحضت ادعاءات العراق بشأن خطر تعرض ايران لتجارة العراق فى الخليج على اساس أنه : -

١ - ليس من المتوقع ان تقدم ايران على عمل عدائى ضد العراق طالما ان العراق متحالف مع بريطانيا .

٢ - ليس من المحتمل إقدام ايران على عمل عدائى لان بريطانيا اكبر مشتر للبترول الايرانى وبذلك ستكون خسارة ايران فادحة مما


العراق
الكويت
وربه
بوبيان
جزيرة فيلكه
مدينة الكويت
الخليج العربي
ميناء الأحمدي
المملكة العربية السعودية

يجعلها تعدل عن اتخاذ موقف معاد للعراق [٤٣] .

د - هدف آخر للعراق من ضم الكويت وهو التوسع الإقليمى تحت ستار وحدة عربية .

هـ - وتذرع العراق بالحاجة إلى تسوية المشكلات بينه وبين الكويت ، مثل النزاع حول ممتلكات شيخ الكويت من الأراضى وبساتين التمر فى جنوب العراق ، وكذا مشكلة التهريب .

وليس معروفا بصفة مؤكدة ما إذا كان الملك غازى ينوى التوسع أيضا فى المناطق الواقعة بعد الكويت أى أقطار الخليج الأخرى ، مما يثير مخاوف شيوخ الخليج ، بالإضافة إلى ردود الفعل المعادية من جانب كل من ايران ، والعربية السعودية وبريطانيا وماذا عن موقف بريطانيا ؟ لقد كانت سياسة بريطانيا واستراتيجيتها تقوم على أساس تقييد وتطويق الأطماع العراقية فى الخليج والحيلولة دون استخدام العراقيين لسيطرتهم على الكويت لمجرد إرضاء نزعتهم القومية . ولكن اختلفت وجهات النظر بين كبار الموظفين البريطانيين فى الخليج (بوشهر) على أساس أنه إذا كان المقصود أن يكون هناك ميناء عراقى أو جيب عراقى فى الأراضى الكويتية فإن هذا أمر لايمكن قبوله ، ولكن إذا كان كل ما يطلبه العراق ميناء كويتى يديره موظفون عراقيون ولكنه سيظل من الناحية السياسية تحت سيطرة شيخ الكويت وبالتالى تحت سيطرة الحكومة البريطانية فسيكون للمشروع شكل آخر ، حيث سيكون المشروع مفيدا لمصالح بريطانيا ذاتها من حيث تسهيل مواصلات بريطانيا وتصدير النفط من العراق الى العالم الخارجى [٤٤] كما ستزداد وترتفع مكانة الكويت ويتدعم نشاط شركة نفط الكويت ، وتزداد التجارة بين

---

(٤٣) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/21860

من الأميرالية البريطانية إلى وزارة الخارجية فى ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٣٨ .

(٤٤) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/21860

من وزارة الخارجية الى مستر بيل فى ٢٦ أغسطس (آب) ١٩٣٨ .

الكويت والمملكة العربية السعودية (٤٥) .

ولكن بريطانيا كانت فى الوقت نفسه تدرك ان تحركات العراق فى الكويت قد تؤدى الى ازدياد نفوذ العراق فى هذه المشيخة الصغيرة (٤٦) . ولذلك فانه عندما عرض توفيق السويدى وزير خارجية العراق فى اكتوبر(تشرين أول) ١٩٣٨ فكرة انشاء منفذ عراقى على الخليج فى الجزيرتين الكويتيتين (وربه وبوبيان) رفضت الحكومة البريطانية ، فقد كانت ترى فى العراق المستقل منافسا قويا فى الخليج وكانت تريد ابعاد الخليج عن أى نفوذ آخر ، كما ان السماح للنفوذ العراقى بالنمو فان هذا سيؤدى الى مضاعفات خطيرة فى المملكة العربية السعودية ومشيخات الخليج الاخرى ، ولهذه الأسباب ايضا عارضت بريطانيا اقتـراح العراق بتوصـيل المياه مـن شط العرب إلى الكويت بالأنابيب (٤٧) . رغم أن هذا المشروع كان سيفيد الكويت ولذلك حظى بتأييد قطاعات من شباب الكويت الذين عبروا عن افكارهم فى صحف العراق ولبنان .

وماذا كانت الجهود التى بذلها الملك الغازى لتحقيق تطلعاته نحو الكويت ؟

لقد استغل غازى شباب الكويت المثقف الذين كانوا يعتقدون انه على الرغم من تأخر العراق واعتماده الكامل تقريبا على العون البريطانى ، الا ان هؤلاء الشباب كانوا يرون ان العراق فى تطوره السـياسى والاقتصادى والاجتمـاعى والتعليمى مثال جدير بالمحاكاة ، كما ان عامل الجوار زاد من وعى العراقيين والكويتيين بالصلة بين مصالحهم المشتركة . ولذلك كان هذا النفر من المثقفين الكويتيين يشعرون بالحاجة الملحة للقيام باصلاحات فى كل نواحى الحياة فى الكويت . وفى ابريل (نيسان) ١٩٣٨ رفعوا

---

(٤٥) نفس المصدر مـن المقيمية السياسية فى الخليج الى وزير الهند (لندن) فـى ١٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٣٨ .

(٤٦) نفس المصـدر : مـن حكومة الهند (سملا) الـى وزير الهند (لندن) فـى ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٣٨ .

(٤٧) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥ ص ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

عرائض الى شيخ الكويت بهذه المطالب ، كما بدأت حملة سرية لتوزيع منشورات على أفراد الشعب ، وكان غازى نفسه مع بعض الساسة العراقيين يشجع بقوة هؤلاء الكويتيين وبخاصة اولئك الذين لجأوا الى العراق فى أواخر ١٩٣٨ للقيام بحملة دعائية ضد شيخ الكويت وحكمه الشمولى .

ولكن البريطانيين شعروا بالقلق الشديد لأن هذه الحملة قد تنتشر فى صحف بقية العالم العربى واوربا مما قد يسئ الى بريطانيا على اساس انها تساند شيخ الكويت الذى يخضع لحمايتها . ولمواجهة هذه المقالات اعلن شيخ الكويت عن نيته لزيارة العراق فى مايو (أيار) ١٩٣٨ من اجل : انهاء هذه الحملة الصحفية ، ولابرام اتفاقية مع العراق بشأن المعونة التى يحتاج اليها الكويت وبخاصة فى المجالات التعليمية والاقتصادية . ولكن لم يستطع الطرفان تسوية خلافاتهما مما دفع شيخ الكويت الى منع الصحف العراقية من دخول بلاده ازاء استمرار حملتها عليه .

واستمرت السلطات العراقية تشجع المعارضة الكويتية السرية التى كانت تعمل داخل العراق والتى عرفت بأسم الكتلة الوطنية . وفى يوليو (تموز) ١٩٣٨ قدمت مطالبها الى شيخ الكويت من أجل ادخال النظام النيابى دون تغيير فى وضع الصفوة الحاكمة ، وتحقيق الاستقلال وتحديث اوضاع الكويت ، ولكنهم لم يعلنوا رسميا مطلبهم بضم الكويت الى العراق ، فقد كانوا لايزالون يرغبون فى اقامة علاقات وثيقة مع العراق وحسب .

وقد وافق شيخ الكويت على تأسيس جمعية (مجلس) لتجنب احتمال ضم العراق لاراضيه ، وقد رحب الوطنيون الكويتيون بهذه الخطوة ، الا أن بريطانيا كانت تخشى على مصالحها من هذه الجمعية التى قد تتطور بحيث تصبح خطراً على مركز بريطانيا ذاتها فى الكويت ومشيخات الخليج الأخرى ، ولذلك فان بريطانيا :

أ - تمسكت بالاتفاقية البريطانية / الكويتية .

ب - اعتبار الشيخ هو الرئيس الشرعى للدولة .

جـ - ضرورة التشاور مع بريطانيا .

د - التمسك بسيطرة بريطانيا على شئون الكويت الخارجية والتعامل مع الإجانب بوجه عام (٤٨) .

ولكن شيخ الكويت حل الجمعية فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٨ .

ولم يتخل العراق عن فكرة ضم الكويت خصوصا وانه بعد حل الجمعية (المجلس) كسبت دعوة العراق لضم الكويت قوة وشعبية ، ونمت حركة المعارضة الكويتية ، ولجأ كثير من الوطنيين الكويتيين إلى العراق خلال ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، وكان الملك غازى يقود بنفسه حملة الدعاية من خلال محطة الاذاعة الخاصة به فى قصر الزهور ، حيث دعا الى تحرير الشعب العربى فى سوريا وفلسطين والاردن ثم تكوين اتحاد عربى فى الهلال الخصيب بين العراق وسوريا الكبرى ، وفى مارس (آزار) ١٩٣٩ اذاعت محطة الملك غازى ان الكويتيين الذين يعيشون فى العراق يرغبون فى اتحاد الكويت مع العراق .

الا أن حملة غازى الدعائية فى الصحف والاذاعة لم تتحول الى خطة لتوحيد الكويت والعراق بالطرق السلمية ، ومن ناحية اخرى فقد كانت بريطانيا منتبهة الى أى خطر يتهدد كيان الكويت ، وبذلت فى هذا السبيل مساعى سياسية ودبلوماسية اكثر منها عسكرية ، فكان السفير البريطانى فى بغداد بيترسون Peterson يحتج على المقالات والاذاعات وكذلك على مظاهرة طلبة كلية الحقوق داعين الى وحدة الكويت والعراق ، وكانت الحكومة البريطانية تشك فى ان الحركة الداعية لضم الكويت الى العراق كانت بتحريض وتشجيع النازى فى المفوضية الالمانية فى بغداد (جروبا) (٤٩) ، وان الالمان يعتبرون ان الكويت هى الاقليم الجنوبى من العراق او اقليم (السوديت

---

(٤٨) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/ 21833

من المقيم السياسى فى الخليج الى بيل بوزارة الهند بتاريخ ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٣٨ .

(٤٩) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/23180

من بيترسون (بغداد) الى الخارجية فى أول مارس (آزار) ١٩٣٩

العراقى) ، وكانت الصحف العراقية تستخدم هذا التعبير [(٥٠)] .

وقد فشلت المحادثات الدبلوماسية البريطانية مع الساسة العراقيين البارزين مثل ناجى شوكت وتوفيق السويدى ونورى السعيد من اجل إنهاء حملة غازى الدعائية ضد شيخ الكويت ، مما أدى الي حدوث اضطراب سياسى عنيف فى مارس (آذار) ١٩٣٩ يتمثل فى مظاهرات عنيفة بل وقيام ثورة مسلحة فى الكويت من اجل اسقاط الشيخ أحمد الجابر وإنهاء الحماية البريطانية واحلال حماية عراقية محلها ، وقد اتهم ديكسون Dixon(الوكيل السياسى البريطانى السابق والـذى أصبح ممثل شركة بترول الكويت) جروبا الألمانى باثارة الثورة لاغراء العراق بالتدخل العسكرى فى الكويت ولو انه لا يوجد دليل على ارتباط نشاط جروبا فى العراق بالحركة الوطنية الكويتية .

كما امر الملك غازى القوات العراقية بالتواجد بالقرب من حدود الكويت ، كما اعتدت قوة من الشرطة العراقية على اراضى الكويت ، وقد ادعى غازى للسفير البريطانى بيترسون انه ليست لديه خطط لاحتلال الكويت عسكريا ، ولكنه مهتم باقناع شيخ الكويت بادخال اصلاحات دستورية وادارية ، وادعى انه قلق بشأن خطر التسلل الايراني الوشيك الى الكويت مما يعرض للخطر كلا من الكويت والعراق .

وقد أدى ذلك كله الى توتر العلاقات بين بريطانيا والعراق ، وعلى الرغم من ادعاء غازى بان خطته لضم الكويت سوف تخدم مصالح العرب وقضية الوحدة العربية ، الا ان محاولاته صار لها تأثير عكسي على اقطار الخليج وبخاصة المملكة العربية السعودية ، اذ انزعج الملك عبد العزيز بشكل متزايد من السياسة التوسعية العراقية الهاشمية فى الخليج التى قد تؤثر على منطقة نفوذه ، كما كانت له هو نفسه طموحات فى الكويت ، واذا كان قد امتنع عن تحقيقها فلم يكن ذلك بسبب علاقته الشخصية الوثيقة مع شيخ الكويت وحسب ، ولكن ايضا احتراما لمركز بريطانيا فى الخليج (الموقع الاستراتيجى

---

(٥٠) مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسى لعلاقة العراق الدولية بالخليج العربى ، ص ٢٥٨ .

والنفط) [٥١] . ولذلك فان الأحداث العنيفة فى الكويت دفعت الملك عبد العزيز الى تحريك قوة عسكرية الي حدود الكويت لمساعدة شيخها على استعادة النظام والاستقرار السياسى ، ولما كان العون العراقى للثورة الكويتية غير وشيك فقد انهارت ، وصممت الحكومة البريطانية على وضع حد لحملة الدعاية ضد حاكم الكويت لدرجة ان بيترسون السفير البريطانى فى العراق كان يرى عزل غازى اذا لم يمكن السيطرة عليه .

ولكن وفاة الملك غازى فى حادث سيارة فى مساء ٤ ابريل (نيسان) ١٩٣٩ [٥٢] أزاحت عبئا ثقيلا عن الحكومة البريطانية وشيخ الكويت ، حيث هدأت الأحوال السياسية فى الكويت ، وسلمت محطة الإذاعة فى قصر الزهور إلى الحكومة العراقية وتوقفت الرعاية والدعم للعناصر الثائرة فى الكويت [٥٣] .

وفى مايو (آيار) ١٩٣٩ أكدت المخابرات العسكرية البريطانية أن خطة عراقية لغزو الكويت كانت موجودة فعلا ، وقد أحبطت هذه الخطة [٥٤] .

---

(٥١) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/23181

من السفير البريطانى (بغداد) الى هاليفاكس (لندن) برقم ١٧٨ وتاريخ ٢٠ ابريل (نيسان) ١٩٣٩ :

وكان النفط قد أكتشف فى الكويت فى ابريل (نيسان) ١٩٣٨ .

(٥٢) راجت شائعات بأن الحادث كان من تدبير بريطانيا ويورد الدكتور فاضل حسين فى كتابه : سقوط النظام الملكى فى العراق (ص ص ٨.٩)الإدلة التى تثبت أن الحادث كان من تدبير نورى السعيد .

(٥٣) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/23/81

مـــن السفير البريطانى (بغداد) إلـى هاليفاكس (لندن) بــــرقم ١٧٨ وتاريخ ٢٠ أبريــل (نيسان) ١٩٣٩ .

(54) Shikara : Iraqi Politics 1921- 1941 (Lond. 1987) , P. 157.

وهكذا نرى أن الحركة المطالبة بضم الكويت إلى العراق لم تحقق نجاحا لعدم استنادها إلى قاعدة شعبية عريضة فى الكويت ، أما بالنسبة للعراق فقد اقتصرت على الدعاية وعلى أية حال فإن السبب الرئيسى لفشل هذه الحركة يرجع إلى بريطانيا التى لم تكن لتسمح للعراق بأى تحرك لاترضى عنه ، كما أنها كانت هى المسئولة عن الدفاع عن الكويت .

وبعد وفاة غازى الأول تولى عرش العراق ابنه القاصر فيصل الثانى (١٩٣٩ – ١٩٥٨) تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله فدخل العراق فى مرحلة جديدة ، خصوصا وأن الحرب العالمية الثانية نشبت فى سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩ .

٤ – الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية :

شهدت سنوات حكم غازى الأول بروزا للمشكلة الفلسطينية اكثر من ذى قبل ، وحدث تصاعد فى صراع عرب فلسطين يتمثل فى الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦ – ١٩٣٩) وقد لفتت الاضطرابات التى وقعت فى فلسطين انتباه القيادة السياسية العراقية الى احتمال حدوث نتائج خطيرة على عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة . وفى عهد غازى نشطت الدعاية ليس ضد الهجرة اليهودية الى فلسطين وحسب ، ولكن أيضا واهم من ذلك ضد بريطانيا التى وجه اليها اللوم باعتبارها مسئولة عن تأزم الحالة فى فلسطين بسعيها من أجل ارضاء مصالحها الاستعمارية ومصالح الصهيونية على حساب مصالح عرب فلسطين .

وإذا كانت الحكومات العراقية فى اوائل واواسط الثلاثينيات لم تساند الحركة المعادية الصهيونية فى فلسطين ، كما حالت دون قيام نشاط مؤيد للفلسطينيين فى العراق ، الا ان القيادة السياسية العراقية لم تلبث ان ادركت ان هذا الموقف السلبى قد يؤدى الى ضعف الزعامة العربية التى تصبو اليها ، ولذلك فقد حذر ياسين الهاشمى رئيس

الوزارة العراقية السفير البريطانى فى يوليو (أيار) ١٩٣٦ [٥٥] من أن العلاقات الودي بين بلديهما سوف تنهار بالاستمرار فى الهجرة اليهودية غير المحدودة ، الا ان رئيس الوزارة العراقية لم يكن ينوى مساندة القضية الفلسطينية الى الدرجة التى تضر العلاقات الطيبة بين بريطانيا والعراق وتؤثر كذلك على مركزه السياسى [٥٦] .

وكان نورى السعيد - وزير الخارجية العراقية - يرغب فى أن يقوم بدور فى هذه القضية يرفع شأنه فى حركة الوحدة العربية ، فقام بالوساطة فيما بين يونيو (حزيران) وأغسطس (آب) ١٩٣٦ لكى يكسب ثقة الفلسطينيين الذين طلب منهم - لتسهيل تسوية المشكلة الفلسطينية - إنهاء الإضراب ووقف أعمال العنف حتى يستخدم مساعيه الحميدة لحمل بريطانيا على الاستجابة لمطالب العرب ، ولكن الفلسطينيين كانوا يعتبرون أن مبادرة نورى السعيد غير كافية لوقف الإضراب والثورة .

كما تجمع عدد من المتطوعين العراقيين وذهبوا إلى فلسطين تحت قيادة فوزى القاوقجى ، وكانت الحكومة العراقية ترى أن كفاح القاوقجى يمكن أن يعتبر تنفسا مرغوباً عن المشاعر المتعاطفة مع الفلسطينيين فى العراق وبذلك يقل إحتمال نشوب أعمال عنف ضد البريطانيين واليهود فى العراق نفسه .

ولكن الحكومة العراقية لم تلبث أن منعت العراقيين من الإنضمام إلى عرب فلسطين خوفا من الإساءة إلى العلاقات البريطانية العراقية الطيبة . ومع ذلك كان نورى السعيد يأمل أن تحل المشكلة الفلسطينية إذا ما أدخل الوطن القومى اليهودى ضمن الاتحاد العربى (الهلال الخصيب) الذى يحلم بتكوينه . ولكن بريطانيا كانت تعارض الفكرة على أساس أن تكوين اتحاد عربى سيؤدى إلى تعريب القضية الفلسطينية وهو أمر لاتوافق عليه لأن معناه أن يصبح للحكومة العراقية الحق فى التدخل رسميا

---

(٥٥) :وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/20024

من بيتمان الى ايدن برقم ٤٢٢ وتاريخ ١٧ أغسطس (آب) ١٩٣٦ .

(٥٦) نفس المصدر .

فى الشئون الفلسطينية ، كما كانت تخشى أن يؤدى هذا الاتحاد الهاشمى إلى اثارة العرب وبخاصة السعوديين ، حيث كان الملك عبد العزيز ينظر بقلق وشك إلى نشاط نورى السعيد السياسى فى فلسطين حيث أن هذا النشاط قد يكون مقدمة لادعاء الهاشميين زعامة العرب فى الهلال الخصيب والجزيرة العربية .

وعندما ظهرت فكرة التقسيم كحل للمشكلة الفلسطينية عبرت الحكومة العراقية عن معارضتها للتقسيم بعكس الأمير عبد الله أمير شرق الأردن .

ولكن فى ظل نظام بكر / حكمت سليمان كان العراقيون يعارضون محاولة الامير عبد الله استغلال الوضع الذى قد ينجم عن التقسيم من أجل تحقيق أطماعه الخاصة بأن يصبح زعيما لسوريا الكبرى ، ولذلك فان رئيس الوزارة حكمت سليمان وجه تحذيرا شديداً للأمير عبد الله ، مثلما كان حكمت سليمان يعارض تدخل الامير عبد الله فى الشئون الداخلية للعراق بمحاولة التأثير على أبن اخيه الملك غازى وإخضاعه لنفوذه ، مما كان سببا هاما آخر لمعاداة العراق لأمير شرق الاردن (٥٧) وطلبت الحكومة العراقية من بريطانيا أن تعمل على إثناء الامير عبد الله عن إقحام نفسه فى المؤامرات ضد نظام بكر / حكمت سليمان .

وإذا كانت الحكومة العراقية تتوق لتزعم حركة تأييد عرب فلسطين ضد الصهيونية والتقسيم ، فإن ذلك يرجع الى رغبة العراق فى الحفاظ على مصالحه الاقتصادية فى فلسطين وخاصة عقب إتمام كل من خط أنابيب النفط من كركوك الى حيفا ، وكذلك الطريق السريع عبر الصحراء من بغداد الى حيفا (٥٨) .

---

(٥٧) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371 / 20787

من كلارك كير (بغداد) الى رندل فى ٢ ابريل (نيسان) ١٩٣٧ .

(٥٨) Porath : The Palestinian Arab Movement , Vol ., p. 208 .

كامل خلة : فلسطين والانتداب البريطانى ص ٤١٣ .

وقد كان هناك رد فعل شعبى عراقى لعمليات الانتقام التى قام بها اليهود فى فلسطين ضد العرب فى يوليو (تموز) ١٩٣٨ ، ويتمثل فى المظاهرات والدعوة فى الصحف لجمع التبرعات ، وأخطر من ذلك صدور فتاوى من علماء السنة والشيعة تطالب العرب فى كل مكان بتأييد أخوانهم فى فلسطين واعتبار ذلك جهادا واجبا على كل مسلم .

وقد وصل الشعور الموالى للفلسطينيين الى ذروته عندما هاجم بعض العراقيين الممتلكات اليهودية والافراد اليهود فى العراق ، مما دفع الحكومة البريطانية الى توجيه احتجاج إلى حكومة جميل المدفعى التى تعهد وزير خارجيتها توفيق السويدى باتخاذ اجراءات صارمة لحماية الجالية اليهودية فى العراق ومعاقبة من يحتمل ان يكونوا وراء الاضطرابات المعادية لليهود . كما أتخذت الحكومة العراقية اجراءات لمنع عرب العراق من الانضمام الى الثوار الفلسطينيين أو ارسال اموال اليها .

ولكن انصار الوحدة العربية فى العراق ضغطوا على حكومتهم لاتخاذ موقف رسمى موال للفلسطينيين ، وفى افتتاح البرلمان العراقى فى أول نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣٨ اكد الملك غازى فى خطابه على اهمية دور العراق فى مجال الوحدة العربية باعتباره محرر أقطار الهلال الخصيب .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية استمر نورى السعيد فى محاولاته لانشاء اتحاد عربى حتى انه اقترح – فى مقابل تحقيق الامانى القومية العربية (استقلال العرب ووحدتهم)– ان يرسل العراق فرقة عسكرية الى جبهة القتال فى شمال افريقيا (ليبيا) وكان يهدف بالاضافة إلى جانب إرضاء بريطانيا الى شغل الجيش العراقى بشئون خارجية مما يؤدى الى تهدئة الوضع السياسى الداخلى . كما كان هناك حديث عن غزو الجيش العراقى لسوريا لإنهاء السيطرة الفرنسية عليها ، ولكن لما كانت بريطانيا تفضل استمرار الوضع القائم فى سوريا تحت الانتداب الفرنسى فقد رفضت الاقتراح (٥٩) .

---

(٥٩) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/24561

من وزارة الداخلية العراقية الى السفير البريطانى (سرى) بتاريخ ١٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٠

وعلى آية حال فان فشل بريطانيا فى تسوية المشكلة الفلسطينية أدى الى تدعيم الاتجاهات المعادية لبريطانيا والموالية للمحور بين العناصر المناصرة للوحدة العربية (مثل المفتى وضباط الجيش الاربعة الذين عرفوا بالمربع الذهبى والذين صار لهم تأثير على مجرى السياسة العراقية خلال ١٩٤٠ / ١٩٤١) .

العراق فى الحرب العالمية الثانية وحركة رشيد عالى الكيلانى

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية قامت الحكومة العراقية - التى كان يرأسها وقتئذ نورى السعيد - بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا فى ٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩ (أى بعد دخول بريطانيا الحرب بيوم واحد) ، وذلك احتراما لالتزامات بلاده نحو بريطانيا بمقتضى معاهدة ١٩٣٠ . كما قامت حكومة نورى السعيد بإخراج الألمان من العراق .

إلا أن العناصر الراديكالية كانت ترى فى الحرب مناسبة للحصول من بريطانيا على تنازلات أكثر فيما يختص باستكمال استقلال العراق وتحقيق مطالب عرب فلسطين وعدم معارضة قيام وحدة عربية . وكان الجيل الجديد من ضباط الجيش العراقى والساسة على استعداد للتعاون مع المحور من أجل تحقيق هذه الأهداف ، خصوصا وقد كانت هناك حملة دعائية قوية من المحور بالعطف على أمانى العرب .

ومما أدى إلى تصاعد هذا الاتجاه وصول الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين لاجئاً إلى العراق ، حيث كون لجنة من أنصاره من العراقيين والعرب بوجه عام ، لعبت دوراً هاما فى السياسة العراقية فيما بين عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤١ .

وقد كان يؤيد المفتى أربعة من ضباط الجيش العراقى [٦٠] . عرفوا باسم (المربع الذهبى) ، وتذكر وثائق الخارجية الألمانية أن المفتى كان يتلقى عونا ماليا من المحور .
ولذلك فإن إجراءات نورى السعيد ضد المانيا صادفت معارضة من جانب معظم أعضاء (مجلس الدفاع الأعلى) الذين كانوا يرون عدم مساعدة بريطانيا إلا إذا استجابت للمطالب القومية العربية . لكن نورى السعيد بدهائه أدرك أنه من أجل تقوية مركزه والاستمرار فى الولاء لبريطانيا فإنه يجب تحييد المعارضة المعادية لبريطانيا ، بالتخلى عن منصبه كرئيس للوزارة لرشيد عالى الكيلانى على أن يتولى نورى السعيدوزارة الخارجية فيها ، وذلك من أجل السيطرة على النشاط المعادى لبريطانيا من جانب ضباط الجيش البارزين (المربع الذهبى) واحتواء معارضتهم التى يغذيها المفتى .
الا أن موقف العراق إزاء بريطانيا صار يحكمه مركز بريطانيا فى ميادين القتال ، لذلك ، وعلى الرغم من ان رشيد عالى الكيلانى لم يكن - عندما تولى الحكم فى ٢١ مارس (آذار) ١٩٤٠ - متعصبا ضد بريطانيا ، الا ان هزائم هذه الاخيرة وانتصارات النازى السريعة جعلته والمربع الذهبى مقتنعين بان المانيا سوف تكسب الحرب ، وبالتالى سوف تحل محل بريطانيا فى مركزها المتفوق فى الشرق الاوسط بما فى ذلك العراق ، ولذلك حاولوا إبداء الميل للمحور كوسيلة لارغام بريطانيا على منح تنازلات للعراق وسوريا وفلسطين ، مع اعادة تسليح جيش العراق حيث كان ضباط الجيش العراقى يشعرون بان بريطانيا تقصر فى تلبية طلبات العراق من السلاح خوفا من ان تنتقل بعض هذه الاسلحة الى عرب فلسطين ، مما دعا رشيد عالى الى طلب اسلحة من المانيا التى كان لايزال الميزان العسكرى فى صالح المحور ، وبهذا التصرف كسب الكيلانى تأييدا كبيرا من جانب ضباط الجيش .

---

(٦٠) وهم : صلاح الدين الصباغ ، كامل شهاب ، فهمى سعيد ، محمود سلمان ، يساندهم يونس السبعاوى من الشباب القوميين . أنظر فاضل حسين : سقوط النظام الملكى فى العراق ص ١٠ ، Linczowski , P. 247 .

وفى يونيو (حزيران) ١٩٤٠ دخلت ايطاليا الحرب الى جانب المانيا ضد بريطانيا وفرنسا ، مما أدى الى حدوث مواجهة خطيرة بين الحكومتين البريطانية والعراقية ، فقد طلب نيوتن Newton السفير البريطانى فى بغداد من الحكومة العربية ان تتخذ إجراءات صارمة ضد ايطاليا مثل تلك التى اتخذها من قبل نورى السعيد ضد المانيا الا ان الحكومة العراقية رفضت ان تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا واخذت تسوف كسبا للوقت الى أن تضمن مدى قدرة المحور على تقديم مساندة فعالة للعراق . كما عارض مجلس الدفاع الأعلى ما اقترحه نورى السعيد (وزير الخارجية) بقطع العلاقات مع ايطاليا ومنح تسهيلات للقوات البريطانية فى العراق وكذلك اقتراح نورى السعيد بارسال قوات عراقية لمساعدة بريطانيا فى ميدان شمال افريقية ، بل وفى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٠ ادعت بريطانيا أن لديها معلومات مؤكدة بان العراق يفكر فى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع المانيا [٦١] .

ولذلك فانه فى ٢٥ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٤٠ قدمت بريطانيا للعراق رسالة شديدة اللهجة تعبر عن عدم ثقتها فى رئيس الوزارة العراقية رشيد عالى وانه " مالم تشكل حكومة جديدة بدون الكيلانى فان علاقات بريطانيا مع العراق سوف تستمر فى التدهور حتى تتحول الى ازمة . [٦٢] .

إلا ان هذه الرسالة أغضبت العناصر الوطنية التى اعتبرتها تدخلا مباشرا فى شئون العراق الداخلية ، مما أدى الى صدع خطير فى العلاقات البريطانية العراقية . وعندئذ قرر الامير عبد الإله الوصى على العرش أن يطلب من رشيد عالى ان يستقيل ، ولكن اعضاء الوزارة كانوا يرون أن طلب الوصى غير دستورى وانه كان مدفوعا من جانب

---

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/27061

من نيوتن (بغداد) الى ايدن (لندن) برقم ٨٧ وتاريخ ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٤١ .

(٦٢) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371 / 27100

من نيوتن الى ايدن برقم ٢٣ وتاريخ ١٧ يناير (كانون ثان) ١٩٤١ .

بريطانيا ، فرفض الكيلانى الاستقالة ، ولكن لم يلبث أن استجاب رشيد عالى بسبب استقالة معظم اعضاء الوزارة وادراكه أن أغلبية اعضاء مجلس النواب لن يساندوه ، بالإضافة إلى أن المانيا - فى ذلك الوقت - كانت مشغولة للغاية بالاستعداد لمهاجمة الاتحاد السوفيتى ، خاصة وان تركيا ظلت متمسكة بحيادها. واستقال رشيد عالى فى ٣٠ يناير (كانون ثان) ١٩٤١ وسخط المربع الذهبى على الوصى، ولم ينجح طه الهاشمى- رئيس الوزارة الجديدة- فى التوفيق بين الوصى والمربع الذهبى، كما تعرضت وزارة الهاشمى لضغط من جانب بريطانيا للحد من نفوذ المربع الذهبى مما دفع الهاشمى الى اجراء تنقلات بين الضباط أعضاء المربع ولكن الهاشمى تراجع عن هذا الاجراء بسبب احتجاج المربع الذهبى الذى اشتد غضبه على بريطانيا بسبب التضييق فى إمداد العراق بالسلاح والحاح بريطانيا من أجل قطع علاقات العراق بايطاليا .

وعلى ذلك فإنه فى ١١ إبريل (نيسان) ١٩٤١ قام المربع الذهبى بأنقلاب ضد الوصى وأرغم طه الهاشمى رئيس الوزارة على الاستقالة، وهرب الوصى عن طريق الحبانية إلى البصرة حيث لجأ إلى إحدى السفن الحربية البريطانية ،

ومن هناك أنتقل الى شرق الاردن ولحق به فيا بعد اصدقاؤه المقربون نورى السعيد وجميل المدفعى وعلى جودت الايوبى، وكان الأنقلاب يمثل تحديا للمصالح البريطانية وهيبة بريطانيا في الشرق الأوسط، خصوصا وانه كان متزامنا مع انتصارات المحور فى الصحراء الغربية واليونان وغرب أوربا مما دفع القيادة الجوية البريطانية فى العراق الى الاعتقاد بأن الاطاحة بالوصى كان نتيجة تنسيق بين العراقيين والألمان . (٦٣) إلا أنه تبين ان ذلك غير صحيح ، ذلك أنه على الرغم من ان الألمان - لاسباب سياسية واقتصادية (النفط)- كانوا مهتمين بالوضع الداخلى فى العراق ،الا ان الانقلاب كان

---

(٦٢) الوثائق البريطانية F.o. 371/27064

من تمقر القيادة الجوية الى القاهرة فى ١٢ أبريل (نيسان) ١٩٤١ .

مفاجأة لهم [٦٤] .

وفى اوائل ابريل (نيسان) كان السفير البريطانى الجديد كورنوالس Cornwallis يؤيد محاولات الوصى لمواجهة حركة رشيد عالى الكيلانى ووضع حد لها، وفى الوقت نفسه فان الامير عبد الله فى شرق الاردن كان يساند بحماس زائد محاولات البريطانيين لاستعادة السلطة السياسية للوصى والقضاء على نظام رشيد عالى الكيلانى .

ويلاحظ أن القوى المحلية كانت مترددة فى مساندة نظام رشيد عالى المعادى لبريطانيا ، واقتصرت معظم المساندة لحركة رشيد عالى الكيلانى على الحضر والمثقفين والنوادى والمنظمات الوطنية (المثنى والفتوة) وبعض مجتهدى الشيقة الذين أصدروا بيانات وفتاوى أعلنوا فيها الجهاد ضد بريطانيا . كما كان يساندها حزبان : البعث والشيوعيون ولوأن مساندة الشيوعيين كانت ضئيلة ، كما اقتصرت مساندة البعث على توزيع منشورات وإثارة مظاهرات لمساندة العراق.كما انهارت آمال زعماء الانقلاب فى العراق فى الحصول على مساندة الملك عبد العزيز آل سعود ، الذى كان يستفيد من المساعدة المالية البريطانية ، ويريد استمرار علاقات التحالف مع بريطانيا ، مما جعله ينصح العراقيين بألا يحاولوا معاداة بريطانيا وتقويض المجهود الحربى بالتعـــاون مع دول المحور ، وفى مايو (آيار) ١٩٤١ نصح الملك المبعوث العراقى ناجى السويدى بالتفاهم مع بريطانـــيا وتسوية المشـكلات معهـم سلمياً مرددا " أن " صحـبة الأسد الشبعان (بريطانيا) أكثر أمنا من صحبة النسر الجائع (المانيا) " [٦٥] ، كما لم يقتنع الملك السعودى بحجة ناجى السويدى بأن العراق يستطيع المحافظة على علاقات ودية مع كلا المعسكرين .

---

(٦٤) نفس المصدر : من بولارد (طـهران) الى السـفارة البريطانـية فى بغــداد فى ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٤١ .

(٦٥) عبد الرزاق الحسنى : الأسرار الخفية لأحداث سنة التحرير ١٩٤١ ، ص ١٧٣ .

ولعل من أهم اسباب فشل حركة رشيد عالى الكيلانى أن مساندة المحور لها كانت مترددة ومحدودة المدى وجاءت متأخرة ، فلماذا كانت إستجابة المحور ضئيلة فى مساعدة حركة الكيلانى ؟ .

أ - أن الشرق الأوسط بوجه عام كان من الناحية العسكرية فى متناول بريطانيا أكثر مما هو فى متناول المحور وبخاصة المانيا وبالتالى فإن أية عملية ضد بريطانيا يمكن بسهولة أن تنتهى بنجاح بريطانيا .

ب - أدرك الألمان أن بريطانيا - بوجودها فى العراق وحوله - مصممة على إنهاء نظام رشيد عالى الكيلانى عسكريا ، ومعنى مساعدة الالمان له أنهم سيتورطون فى ميدان قتال بعيد عنهم ، وبالتالى فالنصر غير مضمون .

جـ - عندما قامت حركة الكيلانى فى ابريل (نيسان) ١٩٤١ كان الألمان يخططون لمهاجمة الإتحاد السوفييتى فى الشهر التالى ثم الذى يليه ، وكان مشروع " بربا روسا " يستحوذ على كل اهتمام الألمان واستعداداتهم لضخامته ،

د - كان لايطاليا بالذات فى الشرق العربى أطماع معروفة من حيث رغبتها فى تكوين امبراطورية استعمارية فى شرق البحر المتوسط ، ولما كان العرب قد لمسوا قسوة الحكم الإيطالى فى الحبشة وليبيا فإن كثيرين منهم كانوا يخشون ايطاليا اكثر مما يخشون المانيا ، ولكن المانيا كانت ترى أن هذه المنطقة من اختصاص حليفتها فى المحور ايطاليا ويقتصر دور المانيا على تقديم العون لها وحسب دون أقحام نفسها بشكل مباشر فى الشئون العربية .

وقد نصح الألمان القوميين العرب مراراً بأنهم إذا أرادوا التشاور مع دولتى المحور فإنه يجب عليهم الإتصال بإيطاليا أولاً ، ولكن إيطاليا كانت تهتم بحماية مصالحها الاستراتيجية فى البحر المتوسط ، ومن ثم كانت إيطاليا تشعر بعدم إمكانية مساندة القومية العربية فى الاستقلال والوحدة حيث أن ذلك ليس فى مصلحة المحور على المدى البعيد .

وإزاء الهزائم العسكرية المتتالية التى نزلت بالإيطاليين فى شمال أفريقيا فقد قرر الألمان

أن يتولوا هم إدارة الاتصالات مع العرب ، على أن يضع الألمان فى أعتبارهم مصالح إيطاليا وحساسيتها فى المنطقة .

وقد بذل نظام الكيلانى ومعه مفتى فلسطين محاولات للتباحث مع المانيا سواء عن طريق الإتصال بفرانز فون بابن Papen سفير المانيا فى أنقرة ، وكذلك مع جابريللى Gabrielli وزير ايطاليا فى بغداد ، أو حتى مع الحكومة الألمانية فى برلين والإيطالية فى روما بواسطة سكرتير المفتى عثمان كمال حداد . وكان هدف هذه المساعى أن يصدر الألمان بيانا يعترفون فيه بإستقلال البلاد العربية جميعاً ، بما فيها مصر والسودان وحقها فى الوحدة ، مقابل بعض التنازلات العربية مثل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والمانيا ، ومنح دولتى المحور الأفضلية فى استغلال الثروة المعدنية فى العراق (البترول) ، وقيامهما بدور أساسى فى مشروعات التنمية الأقتصادية ، وأن يتولى وزارة الخارجية العراقية ناجى شوكت المعروف بميوله نحو المانيا .

وقد فشل العراقيون والمفتى فى الحصول على هذا البيان من جانب المحور الذى اعتقد أن أى تصريح ملزم سوف يكون قيدا على تصرفاته فى الشرق الأوسط بعد الحرب وبالتالى تتعرض مصالحه السياسية والاستراتيجية فى المنطقة للخطر ، واكتفت دولتا المحور بإصدار تصريح بالتعاطف مع نضال العرب من أجل التحرر السياسى وذلك فى ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٠ ، وكان هدف هذا التصريح هو الدعاية ضد بريطانيا وحسب دون أن يكون مرتبطا باستراتيجية سياسية أو عسكرية محددة نحو الأقطار العربية .

كما تضمنت مساعى العراق طلب أسلحة من المحور .

ومن أجل إسقاط نظام الكيلانى استعانت بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية (التى لم تكن قد دخلت الحرب بعد) ، ففى ديسمبر (كانون أول) ١٩٤٠ صدرت التعليمات إلى بول نابنشو Knabenshaw الوزير الأمريكى فى بغداد بإبلاغ رشيد عالى بأن الولايات المتحدة تكرس كل عون لبريطانيا ، كما أوضح له النتائج الخطيرة المحتملة بالنسبة لنظام الكيلانى نفسه إذا اتخذ موقفا معاديا لبريطانيا ، بل أن الأمريكيين

أنفسهم كانوا يريدون إقامة قاعدة جوية كبرى فى البصرة . وقد بعث الكيلانى والمفتى بكمال حداد فى رحلة أخيرة فى فبراير (شباط) ١٩٤١ من أجل الحصول على عون المحور ، وفى ٣ أبريل (نيسان) ١٩٤١ أمر هتلر سكرتيره بالرد على رسالة المفتى ، وفى رد الزعيم الألمانى – رغم أنه كان يبدو مشجعا فى الظاهر – إلا أنه لم يقدم وعداً صريحا بشأن تقديم العون للعراق ، فأبدى استعداد ألمانيا لتزويد العرب بمواد الحرب بمجرد توفر طريق لنقلها (وطبعاً كان هذا الإحتمال بعيداً طالما أن بريطانيا مسيطرة على الطرق المؤدية إلى الشرق العربى ، وطالما ظلت تركيا على الحياد) ومعنى هذا أنه إذا لم يتوفرلألمانيا طريق لإمداد العراق بالأسلحة فإن وعدها لن يخرج إلى حيز التنفيذ ، خصوصا وأن العراق بعيد عن مدى الطيران الألمانى ، ولذلك كان العون الألمانى ضئيلاً ، مما أدى إلى حرج موقف حركة الكيلانى وعدم مقدرتها على الصمود أمام البريطانيين . وكانت القناة الوحيدة لإرسال العون من المحور إلى العراق هى سوريا الخاضعة لحكومة فيشى الموالية للألمان ، وفعلا منح الجنرال دنتز Dentz للألمان حق إستخدام خط سكة حديد حلب / الموصل وكذلك المطارات ، ولكن الألمان لم يستطيعوا تنظيم عملية جوية واسعة النطاق فى مثل هذه الفترة الوجيزة ، بحيث لم تستطع الهبوط فى العراق أكثر من ثلاث وعشرين طائرة ألمانية [(٦٦)] ..

كما أن الألمان والإيطاليين كانوا لايرغبون فى أن تقوم حكومة الكيلانى بعمل عدائى قبل الأوان مما يضطر الحكومة البريطانية للقيام بعمل عسكرى سريع ضد العراق ، كما كان المحور يرغب فى بقاء رشيد عالى فى الحكم وأن يستمر فى سياسته الماهرة بتجنب مواجهة عسكرية مع بريطانيا [(٦٧)] إلى أن تسمح الظروف السياسية والعسكرية بتقديم عون ألمانى بالقدر اللازم لنجاح التحدى العراقى لبريطانيا وذلك عن طريق الجو.

---

(٦٦) Lenczowski : op. cit , pp . 247, 248

(٦٧) وثائق السياسة الخارجية الألمانية ، السلسلة د جـ ١٢ : مذكرة وضعها مدير الإدارة السياسية فى برلين برقم ٦٨ وتاريخ ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤١ .

خصوصا وأن بريطانيا كانت تعمل على تعزيز مركزها العسكرى فى العراق ، وفى الشرق الأوسط لحماية خطوط مواصلاتها وضمان إمداداتها من النفط .

وماذا عن موقف بريطانيا من حركة الكيلانى ؟ .

عقب قيام حركة رشيد عالى مباشرة استفسرت الخارجية البريطانية من سفيرها فى بغداد كورنوالس عن رأيه فى طريقة مواجهة الموقف ، ولم يتردد السفير فى التوصية بالإطاحة بالكيلانى بالقوة (٦٨) ولكن الجنرال ويفل Wavell القائد العام البريطانى فى الشرق الأوسط كان يفضل حلا سياسيا عن طريق المفاوضات ، حيث أن ويفل لم يكن يستطيع الاستغناء عن قوات لإرسالها ضد الكيلانى ، كما أن استخدام القوة قد يؤدى إلى ثورة عربية واسعة النطاق ، ولكن تشرشل رئيس الوزارة البريطانية كان يرى اتباع سياسة عنيفة ضد العراق وعدم فتح باب المفاوضات لأن الكيلانى قد يستغل المفاوضات حتى يأتيه العون الجوى الألمانى .

ولكن السفير كورنوالس طلب من حكومته فى توصية أخرى أن تحاول البحث عن ذريعة للتدخل العسكرى باختبار مدى إخلاص رشيد عالى لمعاهدة ١٩٣٠ عمليا ، خصوصا وأنه كان يتردد دائما أنه ينوى احترام المعاهدة (وذلك على سبيل المناورة) ، ويتمثل هذا الاختبار فى طلب مرور قوات بريطانيا عبر العراق لمعرفه رد فعل ذلك لدى الكيلانى ، ولما كان الكيلانى يتوق لأن تعترف بريطانيا بنظامه (ولم تكن قد اعترفت به بعد) فقد سمح بنزول ثلاثة آلاف من القوات البريطانية الى البر فى البصرة ، ولكنه طلب ان تتحرك هذه القوات بسرعة عبر الأراضى العراقية نحو وجهتهم النهائية فى مصر أو فلسطين (٦٩) حتى لاتبقى هذه القوات فى العراق مدة طويلة فتشكل تهديدا لنظامه .

---

(٦٨) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371 / 27062

من كورنوالس إلى الخارجية برقم ٢٨١ وتاريخ ٦ أبريل (نيسان) ١٩٤١ .

(٦٩) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371 / 27067

مذكرة من المفوضية العراقية فى لندن بتاريخ ٢٩ ابريل (نيسان) ١٩٤١ .

ولكن الكيلانى - تحت تأثير المفتى والعناصر المؤيدة للمحور - وضع شروطا أخرى مثل إبلاغ حكومته سلفا عن وصول اية قوات ، وألا يزيد إجمالى القوات البريطانية داخل العراق عن لواء واحد فى وقت واحد ، وألاتنزل قوات جديدة الى البر إلا بعد رحيل القوات التى سبقتها الى الحدود . وقد رفضت بريطانيا هذه المطالب مما أدى الى تدهور العلاقات العراقية البريطانية بشكل جاد .

وفى ٢ مايو (آيار) ١٩٤١ بدأت الحرب بين بريطانيا والعراق نتيجة حصار العراقيين لقاعدة الحبانية البريطانية ، فقامت القوات البريطانية فى القاعدة بهجوم جوى مباغت على المواقع العراقية واستمر الاشتباك بين الطرفين حتى نهاية الشهر (حرب الشهر الواحد) ، وإنتهت الحرب بانتصار البريطانيين الذين شدت ازرهم قوات قادمة من الهند وأخرى من شرق الاردن وفلسطين ، كما كان الجيش العراقى يعانى من سوء التخطيط والتوقيت وضعف التنسيق ، كما لم يقدر القوة العسكرية لبريطانيا حق التقدير .

ومما يدعو الى السخرية انه فى ٢٣ مايو (آيار) ١٩٤١ ، وبعد أن دب الضعف فى المقاومة العراقية أصدر هتلر أمره التوجيهى العسكرى رقم ٣٠ بشأن الشرق الأوسط مؤكدا رغبة المانيا فى مساندة رشيد والقومية العربية ، ولكن هذا القرار جاء متأخراً فلم تعد له فائدة فى الإبقاء على نظام الكيلانى .

وبعد إنتهاء القتال غادر ضباط المربع الذهبى العراق إلى إيران ، وتبعهم الكيلانى والمفتى، وعاد الوصى عبد الإله وأنصاره .

وبعد إحتلال القوات البريطانية والسوفييتية لإيران وأطاحت بالشاه رضا بهلوى ، سلمت حكومة محمد رضا بهلوى ثلاثة من الضباط إلى الحكومة العراقية ، أما الرابع فكان قد غادر إيران إلى تركيا التى سلمته إلى الحكومة العراقية بينما لجأ رشيد عالى والمفتى من ايران إلى تركيا ومنها إلى المانيا .

وقامت الحكومة العراقية بمحاكمة الضباط والمدنيين الذين اشتركوا فى حركة الكيلانى ، فأعدم الضباط الأربعة ويونس السبعاوى وسجن الباقون أما الكيلانى فقد حكم عليه غيابيا بالإعدام ولجأ إلى السعودية بعد إنتهاء الحرب . وبفشل حركة الكيلان

عادت بريطانيا إلى التدخل فى شئون العراق حتى بعد إنتهاء الحرب [(٧٠)] .

ويمكن القول أن فشل حركة رشيد عالى القومية لم يسدل الستار على خرافة " بروسيا العراقية " وحسب ولكنه أيضا وضع حداً لمحاولة فاشلة وسابقة لأوانها لتحدى السيطرة البريطانية – ولو إلى حين – وأهم من ذلك أن هذا الفشل أوقف طموح العراق لكى يتولى وحده زعامة حركة القومية العربية [(٧١)] .

العراق بعد الحرب الثانية وحتى عام ١٩٥٨ :

بعد انهيار نظام رشيد عالى عاد عبد الاله والوزراء من انصاره الى العراق ، وشكل جميل المدفعى وزارة ثم خلفه نورى السعيد فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٤١ الذى ظل فى منصبه حتى عام ١٩٤٤ .

وخلال هذه الفترة كان يحكم العراق ساسة موالون لبريطانيا ولم تحدث مشكلات سياسية كبرى خلال السنوات الاربع التى تلت انهيار حكومة رشيد عالى الكيلانى (اى حتى انتهاء الحرب عام ١٩٤٥) .

كما تدفقت على العراق حشود هائلة من القوات البريطانية ، كما ان جيشا بولنديا كونه الاتحاد السوفيتى ونقل الى الشرق الاوسط رابط على الحدود الشمالية للعراق لحراستها فى عامى ١٩٤٢ / ٤٣ ضد أى هجوم ألمانى محتمل عبر القوقاز .كما استفاد العراق من قانون الإعارة والتأجير الامريكى ، ووصلت بعثة عسكرية أمريكية إلى البصرة للاشراف على ارسال الامدادات الى الإتحاد السوفيتى .

وفى ١٦ يناير (كانون ثان) ١٩٤٣ أعلن العراق الحرب على المانيا وايطاليا واليابان ، وفى نفس الشهر وقع بيان الامم المتحدة وبذلك صار أول دولة عربية مؤهلة لحضور مؤتمر سان فرنسسكو . وخلال السنوات الاخيرة من الحرب اشترك العراق مع دول عربية اخرى فى انشاء جامعة الدول العربية . (انظر الفصل السادس عن جامعة الدول العربية)

---

(٧٠) د. فاضل حسين : سقوط النظام الملكى فى العراق ص ١٢ .

(٧١) Shikara : Iraqi Politics , P. 208

وكان نورى السعيد يسعى فى الوقت نفسه من أجل تحقيق حلم الهاشمين فى سوريا الكبرى تمهيدا لاقامة الهلال الخصيب تحت العرش الهاشمى . كما اهتم العراق بتنمية علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية ، وعلاوة على ذلك فانه نتيجة التحالف البريطانى السوفيتى أعاد العراق فتح المفوضية السوفيتية فى بغداد فى عام ١٩٤٢ .

وفى الداخل كان كل شىء هادئا باستثناء إقليم الأكراد الذين قاموا بثورة فى سنة ١٩٤٣ بزعامة مصطفى البرزانى ونجحوا فى تحدى الحكومة حتى خريف سنة ١٩٤٥ عندما أُرغموا على الفرار إلى إيران ، حيث انضم البرزانيون إلى زعماء الجمهورية الكردية التى أقامها الاتحاد السوفيتى فى مهاباد من الأكراد الإيرانيين ، ولكن بعد اختفاء هذه الجمهورية لجأ البرزانيون إلى أراضى الإتحاد السوفيتى .

وبعد نورى السعيد تولى رئاسة الوزارة العراقية حمدى الباجه جى (١٩٤٤ – ١٩٤٦) وهى فترة طويلة نسبيا ، ولم تكن سياسته تختلف فى أساسها عن سياسة سلفه ، ولكن بعد الباجه جى عاد العراق مرة أخرى الى كثرة تشكيل الوزارات التى بلغ عمرها في المتوسط تسعة شهور . وفى ١٩٤٦ طلب رئيس الوزارة توفيق السويدى من بريطانيا اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٠ من أجل ابعاد مظاهر السيطرة البريطانية التى تمس كرامتها الوطنية ، (وكانت فى مصر حركة مماثلة) فقد اجتاحت أقطار الشرق الأوسط بعد الحرب موجة قومية عارمة ، ولكن العراق لم يبد مظاهر عنيفة ضد البريطانيين كما حدث فى مصر ، ويرجع بعض الباحثين ذلك الهدوء فى العراق الى :

أ- اعتدال الدوائر السياسية فى العراق عن مثيلتها فى مصر ، وكذلك طبيعة الملك فاروق في تلك الفترة وموقفه العدائى من بريطانيا التى أذاقته الهوان كثيراً ، بعكس عبد الاله الذى كان يدين لبريطانيا .

ب- قرب الاتحاد السوفيتى (أذربيجان) من الأراضى العراقية .

وبعد زيارة الوصى عبد الاله لبريطانيا فى أغسطس (آب) ١٩٤٧ لدعم الصداقة مع بريطانيا سحبت الأخيرة قواتها من العراق فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٧ استجابة لحساسيات العراقيين ، مع بقاء وحدات من سلاح الجو البريطانى فى القواعد الجوية

المنصوص عليها فى معاهدة ١٩٣٠ (الحبانية والشعبية) .

ونجحت المفاوضات التى مثل العراق فيها وزير الخارجية صالح جبر ووقع مع بيفن Bevin وزير خارجية بريطانيا معاهدة بورتسموث فى ١٦ يناير (كانون ثان) ١٩٤٨ .

ولكن المعاهدة الجديدة كانت تشبه القديمة فى نواح كثيرة اذ منحت بريطانيا حق ارسال قوات الى العراق فى حالة الحرب او خطر الحرب ، وفى المقابل تنازلت بريطانيا عن حقها فى احتلال القاعدتين الجويتين ، مع استمرار حق طائراتها فى الهبوط فيهما . كما نصت المعاهدة على ان تتولى بريطانيا مهمة تدريب الجيش العراقى وتزويده بالمعدات .

ولذلك فان الرأى العام العراقى سخط على هذه المعاهدة ، ومما زاد سخطه تزامن المفاوضات مع قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، فقامت اضطرابات معادية لبريطانيا والولايات المتحدة ، وخاف الوصى عبد الاله فبادر فى ٢١ يناير (كانون ثان) ١٩٤٨ الى اعلان ان المعاهدة "لم تحقق آمال العراق الوطنية" ولذلك لايمكن المصادقة عليها ، واستقالت الوزارة العراقية وهرب رئيسها الى شرق الاردن خوفا من الاغتيال .

وكان للقضية الفلسطينية آثارها على العراق الذى اشترك فى حرب ١٩٤٨ مع القوات الاردنية .

فقد صدر قانون باعتبار الصهيونية جريمة عقوبتها الاعدام ، وحكم على أحد كبار الجالية اليهودية فى العراق (عدس) بالأعدام بتهمة تزويد اسرائيل بالسلاح ، ونشطت – فى الوقت نفسه – الدعاية الصهيونية تحض اليهود العراقيين على الهجرة الى اسرائيل ، وترددت الحكومة فى السماح لهم حتى لاتقوى اسرائيل ، كما فكرت بعض الدوائر العراقية فى امكانية بالاحتفاظ بهم كرهائن لضمان حسن معاملة اسرائيل لعرب فلسطين . ولكن فى ٣ مارس (آذار) ١٩٥٠ وافق مجلس النواب العراقى على قانون يسمح لليهود بالتخلى عن هويتهم العراقية والهجرة ، وعلى ذلك انتقل اكثر من خمسين الف يهودى الى اسرائيل فى الموجة الأولى ، ولم يأت شهر يونيو (حزيران) ١٩٥١ حتى كان قد هاجر من العراق الى اسرائيل مائة وستون الف يهودى .

كما كان للحرب فى فلسطين أثر سىء على مالية العراق ذلك ان أنقطاع تدفق البترول

من كركوك عبر الانابيب الى حيفا (التى اصبحت تحت سيطرة اسرائيل) حرم العراق من نحو مليون جنيه استرلينى سنويا .

وثمة ظاهرة اتسمت بها السياسة العراقية الداخلية وهى ان الحكومات المتعاقبة صارت اكثر حساسية وخوفا من الرأى العام الذى كان يمثله الطلبه بمظاهراتهم وأعمال العنف التى يقوم بها أفراد الشعب .

وفى الخمسينيات كانت القوى السياسية فى العراق تنتظم فى مجموعتين رئيسيتين :

أ- مجموعة المحافظين .

ب- مجموعة المعارضين القوميين والاشتراكيين .

وكان يتزعم المجموعة الأولى نورى السعيد "رجل العراق القوى" المناصر الرئيسى للاسرة الهاشمية والداعى علنا وبصراحة الى روابط اوثق مع بريطانيا والغرب ، وعلى الرغم من ان صالح جبر الشيعى خرج على هذه المجموعة وكون حزب الأمة الاشتراكى الا انه لم يكن يختلف اختلافا جذريا عن حزب نورى (حزب الاتحاد الدستورى) وكانت قوة حزب الأمة تتركز فى الاقاليم الشيعية ، كما لم يكن حزب نورى السعيد يقتصر على السنة .

وبصرف النظر عن حزب الأمة فقد التفت المعارضة حول حزب الاستقلال او الحزب الوطنى الديمقراطى . وكان حزب الاستقلال يطالب بيالتحرر التام للعراق وقطع روابطه ببريطانيا ، بالغاء معاهدة ١٩٣٠ واتخاذ موقف الحياد فى الصراع بين الشرق والغرب .

أما الحزب الوطنى الديمقراطى فقد اتفق مع حزب الاستقلال بشأن السياسة الخارجية ولكنه كان يتبنى الاشتراكية ويعتبرها الوسيلة لحل مشكلات العراق الداخلية . وكان نورى السعيد يشعر بالشك والكراهية نحو هذا الحزب وصحيفته (صوت الأهالى) التى عطلت مرارا .

وفى ١٩٥١ تكونت الجبهة الشعبية التى تعاونت مع الاشتراكيين ونادت بالحياد فى السياسة الدولية ، واعادة النظر فى المعاهدة مع بريطانيا وتأميم النفط (متأثرين بتأميم النفط فى ايران جارة العراق) ، ولكن نورى السعيد نجح فى الحصول على موافقة البرلمان فى فبراير (شباط) ١٩٥١ على امتياز معدل مع شركة بترول العراق ولكن

المعارضة لم توافق عليه واتهمت نورى بعدم الوطنية والخضوع للمصالح الاستعمارية ولم تفلح المظاهرات فى افشال مشروع نورى .

وعندما استقال نورى السعيد من رئاسة الوزارة فى يوليو (تموز) ١٩٥٢ زاد نشاط المعارضة العراقية متأثرة بنجاح ثورة ٢٣ يوليو (تموز) مما دفع احزاب المعارضة الثلاثة الى تقديم مطالب الى الوصى تتضمن :

التصويت العام المباشر ، تطهير الادارة ، تحديد ملكية الارض ، نزع سلاح القبائل ، تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية ، اعادة النظر فى الدستور لتقييد الصلاحيات الملكية ، الغاء معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا ورفض مشروعات الدفاع الاقليمى التى يقيمها الغرب .

كما قدم صالح جبر باسم حزب الأمة مذكرة مماثلة الى الوصى .

ولما لم يقدم الوصى استجابة كافية وقعت اضطرابات عنيفة فى بغداد وعجزت قوات الأمن عن منع المتظاهرين من مهاجمة مقار حزب نورى ومكتب الاستعلامات الامريكى وغيرها من المنشآت فاستقال رئيس الوزارة مصطفى العمرى وكلف الوصى الجنرال نور الدين محمود رئيس اركان الجيش العراقى (نوفمبر / تشرين ثان ١٩٥٢) بتأليف الوزارة ، فاتخذ اجراءات صارمة واعلن عبر الاذاعة قراره بادخال بعض الاصلاحات حتى يقطع الطريق على المعارضة ، ومن هذه الاصلاحات اصدار قانون جديد للانتخاب المباشر ، وجرت الانتخابات طبقا للقانون الجديد فى ١٧ يناير (كانون ثان) ١٩٥٣ وفيها كان النصر حليف القوى المؤيدة للحكومة مما دعا المعارضة الى اتهامها بالتدخل وتزييف الانتخابات ، ولم تحصل المعارضة الا على واحد وعشرين مقعدا .

ثم قامت وزارة برئاسة جميل المدفعى تولى فيها نورى السعيد وزارة الدفاع وكان هو الموجه لسياسة الحكومة ، وظلت مشكلة الاصلاح بلا حل ، وكان نورى يرى أن العراق فى حاجة الى تطوير وليس الى اصلاح . ومع ذلك فقد كان من بين اعضاء حزب نورى بعض المعتدلين يدعون الى الاصلاح . وفى ٢ مايو (ايار) ١٩٥٣ بلغ الملك فيصل الثانى سن الرشد مما جعل المعتدلين يعلقون عليه آمالا فى الاصلاح ، فقد كان محبوبا لجماهيرغفيرة خصوصا وانه ابن ملك وطنى محبوب (غازى الأول) . ولو ان عبد الاله

ظل على المسرح كولى للعهد .

وادت التمردات التى قام بها المسجونون السياسيون في بغداد والكوت الى استقالة المدفعى ، وتولى الوزارة سياسى بارز هو محمد فاضل الجمالى ، الذي رغم انه كان من مجموعة نورى الحاكمة ولكنه اشتهر كمعتدل وليبرالى مستنير ، حتى بدا كانه القائد المثالى لحركة تحول سلمى الى عهد جديد . ولكن الوزارة لم تلبث ان واجهت بعض المشكلات عندما اضرب عمال النفط فى البصرة وصحب الاضراب اعمال عنف مما دعا الجمالى الى اعلان الاحكام العرفية مما اغضب بعض وزرائه وفقدت وزارته انسجامها ، ولم يصادف الجمالى معارضة من جانب الوطنيين واليساريين وحسب ، بل من جانب النواب انصار نورى السعيد فى البرلمان . وهذه المشكلات لم تدع للجمالى فرصة الاهتمام بالعلاقات العربية رغم انه خبير فى الشئون الخارجية . واخيرا تقرر ان يحل البرلمان ويستقيل رئيس الوزارة .

وفى ٢٩ ابريل (نيسان) ١٩٥٤ شكل ارشد العمرى وزارة جديدة غير حزبية لاجراء الانتخابات الذى تم فى ٩ يونيو ، وأظهرت الانتخابات انخفاض قوة حزب نورى (فقد احد عشر مقعدا) ، وفوز اثنى عشر نائبا من الجبهة الوطنية يمثلون اتجاهات اشتراكية ووطنية ، استطاعوا مع نواب حزب الامة (١٤) تكوين كتلة تناهض زعامة نورى السعيد . وعهد الملك الى نورى السعيد برئاسة الوزارة الجديدة ولكنه اشترط حل البرلمان الجديد فورا واستجاب الملك ، وتعقب نورى المعارضة قبل الانتخابات حتى أصبح وكانه لن يدخل الانتخابات سوى حزب واحد . واجريت الانتخابات وفيها احرز انصار نورى فوزا ساحقا وبعد أيام من الانتخابات صدرت قوانين للمطبوعات والاجتماعات ثم بعد ذلك حل الاحزاب .

وهكذا نرى أنه فى خريف ١٩٥٤ عاد العراق فى شئونه الداخلية الى ماكان عليه قبل تجربة الجمالى اللبرالية ، وفى الظاهر كانت البلاد تبدو وكانها عادت الى حالتها الطبيعية والاستقرار الذى كان يميزها عن عدد من الاقطار العربية الاخرى التى كانت ميدانا للقلاقل والاضطرابات .

العراق وحلف بغداد :

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإزاء احتدام الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، فقد اتجهت سياسة العالم الغربى إلى إحاطة الاتحاد السوفييتى والكتلة الشيوعية بوجه عام ، بنطاق من الأحلاف تحيط بالكتلة الشرقية من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق كحاجز ضد التيار الشيوعى ، ولذلك قام حلف شمال الأطلنطى NATO فى أوائل الخمسينيات (١٩٥٢) وأصبح يربط الدول الغربية من كندا حتى تركيا . وفكرت دول الغرب فى حلف آخر يغتبر امتدادا لحلف شمال الأطلنطى يحمى دول الشرق الأوسط من تيار السوفيت الشيوعى وفكرت بريطانيا وفرنسا فى ربط دول المنطقة من تركيا حتى باكستان ، ولكن المشكلة كانت تكمن فى الدول العربية التى كان معظمها ينفر من الارتباط بأحلاف وذلك بتأثير معارضة مصر الشديدة للأحلاف . ولكن نورى السعيد - بعد أن تخلص من مشكلاته الداخلية - كان مصمما على الإنضمام إلى النظام الدفاعى تحت سيطرة الغرب ، خصوصا وأن ذلك يخلص العراق من معاهدته الثنائية مع بريطانيا والتى سينتهى أجلها عام ١٩٥٧ وبذلك يحل نظام أمن جماعى - يكون مقبولا من الشعب - محل النظام الثنائى الذى يكرهه الشعب .

وبدأ نورى بإبرام ميثاق معونة عسكرية مع تركيا فى فبراير (شباط) ١٩٥٥ رغم معارضة معظم دول الجامعة العربية بزعامة مصر التى سعت ومعها السعودية من أجل عزل العراق عن بقية دول الجامعة حتى لاتنضم أى منها للميثاق التركى العراقى ، وفى الوقت نفسه محاولة إقامة ميثاق أمن ثلاثى عربى من مصر والسعودية وسوريا . ولكن ذلك لم يثن العراق عن الاستمرار فى طريقه ، بل على العكس زاد التوتر بين العراق ومصر بالذات حتى أن مصر ساندت محطة " إذاعة العراق الحر " التى كان مركزها مصر وكانت تبث دعايتها التى تهاجم نورى السعيد وحكومته مما جعل العراق يصمم على الاستمرار فى خطه الساسى المستقل .

وفى ابريل (نيسان) ١٩٥٥ انضمت بريطانيا الى الميثاق التركى العراقى ، مما كان يعنى احتمال مد النفوذ البريطانى الى المنطقة ، ولو ان الولايات المتحدة آثرت عدم

الانضمام رسميا الى الميثاق حتى لاتنسف العلاقات مع مصر من ناحية ، وبسبب معارضة اسرائيل التى كانت ترى فى الحلف خطراً يتهددها ، ورغم ان الولايات المتحدة كانت تشمل الحلف برعايتها غير الرسمية الا ان العراق كان يرى ان عدم انضمامها اليه رسميا يضعف مركز الحلف امام الانتقادات الموجهة اليه ويظهر بمظهر الاداة البريطانية ، حيث انه بدلا من ربط أمن العراق بالغرب بوجه عام ، فانه يسمح لبريطانيا " بالتدخل فى شئون المنطقة من النافذة بدلا من الباب " (٧٢) .

وانضمت باكستان الى الميثاق فى يونيو (حزيران) ١٩٥٥ وبذلك أصبح الحلف (حلف بغداد) يضم الأربعة اعضاء الضروريين لتكوين منظمة دائمة . ثم انضمت ايران فى اكتوبر (تشرين أول) من العام نفسه ، وهكذا صار حلف بغداد او النطاق الشمالى Northern Tier حقيقة واقعة ، وعقد أول اجتماع لدول الحلف الخمس فى بغداد بين ٢٠ - ٢٢ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٥٥ برئاسة نورى السعيد وفيه تقرر انشاء امانة دائمة للحلف مقرها بغداد واختير العراقى عونى الخالدى كأول أمين عام للحلف .

وبالاستقرار فى سياسته الخارجية كانت لاتزال امام نورى السعيد مشكلته الداخلية الرئيسية ، فانه على الرغم من تاييد بعض الشخصيات للحلف ، الا انه كانت هناك معارضة من جانب مجموع الشعب والطلبة والمثقفين من خارج الادارة الحكومية ، ولذلك فان مفتاح الاستقرار فى العراق كان يتمثل فى مقدرة الحكومة على القيام بالاصلاحات المطلوبة للقضاء على التوتر السياسى الذى ظل قائما فى العراق رغم مايبدو فى الظاهر من استعادة النظام .

ويذهب البعض (٧٣) الى ان حلف بغداد وضع أصلا لهدفين فهو من ناحية سلاح عسكرى ضد الاتحاد السوفيتى ، ومن ناحية اخرى فهو أداة سياسية للهيمنة البريطانية

---

(٧٢) Hure Witz : op . cit ., p . 264 .

(٧٣) Seale , p : The Struggle For Syria , p . 186 .

والعراقية على العالم العربى ، خصوصا وقد أضاف النفط اهمية جديدة الى جانب اهميته الاستراتيجية .

ويمكن القول أيضا أن حلف بغداد كان أحد أسباب الثورة العراقية فى يوليو (تموز) ١٩٥٨ ، كما كان أحد دوافع الغرب للهجوم على مصر عام ١٩٥٦، ذلك ان مصر لم تكتف برفض الانضمام الى الحلف وحسب بل انها ايضا شنت حملة دعائية عنيفة ضد العراق ونورى وضد أية دولة عربية اخرى قد تحدثها نفسها بالانضمام الى الحلف . بل ويذهب البعض (٧٤) الى أن نورى السعيد كان يعلم بالمؤامرة التى كانت تدبر ضد مصر عام ١٩٥٦ ، " ان لم نقل انه كان متآمراً ".

ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٨ فى العراق :

بالاضافة الى سوء الأوضاع الداخلية فى العراق فى ظل حكومة نورى السعيد (٧٥) وبخاصة كبت الحريات واهمال الاصلاحات ، ثم الانضمام الى حلف بغداد الذى عارضته جموع الشعب وبخاصة المثقفين ، ولا ننسى قيام ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى مصر التى أراد كثير من العراقيين محاكاتها ، خصوصا بعد أن نجحت فى إقامة وحدة بين مصر وسوريا فى فبراير (شباط) ١٩٥٨ ، وفى السنوات الأخيرة من العهد الملكى فى العراق سارت إذاعة بغداد على أسلوب بذئ للإساءة إلى عبد الناصر بعيد كل البعد عن السياسة والموضوعية ، الأمــر الذى أعتبره كثير من العراقيين عاراً يجب أن يوضع له حد (٧٦) .

وقد تأثر الضباط الأحرار العراقيون بتنظيم الضباط الأحرار المصريين من ناحية تشكيله ومواقفة ، ومثلما كانت حرب فلسطين ١٩٤٨ سببا فى نقمة الجيش المصرى ، كذلك

---

(٧٤) د . فاضل حسين : سقوط النظام الملكى فى العراق ص ٥٢ .

(٧٥) أنظر ص ؟ من هذا الكتاب .

(٧٦) د . فاضل حسين : سقوط النظام الملكى فى العراق ص ٥٣ نقلا عن كاراكتاكوس ثورة العراق ص ص ١٩ ، ٢٠ .

كانت بالنسبة للجيش العراقى .

وبعد عدوان السويس ١٩٥٦ اشتد غضب الضباط الأحرار فى العراق بسبب موقف حكومة نورى السعيد المتخاذل إزاء العدوان ، ومن تتبع أحداث العراق فى تلك الحقبة نلاحظ أنه كان هناك إتجاه جمهورى يرجع إلى العشرينيات ، كما كانت هناك أكثر من محاولة لأغتيال نورى السعيد وعبد الإله بل والملك فيصل تفاديا لتدخل أجنبى .

وفى الاسبوع الأول من يونيو (حزيران) ١٩٥٨ تأكد الضباط الأحرار أن اللواء العشرين فى ديالى (وكان عبد السلام عارف قائد الفوج الثالث فيه) سوف يتحرك الى الاردن لمساندة كميل شمعون فى لبنان فى أثناء أزمة ١٩٥٨ ، فوجد الضباط الأحرار فى ذلك فرصة يجب ألا تترك ، وكان الثلاثى المنظم للثورة يتكون من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجى الذين قرروا أن يتحرك اللواء العشرين الى بغداد فى ١٤ يوليو (تموز) واتفقوا على ان يقوم الجيش الزاحف بالسيطرة على قصر الرحاب مسكن الملك وعبد اللاله وقصر نورى السعيد ودار الاذاعةوان يتكون مجلس سيادة من ثلاثة أشخاص (يمثلون اتجاهات مختلفة) : نجيب الربيعى (سنى) ومحمد مهدى كبة زعيم حزب الاستقلال (شيعى) وخالد النقشبندى (كردى) . ووزعت المناصب الادارية (الوزراء وغيرهم من كبار الموظفين) على المتعاطفين مع الثورة . وقد عم الفرح أنحاء العراق لقيام الثورة .

ولكن ماكادت تمضى أسابيع قليلة على قيام الثورة حتى دب خلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، حيث كان كل منهما يريد ان ينفرد بحكم البلاد ، كما كان هناك اختلاف بينهما حول الموقف الذى يجب اتخاذه نحو الجمهورية العربية المتحدة . وفعلا نجح قاسم فى الانفراد بحكم العراق بل وحوكم عبد السلام عارف وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم الى السجن . وسادت خلال حكم عبد الكريم قاسم الانتهازية فعين فى المناصب الكبرى كثيرين من الانتهازيين وأبعد الضباط الأحرار عن مراكز المسئولية فى الجيش .

ولما كان الشيوعيون السوريون يعارضون الوحدة مع مصر فقد صاروا يعتقدون ومعهم

الشيوعيون العراقيون أن العراق هو فرصتهم للدس للحيلولة دون تقارب العراق مع الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى الرغم من أن عبد الكريم قاسم لم يكن شيوعيا الا أنه كان يميل الى الشيوعيين ويرغب فى التعاون معهم .

وعندما حاول عبد الكريم قاسم الانفراد بالحكم معتمدا على مساندة الشيوعيين عارضه القوميون واعتبروا اتجاهه انحرافا عن ثورة ١٤ يوليو (تموز) واستقال الوزراء القوميون من الوزارة ، وأعد الضباط الأحرار القوميون ثورة ضده فى الموصل نشبت فى ٨ مارس (آذار) ١٩٥٩ بقيادة العقيد الركن عبد الرحمن الشواف ولكن أخبار الثورة تسربت الى عبد الكريم قاسم مما أدى الى فشلها . وقد دفعت حركة الشواف عبد الكريم قاسم الى التعجيل باتخاذ اجراءات يسارية على الصعيدين الداخلى والخارجى ، فتشدد فى تطبيق الاصلاح الزراعى كما سمح لاتباع الزعيم الكردى مصطفى البرزانى المنفيين فى الاتحاد السوفييتى بالعودة الى بلادهم ، ورخص لجريدة شيوعية بالصدور رسميا ، وأعلن انسحاب العراق نهائيا من حلف بغداد الذى أصبح يسمى الحلف المركزى CENTO (وكان اشتراك العراق فى حلف بغداد قد تعطل عمليا منذ قيام الثورة) ووقعت حكومة قاسم اتفاقا اقتصاديا واسع النطاق مع الاتحاد السوفيتى (٧٧) .

وبعد فشل ثورة الموصل أصبح الشيوعيون هم المسيطرين على الشارع السياسى حتى تراءى للناس أن العراق أصبح شيوعيا ولم يبقى سوى اعلان ذلك رسميا . وقد جرت محاولة عسكرية لايصال الشيوعيين الى الحكم في يونيو (حزيران) ١٩٥٩ ولعل الأوضاع الدولية لم تساعدهم على ذلك خوفا من أن يؤدى وصولهم الى الحكم الى مجابهة بين الاتحاد السوفيتى والغرب .

وهكذا نرى أن الثورة العراقية انحرفت عن اهدافها الاصلية فى اقامة حكم جمهورى ديمقراطى برلمانى . واستبد قاسم بالسلطات كلها فى العراق حتى كان يلقب " بالزعيم الأوحد " . وكان قاسم سريع التقلب فى سياسته مما يدل على عدم اتزانه ، وتجلى هذا

---

(٧٧) د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ص ٢٧١

فى موقفه من الأحزاب ومن الأكراد . كما أدى بسياسته الى تردى العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة ، كما ساءت علاقاته بالاقطار المجاورة للعراق وبخاصة ايران والكويت فبالنسبة لايران أثار موضـوع عربستان وطالب بتعديل اتفاقية الحدود مع ايران ، وبالنسبة للكويت فقد طالب بضمها الى العراق . وازاء الظروف التى يمر بها الشرق العربى نتيجة اجتياح عراق صدام حسين للكويت فى أوائل التسعينيات ، فاننا سوف نتناول موقف عراق عبد الكريم قاسم من هذه المسألة فى أوائل الستينيات ، وسيجد القارىء أنه " ماأشبه الليلة بالبارحة " .

العلاقات العراقية الكويتية فى عهد عبد الكريم قاسم :

رأينا فى صفحات سابقة كيف فكر غازى الأول فى ضم الكويت . ولكن بعد اكتشاف النفط فى الكويت ظهرت فكرة الضم بشكل أكثر الحاحا فى العراق ، ولو ان الفكرة لم تعاود الظهور فى الكويت ، وقد بذل نورى السعيد محاولات لضم الكويت الى حلف بغداد فى عام ١٩٥٥ ، كما تجددت المحاولة لضم الكويت الى الاتحاد الهاشمى الذى كان مقترحا فى عام ١٩٥٨ بين العراق والاردن ، ولو أن الاتحاد الهاشمى نفسه لم يخرج الى حيز الوجود نتيجة قيام ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٨ فى العراق ، الى جانب معارضة بريطانيا ، وعلى أية حال فقد اقتصرت مساعى العراق على الاتصالات الدبلوماسية مع بريطانيا والولايات المتحدة . وبعد سقوط نظام نورى السعيد بدا كما لو كانت علاقات الكويت قد توثقت بالنظام الجديد ، بدليل فتح قنصلية عراقية فى الكويت لاول مرة فى عام ١٩٥٨ .

وفى عام ١٩٦١ ونتيجة اشتداد الحركة القومية فى الكويت ألغيت معاهدة ١٨٩٩ واستبدلت بها معاهدة اخرى فى يونيو (حزيران) لتخفيف روابط الكويت ببريطانيا ، ولكن فى اليوم التالى لنشر خبر المعاهدة الجديدة بدأت أزمة جديدة ، ذلك أن عبد الكريم ارسل برقية لشيخ الكويت عبد الله السالم الصباح تضمنت تهنئة دون الاشارة الى استقلاله ، ولكنه اشار الى ان الذى عقد معاهدة ١٨٩٩ الملغاة هو الشيخ مبارك الصباح قائمقام

الكويت التابع لولاية البصرة العثمانية . وبعد أيام (٢٥ يونيو / حزيران) ١٩٦١ طالب عبد الكريم قاسم صراحة - فى مؤتمر صحفى - بضم الكويت للعراق باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة ، وان الجمهورية العراقية لن تتنازل عن اى شبر من ارض الكويت ، مؤكدا مقدرته على تنفيذ ذلك . بل واعلن قاسم انه بصدد اصدار مرسوم جمهورى بتعيين شيخ الكويت قائمقاما لقضاء الكويت الذى يتبع ولاية البصرة .

ومن الإجراءات التى أتخذها العراق إصدار بيانات بأن الكويت مقاطعة عراقية وأهلها عراقيون ، وتعديل خريطة العراق السياسية بحيث تشمل الكويت ، وعدم قبول تأشيرات السفر إلى العراق التى تصدرها حكومة الكويت ، وتهديد الدول التى تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت بقطع علاقات العراق بهذه الدول ، وفعلا سحب العراق بعثاته الدبلوماسية من الدول العربية والأجنبية التى استمر وجود سفراء كويتيين بها مما جعل العراق يصبح فى عزلة عربية ودولية شديدة (٧٨) ، وكان عبد الكريم قاسم يستند فى ذلك على : -

أ - صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية وأن الدول بما فيها بريطانيا اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت وأن شيوخ الكويت كانوا يستمدون سلطاتهم الإدارية من السلطات العثمانية فى البصرة .

ب - وأن العراق هو الوريث للعراق العثمانى وتوابعه .

ولكن يمكن الرد على هذا الادعاء : -

أ - الكويت كانت تتمتع بالاستقلال الذاتى حتى فى ظل تبعيتها للدولة العثمانية

ب - وقفت الكويت الى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى ، مقابل الوعد باستقلال الكويت تحت الحماية البريطانية .

---

(٧٨) د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
نقلا عن Dunn : Iraq under Qassem ., P.P 352,3

جـ - أكدت معاهدة سيفر ١٩٢٠ ومعاهدة لوزان ١٩٢٣ استقلال العراق عن الدولة العثمانية ثم عن الجمهورية التركية دون الأشارة الى تبعية الكويت للعراق .

د - بعد الحرب العالمية الأولى صار العراق تحت الانتداب البريطانى ، بينما كانت الكويت تحت الحماية البريطانية .

ولكن ماالاسباب التى دفعت عبد الكريم قاسم فى هذا الاتجاه رغم ادراكه سلفا استحالة تنفيذ مشروعه بسبب المعارضة العربية والدولية الى جانب معارضة شعب الكويت نفسه الذى حصل على الاستقلال وأصبح يجنى ثمرة عائدات النفط ؟

أ - يذهب البعض الى ان قاسم كان مدفوعا بالرغبة فى الاستفادة من ثروة الكويت ، واذا لم يستطع ضم الكويت فان الاخيرة تجنبا للازمة سوف تقدم له القروض .

ب - ويذهب آخرون الى أن قاسم كان مدفوعا من جانب بريطانيا التى أرادت ان تقضى على المعارضة التى ظهرت فى الكويت لمعاهدة يونيو (حزيران) ١٩٦١ والتى تنص على مساعدة بريطانيا للكويت ، بخلق مشكلة تهدد كيان الكويت فتطلب هذه المساعدة من بريطانيا ، وبذلك تظهر فائدة المعاهدة الجديدة ، ويستدل أصحاب هذا الرأى على ذلك بالسرعة التى تمت بها عملية إنزال القوات البريطانية فى أرض الكويت ، وأن الازمة التى أثارها قاسم اقتصرت على الدعاية وبث الموسيقى العسكرية من اذاعة بغداد وعدم حشد قوات عراقية على حدود الكويت .

جـ - ويرى البعض ان السبب يتمثل فى المشكلات الداخلية الكثيرة التى كان يواجهها العراق فى ذلك الوقت وفى مقدمتها الحرب الاهلية مع الاكراد فى الشمال .

د - ويرى البعض ان أقرب التعليلات الى الصواب ان عبد الكريم قاسم اراد شغل الرأى العام العراقى باثارة العواطف القومية والحماس للوحدة العربية ، ولكنه اخطأ عندما بدا منه أنه يسلك طريق الضم على اساس الحقوق التاريخية وليس على اساس انها جزء من حركة الوحدة العربية ، ومن ثم اعتبر اتجاهه توسعيا

اقليميا اكثر منه وحدويا قوميا .

ما الموقف الذى اتخذته حكومة الكويت لمواجهة الازمة ؟

أ - الالتجاء الى الحكومة البريطانية - طبقا للاتفاق بين الدولتين (١٩٦١) ، وارسلت بريطانيا قواتها فوراً واعلنت ان قواتها سوف تنسحب عندما تنتهى الازمة ، وكانت بريطانيا مهتمة بابعاد الخطر العراقى عن الكويت : حيث ان سحب أموال الكويت من البنوك البريطانية سوف يمثل ضغطا شديدا على وضع بريطانيا الاقتصادى العالمى ، كما ان الكويت كانت تعتبر قلعة رئيسية لمنطقة الاسترلينى فى الشرق الاوسط ، كما ان فقدان بترول الكويت سيحطم وضع بريطانيا التجارى لأنها ستلجأ الى بترول امريكا وفنزويلا بالدولار .

ويلاحظ انه عندما نزلت القوات البريطانية الى ارض الكويت لم تجد جيشا عراقيا . وعلى أية حال فأن احتلال القوات البريطانية للكويت كان له تأثير سئ على مركز عبد الكريم قاسم فى العام العربى ، إذ أنه بسياسته تسبب فى عودة قوات دولة استعمارية الى أرض عربية ، ولو أنه احتج على وجودها بدعوى انه لم يلجأ الى العنف (٧٩) .

ب - لجأ شيخ الكويت ايضا الى طلب العون من المملكة العربية السعودية لمساندة الكويت (خصوصا وان الخطر العراقى على الكويت كان يتهدد السعودية ايضا لأن تركيز قاسم على ولاية البصرة كان يعنى دعوته لضم المناطق الاخرى فى الخليج مثل الاحساء باعتبارها كانت تتبع اداريا ولاية البصرة ولو أنه لم يصرح بذلك صراحة .

جـ - تقدمت الكويت الى الجامعة العربية تطلب الأنضمام إلى عضويتها ، كما طلبت تشكيل قوة عربية وإرسالها الى الكويت لتحل محل القوات البريطانية ، وقد تضمن قرار الجامعة العربية :

١ - التزام الكويت بسحب القوات البريطانية فى أقرب وقت ممكن .

٢ - التزام الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت .

---

(٧٩) د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ص ٩٧ - ٩٨ .

٣ - تأييد أى رغبة تبديها الكويت فى الوحدة او الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة طبقا لميثاقها .

٤ - الترحيب بالكويت عضوا فى الجامعة العربية .

٥ - التزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت على أن يكون ذلك بناء على طلبها .

وفى اتفاقية بين أمير الكويت والجامعة العربية وافق على حق قوات الجامعة العربية فى رفع علم الجامعة ، وان تكون لهذه القوات المزايا والحصانات التى تتمتع بها الجامعة . وان تتحمل الكويت القسم الاكبر من نفقات الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، وعندئذ طلب أمير الكويت من بريطانيا سحب قواتها ، ووافقت بريطانيا على أن يتم ذلك عندما تصل القوات العربية الى الكويت ، وفعلا انسحبت القوات البريطانية نهائيا فى ١٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٦١ بعد أن وصلت قوات الدول العربية (من السودان والاردن والجمهورية العربية المتحدة)

د - قدمت الكويت شكوى الى مجلس الأمن ضد العراق ، كما قدم العراق شكوى ضد بريطانيا على أساس أن نزول قواتها إلى الكويت يعرض سلامة العراق للخطر ، كما وصف اتفاق بريطانيا مع الكويت فى يونيو (حزيران) ١٩٦١ بأنه يمنح الكويت استقلالا صوريا ، وطلب العراق من مجلس الأمن أن يرفض طلب الكويت الانضمام الى الامم المتحدة على اعتبار ان الكويت ليست دولة ، وأنها تعتبر جزءا من العراق ، كما أن الكويت لاتزال مستعمرة بريطانية .

وكان من الطبيعى أن ينحاز الاتحاد السوفيتى الى العراق ، فطالب المندوب السوفيتى بتأجيل النظر فى مسألة انضمام الكويت الى الامم المتحدة على اساس ان معاهدة ١٩٦١ بين العراق والكويت تجعل الاخيرة خاضعة لنفوذ أجنبى ، كما كان الاتحاد السوفيتى يرى أن دخول الكويت فى الامم المتحدة سوف يوسع شقة الخلاف بين الدول العربية ، وان تأجيل البت فى عضوية الكويت سوف يتيح الفرصة للدول العربية لتسوية خلافاتها .

وقد عرض على مجلس الأمن مشروعان لحل الأزمة ، تقدمت بريطانيا بأحدهما وتدعو فيه جميع الدول إلى احترام استقلال الكويت ووحدة اراضيها ، كما تدعو الاطراف المعنية الى العمل للمحافظة على السلام والهدوء فى كل المنطقة . والمشروع الثانى تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة وتدعو فيه إلى سحب القوات البريطانية فورا من الكويت وإنهاء الخلاف بالوسائل السليمة . ولكن مجلس الأمن عجز عن حل الازمة ، ذلك ان مشروع الجمهورية العربية المتحدة لم يحصل إلا على ثلاثة أصوات ، كما استخدم الاتحاد السوفيتى حق الاعتراض (الفيتو) ضد المشروع البريطانى .

وقد استمرت الكويت خارج الامم المتحدة حتى مايو (ايار) ١٩٦٣ حينما جددت طلبها بعد إنتهاء الظروف المعوقة وقد استاء العرب واعتبروا ان عبد الكريم قاسم كان السبب فى تأخير دخول الكويت فى عضوية الامم المتحدة .

واخذت الازمة الكويتية العراقية تخف حدتها بالتدريج ، لدرجة ان قوات الجمهورية العربية المتحدة لم تجد مبررا للبقاء فانسحبت وخصوصا بعد انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر (ايلول) ١٩٦١ ، ثم ثورة اليمن فى سبتمبر (ايلول) ١٩٦٢ ، وفى أول عام ١٩٦٣ سحبت السعودية والاردن قواتها الموجودة فى الكويت ضمن قوات الجامعة العربية ، وبدأ التفكير فى احلال قوات عربية اخرى محلها ، ولكن لم تلبث ان قامت فى ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣ ثورة فى العراق أطاحت بنظام عبد الكريم قاسم وظهرت من جانب النظام الجديد فى العراق بوادر مطمئنة نحو الكويت ، وبذلك لم يعد هناك مبرر لبقاء القوات العربية المتبقية فى الكويت فانسحبت فى ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من أن انهيار نظام عبد الكريم قاسم قد مهد لقيام علاقات طبيعية بين الكويت والعراق الا أن الأزمة ظلت مترسبة فى وجدان الكويت وغيرها من إمارات الخليج العربى التى ظلت تشك فى نوايا العراق ، خصوصا وان مشكلة الحدود بين الكويت والعراق ظلت قائمة بعد انهيار حكم عبد الكريم قاسم ولم يمكن التوصل بشانها الى حل نهائى ، ولكن العراق اكتفى بالاعتراف رسميا باستقلال الكويت فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٣ مؤكدا التزامه بالحدود العراقية الكويتية التى كان قد تم الاتفاق

عليها عام ١٩٣٢ بمناسبة استقلال العراق وانضمامه لعصبة الامم .

كما اتفقت الحكومتان العراقية والكويتية على التعاون الثقافى والاقتصادى ، كما تعهد العراق بتزويد الكويت بحاجتها من مياه شط العرب ، كل ذلك مقابل قرض قدره ثلاثين مليون دينار كويتى للعراق دون ارباح ، ومع ذلك فان الكويت لم ينفذ البند الخاص بمياه شط العرب مفضلة عدم الاعتماد على العراق فى مسألة حيوية كهذه . كما قدمت الكويت للعراق قرضا قيمته ٢٥ مليون دينار كويتى فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٧ لتمويل مشروع كهربة سد سامراء وصناعة الورق بالبصرة .

ومع ذلك كله فقد استمرت المناوشات على الحدود ممثلة فى تكرار اعتداء العراق على أراضى الكويت (١٩٦٦، ٦٧، ٧٣) وكان السبب ان الحدود لم يتم الاتفاق على تحديدها بشكل نهائى .

لقد أدت الظروف التى كان يعيشها العراق فى ظل عبد الكريم قاسم الى الاطاحة بنظامه فى ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣ أو ثورة ١٤ رمضان كما أسماها القائمون بها ، ومنذ هذه الثورة صار حزب البعث يحتل مكان الصدارة ولو انه لم يتول السلطة وذلك فانه بعد سقوط قاسم اختير غريمه عبد السلام عارف رئيسا للجمهورية مع أنه ليس بعثيا أصيلا ، وذلك بسبب تأييد وميل غالبية ضباط الجيش العراقى .

ولم ينعم العراق بالاستقرار خلال السنوات الخمس التالية ، اذ لم يمكن التوصل إلى تسوية مع الاكراد ، كما قتل عبد السلام عارف فى حادث طائرة تحيط به الشبهات ، وخلفه اخوه عبد الرحمن عارف الذى لم يكن له ماض سياسى ، ورغم حركات التطهير فى الجيش فقد ظل به بعض الضباط البعثيين للحاجة الى مواجهة الاكراد ، واستطاع هؤلاء الضباط البعثيون القيام بحركة فى ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨ وتولى اللواء أحمد حسن البكر رئاسة مجلس الثورة ، وفى ظل هذا العهد صعد نجم صدام حسين ، وحرصت قيادة حزب البعث على الانتشار فى المصالح الحكومية والجامعات إذ اختارت أشخاصا من الحزب على راس تلك الهيئات وكذلك فى الاوساط العمالية .

ورفع الحزب شعارات اشتراكية متطرفة ، ولذلك فانه أقدم على التأميم الشامل لشركة

نفط العراق فى يونيو (حزيران) ١٩٧٢ ، التى كانت تمثل الرأسمالية الاستعمارية فى نظر الوطنيين والتقدميين ، وعندما ارادت بعض الدول ومنها الولايات المتحدة ، ردا على هذه الخطوة – الامتناع عن شراء بترول العراق لم توافق فرنسا وكان ذلك من العوامل التى ساعدت على نجاح التأميم ، وقد اقترن هذا الموقف بالتوسع فى العلاقات الاقتصادية بين العراق وفرنسا ولم تلبث هذه العلاقات أن امتدت الى ميدان التسليح بحيث صارت فرنسا أكبر مصدر للسلاح الى العراق بعد الاتحاد السوفيتى .

وبسبب التوجه اليسارى للنظام البعثى الجديد كان من الطبيعى أن تتوثق علاقاته مع الاتحاد السوفييتى ، فأبرمت معاهدة صداقة وتحالف بين الدولتين فى مارس (آذار) ١٩٧٢ ، وقام الاتحاد السوفيتى بتنفيذ العديد من المشروعات الكبرى فى العراق .

وبالاضافة الى ذلك فقد سعى البعث العراقى من اجل القيام بدور نشط فى منطقة الخليج باعتبار العراق اكثر الدول المطلة على الخليج حضارة وأقواها عسكريا ، وبالتالى فهو الأقدر على الدفاع عن عروبة الخليج ، فى مواجهة ايران بالذات التى كانت لها اطماع فى بعض مناطق الخليج ، ولذلك كان رد الفعل العراقى عنيفاً اعلاميا نتيجة استيلاء ايران على ثلاث جزر تابعة للامارات العربية عام ١٩٧١ .

ومثلما كانت الحملة الاعلامية العراقية معارضة لايران ، فانها ايضا شملت النظم الحاكمة العربية باعتبارها تقليدية أو رجعية من وجهة النظر العراقية .

ولذلك ساد التوتر بين العراق من جهة والمملكة السعودية وامارات الخليج الصغيرة من جهة اخرى – وبلغ التوتر ذروته فى مارس (آزار) ١٩٧٣ حينما اثارت حكومة العراق مسألة الحدود بينها وبين الكويت وحشدت قواتها على تلك الحدود ، مما دفع السعودية الى اعلان تاهبها لمساعدة الكويت .

وكان من الممكن ان يستمر هذا التوتر قائما لولا استمرار الحرب ضد الاكراد فى الشمال ، مما استنزف موارد البلاد بحيث لم يستفد العراق من تأميم النفط وزيادة سعره . ولما كانت ايران تقدم العون صراحة ودون مواربة للاكراد فى تمردهم لذلك رغبت حكومة العراق فى وقف مساعدات ايران للاكراد ولو مقابل بعض التنازلات من

العراق لايران بشأن الحدود بينهما وبخاصة فى منطقة شط العرب حيث أن اتفاقية ١٩٣٧ رسمت الحدود بين الدولتين بحيث تسير مع الشاطئ الشرقى لشط العرب ومعنى ذلك أن يكون الشط كله مياهاً عراقية ، ولم تكن ايران راضية عن هذه الاتفاقية وطالبت بتعديل الحدود بحيث يطبق على شط العرب نظام الانهار الدولية فيكون الحد الفاصل بين الدولتين فى وسط الممر المائى ، وقام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين بالوساطة بين الدولتين ، ونجح فى اقناع العراق بوجهة النظر الايرانية مقابل تعهد ايران بوقف مساعدتها للتمرد الكردى ، وبذلك ابرمت اتفاقية الجزائر فى عام ١٩٧٥ .

الفصل الثانى

سوريـــــــا

- سياسة الانتداب الفرنسى
- الكفاح الوطنى السورى - الثورة
- معاهدة ١٩٣٦ ومصيرها
- على الطريق الى الاستقلال
- مابعد الاستقلال

  عهد الانقلابات العسكرية

  الوحدة والانفصال

سياسة الانتداب الفرنسى

عقب سقوط مملكة فيصل فى دمشق ورحيله عن البلاد تولى الحكومة السورية فى ظل الانتداب علاء الدين الدروبى التى فرض عليها جورو عدة شروط :

أ - ان تقدم الحكومة السورية تعويضا قدره مائتا الف دينار من الذهب ،

ب - معاقبة المجرمين الذين يتذرعون بالوطنية وكذلك من ساعدوهم وحرمانهم من الحقوق المدنية ومصادرة املاكهم ،

ج - دراسة المسائل المتصلة بالأهالى وبمستقبل البلاد مع رئيس البعثة الفرنسية الكولونيل طولا Tola ،

د - تخفيض الجيش وجعله قوة لحفظ الامن فقط ويكون الرجوع فى اموره الى رئيس اركان الحرب فى جيش الشرق الفرنسى .

ولم تُظهر الوزارة اية معارضة بل انها اعلنت على لسان رئيسها علاء الدين الدروبى بلاغا بتاريخ ٥ أغسطس (آب) ١٩٢٠ تنذر الاهالى والموظفين وتعدهم بان الانتداب لن يكون شديد الوطأة بل انه يحترم الاستقلال ، كما برر العمليات التى قام بها الجنرال جورو وارجعها الى العقبات التى كانت توضع فى سبيل قواته التى تقاتل اعداء الحلفاء جميعا .

كما القى رئيس الوزراء خطبة فى مأدبة اقامتها الحكومة السورية للجنرال جورو شكره فيها على تصريحه بان الحكومة الفرنسية التى عهد اليها مؤتمر الصلح بمهمة الانتداب لاتهدف منه الا رعاية مصلحة البلاد ، وانتقد الذين يوسوسون للجمهور بان فرنسا دولة مستعمرة ، ولكن الفرنسيين عملوا بعكس ماقاله رئيس الوزراء فاعتقلوا الكثيرين وحكموا على عدد كبير من الزعماء بالاعدام ومصادرة الاموال ، ولم يلبث ان انتهى عهد الدروبى فقد اغتيل فى ٢١ أغسطس (آب) ١٩٢٠ فى حوران فكان ذلك اول انقضاض على

الحكم الفرنسى ، وخلفه جميل الالشى الذى لم يلبث ان حل محله حقى العظم . قبل ان نتناول السياسة التى اتبعتها فرنسا فى حكم سوريا لابد من تتبع المصالح الفرنسية ،لان السياسة التى اتبعتها فرنسا انما كانت تهدف الى تحقيق هذه المصالح *

---

* لمزيد من التفاصيل أنظر :

د . محمود صالح منسى : تاريخ الشرق العربى الحديث (القاهرة ١٩٩٠)

ص . ص ٢٧٩ - ٢٨٤

(المصالح الفرنسية فـى سوريا (ولبنان))

قبل الحرب العالمية الأولى :

لقد كان لفرنسا فى الشام مصالح ذات ثلاثة جوانب ، الأول معنوى أو أدبى ، والثانى سياسى والثالث اقتصادى . أما الجانب **الأدبى** فإنه يرجع إلى وجود نسبة غير ضئيلة من المسيحيين عامة والكاثوليك على وجه الخصوص فى هذا القطر العربى ، ومن ثم نظمت الجمعيات التنصيرية والحكومة الفرنسية شبكة من المدارس الكاثوليكية والمؤسسات الدينية إلى جانب نظام متنامى للتعليم العلمانى .

ومن ناحية النفوذ السياسى فقد سعت الحكومة الفرنسية إلى تنمية علاقاتها مع الحركات السياسية الصاعدة فى الشام وخصوصا الحركة اللبنانية التى كان يقودها الموارنة والتى صارت قبيل الحرب العالمية الأولى تسعى إلى الانفصال السياسى عن الدولة العثمانية ، مع التوسع الإقليمى ، تحت الحماية الفرنسية . ثم كانت هناك حركة أخرى وهى الحركة السورية ورغم أن هذه الحركة كانت تضم مسلمين ومسيحيين إلا أن قيادتها المؤثرة كانت إسلامية ، وكانت هذه الحركة تطالب بمزيد من اللامركزية الإدارية فى الشام . وفى البداية ارتبطت الحكومة الفرنسية ارتباطا وثيقا بالحركة اللبنانية ، ثم لم تلبث أن أبدت إهتماماً بالحركة السياسية السورية الداعية إلى الإصلاح وحسب ، حتى لاتتحالف معها دول أخرى وبخاصة بريطانيا ، ومن أجل الحيلولة دون تدويل المسألة السورية مما يفسد مخططات فرنسا لمد نفوذها فى المنطقة . الا ان هذا الاهتمام الفرنسى بالحركة السورية لم يصل الى حد مساعدتها على تحقيق اهدافها بالسعى لدى الحكومة العثمانية مما جعل مشاعر الاصلاحيين السوريين تتجه - عشية الحرب الاولى- اتجاهاً معاديا للفرنسيين ، ووجهوا لفرنسا الاتهام بأنها تخلت عن حركة الاصلاح العربية السورية مقابل مصالحها الاقتصادية ، حيث ان نمو هذه المصالح يضمن لفرنسا الاعتراف الدولى بوضع خاص لها فى سوريا .

أما من الناحية الاقتصادية فان فرنسا كانت اكبر مستثمر فى اقطار الامبراطورية العثمانية ومنها الشام فكانت معظم الاستثمارات الاوربية فى الصناعات السورية استثمارات فرنسية حيث كانت سوريا مصدراً هاماً للمواد الخام التى تحتاج اليها فرنسا مثل غزل الحرير ، وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ كانت الشركات الفرنسية تمتلك شبكة الخطوط الحديدية التى تخترق سوريا باستثناء خط سكة حديد الحجاز . الا انه يلاحظ على هذا التطور فى الاقتصاد السورى انه كان مركزا على الساحل وجبل لبنان اكثر من تركيزه على داخلية سوريا ، حيث كان يتوفر لفرنسا فى الساحل والجبل اقوى الرو ابط السياسية والادبية .

بعد الحرب العالمية الاولى :

ظهرت دوافع اضافية لفرنسا من اجل احتلال سوريا ، ومن هذه الدوافع دوافع **استراتيجية** واخرى **اقتصادية** تتصل باحتمالات ظهور النفط ، مع تنمية زراعة القطن .

اما الدوافع الاستراتيجية الفرنسية فقد نشأت بعد تدعيم امبراطوريتها فى شمال افريقيا عام ١٩١٢ حيث صارت فرنسا منافسا خطيرا لبريطانيا فى السعى وراء السيطرة الاستراتيجية فى البحر المتوسط . ونظراً لاهمية شمال افريقيا فى الامبراطورية الفرنسية فقد كانت فرنسا حريصة على حمايتها بوضع ربع قواتها العسكرية فيها ولكن كان ينقص شبكة الدفاع الفرنسية مركز امامى مأمون فى شرق البحر المتوسط وعلى الساحل السورى بالذات ، ولكن الاستراتيجيين الفرنسيين كانوا يعتقدون انه بدون مركز حصين فى داخلية سوريا فان مركز فرنسا على الساحل الذى احتلته عام ١٩١٩ سيكون مهدداً من جانب الحركة القومية العربية المتمركزة فى دمشق والمشربة بافكار الجامعة العربية والجامعة الاسلامية ، ليس تهديداً لاستثمارات فرنسا المالية والدينية فى الساحل السورى وجبل لبنان وحسب ولكن ايضا والاهم تهديداً لشمال افريقيا الفرنسية .

ومن اجل وقف انتشار حركة القومية العربية كان على فرنسا ان تفرض سيطرتها على دمشق ، حيث سبق لبريطانيا ان دعمت مركزها فى القاهرة والقدس ، ولم يعد هناك

سوى دمشق التي يمكن ان تخدم وتحقق اهداف فرنسا بكفاءة فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا . فقد كانت دمشق مركزا ثقافيا عظيم المكانة فى ديار الاسلام ، ونقطة تجمع الحجيج الشرقيين ، ولذلك فان السيطرة على دمشق قد تؤدى الى زيادة هيبة فرنسا فى امبراطوريتها ذات الاغلبية الاسلامية .

وبجانب الاهمية الاستراتيجية لسوريا فى نظر بناة الامبراطورية الفرنسية كانت هناك مصالح فرنسية مالية وتجارية فقد كان الحرير والقطن اكثر المواد الخام اهمية للاقتصاد الفرنسى ، خصوصا وان تطوير هذه الموارد السورية سوف يساعد على علاج اقتصاد الحرب المتدهور فى فرنسا نتيجة الحرب العالمية الاولى .[١]

سياسة فرنسا فى ادارة سوريا :

كان تقسيم بلاد الشام بمعناها الجغرافى فى عام ١٩٢٠ الى مناطق نفوذ مختلفة تحت الانتدابين البريطانى والفرنسى ، قد مزق البلاد اربا ، وخلق بين اجزائها حدودا مصطنعة وحواجز جمركية تفوق المرور الحر للبضائع والناس ، وكان ذلك الخطوة الاولى لقيام فرنسا بتجزئة منطقة نفوذها فى الشام (سوريا ولبنان) الى وحدات اصغر وذلك من اجل عزل حركة القومية العربية .

وبادىء ذى بدء تحقق حلم الموارنة فى اقامة لبنان الكبير الذى كان يضم الى جانب الجبل باغلبيته المسيحية مدن طرابلس وصيدا وصور الساحلية باقاليمها الداخلية واغلبيتها المسلمة ، بالاضافة الى بيروت باهلها المسلمين والمسيحيين ، علاوة على سهل البقاع الخصب باغلبيته المسلمة ، وكان فى ذلك محاباة من جانب فرنسا للمسيحيين على حساب المسلمين . فقد كان معظم اهالى المناطق التى ضمت اخيرا الى لبنان لايريدون ان يكونوا جزءا من لبنان الكبير تحت سيطرة مارونية ، ولذلك قاموا باضطرابات من اجل الوحدة مع بقية سوريا .

---

(١) Khoury : Syria under French Mandate,pp.42,43

وعلى الرغم من ان ادخال هذه المناطق ضمن لبنان الكبير كان ضروريا لاقامة وحدة قادرة على الحياة اقليميا واقتصاديا الا ان ذلك لم يتحقق لأن اقامة لبنان الكبير لم ينتج عنها سوى تسليم ازمّة السلطة الى اقلية حاكمة ، كما ادت الى استمرار اعتماد الموارنة على الفرنسيين للبقاء في السلطة ، ولما كان الفرنسيون منحازين الى الموارنة وغيرهم من المسيحيين فان اصحاب المذاهب الاخرى تضافروا وكونوا تحالفا معاديا للفرنسيين والموارنة على السواء .

القائمون على الحكم :

كانت تغلب عليهم صلتهم بمراكش . فمثلا هنرى جورو Gouraud خدم فى موريتانيا، وفى مراكش منذ ١٩١١ الى ١٩١٧ حيث كان كبير معاونى ليوتى وبديله فى غيابه كمقيم عام ، وفى مراكش اكتسب جورو شهرته فى الادارة الاستعمارية ، ولما كان جورو كاثوليكيا متعصبا فقد صار من المعتقد ان ينجح فى التعامل مع الشعب المسيحى وبخاصة فى لبنان . ولقد اختار جورو معاونيه شخصيا فى سوريا ولبنان ممن لهم خبرة سابقة فى مراكش ، وكذلك فعلت الحكومة الفرنسية ، ومنهم الكولونيل جورج كاترو Catroux الذى كان اول مندوب فرنسى لدمشق والذى كانت له خبرة سابقة فى مراكش وكان يتبع أسلوب ليوتى اكثر من اى موظف فرنسى فى سوريا (٢) حتى المدنيون فى الادارة الفرنسية فى سوريا سبقت لهم الخدمة فى مراكش وفى مقدمتهم السكرتير العام وارقى موظف مدنى وهو مصمم السياسة الفرنسية فى سوريا وهو روبرت دى كيه De Caix .

ومنذ اوائل الثلاثينيات بدات الادارة الفرنسية تستمد كبار موظفيها ممن لهم خبرة استعمارية فى الشرق الاقصى اكثر منها فى مراكش مثل بونسو Ponsot

---

(٢) الوثائق الامريكية National Archives 890 d. 01 / 58 من القنصل الامريكى فى دمشق الى وزير الخارجية (واشنطون) فى ١٥ مارس (آزار) ١٩٢٢ .

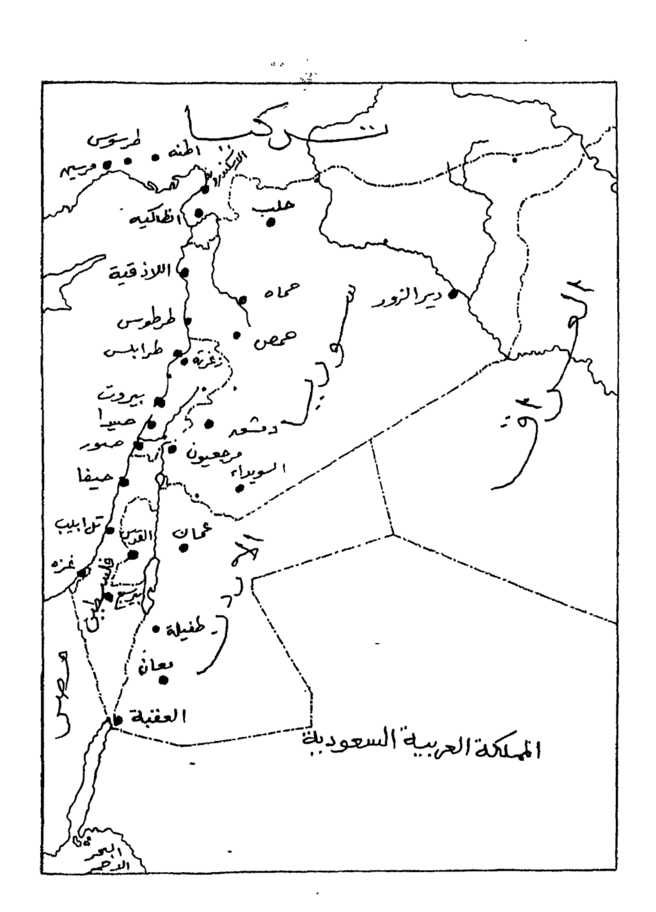
ودى مارتل De Martel . وبعدما كان المندوبون الساميون الثلاثة الاوائل من العسكريين (جورو ، فيجان ، سراى)، واختاروا كبار معاونيهم من العسكريين ايضا فان من جاءوا بعدهم كانوا مدنيين يفضلون المستشارين المدنيين على العسكريين . وكان هذا الامر له اهميته ، لان المندوبين الساميين العسكريين كانوا فى الوقت نفسه رؤساء لجيش الشرق ، بعكس المدنيين ، ولذلك فانه احيانا مايدب الخلاف بين المندوب السامى المدنى والعسكريين حول حل المشكلات السياسية الشائكة . فان المدنيين كانوا بطبيعة الحال اكثر مرونة ويفضلون الوسائل غير العنيفة فى فرض آرائهم بينما كان نظراؤهم العسكريون اكثر ميلاً لاستخدام القوات المسلحة .

١- سياسة التقسيم :

وعلى ذلك فان المبدأ الاول والاساسى الذى سارت عليه فرنسا فى حكم سوريا هو مبدأ " فرق تسد Divide and Rule " بتجزئة البلاد وتفتيتها الى اقاليم مدعين انهم يستجيبون للواقع السكانى ، اذ كانوا يدعون ان سوريا تضم عدة شعوب وليس شعبا واحداً ، وهذا الادعاء يتفق مع رغبتهم فى اضعاف الاتجاهات الوحدوية والقومية العربية وتقوية الحكم الفرنسى . ومما يلفت النظر ان سياسة التجزئة التى اتبعتها فرنسا فى سوريا لم تكن تسير على وتيرة واحدة بل كانت سريعة التقلب والتغيير مما ادى الى عدم استقرار الاحوال فى البلاد .

أ - ففى عام ١٩٢٠ اقام الفرنسيون دولتين منفصلتين فى دمشق وحلب ، وكان يحكم كلا منهما حاكم محلى يساعده المستشارون الفرنسيون . وفى داخل دولة حلب كان صنجق الاسكندرونة يتمتع بادارة ذاتيه بدرجة كبيرة لوجود عناصر تركية فيه (وذلك طبقا لاتفاق انقرة فى اكتوبر - تشرين اول - ١٩٢١ وبمقتضاه منح السكان الاتراك مزايا منها ان اصبحت اللغة التركية لغة رسمية الى جانب العربية والفرنسية) وكانت دولة دمشق تضم اقاليم حمص وحماه .

ب - وفى عام ١٩٢٢ اعلن جبل الدروز وحدة منفصلة مستقلة اداريا تحت الحماية الفرنسية له حاكمه المحلى ومجلسه المنتخب ، وكان الامير سلي



تركيا
طرسوس
اطنه
مرسين
الاسكندرونة
انطاكيه
حلب
اللاذقية
حماه
ديرالزور
طرطوس
حمص
طرابلس
بيروت
صيدا
صور
دمشق
مرجعيون
السويداء
حيفا
تل ابيب
القدس
عمان
غزه
فلسطين
طفيلة
معان
العقبة
مصر
المملكة العربية السعودية
العراق
البحر الاحمر

الاطرش اول حاكم له .

ج - اعلنت دولة قائمة بذاتهـــــا هى دولة العلويين لها نظام ادارى خاص اذ عين لها حاكم فرنسى .

وفى عام ١٩٢٢ اعلن الفرنسيون (جورو) قيام اتحاد فيدرالى سورى يتضمن دويلات حلب ودمشق والعلويين ، ولكن هذا الاتحاد انحل عام ١٩٢٤ (فيجان) وحلت محله دولة سورية تضم دويلات حلب ودمشق وصنجق الاسكندرونة واستبعدت دولة العلويين من التنظيم الجديد الذى اصبح يسمى دولة سوريا من اول ١٩٢٥ ، وكان رئيس هذه الدولة ينتخب بالاغلبية المطلقة للمجلس التمثيلى ، ويساعده وزراء للداخلية والعدلية والمالية والمعارف والاشغال العامة والزراعة . ولم يتم ادماج دولة العلويين وجبل الدروز رسميا فى سوريا حتى عام ١٩٣٦ مع فشل المعاهدة الفرنسية السورية وسقوط الحكومة الوطنية ، ثم اعيد الاقليمان مرة اخرى ليتحدا مع الدولة السورية عام ١٩٤٢ تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية .

وبالاضافة الى ذلك فانه فى عام ١٩٣٩ اخلت فرنسا بواجبها كدولة منتدبة يتحتم عليها احترام الكيان الاقليمى للدولة التى عهد اليها بالانتداب عليها (سوريا) والحفاظ على هذا الكيان كما كان عندما تسلمته ، وذلك بالتنازل عن صنجق الاسكندرونة الى تركيا من اجل ضمان حياد الاخيرة فى حالة نشوب الحرب العالمية الثانية .

وكانت سياسة التجزئة هذه لامبرر لها فقد جددت المنازعات الدينية ، ورغم ان بعض الحكام كانوا محليين وكذلك الوزراء الا انه كان الى جانب كل منهم مستشار فرنسى فى يده السلطة الحقيقية ، وفوق الجميع يوجد المفوض او المندوب السامى الفرنسى الذى كان يتمتع بصلاحيات كبيرة فهو مكلف بادارة الانتداب الفرنسى وتنفيذ سياسة الحكومة الفرنسية فى الدويلات التى انشئت فى سوريا ولبنان ، وفى يده شئون الاجانب والشئون السياسية والادارية والمالية ، وهو يتصل بوزارة الخارجية الفرنسية ، كما انه يضع القوانين والنظم ، " فهو اشبه بحاكم مستعمرة يتبعه عدد كبير من الموظفين يرأسهم السكرتير العام " ، ومعظم هؤلاء الموظفين لم يكونوا من اصحاب الكفاءة او النزاهة ،

ذلك ان الموظفين الفرنسيين الذين كانت لاترضى عنهم حكومة الجزائر ومراكش كانت الحكومة الفرنسية ترسلهم الى الشام . وكان الجيش مؤلفا من كتائب فرنسية وافريقية وسنغالية الى جانب الكتائب السورية .

٢- السياسة الاقتصادية :

اما عن الحالة القتصادية فى ظل الانتداب فقد ظل البنك السورى قائما وكان هذا البنك فرعا للبنك العثمانى وقد ساهمت فى تأسيسه بعض البنوك الفرنسية وحصل مؤسسوه والمساهمون فيه على فوائد عظيمة ، وظل ذاشأن كبير فى ادارة دفة السياسة الفرنسية فى البلاد ، وكانت الحكومات السورية المتعاقبة لاتستطيع المساس بوضع هذا البنك حتى لقد قال احد المفوضين الساميين الفرنسيين ان البنك السورى يعتبر سوريا ملكاً له ، وكان النقد السورى مرتبطا بالنقد الفرنسى الذى عانى ازمات شديدة عقب الحرب العالمية الاولى مما جر على السوريين خسائر جسيمة . ولم يقتصر النفوذ الاقتصادى الفرنسى فى الشام على البنك السورى بل انه على الرغم من ان صك الانتداب نص على ضرورة مراعاة المساواة بين اعضاء عصبة الامم فى الاستثمارات وعدم قصرها على الدولة المنتدبة الا ان السلطات الفرنسية كانت تستغل السلطة التى تتمتع بها لمساعدة الشركات الفرنسية واصحاب الامتياز من الفرنسيين .

وإلى جانب ذلك كان هناك عدم رغبة فرنسا وربما عجزها عن رعاية أية مصالح مالية أو اقتصادية إلا مصالحها هى ، فإن السياسة النقدية لفرنسا ربطت أوراق النقد السورى الجديد بالفرنك الفرنسى الذى كان يتدهور بشكل متزايد ، مما أدى إلى اذابة جزء كبير من ثروة سوريا القومية . كما أن تجزئة سوريا بعد الحرب العالمية الأولى كان لها أثرها السئ على الاقتصاد السورى وأضرته عن قصد بالإضافة الى أن الصناعة السورية ضعفت بسبب انتشار المصنوعات الأوربية وبخاصة الفرنسية مما أدى إلى انتشار البطالة والتدهور الإقتصادى ، ولذلك كانت هناك فى منتصف الثلاثينيات موجة من القلاقل والاضطرابات المعادية للفرنسيين مدفوعة بدوافع اقتصادية ، وأخذت هذه الاضطرابات شكل مظاهرات واضطرابات احتجاجا على عدم وجود حماية كافية ضد

البضائع الأجنبية مما أدى بصناعة النسيج بالذات الى التدهور ، كما اتخذ الاحتجاج الوطنى على السياسة الاقتصادية شكل مقاطعة البضائع والمنشآت الفرنسية وباختصار يمكن القول أن سياسة فرنسا الإقتصادية فى سوريا عرقلت تطورها الاقتصادى فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية .

كما يلاحظ أن فرنسا اتبعت سياسة التقتير ماليا فى مجالات التعليم والتنمية الزراعية وأعمال المنافع العامة والصناعة بينما - فى الوقت نفسه - اتبعت سياسة البذخ والإسراف على اجهزة الدولة القمعية مثل الجيش والشرطة والإدارات الحكومية المتداخلة والضخمة وعلى الدعاية عديمة الفائدة مثل المؤسسات الديمقراطية التى كانت فى واقع الأمر تحت السيطرة الفرنسية .

وقد ترتب على اساليب فرنسا السياسية والادارية والاقتصادية تقهقر اقتصادى لدرجة ان لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الامم قدمت تقريراً الى مجلس العصبة فى عام ١٩٣٦ ذكرت فيه ان سياسة الانتداب النقدية تؤخر تأهيل البلاد السورية للاستقلال ولايمكن الوصول الى الاستقلال بدون الاستقلال فى الشئون المالية والنقدية ، ومما ساعد على سوء الحالة الاقتصادية سياسة التقسيم والتجزئة مما ادى الى زيادة النفقات واستئثار السلطات الفرنسية بموارد المصالح والجمارك وحصول الموظفين الفرنسيين وعددهم كبير على رواتب ضخمة الى جانب مزايا كثيرة بالاضافة الى ضباط الجيش ونفقاته التى تشارك فيها سوريا . ففى البداية تحملت الحكومة الفرنسية معظم الاعباء المالية لجيش الشرق تقريبا . ولكن بعد الثورة الكبرى (١٩٢٥) حولت المفوضية السامية جانباً كبيراً من العبء المالى للدفاع والامن العام على الشعب السورى ، وبينما فى سنة ١٩٢٦ كانت الدويلات السورية تسهم باربعة فى المائة (١٠ ملايين فرنك) فى ميزانية قوات الشرق ، ففى سنة ١٩٢٧ أرغمت هذه الدويلات على الاسهام باربعة وعشرين فى المائة او (٩٣ مليون فرنك) .

وبالاضافة الى القوات النظامية فى جيش الشرق كون الفرنسيون فيلقا سوريا (القوات الخاصة) من الاهالى فقط يقودهم ضباط معظمهم من الفرنسيين ومعهم بعض السوريين

الذين كانوا يتخرجون من الاكاديمية العسكرية التى أنشئت فى دمشق فى ١٩٢٠ ونقلت الى حمص فى ١٩٣٢ .

وكان الفرنسيون يحرصون على اختيار الضباط غير الفرنسيين من بين الاقليات الدينية والعرقية ومن الريف (مسيحيون عرب ، أرمن ، علويون ، شركس ، الدروز ، عرب سنة من الريف) .وذلك من اجل عزل الجيش عن الحركة الاستقلالية .

٣- الوقيعة بين الريف والحضر (المدن) :

وكان الاساس الثالث فى استراتيجية الفرنسيين فى حكم سوريا يتمثل فى عزل الحركة الوطنية بتحريض المناطق الريفية ضد المراكز الوطنية فى الحضر والتى كانت اقوى فى وعيها السياسى واشد فى عدائها لفرنسا . وقد حاولت الادارة الفرنسية الوصول الى هدفها عن طريق تغيير نظام ملكية الارض التى كانت مصدر ثروة زعماء الحضر السياسيين وسلطتهم . ولذلك فانه بعد الاحتلال مباشرة سعت فرنسا من اجل فصم عرى علاقات التبعية التقليدية بين طبقة ملاك الارض الذين يعيشون بعيداً عنها فى المدن وبين الفلاحين السوريين ، فالفرنسيون كانوا يشعرون انهم "يتنفسون فى مجتمع القرية البسيط بسهولة اكثر منها فى المدن المعادية والاكثر تعقيداً" (٣) . والى جانب ذلك فان التوسع فى ملكية الفلاحين من شأنه ان يضعف نظام الاقطاعيات (العزب) الكبيرة التى تعتمد عليها الطبقات العليا فى المدن والتى انبثقت منها الزعامات الوطنية .

أ- وكانت اول خطوة اتخذها المندوب السامى الفرنسى فى استراتيجية التودد نحو الفلاحين هى القيام بمسح تفصيلى للاراضى لتنظيم تسجيل الارض ، وتحطيم ملكية المشاع التى كانت من اكثر سمات نظام الارض شيوعاً فى سوريا .

ب وترتب على ذلك فرض نظام جديد للضرائب ، فقد كان الفرنسيون يرون ان كبار الملاك لايدفعون الا ضرائب ضئيلة فى غالب الاحيان ، او كانوا معفون منها ، اما بسبب نفوذ الملاك فى الادارة المحلية ، واما لان كثيرين من الملاك كانوا هم

---

(٣) Khoury : op . cit ., p . 60

انفسهم من جباة الضرائب Tax - Farmers فكانوا لايجمعون ضرائب عن ممتلكاتهم .

ولكن جهود الفرنسيين لاضعاف طبقة ملاك الارض لم تنجح لان طبيعةالانتداب الانتقالية اعاقت تدفق رأس المال الفرنسى اللازم لتنفيذ الاصلاح الزراعى ، كما ان الفلاحين الذين يغلب عليهم الجهل والاتجاه المحافظ كانوا يشكون فى نوايا الفرنسيين واعتبروها محاولات لتمزيق الطريقة التقليدية للحياة ، خصوصا وان بنوك التسليف الزراعية كانت ترفض اقراض صغار الملاك ، ولذلك فان كبار الملاك فقط كانوا هم القادرون على اقتراض الاموال من هذه البنوك ثم يقومون بدورهم باقراضها الى صغار الملاك بفائدة اعلى كثيرا من فائدة البنوك .

وكانت هناك عقبة اخرى تقف امام جهود الفرنسيين لعزل الريف السورى عن الحضر ، ذلك انه بسبب القيود التى فرضها نظام الانتداب على الفرنسيين فان هؤلاء ساروا على نظام الحكم الاستعمارى غير المباشر اى عن طريق الوسطاء المحليين من ذوى الخبرة السابقة واصحاب النفوذ ، وكانت الطبقة الوحيدة فى سوريا القادرة على القيام بهذا الدور هى طبقة ملاك الاراضى الذين يعيشون فى المدن ، والذين خدموا الدولة العثمانية من قبل ، وادت المصالح الى ترابط هذه الطبقة برباط وثيق مما جعل من الصعب للغاية عزل الاعضاء الوطنيين عن تلك العناصر الراغبة فى التعاون مع المندوب السامى .

٤- اثارة الانقسام داخل الصفوة (النخبة) :

وكان هذا ايضا مبدأ رابعا فى الاستراتيجية الفرنسية المأخوذة عن تجربة ليوتى Lyautey فى مراكش وهو الحكم من خلال عناصر على استعداد للتعاون من داخل النخبة السياسية التقليدية ، وذلك بعد العدول عن فكرة الحكم المباشر بسبب ارتفاع الوعى والتنظيم السياسى لدى النخبة فى سوريا ، وعدم مقدرة فرنسا على توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لحكم البلاد حكما مباشراً . ومن ثم كان لابد من الاستعانة ببعض اصحاب النفوذ المحليين فى المراكز الوطنية لتنفيذ السياسة الفرنسية .

وقد وجد الفرنسيون مجموعتين فقط متعاطفتين فى المدن التى يسود فيها الشعور الوطنى المعادى للفرنسيين : احدهما تتمثل فى المسيحيين فى دمشق وحلب ، والاخرى بعض افراد طائفة نبلاء المسلمين الذين كانوا ضمن جهاز الإدارة العليا فى ولايات سوريا قبل عام ١٩١٨ ، واصبحوا على هامش الحياة السياسية فى عهد حكومة فيصل . ولذلك اراد الفرنسيون استغلالهم باغرائهم بالتعاون مع الإدارة الفرنسية ثم اثارتهم ضد منافسيهم الوطنيين . وكان لهؤلاء النفر مبرراتهم للتعاون مع الفرنسيين منها انه بعد انهيار الحكم العثمانى الذى دام اربعة قرون كانت سوريا فى حاجة الى قوة خارجية قادرة على اعادة الاستقرار الى البلاد ، وانجاز الكثير من اجل سوريا ، بالاضافة الى استعادة مكانتهم القديمة كأرستقراطية ادارية (بيروقراطية) ، خصوصا وان هذه الشخصيات كانت تنتمى الى نفس اسر الطبقة العليا التى افرزت منافسيهم الوطنيين الذين لايستطيعون منافستهم ، والذين اعترفت قطاعات واسعة من الشعب السورى بزعامتهم ، وعلاوة على ذلك فان قيام السلطات الفرنسية بتشتيت الزعامات الوطنية اتاح الفرصة للاعيان غير الوطنيين للظهور باعتبارهم القيادة المحلية الوحيدة المؤهلة بفضل تعليمها وتدريبها لممارسة الوظائف الادارية العليا التى اصبحت شاغرة برحيل منافسيهم الوطنيين . (٤)

ولكن استراتيجية الفرنسيين فى استغلال الانقسام بين النخبة السياسية السورية لم يكن من السهل تحقيقها لاكثر من سبب :

أ - عودة الزعامات الوطنية المنفية الى المسرح وبروز قوتها والمساندة الشعبية لها فى دمشق وحلب ولو ان ذلك لم يحدث الا بعد فترة زمنية ،

ب - المشكلات السياسية فى فرنسا ، وارتفاع تكلفة الادارة فى سوريا قللت من الفوائد التى يمكن ان يجنيها المتعاونون المحليون ، وبذلك يضعف اغراؤهم بالتعاون ، ولارضائهم عملت الادارة الفرنسية على كثرة تغيير شاغلى المناصب

---

(٤) (4) Khoury : op . Cit. pp. 66 - 68.

الكبرى من المحليين المتعاونين لارضاء اكبر عدد ممكن منهم (فيما بين ١٩٢٠ ، ١٩٣٦ تعاقب على الادارة ستة عشر مجلس مديرين ووزارة

ج - كثرة تغيير الشخصيات المتعاونة فى وظائف الادارة العليا يدل على انه لم يكن لهم انصار خارج دوائر الحكومة وهذا يرجع لارتباطهم الوثيق بالسلطات الاستعمارية الكريهة مما جعلهم هدفا لاتهامات المعارضة الوطنية .

واخيرا اضطر الفرنسيون للاعتراف بفشل استراتيجيتهم للحكم من خلال بعض اعضاء النخبة السياسية السورية التقليدية الذين لايحظون باى احترام أو ثقة من جانب الاهالى(٥) .

عندما كانت فرنسا تطالب بتولى الانتداب على سوريا كانت تعتقد ان مهمتها ستكون سهلة على أساس ان جانبا من الاهالى سوف يرحب بها ولذلك كانت تأمل فى استقرار حكمها ، ولكن الفرنسيين قضوا فى سوريا ربع قرن حافلا بالمتاعب مليئا بالثورات والانتفاضات ومظاهر المقاومة الوطنية الاخرى كالمظاهرات والاضرابات والمقاطعة رغبة فى التخلص من السيطرة الفرنسية ، مما يدل على فشل سياسة الانتداب فشلا ذريعا ولم تفلح الاساليب العنيفة التى استخدمها الفرنسيون ومنها الاحكام العرفية ولم يُفلح الفرنسيون فى محاربة الافكار الحرة ولاستئصال النزعة العربية ، وكان الركنان الأساسيان لمطالب القومية هما الاستقلال والوحدة : وحدة البلاد السورية من الحدود التركية الى الحدود المصرية .

وقبل المضى قدما فى عرض الانتفاضات والثورات الوطنية السورية يجدر بنا ان نحاول التعرف على **اسباب فشل الانتداب الفرنسى فى سوريا** :

١ - لم يستطع الفرنسيون ان يضعوا لسوريا خطة مناسبة لحكم البلاد بعكس المناطق الاخرى من الامبراطورية الفرنسية وهذا يرجع الى طبيعة الوجود الفرنسى فى سوريا ،

---

(٥) (5) Ibid , pp . 69 , 70

ذلك ان نظام الانتداب وضع قيوداً دولية على الادارة الفرنسية استجابة لبنود ولسون الاربعة عشرة ، ولما كان الانتداب توسعا استعماريا فى ثوب جديد وحرص فرنسا على دعم مصالحها الخاصة الاانها كان لابد وان تنفذ دورها كدولة منتدبة متناسية هذه المصالح وعلى ذلك فان سياسة الدولة المنتدبة كانت تتسم بانفصام او انشطار الشخصية فقد كانت موزعة بين الالتزام القانونى كدولة منتدبة وفى نفس الوقت الحفاظ على مصالحها وكانت فرنسا غير ناجحة بدرجة كبيرة فى كلا الاتجاهين حيث ان اقليم الانتداب ليس مستعمرة ولامحمية وليست سوريا هى الجزائر او مراكش ولكنه مرحلة انتقالية من المفروض ان تؤدى فى النهاية الى حكم ذاتى .

٢ - كما كانت فى فرنسا ذاتها مشكلات اقتصادية ومالية يصعب التغلب عليها مما جعل وجودها فى الشرق فى مركز حرج وغير آمن ، فقدخرجت من الحرب العالمية الاولى بوجهة نظر مؤداها ضرورة التمسك بما حصلت عليه لا بالمخاطرة من اجل الحصول على عائد اكبر ولكنه غير مؤكد فى المستقبل .

٣ - الصراعات السياسية والانقسامات فى فرنسا وضعت قيوداً على الاستثمار فى سوريا ، فقد كان هناك صراع بين الاحزاب السياسية : بين اليمين واليسار ، وبين القادة العسكريين والساسة ، وبين انصار الاستعمار ومعارضيه ، وبين الاتجاهات الدينية والتجاهات العلمانية ، وقد ترتب على ذلك انه فى الفترة بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ تغيرت رئاسة الوزارة ثلاثا وثلاثين مرة شغلها تسع عشرة شخصية مختلفة ، كما انه فى وزارة الخارجية الفرنسية المسئولة عن الانتدابات الفرنسية تعاقب اربعة عشر رجلا ، ومن ثم فان سياسة فرنسا فى سوريا كان لابد وان تتأثر بالتغيرات والتحولات السياسية المتعددة فى باريس ولذلك كان ينقصها الانسجام والاستمرار ، فمثلا كان اليسار المتطرف يريد اخلاء سوريا تماما بينما العلمانيون المعتدلون كانوا يتمسكون بمصالح فرنسا الخاصة فى سـوريا وكان المعتدلون يهاجمون الحكومـة لارتباطهـا بالتزامات باهظة الثمـن

وعديمة الفائدة فى سوريا .

٤ - وفيما بين الحربين ركزت فرنسا نشاطها الاستراتيجى والعسكرى فى غرب البحر المتوسط ودعمت مركزها فى شمال افريقيا ومع ذلك فقد فشلت فى تنمية وتطوير سياستها بشأن البحر المتوسط كله ، حقا لقد زادت من استثماراتها المالية والثقافية فى شرق البحر المتوسط كما طورت وسائل اتصالات جوية ولاسلكية مع الشرق الاقصى كما قامت بحماية نهاية خط انابيب النفط من كركوك فى العراق الى طرابلس والذى كان يمد فرنسا فى منتصف الثلاثينيات باكثر من ٤٠٪ من احتياجاتها البترولية ، ولكنها لم تنجح مطلقا فى اقامة قاعدة بحرية كبرى شرقى تونس ذلك ان الاستراتيجيين الفرنسيين استبعدوا شرق البحر المتوسط لقلة اهميته نسبيا لمتطلبات الامن الفرنسى ، وبدلا من ذلك كان الاستراتيجيون الفرنسيون بعد الحرب العالمية الاولى مشغولين بخطر انتقام المانيا ، ومن ثم تركزت الاستراتيجية الفرنسية على الدفاع عن الحدود مع المانيا وفى غرب البحر المتوسط ، وكان هذا التقدير الاستراتيجى الفرنسي يرجع الى عامل واحد هو بريطانيا ، على اعتبار ان قاعدة بحرية كبرى فى شرق البحر المتوسط لم تكن حيوية طالما ان بريطانيا بقوتها البحرية الضخمة فى شرق البحر المتوسط مستمرة كحليف مخلص ويتجلى هذا عندما تنازلت فرنسا عن كليكيا لتركيا فى سنة ١٩٢١ .

٥ - لم تكن سوريا اقليما استيطانيا بعكس مراكش التى كان يوجد بها فى فترة مابين الحربين العالميتين جالية فرنسية مقيمة تضم أكثر من سبعة آلاف من الموظفين الفرنسيين ، ونحو مائة وثلاثين ألف مستوطن ، أما فى سوريا فقد كان هناك ثلاثمائة وخمسون من هيئة موظفى المفوضية السامية ، وألف ضباط فرنسى فى جيش الشرق ، ومجموعة صغيرة من أشباه المقيمين من التجار والمعلمين وأفراد

الارساليات الفرنسيين فى سوريا [٦] .

٦ - البرنامج الإدارى الفرنسى فى سوريا يشبه ما طبقته فرنسا بنجاح ملحوظ فى مراكش ، ولكن الفرنسيين فى سوريا عجزوا عن تحقيق النموذج الذى رسمه ليوتى ، ربما حاولوا التوفيق بين الإكراه والإرضاء ، ولكنهم وجدوا فى سوريا مجتمعا أكثر تنظيما من الناحية السياسية منه فى مراكش . ولم يكن معظم السوريين يرغبون السيطرة الفرنسية ، بل إن بعضهم قاومها علناً وهكذا فانه خلف الواجهة الممثلة فى بعض الشخصيات المحلية فقد حكم الفرنسيون سوريا حكما مباشراً وتجنبوا بقدر الإمكان أى إرخاء للسلطة قد يعجل بازدياد الوعى السياسى للسوريين ، وقد لاحظ القائم بأعمال القنصل البريطانى فى بيروت أن الموظفين السوريين لايعهد اليهم بالمسئوليات التى من شأنها تدريب الرجال على استخدام السلطة السياسية والإدارية بكفاءة [٧] .

وكان الموظفون الفرنسيون لاينظرون نظرة تقدير إلى العرب المسلمين أوالاكراد أو الدروز ، بل كانوا يعتبرون المسيحيين وبخاصة الموارنة أكثر ذكاء وعقولهم أكثر تفتحا ، أو كما قال أحد الموظفين الفرنسيين " أنهم يفكرون بالفرنسية . [٨]

٧ - وثمة سبب آخر لفشل فرنسا فى سوريا ذلك أن فكرةفرنسا عن مهمتها وسياستها فى سوريا تدل على سوء فهم تاريخ البلاد وتكوينها الاجتماعى وعادات وقيم شعبها . فقد أخطأ الفرنسيون فى إساءة تقدير وفهم القومية العربية ذلك أن موقف فرنسا من القومية العربية فى أثناء الانتداب كان يقوم على فكرة

---

(٦) يقدر عدد الأجانب الذين كانوا موجودين فى سوريا ولبنان عام ١٩٣٣ بنحو ثلاثة وعشرين ألفاً ، منهم نحو أربعة آلاف فرنسى .

(٧) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/311

من سمارت إلى الخارجية فى ١٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٣ .

(٨) Khoury : op . cit ., p . 71 .

غير صحيحة خاطئة كان الفرنسيون يؤمنون بها وتعززت طوال القرن السابق وتتمثل فى : -

أ - والاعتقاد بأن القومية العربية فى اساسها وجوهرها كانت تعصبا إسلاميا يهدف الى وقف انتشار حركة الحضارة والتقدم الغربى فى الشرق والتى كانت فرنسا قوتها المحركة .

ب - والاعتقاد بأن المجتمع السورى عبارة عن مجموعات دينية وعرقية مما جعل فرنسا تضع لكل مجموعة سياسة خاصة ، ولم يخف الفرنسيون تفضيلهم للمسيحيين على المسلمين وأقليات الجبل (الموارنة ، العلويين ، الدروز ، التركمان) على الأغلبية العربية السنية فى الساحل والصحراء والمدن .

جـ - كما أنه كان هناك سبب آخر أثر على وجهة نظر الفرنسيين إزاء القومية العربية وقد نبعت وجهة النظر هذه من خوف فرنسا من بريطانيا ، فقد كان الفرنسيون يعتقدون أن بريطانيا شجعت إن لم تكن قد حرضت القومية العربية وساعدت على تحولها إلى حركة سياسية من أجل إضعاف النفوذ الفرنسى فى الشرق العربى ثم طرد الفرنسيين من المنطقة كلية فى النهاية ، ذلك أن بريطانيا فى نظر الفرنسيين أحاطت سوريا بعروش هاشمية (العراق والاردن) ودفعت أحد الهاشمين للمطالبة بالخلافة ، كما شجعت التوسع الصهيونى كل ذلك من أجل وقف وتهديد النفوذ الفرنسى ، وكان الخوف من إنجلترا Anglophobia قد اشتد خطره على وجه الخصوص خلال السنوات السبع الأولى من الانتداب الفرنسى ثم خف بعد ذلك حتى الحرب العالمية الثانية ، وإذا كان نشاط البريطانيين فى الشرق الأوسط قد اثار مخاوف الفرنسيين فى أوائل العشرينيات فقد عاد مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية .

د - وكانت وجهة النظر الفرنسية الرابعة ولعلها الأكثر إزعاجا نحو القومية العربية تصورها على انها مرض معد يمكن أن ينتشر الى شمال افريقيا ويهدد الحكم الفرنسى فى ذلك الجزء القيم من الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية ، وقد

وجدت مجموعة رجال الأعمال والساسة وموظفى الخارجية الفرنسية وجهة النظر هذه الأخيرة هى اسهل وسيلة لإقناع الرأى العام الفرنسى من أجل وجود فرنسى قوى فى سوريا .

ولكن كانت هناك وجهة نظر فرنسية متعلقة بشأن القومية العربية وقد أسماها البعض " الاستعمار المستنير " وكانت وجهة النظر هذه تقوم على أن القومية العربية مقدر لها الانتصار فى سوريا وغيرها من البلاد العربية الخاضعة للحكم الأجنبى ولذلك فإنه يجب على فرنسا أن تتكيف معها فى ظل إنتداب خير وبذلك يمكن إحتواؤها وكان هؤلاء يأملون فى جعل القومية متعاطفة مع فرنسا وكان من أنصار هذا الرأى المندوب السامى مكسيم فيجان ولكن فيجان لم تتكون لديه هذه الفكرة إلاعشية رحيله عن سوريا فى أواخر ١٩٢٤ ، واستمر صانعو السياسة الفرنسية بوجه عام فى اعتبار أن القومية ضررها أكثر من نفعها وأنها سلاح مشهر ضد فرنسا ومن ثم ظهرت سياسة المواجهة المباشرة مع القومية العربية .

الكفاح الوطنى السورى

وإذا كانت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ تمثل ذروة الكفاح الوطنى السورى فقد كان لهذه الثورة إرهاصات منذ الأيام الأولى لقيام الحكم الفرنسى فى سوريا .

لقد كان يوسف العظمة فى نظر السوريين مثلا يحتذى فى الاستشهاد فى سبيل الوطن (٣٦ سنة عند إستشهاده) ورغم أن الجيش الفرنسى احتل البلاد عقب ميسلون وأخضعها دون مشقة كبيرة بسبب الأحكام العرفية والإحاطة بالمقاومة وسجن زعمائها ، الذين استطاع بعضهم الإفلات واللجوء الى فلسطين وشرق الاردن ومنها إلى القاهرة التى أصبحت منفاهم السياسى ، ومع ذلك استمر التحدى للاحتلال الفرنسى فى عامة الأول وبخاصة فى الريف ، وكان أوضح مثال لهذه المقاومة فى جبل العلويين وفى دويله حلب ، واستمرت مقاومة العلويين إلى أن توصل الفرنسيون إلى تسوية مع الوطنيين

الترك (مصطفى كمال) فى مارس (آذار) ١٩٢١ بشأن كليكيا ، مما حسم مصير ثورة العلويين ، بعد أن قام هؤلاء بسلسلة من الإغارات الناجحة على المراكز الفرنسية فى شتاء واوائل ربيع ١٩٢١ إلا أن ثلاثة طوابير فرنسية أحاطت بجبل العلويين من اللاذقية وبانياس فى الغرب ومن حماة فى الشرق .

أما حلب ، فانها - شأنها شأن دمشق - كانت تظهر مشاعر معادية للفرنسيين من قبل الاحتلال ، إلا أن إنضمام النخبة السياسية الحلبية إلى التيار الرئيسى للحركة الوطنية السورية بعد الاحتلال كان أبطأ وأكثر روية واحتراسا ، وهذا يرجع الى عدة أسباب : فبينما كان أهل دمشق مسلمين يسود بينهم الانسجام ، كان أهل حلب أكثر تباينا عرقيا ودينيا . وفى المقدمة كانت دمشق عاصمة للدولة الإسلامية الكبرى أيام الأمويين ، ولم تكن حلب مركزا لدراسة العلوم الإسلامية ، كما لم تكن نقطة تجمع للحجيج مثلما كانت دمشق ، كما أن المناطق الداخلية فيها كانت ذات طابع تركى أكثر منه عربى ، ذلك أن النخبة الحلبية التى خدمت الدولة العثمانية امتصت من المؤثرات التركية (فى اللغة والثقافة وأسلوب الحياة) أكثر مما امتصت نخبة دمشق ، كما أنه نظراً لقرب حلب من الأناضول فقد كانت هناك روابط مصاهرة بين الحلبيين والأسر التركية والشركسية الأمر الذى كان يفضله الحلبيون .

ومن الأمور التى جعلت الأعيان الحلبيين ينضمون بسرعة إلى الحركة الوطنية بعد الاحتلال رفضهم لسيادة دمشق خلال عهد فيصل بحيث أصبحت حلب من توابعها (بعد أن كانت منفصلة عنها فى العهد العثمانى) ومع ذلك فإنه لايمكن القول بأن حلب كانت سوف تستكين مثلما ظن بعض الفرنسيين ، ذلك أن تجزئة شمال سوريا خلق حواجز تجارية بين حلب والمناطق المجاورة التى تعتبر امتداداً طبيعيا لها بالإضافة إلى أن تدفق الأرمن أدى إلى بطالة والقيود التى فرضتها الأحكام العرفية على حرية الكلام والانتقال ساعدت على اشتعال المقاومة الحلبية للحكم الفرنسى وأرغمت الحلبيين على الأهتمام أكثر بالشئون السورية العامة منافسه لدمشق ، وحتى يسمع صوتها فى المناخ السياسى الجديد . وفى حركتهم الوطنية ضد الفرنسيين انحاز الزعماء السياسيين

الحلبيون للحركة الكمالية فى تركيـا ، التى كانت تحـارب الفرنسيين فى ذلك الوقـت (١٩٢٠) .

وكانت الشخصية الرئيسة التى برزت فى هذه المقاومة ضد الفرنسيين تتمثل فى إبراهيم هنانو الذى كان عضوا فى جمعية الفتاة كما انتخب للمؤتمر السورى فى دمشق عام ١٩١٩ ، ولكنه لم يكن راضيا عن المؤتمر بل كان يرى أن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن شمال سوريا هى حشد القوى الشعبية فى حلب . وفعلا ترك المؤتمر وغادر دمشق إلى حلب حيث جند الشباب فى رابطة الدفاع الوطنى التى أنشأها ومولها التجار والزعماء الدينيون وأصحاب المهن الحرة ، كما اشترك مع آخرين فى إنشاء النادى العربى فى حلب (٩) .

ونشبت ثورة هنانو فى خريف ١٩١٩ فى الريف المحيط بحلب واستمرت عشرة شهور قبل أن يحتل الفرنسيون المدينة فى يوليو (تموز) ١٩٢٠ بسبب تفوق الفرنسيين عدداً وعدة . ومثلما كانت ثورة هنانو تلقى المساعدة فى المال والسلاح من الوطنيين الترك فقد كان هناك تشجيع من جانب البلشفيك الذين كانوا فى دعايتهم يدعون الشعب السورى للإطاحة بالمستعمرين الفرنسيين مما أثار مخاوف الفرنسيين والبريطانيين ، وكذا أنصار الأشراف فى عمان وبغداد والقاهرة (١٠) .

ومما يلفت النظر أن ثورة هنانو كانت تلقى بعض التشجيع من الأمير عبد الله بعد وصوله إلى شرق الأردن فى اوائل ١٩٢١ ، وكان حلقة الاتصال بينهما رمضان باشا

---

(٩) الوثائق الأمريكية : من القنصل الأمريكى فى ١٣ مارس (آذار) ١٩٢٠ 890.d . 01/2

(١٠) وثائق الخارجية البريطانية F.O.371/9657

من دمشق الى الخارجية فى أغسطس (آب) ١٩٢١

فى أول إبريل (نيسان) ١٩٢١ 371 / 535

والوثائق الأمريكية 890d.00/5

من نائب القنصل فى حلب بتاريخ ١٣ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٠

شلاش من زعماء البدو فى دير الزور ، ورغم أن المساعدة التى قدمها عبد الله كانت ضئيلة إلا أنها سببت إزعاجا للفرنسيين فقد صاروا يخشون أن هذه المساعدة جزء من أطماعه فى سوريا وبالتالى جزء من مؤامرة بريطانية لإخراج فرنسا من سوريا .

وقد إنتشرت ثورة هنانو واتسع نطاقها وزاد عدد المشتركين فيها من ثمانمائة إلى خمسة آلاف رجل ، ولو أن عتادهم كان قليلا ، ومع ذلك فقد ساعدتهم الأرض التى يقاتلون عليها ويعرفونها حق المعرفة بعكس الفرنسيين ، مع القيام بعمليات ليلية ، فسقطت فى ايديهم بعض المناطق والمدن ، وكان يقود القتال حول انطاكية فى جبل العلويين الشيخ صالح العلى فقام بتدمير الخطوط الحديدية وخطوط البرق التى تربط حلب بالإسكندرونة وبيروت وأصبح كل شمال سوريا فى خطر الوقوع تحت سيطرة الثوار .

إلا أن الفرنسيين حصلوا على تعزيزات كما توصلوا إلى اتفاق مع الترك بشأن كليكيا ، مما أدى إلى انقطاع المساعدات عن ثورة هنانو ، ومع ذلك استمرت عمليات الثوار خلال شتاء وربيع ١٩٢١ ولكن لم يكن من الممكن الاستمرار فى الصمود أمام الفرنسيين فلجأ هنانو إلى شرق الأردن حيث إنضم الى الساسة السوريين المنفيين ، ولكن فى اغسطس (آب) ١٩٢١ اعتقلته المخابرات البريطانية فى اثناء رحلة كان يقوم بها الى القدس وقامت بترحيله الى سوريا [١١] حيث أمضى ستة أشهر فى سجن حلب ، ومثل أمام المحكمة فى مارس (آذار) ١٩٢٢ وفى دفاعه عنه وصفه محاميه فتح الله صقال بأنه بطل وطنى وليس مجرما ، وفى أثناء المحاكمة ندد هنانو بالاحتلال غير الشرعى لسوريا ، وفى نهاية المحاكمة برأته المحكمة من التهم الموجهة اليه .

أما فى دمشق فإن المقاومة الشعبية لم تظهر خلال الشهور الأولى من الاحتلال الفرنسى بسبب غياب القادة بين سجن ونفى ، فلم تكن هناك قيادة تنظم المقاومة ، ولذلك فإنه خلال الشهور العشرين الأولى من الاحتلال كانت المعارضة للفرنسيين تتمثل فى تقديم

---

(١١) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371 / 1102

من ساتوف الى الخارجية فى ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٢١ .

العرائض ، وفى بعض الأحيان إغلاق الأسواق ، وهكذا بدأت الحالة هادئة فى دمشق فى نظر جورو لدرجة أنه فى خريف ١٩٢١ أصدر عفوا عن الوطنيين المنفيين وبذلك عادت القيادة لأهالى دمشق .

وبمجرد عودة السياسيين إلى دمشق كونوا أول جمعيـة وطنية منذ الإحتلال هى جمعية " القبضة الحديدية " التى نشطت سراً بسبب الأحكام العرفية ، ونظراً لعدم مقدرتها على مواجهة الفرنسيين مباشرة فقد أخذوا يتصلون بالتجار وزعماء الأحياء (القبضايات) وطلبة المدارس الثانوية والجامعة انتظاراً للفرصة التى تسنح لها لإظهار قوتها وشعبيتها ونشاطها علناً . وكان القوة المحركة وراء هذه الجمعية هو عبد الرحمن شهبندر ، أكثر الزعماء الوطنيين نفوذاً فى اوائل عهد الانتداب (١٢) .

وقد استغل شهبندر وجمعية القبضة الحديدية زيارة صديقه الأمريكى مستر كراين Crane (١٣) لدمشق فى ٥ ابريل (نسيان) ١٩٢٢ لتصعيد الحملة المناهضة للوجود الفرنسى فى الشام ونزل كراين فى دمشق ضيفا على شهبندر الذى أتاح له فرصة اللقاء بالأعيان والزعماءالدينيين والمثقفين والتجار ومحررى الصحف الذين وصفوا له سوء الأحوال فى ظل الإدارة الفرنسـية وعبروا عن رغبتهم فى الاستقلال التام فوراً (١٤) وإذا كانت زيارة كراين قد وفرت حماية لزعماء القبضة الحديدية من قوات الأمن الفرنسية فإنه بمجرد رحيله قبض الفرنسيون على شهبندر وأخرين من زعماء الجماعة ،

---

(١٢) وفى حكومة فيصل فى دمشق (مايو - آيار - ١٩٢٠) كان شهبندر يتولى وزارة الخارجية وبعد سقوط نظام فيصل لجأ شهبندر إلى مصر مع كثيرين غيره من الوطنيين الذين حكم عليهم الفرنسيون بالإعدام .

(١٣) كان مستر كراين عضوا فى لجنة كنج / كراين الأمريكية التى زارت الشام فى ١٩١٩بتكليف من مؤتمر الصلح لمعرفة رغبات الأهالى .

(١٤) الوثائق الأمريكية 890d . 00/ 120

والوثائق البريطانية F.O. 371 / 4442

الأمر الذى اثار أعمال عنف فى دمشق احتجاجا على الاعتقال ، واجتمع الآلاف فى المسجد الأموى بعد صلاة الجمعة فى ٨ أبريل (نيسان) ١٩٢٢ وقرروا الخروج من المسجد فى مظاهرة عبر الشوارع والأسواق التى أغلق تجارها محلاتهم تضامنا ، وواجه الفرنسيون المظاهرة بقسوة ، ورغم هدوء الأحوال بعد ذلك فقد استمر التجار فى إغلاق محلاتهم انتظاراً لما تسفر عنه محاكمة شهبندر ورفاقه ، ورغم دفاع المحامى فارس الخورى البليغ فقد حكم على شهبندر بالسجن عشرين عاما ، وقام الفرنسيون بتطبيق عقوبة السجن على المحكوم عليهم فى جزيرة أرواد حتى يبتعدوا عن أنظار أنصارهم .

ولم يقتصر النشاط المعادى للفرنسيين على دمشق بل ظهر أيضا فى حمص وحماه وحلب حيث أنشئت فروع لجمعية القبضة الحديدية ، وفى عصبة الأمم بجنيف سجل الوفد الدائم (ولو أنه غير رسمى) للمؤتمر السورى الفلسطينى إحتجاجه الشديد باسم الشعب السورى ، ولاشك فى أن السلطات الفرنسية استاءت لهذه الأحداث وأصبحت أكثر خوفا من المستقبل .

وفى حلب أنشأ سعد الله الجابرى " جمعية اليد الحمراء " مناظرة للقبضة الحديدية ، وكان الفرنسيون يشكون فى أن البريطانيين يمولون نشاط جمعية اليد الحمراء التى كانت تحط من قدر المتعاونين مع فرنسا ، وتشجع على القيام بحركة إسلامية سرية (١٥).

ولم يؤد سجن شهبندر ورفاقه الى وقف نشاط جمعية القبضة الحديدية ولكن بسبب التعزيزات استطاع الفرنسيون تحديد هذا النشاط ، كما تمكنوا من مداهمة المقر السرى للجمعية واعتقال كثير من أعضائها ، وبذلك تحطمت الجمعية ، ولكن بعد ثلاث سنوات عادت المقاومة للفرنسيين للظهور بشكل أكثر فعالية .

---

(١٥) الوثائق البريطانية F.O. 371 / 10962

من القنصل فى حلب الى الخارجية فى ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٢ .

الطريق الى الثورة

قبل مضى عام على احتلال دمشق وقع حادث اعتداء على الجنرال جورو فى يونيو (حزيران) ١٩٢١ ونجا جورو ولكن اصيب مرافقوه وجعل هذا الحادث الفرنسيين يتبعون سياسة التنكيل . وفى الوقت نفسه فإن هذه السياسة لم توهن من عزائم الوطنيين السوريين بل انه لم يقتصر كفاح الوطنيين السوريين على سوريا فقط لكنهم اتخذوا فلسطين والاردن ميدانا لنشاطهم مما أدى الى احتجاجات الفرنسيين وحرص البريطانيين على ارضائهم باتخاذ اجراءات عنيفة فى فلسطين وتحذير الأمير عبد الله أمير شرق الاردن من عواقب اتخاذ الاردن مقراً للعمل القومى مما ادى الى مغادرة معظم الوطنيين السوريين للاردن – وكان الامير عبد الله يتطلع لان يتولى هو العرش السورى ، فقد اشتعل قلبه حسداً لأن بريطانيا وضعت أخاه الأصغر منه (فيصل) على العرش العراقى بعد ان طرده الفرنسيون من سوريا ، وذلك لأن المؤتمر السورى العام فى مارس (آذار) ١٩٢٠ كان قد خصص عرش العراق لعبد الله . وقد جمع عبد الله حوله مجموعة من الموظفين العثمانيين السابقين من سوريا لادارة امارته ، وكان بعض هؤلاء الرجال من الوطنيين الراديكاليين المنتمين الى حزب الاستقلال الذى نشط فى دمشق خلال فترة الاستقلال التى اعقبت الحرب العالمية الاولى ، وكان اعضاؤه من الاعضاء السابقين فى جمعيتى الفتاة والعهد . وقد الح هؤلاء الزعماء على عبد الله من أجل اتباع سياسة عدوانية نحو الفرنسيين ، ولكن بريطانيا التى كان عبد الله يعتمد عليها بشكل متزايد أرغمته على قطع علاقاته مع هؤلاء الوطنيين السوريين ، فطرد بعضهم من مناصبهم بل ومن إمارة شرق الاردن كلها ، بحيث لم يحل عام ١٩٢٢ حتى اصبح الاستقلاليون أعداء لعبد الله صراحة ، وهذا يدل على أن البريطانيين لم تكن لديهم نية مساندة الاهداف الوطنية السورية .

اما القاهرة فقد ظلت الملجأ كريم الضيافة للزعماء الوطنيين العرب المنفيين خلال فترة ما بين الحربين . ومن ثم كانت هى موطن اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى الذى

تأسس فى جنيف فى عام ١٩٢١ .

وقد كانت هناك خطوة ضرورية لتصعيد المقاومة الوطنية وجمع اغلبية الشعب السورى حول لواء واحد ، وتتمثل هذه الخطوة فى تأليف حزب الشعب . ذلك أن المقيم السامى الجنرال فيجان اليمينى المحافظ استدعى الى فرنسا فى أواخر عام ١٩٢٤ ، ورأت حكومة فرنسا اليسارية العلمانية الجديدة برئاسة هيريو Herriot ان تخالف التقاليد باتباع سياسة "تقدمية" ليس فقط فى فرنسا ذاتها ولكن ايضا فى المستعمرات الفرنسية .

وفى ٢ يناير (كانون ثان) ١٩٢٥ وصل المقيم السامى الجديد الجنرال موريس سراى Sarrai البالغ من العمر سبعين عاما ، وأحد أبطال معركة المارن ، وأراد عند وصوله الى بيروت أن يوضح ان وصوله يعنى قطع الصلة بالماضى (١٦)

وبدأ عهده بمحاولة التودد الى الزعماء الوطنيين السوريين فاستنكر كثرة الموظفين الفرنسيين وأمر بالغاء الاحكام العرفية والعفو عن كثير ممن حاكمتهم المحاكم العسكرية مما شجع الزعماء الوطنيين على ايفاد وفد اليه يمثل كلا من دمشق وحلب لتقديم المطالب الوطنية وهى :

١ - وحدة البلاد السورية (بما فيها اراضى العلويين وجبل الدروز ولواء الإسكندرونة والاراضى التى ضُمت الى لبنان) .

٢ - دعوة جمعية تأسيسية لوضع دستور وقصر حق التشريع على المجلس النيابى .

٣ - أن تكون الحكومة مسئولة أمام البرلمان فقط .

٤ - احترام الحرية الشخصية .

٥ - العفو عن جميع المحكوم عليهم والمبعدين السياسيين .

٦ - توحيد القضاء بإلغاء المحاكم الأجنبية .

---

(١٦) Khoury : op . cit ., p . 139 .

٧ - تسليم ادارة الاوقاف الى المسلمين (التى كانت المفوضية الفرنسية ضمتها اليها) واعادة خط سكة حديد الحجاز الى استقلاله السابق وكانت المفوضية الفرنسية قد استولت على الخط الموقوف .

٨ - الاقتصار على استخدام اهل البلاد فقط فى الوظائف .

٩ - الاصلاح النقدى باتخاذ الذهب اساساً للمعاملات .

١٠- خضوع الشركات صاحبة الامتياز لمراقبة الحكومة السورية التى يصبح لها وحدها حق اعطاء الامتيازات .

ووعدهم سراى باجراء انتخابات فى اكتوبر (تشرين اول) ١٩٢٥ ، وطالب الفئات المختلفة بان تتحد ليكون صوت الامة مسموعاً .أما بالنسبة لمسألة الوحدة والاستقلال فقد تجاهلها .

وزار سراى دمشق فى فبراير (شباط) ١٩٢٥ ، وتصادف فى ذلك الوقت ان قام المحامون بزعامة فارس الخورى باضراب احتجاجا على المحاكم المختلطة باعتبارها اعتداء على السيادة الوطنية ، ولذلك رفض سراى استقبال وفد المحامين مع الوفود التى حضرت لتحتفل باستقباله ، وفى اليوم التالى نظم الوطنيون مظاهرة تسير فى الشارع المؤدى الى دار المفوض السامى فامر سراى القوات العسكرية بتفريق المظاهرة مما أدى الى سخط الوطنيين .

وكان عبد الرحمن شهبندر هو القوة المحركة وراء تاليف حزب الشعب ، فقد أفرج عنه من جزيرة ارواد ولكن دون السماح له بالعودة الى سوريا فزار على مدى تسعة شهور كلا من باريس ولندن ثم الولايات المتحدة الامريكية نشط خلالها فى الدعاية لقضية استقلال سوريا نيابة عن المؤتمر السورى الفلسطينى . وفى اوائل صيف ١٩٢٤ سمح له الفرنسيون بالعودة الى سوريا ، تعبيراً عن حسن نية حكومة اليسار فى فرنسا .

وحتى قبل التأسيس الرسمى لحزب الشعب فى يونيو (حزيران) ١٩٢٥ وهويمارس نشاطه فى الدعاية من اجل اقامة مجلس نيابى موحد للدولة السورية ، وحاول سراى تهدئة مخاوف الوطنيين فأصدربيانا بان الوزارة ستكون مسئولة امام المجلس وان هذا

الامر سيتضمنه القانون الاساسى (الدستور) الذى يجرى اعداده للعرض على لجنة الانتدابات فى عصبة الامم ، فقرر حزب الشعب ايفاد وفد الى اوربا يطالب بان يكون للشعب السورى رأى مؤثر في مشروع الدستور .

وثمة نشاط آخر قام به حزب الشعب و كان فى ٨ أبريل (نيسان) ١٩٢٥ بمناسبة زيارة لورد بالفور صاحب التصريح المشهور الخاص بالوطن القومى اليهودى ، فظهرت مقالات نقدية حادة فى صحف دمشق ، كما نظمت مظاهرات ضده انطلقت من الجامع الأموى الأمر الذى جعل بالفور يغادر دمشق الى بيروت بسرعة تحت حراسة القوات والطائرات الفرنسية . ومما يلفت النظر انه بهذه المناسبة ذكر القنصل الفرنسى فى دمشق ان السلطات الفرنسية لم تبذل كل مافى استطاعتها لمنع هذه الاضطرابات رغبة منها فى تذكير بريطانيا واللجنة الدائمة للانتدابات بان هناك شعوراً معاديا قويا بين العرب نحو بريطانيا ايضا (وليس ضد فرنسا فقط) .(١٧)

وأخذ حزب الشعب ينظم صفوفه التى ضمت اعضاء من كل العناصر ، وصارت له فروع فى حلب وحمص وحماه وانضم اليه كثير من قادة الرأى الذين شغلوا فيما بعد مراكز سامية فى الدولة وقيادة الحركة الوطنية ، وأقيم فى دار الاوبرا فى دمشق حفل الافتتاح الرسمى في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٢٥ بخطاب من فارس الخورى نائب رئيس الحزب ، كما أعلن شهبندر رئيس الحزب - برنامجه ، ورغم التأييد الجماهيرى لحزب الشعب ، الا انه يمكن القول انه كان منظمة للنخبة . وكان برنامج الحزب يتضمن :

١ - تحقيق السيادة الوطنية والوحدة داخل حدود سوريا الطبيعية (سوريا الكبرى) ،

٢ - الحرية الشخصية فى كل صورها ،

٣ - حماية الصناعات السورية الوطنية ،

---

(١٧) الوثائق الامريكية 800d . 00/191

من القنصل فى دمشق الى وزير الخارجية فى ١٩ أ بريل (نيسان) ١٩٢٥ .

٤ - زيادة استثمار الموارد الطبيعية ،

٥ - توحيد نظام التعليم .

ويلاحظ على برنامج الحزب اتجاهه العلمانى فلم يشر الى الدين ، وهكذا حلت زعامات وطنية محل الزعامات الدينية .

وفى تلك الفترة القصيرة من التحرر السياسى شهدت سوريا مولد حزب جديد هو حزب الوحدة السورية الذى كان يرعاه المقيم السامى لموازنة النفوذ المتنامى لمنظمة دكتور شهبندر (حزب الشعب) . وقد حاول حزب الوحدة السورية ان يجارى حزب الشعب فى الدعوة الى وحدة سوريا والسيادة الوطنية ، والانعاش الاقتصادى وتخفيض الضرائب وتحسين احوال الطبقة العاملة وحرية كل الطوائف الدينية ، ولم يكن رئيس هذا الحزب سوى صبحى بركات رئيس الدولة السورية واحد كبار المتعاونين مع الفرنسيين . (١٨)

ووجهت صحيفة الزمان الناطقة بلسان حزب الوحدة السورية الاتهامات الى دعوة حزب الشعب لقيام دولة سورية كبرى دون معرفة كيف يمكن ان يعيش اللبنانيون والسوريون والفلسطينيون المتقدمون فى دولة واحدة مع قبائل البدو فى صحراء العراق والحجاز ، واتهمت حزب الشعب بانه يهدف فى الحقيقة الى اقامة دولة اسلامية تحت سيطرة الهاشميين ، ودعا حزب الوحدة السورية الى ان الحل الامثل هو التعاون مع المشرفين عليهم (الفرنسيين) الى ان يجعل التعليم كل افراد الشعب يشعرون بانهم ينتمون الى امة واحدة وليس الى مجموعات دينية متفرقة .

---

(١٨) الوثائق البريطانية F. O . 371 / 4348

من بالمر (دمشق) الى وزارة الخارجية فى ٢٣ مارس (آزار) ١٩٢١

الثـــورة

على الرغم من ان الفرنسيين عندما انشأوا دولة جبل الدروز تركوا الامير سليم الاطرش يتولى حكم الجبل بمقتضى الاتفاقية الفرنسية الدرزية التى وقعها كاترو مع زعماء الجبل فى مارس (آذار) ١٩٢١ الا انه بعد وفاة سليم الاطرش نقض الفرنسيون الاتفاق مع الدروز وعينوا عليهم حاكما فرنسيا استبد بهم ، وحاول وفد منهم ان يقابل الجنرال سراى لكنه رفض وهددهم بالنفى ولجأ الى خدعة للايقاع بزعمائهم فاستدعى عدداً منهم بحجة الاستماع الى شكواهم ومطالبهم ومان مثلوا امامه حتى ابلغهم انه يعتبرهم مسئولين عن كل اضطراب يقع فى الجبل ، وقرر القبض عليهم كرهائن ماعدا سلطان باشا الاطرش الذى رفض دعوة المفوض العام ، وأخذ يستثير قومه ويحرضهم على الثورة ووقعت معركة المزرعة بينهم وبين القوات الفرنسية هُزمت فيها الأخيرة وحصل الدروز على مغانم كثيرة واضطر الجنرال سراى لان يطلب نجدات من فرنسا ودخل فى مفاوضات مع الدروز لوقف القتال واطلق سراح الزعماء المعتقلين .

ولم يلبث الزعماء فى دمشق من اعضاء حزب الشعب وغيره ان اتصلوا بزعماء الدروز وعقدوا اجتماعات سرية وقرروا التعاون مع الدروز فى الدفاع عن استقلال البلاد ، وكان الدروز متعاطفين مع فكرة الوحدة السورية ، وكانوا يعتقدون ان انتشار الثورة فى كل انحاء سوريا سيهيء لها فرصة اكبر للنجاح ولذلك كانوا يتحدثون عن الثورة باسم وحدة سوريا واستقلالها عن الحكم الفرنسى ، وانضمت الى الدروز جماعات من اهالى دمشق وحث شهبندر سلطان الأطرش على التقدم صوب دمشق منتهزاً فرصة خلوها من القوات الفرنسية التى اتجهت الى الجبل لمقاتلة الدروز ونشبت المعارك حول دمشق والغوطة والجبل ، وأرسل الفرنسيون جنرالهم المشهور جاملان Gamelin وعينوه قائداعاما لجيش الشرق ، فوصل الى دمشق ، ثم انتقل الى الجبل فقاتله الثوار ولم يستطع الزحف على السويداء عاصمة الجبل ، أو القضاء على الثورة قبل أن تنتشر وفى الوقت نفسه وصلت طلائع الدروز الى مسافة خمسة أميال من دمشق حيث أوقفتها القوات الفرنسية

بمساعدة الطائرات ، وكذلك نشبت الثورة فى حماة فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٥ ثم فى دمشق ولم تلبث الثورة أن عمت كل أنحاء سوريا بعد أن كانت محلية ومقصورة على الجبل . كما قصفت دمشق بعد أن إتسع نطاق حرب العصابات ووصلت المعارك الى داخل مدينةدمشق فأطلق الفرنسيون مدافعهم واسقطوا قنابل طائراتهم على المدينة واسواقها لمدة ثلاثة أيام . وإزاء فشل الجنرال جاملان فى حملته الأولى اضطر للتقهقر واخذ يحشد القوات ويستجلب التعزيزات وفى الوقت نفسه أخذت موارد الثورة تنضب وكانت محدودة تعتمد على التبرعات مما مكن الفرنسيين من التغلب عليها فلجأ رجالها الى اطراف البادية واتجه بعضهم نحو مصر والعراق وفلسطين والاردن .

ومع ذلك فإن الثوار واصلوا نشاطهم فى تحريض البلاد على الاستمرار فى مقاتلة الفرنسيين وكان أول نداء أذاعه سلطان الأطرش (قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام) دعا فيه السوريين إلى حمل السلاح مؤكدا المطالب الوطنية .

واضطرت الحكومة الفرنسية الى استدعاء الجنرال سراى واعتبرته مسئولا عن الحوادث التى وقعت واختارت مكانة المسيو هنرى دو جوفنل De Jouvenel مفوضا ساميا فى سوريا ولبنان ، وكان عضوا فى مجلس الشيوخ كما مثل فرنسا لدى عصبة الأمم ، وعند تعيينه صرح بحديث صحفى تحدث فيه عن السياسة التى ينوى اتباعها فى سوريا وهى تنظيم الاستقلال الوطنى واحترام الجميع والتطلع الى المستقبل والعمل بروح رجل وطنى مدنى (غير عسكرى) . كما اتصل ببعض المسئولين البريطانيين للاسترشاد بأرائهم فى تسوية المشكلات التى سيواجهها فاجتمع بأوستن تشمبرلين Chamberlain وزير الخارجية ، وامرى Amery وزير المستعمرات واتفق الفريقان على تضامن الدولتين فى السياسة التى يتبعانها فى الشرق وجرت محادثات تمهيدية بين بعض المسئولين السوريين وآخرين فرنسيين تمهيداً لمفاوضات بين الحكومة الفرنسية والزعماء الوطنيين السوريين وتم الاتفاق المبدئى على الدخول فى مفاوضات على أسس خمسة :

١ - يشكل مجلس تأسيسي بالأنتخاب المباشر لوضع دستور للبلاد على اساس السيادة الوطنية .

٢ - تحديد العلاقات بين فرنسا وسوريا باتفاق (معاهدة) بينهما لتحقيق المطالب السورية .

٣ - يبت فى مسالة الوحدة السورية فى المستقبل بين أولى الشأن أنفسهم .

٤ - تنشأ إدارة وطنية تحوز ثقة البلاد .

٥ - يعلن عفو عام بلا إستثناء .

وجرت مفاوضات فى بيروت ومصر وباريس واستمرت نحو تسعة أشهر بدون الوصول إلى نتيجة وكان الجانب الفرنسى هو المسئول عن فشلها ، ويبدو أن الفرنسيين كانوا يريدون استسلاماً مطلقا من جانب السوريين بدعوى حماية نفوذ فرنسا وكرامة جيشها ، والوفاء بالعهود التى قطعتها على نفسها أمام خمسين دولة ، وكان يشجعهم على ذلك ازدياد قوتهم العسكرية ، بينما كانت تضعف قوة الوطنيين السوريين ولذلك لجأ دوجوفنل إلى الحل العسكرى كسابقيه باطلاق القنابل ونهب الأحياء ، واستقال رئيس الدولة صبحى بركات مؤيداً المطالب الوطنية ، فعين دوجوفنل حاكما فرنسيا على سوريا فى فبراير (شباط) ١٩٢٦ لتسيير الأعمال الإدارية الى ان يوضع نظام نهائى بعد الانتخابات كما عين حاكما عسكريا لدمشق .

وقد قاطعت البلاد السورية الانتخابات وطالب مجلس ولاية حلب بالوحدة السورية فصدر الأمر بحله وفشل دوجوفنل فى الاتصال بالعناصر الوطنية ، وبينما المفاوضات جارية كانت القوات الفرنسية تزحف نحو السويداء للمرة الثانية فاحتلتها فى ٢٥ أبريل (نيسان) ١٩٢٦ واختار دوجوفنل الداماد أحمد نامى بك الشركسى رئيسا لدولة سوريا إلى أن يجتمع البرلمان المنتخب ويُعين رئيس الدولة، وبعد جهد جهيد استطاع دوجوفنل والداماد أحمد نامى تأليف وزارة مؤتلفة تضم بعض العناصر الوطنية وذلك فى مايو (أيار) ١٩٢٦ وقامت هذه الحكومة على أساس برنامج قومى ينص على :

١- السعى لدعوة جمعية تأسيسية وسن دستور .

٢- تحويل الأنتداب إلى معاهدة لمدة ثلاثين سنة ،

٣- تحقيق الوحدة السورية وتوحيد النظام القضائى ،

٤- تاليف جيش وطنى ،

٥- اشتراك سوريا فى عصبة الامم والتمثيل الخارجى ،

٦- اصلاح النظام النقدى ،

٧- العفو العام .

وقد أبدى دوجوفنل فى خطاب منه الى الداماد أحمد نامى موافقته على المعاهدة ووضع دستور اما تحقيق الوحدة السورية فكان يرى الاتفاق عليها بين السوريين وبقية أهالى الشام وليس بين السوريين وبين فرنسا وهذه مغالطة لأن التجزئة كانت من صنع الفرنسيين .

ولم يلبث أن غضب الوطنيون الذين اشتركوا فى الوزراة (فارس الخورى ولطفى الحفار وحسنى البرازى) بسبب الأعمال العنيفة التى ارتكبها الفرنسيون وإعلان الدستور اللبنانى فى ٢٦ مايو (آيار) ١٩٢٦ الذى نص على سلامة الأراضى اللبنانية وعدم التنازل عن شئ منها ، وكان فى هذا مخالفة للأساس الذى دخلوا بمقتضاه الحكم أو الوزارة ، فقام دوجوفنل بحل الوزارة واعتقال الوزراء الوطنيين ونفيهم ، ورغم استمرار الثورة الى ربيع ١٩٢٧ إلا أنها لم تلبث أن ضعفت لاستسلام فريق من زعماء الدروز بعد أن نفذت مواردهم ، الى جانب تعاون الانجليز مع الفرنسيين ، وظل سلطان الأطرش بعيداً عن وطنه ولم يعد إلى البلاد إلا فى سنة ١٩٣٧ .

وعقب ذلك تألفت فى فرنسا وزارة يمينية برئاسة بوانكاريه POINCARé ولم يكن من رأيها التفاهم مع السوريين بل ترى ضرورة إعادة السلم والهدوء بالحزم وقمع الثورة بالقوة ، فاستقال دوجوفنل .

ملاحظات وتعليقات على الثورة السورية :

١ - تعتبر علامة بارزة فى تاريخ سوريا الحديث بل وفى العالم العربى كله ، فقد

ترابطت وتحالفت فيها نخبات مختلفة متنوعة : الدروز والدمشقيون ، الريف والحضر ، وكذلك مختلف الطبقات الاجتماعية والطوائف الدينية وعلى ذلك فإن الثورة السورية الكبرى تعتبر بحق ثورة شعبية لأن المشتركين فيها كانوا ينتمون الى شتى الاتجاهات .

٢ - رغم أن فرنسا سحقت الثورة فى النهاية وأبقت على الاستقلال الإدارى لجبل الدروز عن الدولة السورية لعقد آخر من السنين ، فقد حافظت الزعامة الثورية الدرزية على اشتراكها فى السياسة الوطنية ، ملتزمة باندماج الدروز سياسيا فى الكيان العربى السوري .

٣ - تعتبر الثورة حداً فاصلاً فى تاريخ سوريا الحديث وفى النضال الوطنى من أجل الاستقلال عن الفرنسيين ، وكانت من كل الوجوه تشبه حركات المقاومة الأخرى التى تركت بصماتها على أقطار الشرق العربى بعد الحرب العالمية الأولى ، وبخاصة ثورة ١٩١٩ المصرية قبلها ، ثورة عرب فلسطين ١٩٣٦ / ١٩٣٩ بعدها

٤ - لفتت الثورة نظر الحركات الاستقلالية المماثلة فى البلاد العربية والعالم الاسلامى وكسبت مساندتهما وكذا مساندة المهاجرين السوريين فى الغرب .

٥ - إستأثرت الثورة بعناوين ضخمة فى صحف العالم وبخاصة فى فرنسا حتى كان لها تأثير سيئ على السياسة والأحوال الداخلية وأدت الى تغيير خطير فى أفكار فرنسا حول طريقة حكم سوريا .

٦ - وأهم مايلفت النظر الى الثورة السورية أنها لم تشتعل أولاً فى المدن التى كانت مراكز الحركة الوطنية ، بل اشتعلت فى اقليم جبل الدروز النائى بين أقلية دينية تبدو عليها فى الظاهر دلائل الارتباط بالحركة الوطنية التى تشع من المدن الكبرى مثل دمشق ، ومع ذلك كان زعماء الدروز أصحاب أفق سياسى أوسع مما كان متوقعا بعقد تحالفات خارج الجبل مما يعتبر تجاوزاً للفواصل الإقليمية والطبقية والدينية ، مما جعل الحركات السياسية فى سوريا قوة أعظم .

٧ - ورغم أن الثورة السورية كانت وطنية شعبية لاشتراك كافة الطوائف بما فيهـــــم

البدو ، كما إنها قامت ضد الوجود الاستعمارى الأجنبى ، إلا أنه كانت هناك بعض الجماعات التى إما لم تنضم للثورة أو انحازت الى جانب الفرنسيين ، فمثلا لم تشمل الثورة أراضى العلويين ، أو صنجق الاسكندرونة الذى توجد فيه أقلية تركية ، كما ان بعض الاقليات العرقية تعاونت مع الفرنسيين فى اخماد الثورة ، مثل الشركس ، والارمن الذين لجأوا مؤخراً من تركيا ، وكذا بعض القبائل مثل الرولة بسبب عدائها القديم للدروز .

أما الجناح غير الوطنى من كبار الملاك والبيروقراط وكذا الاقليات المسيحية السورية فقد وقفت موقف المتفرج من الثورة ، ولكن دون معاونة الفرنسيين ، بل اتخذوا موقف الإنتظار والترقب .

٨ - كان للثورة الكبرى أثرها فى كشف الاختلافات العميقة داخل الحركة الوطنية مما سيؤدى الى ضعف النضال من أجل استقلال سوريا خلال العقدين التاليين .

ورغم أن عصبة الأمم لم تفعل ما من شأنه تخفيف وطأة الحكم الفرنسى فى سوريا إلا أن أحداث الثورة جعلتها تبدى بعض الاهتمام فعقدت لجنة الانتدبات اجتماعاً استثنائيا فى فبراير (شباط) ١٩٢٦ فى روما لدراسة تقارير الحكومة الفرنسية ، وفى هذا الاجتماع نوقشت أعمال فرنسا أكثر من ذى قبل حيث كان كثير من اعضاء اللجنة يرون أنه لايمكن أن تحكم سوريا فيما بعد بهذه الطريقة ولابد من تغيير جوهرى فى السياسة الفرنسية ، وفى ٦ مارس (آزار) ١٩٢٦ أعلنت اللجنة إنتهاء اجتماعها وقدمت تقريراً وافياً قدمته الى مجلس عصبة الأمم فى ٨ مايو (آيار) وختمته بقولها " أن فرنسا تعلن انها لاتتبع فى سوريا ولبنان إلا سياسة تهدف الى مساعدة الشعوب التى يعترف منذ الأن بسيادتها وقدرتها على ممارسة هذه السيادة بنفسها وأن رفض التعاون فى تنفيذ الانتداب من جانب السوريين - لايعجل بحلول يوم التحرير وان نفاذ صبر السوريين وعدم اكتراثهم بالانتداب بل وعداءهم له يجب أن يتحول بعد الآن الى تعاون ودى ، والاصرار على الثورة بعد الآن أمر يدعو الى الاستنكار ، لامن جانب الدولة المنتدبة وعصبة الأمم وحسب بل وايضا من جميع من فى سوريا ولبنان وفى الخارج الذين

يريدون أن يروا السلام والرخاء والحرية تسود البلاد » (١٩) .

وإذ دعا مجلس العصبة ولجنة الانتدابات الوطنيين السوريين الى التعاون الودى مع فرنسا فقد تجوهلت أسباب الثورة ، وأن فرنسا تريد أن تخضع السوريين بالقوة وتتبع سياسة استعمارية لاسياسة دولة منتدبة ، وقد اختارت الحكومة أحد كبار موظفى وزارة الخارجية وله تجارب سابقة فى تونس ومراكش والريف وهو المسيو بونسو Ponsot الذى وصل الى سوريا فى ١١ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٦ وقدمت له الوفود السورية فى ديسمبر (كانون أول) المطالب الوطنية المألوفة والتى سبقت الإشارة اليها ، وبعد ان تذاكر مع الحكومة الفرنسية اذيع بيان من جانب المفوض السامى فى ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٢٧ وكان البيان يدعو الى التهادن السياسى ، والاحتفاظ بالاستقلال الادارى للمقاطعات ، وانشاء نظام حكومى دستورى وتخفيض عدد الموظفين الفرنسيين بحيث يصبحون مستشارين ، وإنشاء جماعات من المتطوعة الوطنية يدربها فرنسيون وتكلف بالحفاظ على الأمن الداخلى ومراقبة الحدود ، امـا الحدود الجغرافية (أى تحقيق الوحدة) فهذه يتفق عليها بين الاطراف المعنية ، كما ان الشئون الخارجية تظل من خصائص الانتداب ، وكذلك لن تسمح بالمساس ببعض الشئون العامة مثل البريد والبرق والجمارك والنظام النقدى والشركات ذات الامتياز .

ولما كان هذا البيان لم يعبر عن حدوث تغيير فى جوهر السياسة الفرنسية وأساسها ، وان التعديل ظاهرى ولايتجاوز الأسلوب ، فقد كان الوطنيون السوريون لايشعرون بالارتياح ، خصوصا وقد اشتدت الحملة على الداماد أحمد نامى الذى اعتبره السوريين رجلا غريبا يحكم بأمر الفرنسيين حتى أنه لم يحرك ساكنا على أعمال القتل والتخريب والنفى والسجن التى ارتكبها الفرنسيون . كما لم يشر بونسو فى بيانه الى ابرام معاهدة مع سوريا على نمط المعاهدة البريطانية العراقية أو تكوين جيش وطنى مما جعل من الواضح أن فرنسا لن ترخى قبضتها على شئون سوريا الداخلية والخارجية ،

---

(١٩) نجيب الأرمنازى : سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ص ص ٥٣ ، ٥٤ .

وبالتالى فإن برنامج بونسو لم يكن يختلف اختلافا جذريا عن برنامج دوجوفنل .
وأخيرا وافق بونسو على احداث تغيير فى وضع الحكومة ففى ٨ فبراير (شباط) ١٩٢٨ أسند رئاسة الحكومة إلى الشيخ تاج الدين الحسنى (٤٣ سنة) بعد أن استقال أحمد نامى .
وثمة أمر استجد على الساحة السياسية فى سوريا ويلفت النظر ويجدر بنا الحديث عنه وهو تكوين تجمع حزبى عرف بإسم الكتلة الوطنية سوف يقدر لها أن تدير دفة النضال من أجل الاستقلال فى سوريا حتى تحقق بعد تسعة عشر عاماً .

الكتلة الوطنية

وقد أصبح للكتلة الوطنية طابع سياسى مميز فى أثناء انتخابات الجمعية التأسيسية فى ربيع ١٩٢٨ وعودة عدد من قادة الثورة بعد العفو عنهم مما أدى إلى توسيع قاعدة الكتلة الوطنية ، خصوصا وأن اتساع الصدع داخل الحركة الوطنية فى المنفى بالنزاع بين حزب شهبندر (الشعب) وحزب الاستقلال مما ساعد الكتلة الوطنية على السير فى خط غير ثورى وأصبحت تدعو إلى ما أطلق عليه " التعاون الشريف " وهكذا كانت الكتلة الوطنية أقل نزوعا إلى الصدام من جمعية القبضة الحديدية وحزب الشعب وقد انبثقت سياسة " التعاون الشريف " من هزيمة الثورة السورية الكبرى التى اثبتت لهؤلاء الزعماء أن النضال المسلح عديم الجدوى بسبب تفوق الفرنسيين عسكريا .
ولم يكن الاتجاه نحو التوفيق صادراً عن الجانب السورى وحسب ولكنه كان كذلك عن الجانب الفرنسى فقد بدأت فرنسا بعد الثورة الكبرى تتبع سياسة أكثر توازنا فى حكم سوريا . وقد أعلنت الكتلة الوطنية فى مؤتمرها فى حمص فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣٢ نفسها كمؤسسة سياسية تهدف الى وحدة سوريا الكاملة واستقلالها والحفاظ على كياناتها الإقليمى ، بالإضافة الى الدعوة الى تضافر الجهود مع الأقطار العربية الأخرى لتوحيدها دون المساس بأهداف كل منها واحتياجاتها الخاصة .

وفى مؤتمر حمص أيضا (١٩٣٢) أعلن تنظيم الحزب ، فتأسس له (مكتب دائم) من سبعة أعضاء منتخبين :

هاشم الأتاسى (رئيساً) ، ابراهيم هنانو (زعيما سياسيا) ، سعد الله الجابرى (نائبا للرئيس) ، فارس الخورى (عميداً) ، جميل مردم وشكرى القوتلى وعبد الرحمن الكيالى أعضاء .

وكانت مهمة المكتب إدارة الشئون اليومية للكتلة وتنفيذ القرارات وإصدار التصريحات وتلقى الشكاوى .

الجمعية التأسيسية :

فى ١٢ فبراير (شباط) ١٩٢٨ أعلنت الحكومة الجديدة برنامج عملها الذى يقتصر - باعتبارها حكومة مؤقتة - على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت ممكن الى حكومة دستورية ، والشروع فى اجراء انتخابات نيابية حرة ، وإلغاء الأحكام العرفية ، واصدار عفو واسع النطاق ، كما اعلن المفوض السامى إجراء انتخابات لجمعية تضع القانون الأساسى للبلاد السورية احتراماً لصك الانتداب ، كما اعلن ان العفو ليس شاملاً فقد استثنى منه كبار الزعماء والقادة والسياسيين وقد تضمنتهم " قائمة سوداء " ومنهم شهبندر والقوتلى وسلطان الأطرش ، ومع ذلك فإنه عندما اجريت الانتخابات فى ٢٤ ابريل (نيسان) ١٩٢٨ أحرز الوطنيون نجاحاً كبيراً بحيث أصبحوا مسيطرين على الجمعية التأسيسية . مما أقلق الفرنسيين ، وفى ٩ يونيو (حزيران) أفتتحت الجمعية ، والقى المفوض السامى بياناً حث فيه الجمعية على وضع دستور وأشار الى اجراء المفاوضات اللازمة لعقد معاهدة بعد أن يكون المجلس قد أتم مهمته الدستورية ، وإقامة العلاقات بين فرنسا وسوريا على أسس متينة ، وحذر من ان يظهر فى داخل المجلس حالة تقضى على الجهود التى بذلت وانتخبت الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسى رئيسا لها واختارت لجنة من أعضائها لوضع مشروع الدستور تولى رئاستها إبراهيم هنانو ، ووضع مشروع الدستور وتقرر تقديمه فى ٧ اغسطس (آب) الى الجمعية لاقراره ،

ولكن قبل ان تناقش الجمعية مشروع الدستور نبه المفوض السامى ولفت نظرها الى ضرورة عدم البحث فى المسائل التى ليست من اختصاص الجمعية وحدها لانها تمس تنفيذ الانتداب الذى تعد فرنسا مسئولة عنه امام عصبة الأمم ، ولا يمكن تغيير شئ فى نصوص الانتداب إلا بعد اتفاق مسبق ، واشار الى بعض احكام مشروع الدستور التى لفرنسا عليها تحفظات بدعوى أنها تخالف الاتفاقات الدولية ولايمكن تعديلها من جانب واحد ، وطلب حذف المواد المذكورة من صلب الدستور قبل المناقشة حيث أن الحكومة الفرنسية لن تسمح بنشر وتنفيذ دستور يحرمها من الوسائل التى تساعدها على القيام بالواجبات الدولية التى أخذتها على عاتقها ، فرفض المجلس بما يقرب الإجماع ولم يشذ إلا سبعة أعضاء منهم رئيس الحكومة الشيخ تاج الدين ، وأصدرت الجمعية التأسيسية قراراً بان استبعاد المواد التى يعترض عليها المفوض السامى يجعل الدستور لاقيمة له ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف به مبدئيا ، وكان أعضاء الجمعية قد عاهدوا الأمة على أن يضعوا دستوراً كفيلاً بتحقيق استقلال البلاد وسيادتها ووحدتها ولما كانوا قد أقروا مشروع الدستور فانه بالتالى لايمكن الرجوع عنه ، ومع ذلك فالجمعية تقرر رغبتها فى استمرار التفاهم بينها وبين ممثلى فرنسا فى سوريا . وقد أراد بونسو العمل على إبطاء العملية الدستورية بإثارة مسألة جانبية تشغل الجمعية عن مهمتها الأساسية وتحدث إنقساما داخليا ، وكانت المسألة التى أثارها المفوض السامى لتحقيق هدفه هى مسألة العرش السورى هذا على الرغم من أن الفرنسيين لم يثيروا من قبل هذه المسألة ، حيث أن اكثر المطالبين بالعرش السورى نشاطاً هم الهاشميون ، وكانت فرنسا تخشى ان يؤدى قيام عرش هاشمى الى دخول النفوذ البريطانى الى البلاد (سوريا) .

ولكن الان فى عام ١٩٢٨ صار الفرنسيون هم الذين يثيرون مسألة العرش السورى ، وكان بونسو - كما ذكر لوزير الخارجية بريان Briand - يقول أن اغلبية السوريين تؤيد هذا النظام لانه يحقق الاستقرار ويحمى التقاليد الوطنية وهيبة البلاد أما فى رأيه فالملكية يمكن ان تحمى الدولة السورية من المنافسات والمؤامرات . ومن الأسماء التى

رشحها الأميران زيد وعلى ابنى الشريف حسين ، والشريف على حيدر أو ابنه الأمير عبد المجيد (وكان هذا الفرع هو المنافس الرئيسى لفرع الشريف حسين على شرافة مكة فى ١٩٠٨) ، ثم الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وعباس حلمى خديو مصر السابق والأمير يوسف كمال من مصر والأمير سعيد الجزائرى .

وفى تلك الأثناء فإن الملك فيصل بن الحسين ملك العراق لم يفقد تطلعه الى سوريا وعرشها فبعث ثلاثة من مبعوثيه الى دمشق [٢٠] للسعى لدى الجمعية التأسيسية ودار المفوض السامى فى يونيو (حزيران) ١٩٢٨ ورغم وجود بعض السوريين الذين يحبذون عودة الملكية إلى سوريا ، إلا أن كثيرين من السوريين ومنهم الجمعية التأسيسية والكتلة الوطنية كانوا يعارضون النظام الملكى ، ويفضلون الجمهورية ، وخصوصا وأن الملك سيكون من خارج سوريا وسيتوقف اختياره على رضا الفرنسيين وبذلك سيكون ألعوبة فى ايديهم ، كما انه قد يؤدى الى صدع فى الحركة الوطنية . ولذا لم يكن فى استطاعة المفوض السامى الفرنسى بونسو فرض الملكية على سوريا .

وعندما ابلغ المفوض السامى بقرار الجمعية التمسك بالدستور الذى وافقت عليه قام بدوره بتعطيل الجمعية لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ١١ أغسطس (آب) ١٩٢٨ مما أدى الى قيام مظاهرات واحتجاجات فى مختلف أنحاء البلاد ، واجلت الجمعية ثلاثة أشهر أخرى فى ٥ نوفمبر (تشرين ثان) وتباحث المفوض السامى مع الحكومة الفرنسية فى باريس وعاد إلى بيروت فى ٢٦ ديسمبر (كانون أول) يحمل بعض المقترحات التى رفضتها الجمعية ولجنة الدستور ، كما لو يوافق على مقترحات مضادة قدمتها الجمعية التأسيسية ، وعلى ذلك أصدر المفوض السامى قراراً بتأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى ، وبعد مرور سنة على تعطيل الجمعية التأسيسية أصدر الوطنيون فى أغسطس (آب) ١٩٢٩ أن الامة لن تقبل أى دستور غير الدستور الذى وضعه نوابها قبل عام دون أى تعديل واعتبروا كل حكومة تقوم على غير هذا الاساس حكومة غير شرعية وفى

---

(٢٠) رستم حيدر ونورى السعيد وياسين الهاشمى .

اواخر ا كتوبر (تشرين أول) ١٩٢٩ كرر هاشم الأتاسى (من زعماء الكتلة) الدعوة إلى ابرام معاهدة فرنسية سورية منوهاً بالمعاهدة العراقية البريطانية ومطالبا باتباع نفس الطريقة . ولكن بونسو لم يستجب مما جعل زعماء الكتلة فى اواخر ١٩٢٩ يفكرون فى العدول عن سياسة " التعاون الشريف " .

الدستور :

فى اوائل مارس (آذار) ١٩٣٠ عقد الوطنيون مؤتمراً فى احدى ضواحى دمشق وقرروا العمل على ايجاد حل للخروج من هذا الجمود والركود خاصة وقد مضى وقت غير قصير على تعطيل الجمعية التأسيسية ، وقابل هاشم الأتاسى رئيس الجمعية المفوض السامى الذى ألمح الى أنه سيعلن الدستور وفعلاً فى ١٤ مايو (أيار) ١٩٣٠ أعلن دستور سوريا الجديد بقرار من المفوض السامى ، وأسماه القانون الأساسى للدول المشمولة بالانتداب الفرنسى ، ولم يكن هناك دستور واحد بل دساتير عديدة أحدها لسوريا وآخر للاذقية وثالث لجبل الدروز وكان هذا الدستور نسخة من ذلك الذى وضعته الجمعية التأسيسية وذلك بعد إدخال تعديلات تتضمن تحفظات الانتداب ، وقد أقرت هذه المجموعة من الدساتير خطة التجزئة واثبتتها فى نصوصها ، كما ان إضافة المادة ١١٦ لحماية مركز ونفوذ الدولة المنتدبة فى كل الحالات التى يبدو فيها تعارض الدستور مع حقوقها والتزاماتها فى ظل الانتداب ، جعلت الدستور كأن لم يكن ، ولذلك عم الاستياء فى جميع المدن السورية ، واستمر الوطنيون فى اظهار غضبهم خصوصا وأنه بعد شهر أبرمت بريطانيا معاهدة مع العراق الذى كان السوريون يعتبرونه متخلفا عن بلادهم ثقافيا واجتماعيا ، ودخل الرئيس الاتاسى فى مفاوضات لبحث مشروع معاهدة ولكن لم يصل إلى نتيجة واستمر المفوض السامى فى التسويف والتأجيل . وفى ١٩ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣١ أصدر المفوض السامى قراراً أنهى به عهد الحكومة المؤقتة التى دامت نحو اربع سنوات ، ودعا الامة السورية الى انتخاب مجلس نيابى ، وفى قرار آخر احتفظ المفوض السامى لنفسه بصلاحيات رئيس الدولة المتعلقة بالانتخابات . وتباحث

الوطنيون فى امر الاشتراك فى الانتخابات فكان منهم من يرى أن شروط الانتخابات الحرة غير متوفرة وان قواعد الدستور التى سيعملون بموجبها ليست صالحة ، ومع ذلك فقد قرروا الاشتراك فى الانتخابات باعتبارها حقا أساسيا للشعوب رغم مايحيط بها من شبهات .

اثارة مسألة الملكية فى سوريا مرة أخرى :

وبمناسبة قرب موعد الانتخابات ظهرت على السطح مرة أخرى مسألة الملكية فى سوريا والعرش السورى . ولم يثر السوريون هذه المسألة ولكن أثارها - على مايبدوا - الفرنسيون مرة أخرى على اساس أن يتولى العرش السورى الأمير على ملك الحجاز السابق وشقيق فيصل وعبد الله ، ولكن الفرنسيين لـم يلبثوا أن ادركوا عدم فائدة الملكية (٢١) .

وبعد عام (أى فى ١٩٣٠) دعا المفوض السامى الفرنسى الأمير على لزيارته فى بيروت، مما أثار التكهنات مرة أخرى ، ويبدو أن القائم بالأعمال الفرنسى فى بغداد كان متأثرا بالتقدم الذى أحرزه البريطانيون نحو تطبيع علاقاتهم مع العراق (بتولية فيصل) وبالتالى فإنه يجب على الحكومة الفرنسية أن تسلك نفس السبيل (٢٢) ولما كان القائم بالأعمال الفرنسى فى بغداد قد تباحث مع الأمير على قبل مغادرة الأخير لبغداد الى عمان ثم بيروت ودمشق ، فقد أدرك الملك فيصل مايدبر ، ولذلك أبلغ المندوب السامى البريطانى فى بغداد بأن فرنسا تسعى لحمله على قبول العرش السورى (بشروط) مما يساعد على تقوية مركزه فى المفاوضات الجارية من اجل منفذ لنفط العراق عبر سوريا

---

(٢١) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/5186

من وجرام (باريس) إلى وزارة الخارجية فى ٢٩ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٩ .

(٢٢) وثائق وزارة المستعمرات البريطانية C.O.732/98059

من كوكس الى المندوب السامى البريطاني فى ١٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣١ .

الي البحر المتوسط [٢٣] .

وعندما مر الأمير على بدمشق لقضاء ليلة واحدة وهو فى طريق عودته الى العراق بعد زيارته لبيروت لم يقم بزيارته فى فندقه أحد من الوطنيين أو موظفى الحكومة ، مما يدل على معارضة الكتلة الوطنية والشيخ تاج الدين لقيام ملكية فى سوريا ، ولكن زاره فقط بعض الضباط السابقين فى جيش الأشراف ، وكان بعضهم قد سبق وكونوا حزبا ملكيا فى سوريا وهو (حزب الأمة الملكى) منذ صيف ١٩٢٨ ، وكان فى هذا الحزب من يدعو لقيام ملكية دستورية فى سوريا ويتولى عرشها الملك فيصل على اساس أن ذلك قد يؤدى الى الوحدة بين العراق وسوريا وإبرام معاهدة مع فرنسا .

وكان فيصل يمنى نفسه بترحيب فرنسا بتولية عرش سوريا على ان يكون لكل قطر برلمانه ، وأن يقيم سنة فى بغداد وأخرى فى دمشق (انظر الفصل الخاص بالعراق) .

ولكن بريطانيا لم تكن تحبذ اتحاداً أو حدة تحت حكم فيصل على اساس أن تقسيم وقته بين العراق وسوريا سيؤدى الى تدهور مركزه الضعيف فى بغداد ، كما أن النفوذ الفرنسى فى سوريا قد يهدد أو يزيح النفوذ البريطانى فى العراق ، ولذلك ثبط البريطانيون فيصل عن السعى من أجل تولى عرش سوريا [٢٤] .

أما فرنسا فقد كانت ترى أن فيصل شطح به الخيال وفسر حسن استقباله فى باريس على أنه يدل على استعداد فرنسا لقبوله ملكا على سوريا ، وربما جرى جس نبض من جانب فرنسا لفيصل ولكن ذلك لم يكن يعنى أن فرنسا تفكر فى إقامة ملكية فى سوريا أو وحدة بين سوريا والعراق ، بل على العكس كانت فرنسا تخشى أن يؤدى تولى فيصل

---

(٢٣) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/206

من همفريز (بغداد) الى وزير المستعمرات فى ١٠ يناير (كانون ثان) ١٩٣١ .

(٢٤) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371/5872

من كتكليف إلى همفريز (بغداد) فى ٢٧ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣١ .

أو أى ملك هاشمى عرش سوريا إلى زيادة نفوذ بريطانيا فى سوريا والمنطقة وربما يؤدى الى اخراج فرنسا كلية . [(٢٥)] .

ولاشك أن فرنسا بفتح باب موضوع العرش السورى فى ذلك الوقت أرادت تشجيع حكومة العراق على الموافقة على تسوية مرضية بشأن خط أنابيب النفط من ناحية ، ثم إثارة الإضطراب والخلافات على الساحة السياسية فى سوريا من ناحية أخرى خصوصاً وأن الانتخابات كانت على الابواب .

ولكن ماذا كان موقف السوريين ؟

١ - زاد نشاط الدوائر الملكية والهاشمية .

٢ - انزعج الوطنيون السوريون بل وبعض المعتدلين فقد حدث انقسام فى الحركة الوطنية ، فبينما كانت الكتلة الوطنية ذات اتجاه جمهورى ولاتحتمل أى تدخل هاشمى فى شئون سوريا .

أما الشهبندريون فقد كانوا ملكيين ، ولكن ميلهم الى عبد الله أكثر منـــه الى فيصل . كمـــا أن بعض أنصار ودعاة الوحدة العربية (إحسان الجابرى) كان يفضل فيصل ويستندون فى هذا التفضيل الى أن العراق قد حقق تقدماً اكبر من سوريا على طريق الاستقلال تحت حكم فيصل ، كما انه من الممكن أن يصبح فيصل ملكا دستوريا تقيد سلطاته على يد القوى السياسية المحلية . بينما آخرون (أرسلان) يميلون أكثر الى ابن سعود لدعوته الاصلاحية الاسلامية ، واستقلاله عن بريطانيا بدرجة أكبر ، ولو ان الملك عبد العزيز لم يكن له اهتمام بهذا الموضوع .

أما الاستقلاليون واعضاء لجنتهم التنفيذية فى القاهرة (المؤتمر السورى الفلسطينى) فإنهم لايميلون الى فكرة دولة دينية (ثيوقراطية) أو ملكية دستورية فى سوريا ، ولم يكونوا مغرمين بالهاشميين بما فيهم فيصل بل كانت ميولهم جمهورية قوية . رغم أنهم كانوا من أنصار الوحدة العربية وقد ذكر شكرى القوتلى من هذه المجموعة من

---

(٢٥) نفس المصدر السابق .

الاستقلاليين أنهم يخشون أن تسعى فرنسا لاستغلال أطماع فيصل لتحقيق أهدافها . كما أكد أنه لاأمل فى التفكير فى الوحدة بينما الوطنيون لايضمنون حصولهم على أغلبية فى الانتخابات أولا . وكان الاستقلاليون يريدون استغلال الكتلة الوطنية واتجاهها الجمهورى القوى فى معارضة اقامة عرش سورى مستغلة سياستها فى " التعاون الشريف " مما يضمن فشل فكرة إقامة عرش سورى .

وقبل أن تجرى الانتخابات أعد الفرنسيون قوائم انتخابية من الذين توقعوا أن يكونوا أنصاراً لهم ومع ذلك فشلوا فى حمص حيث نجحت قائمة الرئيس الأتاسى ، وقامت ثورة عنيفة فى دمشق حتى اضطر الفرنسيون الى وقف الانتخابات فيها ، كما حدث نفس الشئ فى حماة ، وفى حلب وهى معقل من معاقل الوطنيين سلك ممثلو السلطة جميع الوسائل لإنجاح قائمتهم وحرضوا الطوائف غير الاسلامية على مقاومة المرشحين الوطنيين واستعملوا العنف لمنع الشعب عن الاعراب عن رأيه الصريح ، وحشدت السلطة قوات عسكرية للإرهاب والتأثير ورغم إنسحاب الوطنيين فقد أكملت السلطة الانتخابات الأولى والختامية فى ٥ يناير (كانون ثان) ١٩٣٢ ، وفى ظل ما أتخذ من إجراءات كان النصر حليف مرشحى السلطة ، وحاول هاشم الأتاسى إلغاء انتخابات حلب ولكن المفوض السامى أنكر التدخل معتبراً أن الانتخابات كانت قانونية ، واعرب المفوض السامى عن أمله فى أن يقوم المجلس القادم بانتخاب رئيس الجمهورية ، وبعد أن أعيدت الانتخابات فى دمشق وحماه دعى البرلمان للاجتماع فى ٧ يونيو (حزيران) ١٩٣٢ فى دورة استثنائية للبدء فى تنفيذ الدستور بانتخاب مكتب المجلس وانتخاب رئيس الجمهورية والتصديق على الانتخابات .

الجمهورية السورية فى ظل الإنتداب :

رغم أن الوطنيين كانوا أغلبية فى البلاد إلا أنهم كانوا أقلية فى المجلس (١٧من ٦٥) ولذلك كانوا يطالبون بنصيب من الحكم يتناسب مع أغلبيتهم فى البلاد .

وفى انتخابات المجلس فاز صبحى بركات على هاشم الأتاسى ، وفى الترشيح لرئاسة الجمهورية تنافس صبحى بركات وحقى العظم واعترض الوطنيون وهددوا بالإنسحاب

من المجلس وأخيراً تم الأتفاق على انتخاب محمد على العابد الذى أيد الوطنيون إنتخابه لمجلس النواب رئيسا للجمهورية السورية على أن يتقلد العظم رئاسة مجلس الوزراء تعويضا عن تخليه عن ترشيح نفسه للرئاسة على أن يشترك معه بعض الوطنيين فى الحكم ، ورغم أن الوطنيين كانوا أقلية فى المجلس النيابى فقد أخذوا يسيطرون على الأغلبية بما لديهم من نواب أكفأ ولهم مكانة فى الرأى العام ، كما أخذ الوطنيون يتغلغلون فى دوائر الدولة ، وبمجرد أن تألفت الوزارة واشترك فيها بعض الوطنيين ظهرت معارضة وطنية لهذا التعاون وكاد الوطنيون يقررون مقاطعة المجلس حتى يتبينوا أسس المعاهدة التى يجب ألا تقل عن المعاهدة العراقية البريطانية خصوصا وان الوطنيين علموا أن هريو رئيس الوزارة الفرنسية طلب من المفوض السامى البدء فى مفاوضات المعاهدة وفعلا بدأت مفاوضات حضرها عن الجانب السورى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وأعضاء الوزارة ولكن هذه المفاوضات لم تكن تهتم بالوحدة ولذلك فإن الوطنيين كانوا يطالبون رفاقهم بالانسحاب ، ولذلك استقال الوزيران هاشم الأتاسى وإبراهيم هنانو وأدخلت عناصر جديدة من المعتدلين فى الوزارة مما يساعد على تحقيق أهداف الإنتداب .

وبينما كان بونسو المفوض الساميفى باريس تقرر نقله مقيما عاما فى مراكش بعد ان أمضى سبع سنوات فى سوريا وحل محله فى سوريا السفير دومارتل de Martel الذى وصل الى سوريا فى منتصف اكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٤ وقرر عرض مشروع المعاهدة على الحكومة والمجلس النيابى وفاوض الحكومة فى ليال قصيرة معدودة وخرج بمعاهدة صداقة وتحالف وقعت فى ١٦ نوفمبر (تشرين ثان) وأذيعت فى ١٩ من نفس الشهر ولكن بمجرد إذاعة مشروع المعاهدة نشبت اضطرابات فى دمشق بسبب ماتضمنته نصوصها من قيود ، وعاد الأعضاء الوطنيون الى مجلس النواب واتفقوا مع عدد كبير من النواب على رفض المعاهدة ، ومنهم رئيس المجلس فقرر المفوض السامى تعطيل المجلس وقامت مظاهرات تنتقد أعضاء الحكومة الذين وقعوا على المعاهدة .

وبعد تعطيل الحياة النيابية توالت الاحتجاجات تطالب الحكومة بعدم الاستمرار فى الحكم

وأخذ المفوض السامى يستعد لتأليف وزارة جديدة لمقاومة الوطنيين وتولى رئاستها الشيخ تاج الدين الحسنى . وفى أوائل يناير (كانون ثان) ١٩٣٦ أذاعت الكتلة الوطنية بياناً ضمنته مطالب الأمة فى الاستقلال والوحدة ، فقابل الفرنسيون ذلك بالعنف وهاجموا مكاتب الكتلة الوطنية واعتقلوا الزعماء وسجنوا الكثيرين حتى شعر الفرنسيون بأن البلاد السورية على شفا ثورة عارمة ، وفى أول مارس (آزار) ١٩٣٦ وقع المفوض السامى مع رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسى اتفاقا فى بيروت ينص على موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال وفد رسمى يتفاوض معها لعقد معاهدة ، وأفرج عن الزعماء الوطنيين ووافق الوطنيون على إرسال وفد اختاروا أعضاءه فهدأت الاضطرابات .

إذ أنه بعد ما كان أصحاب المصالح الذين يتكون منهم الحزب (الاتجاه) الاستعمارى فى فرنسا يعارضون التفاوض مع السوريين ، لم يلبثوا ان فقدوا نفوذهم مؤقتا فى وزارة الخارجية عندما اكتسحت الجبهة الشعبية الإنتخابات ووصلت الى الحكم فى يونيو (حزيران) ١٩٣٦ ، وصارت حكومة الزعيم الإشتراكى ليون بلوم Blum مقتنعة بفكرة المعاهدة .

وفى ٢١ مارس (آذار) سافر الوفد السورى الى فرنسا وكان يتألف من هاشم الأتاسى وفارس الخورى وجميل مردم وسعد الله الجابرى والوزيرين مصطفى الشهابى وأدمون حمصى ومعهم سكرتير وخبير عسكرى ، وظل الوفد فى فرنسا حتى سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦ حيث وقعت فى اليوم التاسع منه المعاهدة التى تنهى الانتداب وتقيم تحالفا بين فرنسا وسوريا على اساس الحرية التامة والسيادة والاستقلال ، وكانت المفاوضات فى البداية صعبة وتعرضت للتوقف بسبب تشدد الفرنسيين وكانت المعاهدة تنص على :

١ - الصداقة بين فرنسا وسوريا والتشاور فى السياسة الخارجية وما يمس مصالحهما المشتركة .

٢ - إنتقال الحقوق والواجبات ومسئولية حفظ النظام الى سوريا .

٣ - أن تكون مدة المعاهدة خمسا وعشرين سنة .

٤ - منح فرنسا تسهيلات فى الطرق والمواصلات بأنواعها .

هذا بالإضافة إلى اتفاق عسكرى وبروتوكولات تتعلق بالشئون العسكرية والاقتصادية والاستعانة بالموظفين الفرنسيين والتمثيل السياسى والمحافظة على التعاون النقدى وضم اللاذقية وجبل الدروز ودخول سوريا عصبة الأمم .

وقد تضمنت معاهدة ١٩٣٦ بعض النقائص فقد ضمنت لسوريا استقلالا تشوبه بعض الشوائب :

أ - فالحكومة السورية لم تكن حرة فى السياسة الخارجية .

ب - كما أنه من مقتضيات التحالف تقديم المعونة لفرنسا لاتخاذ تدابير الدفاع .

جـ- لم تكن الحكومة السورية حرة فى شئونها العسكرية .

د - الاستعانة بمستشاريين فنيين وقضاة وموظفين من فرنسا .

هـ- حق التقدم لسفير فرنسا .

و - المحافظة على المؤسسات الأجنبية وبقاء الارتباط النقدى .

ز - كان الاتفاق ناقصا فيما يتعلق بالوحدة السورية فقد تقرر ضم أراضى اللاذقية وجبل الدروز الى سوريا على أن تتمتع بنظام ادارى ومالى خاص ، ولم يشر مشروع المعاهدة الى الأجزاء التى الحقت بلبنان .

خصوصا وأن الفرنسيين هددوا بقطع المفاوضات اذا طالب السوريون ببحث هذا الموضوع ،

وعلى أية حال فانه لايمكن انكار أن الوفد السورى فى المفاوضات نجح نجاحا كبيرا وهذا النجاح ما كان ليتحقق لولا :

أ - ماأظهرته الأمة السورية من صلابة وتصميم ،

ب - الأوضاع السياسية فى أوربا والتى كانت تنطوى على خطر على فرنسا ،

جـ - قيام حكومة الجبهة الشعبية ذات الميول الحرة فى فرنسا .

وعلى الرغم من أن الوضع الدولى لم يتغير بل ازداد اضطرابا الا أن الشعب السورى لم يبق على تضامنه كما أن القوى الرجعية فى فرنسا عادت لتسيطر على شئون الحكم ولم تكن ترضى أن تنال سوريا ما نالته فى المعاهدة .

وقد كان الشعب السورى راضيا عن المعاهدة ولذلك أيد أعضاء الوفد فى الانتخابات حتى وصلوا الى الحكم وبذلك قامت الجمهورية الجديدة : جمهورية المعاهدة التى تتمتع بقدر من الحرية والاستقلال لا بأس به ، وقد استقال رئيس الجمهورية محمد على العابد، وفى ٢١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٦ أنتخب هاشم الأتاسى رئيسا للجمهورية ، وفارس الخورى رئيسا لمجلس النواب وجميل مردم رئيسا للوزراء ووزارة الاقتصاد والزراعة وسعد الله الجابرى وزيرا للداخلية والخارجية وشكرى القوتلى وزيراً للمالية والدفاع الوطنى والدكتور عبد الرحمن الكيالى وزيراً للعدلية والمعارف ، ويلاحظ قلة عدد الوزراء بسبب المنافسات وصعوبة الاختيار [٢٦] ، وفى ٢٢ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٦ ألقى رئيس الوزراء بيان حكومته فى المجلس النيابى فأشار الى انشاء وزارتى الخارجية والدفاع حيث أن سلطان الأمة لا يكون صحيحا ثابتا اذا لم يستكمل مظهره الخارجى من حيث العلاقات الدولية ولأن الجيش هو عنوان ذلك السلطان وحارسه ، وقدمت الحكومة إلى المجلس النيابى معاهدة التحالف والصداقة المعقودة مع فرنسا فوافق على إبرامها بالإجماع .

مصير المعاهدة السورية الفرنسية

وقد أمضت الحكومة الفرنسية ثلاث سنوات (١٩٣٦ - ١٩٣٩) قبل أن تحسم موقفها من المعاهدة ، وكانت هذه السنوات الثلاث فرصة لكى تقوى المعارضة فى فرنسا للمعاهدة ، ولعل الحكومة الفرنسية كانت تريد هذه النهاية عن قصد ، حتى تظهر أمام الرأى العام السورى والعالمى أنها راغبة فى إبرام المعاهدة ، وتترك المعاهدة قيد البحث والتمحيص على مدى ثلاث سنوات مما أتاح لمعارضيها دعم موقفهم ضدها ورفضها

---

(٢٦) وفى ٢٢ مارس (آزار) ١٩٣٨ استقال شكرى القوتلى بسبب عقد إتفاقتى البترول والبنك السورى فى غيابه وأصبح رئيس الوزراء وكيلا عنه فى وزارتيه .

وبذلك تبدو الحكومة الفرنسية وكأنها غير مسئولة عن هذا الفشل .

وكانت المعارضة فى البرلمان الفرنسى من القوة والشدة بحيث منعت حكومة بلوم من عرض المعاهدة على البرلمان للتصديق عليها ، ولم يلبث بلوم أن سقط من الحكم فى يونيو (حزيران) ١٩٣٧ ، وآلت مقاليد الأمور إلى حكومة راديكالية اشتراكية بزعامة إدوار دلادييه Daladier الذى كان حريصا على تماسك الامبراطورية الفرنسية والدفاع عنها وحماية الاقاليم والمواصلات الفرنسية فى البحر المتوسط ، وسعد الحزب الإستعمارى بالتحول السياسى إلى اليمين ، فشن حملة صحفية عنيفة ضد المعاهدة فى صحيفتيه : الجمهورية La Repubique وبارى سوار Paris Soir .

واتبعت الحكومة الراديكالية الإشتراكية فى العامين التاليين (١٩٣٧ ١٩٣٩) لتعطيل المعاهدة وسائل شتى ، فنشرت المقالات فى الصحف تلعب فيها بعواطف الرأى العام الفرنسى بالقول بأن المعاهدة سوف تعرض مركز فرنسا الثقافى والأدبى فى شرق البحر المتوسط لخطر شديد .

كما أخذ الموظفون الفرنسيون فى سوريا يشجعون الحركات الانفصالية فى المناطق التى بها أقليات كبيرة مثل اللاذقية وجبل الدروز والجزيرة ، من أجل دحض إدعاد حكومة الكتلة الوطنية فى سوريا بأنها تمثل سوريا الموحدة بكل أقاليمها .

ومن أجل إضعاف مركز الكتلة الوطنية أيضا سعت وزارة الخارجية الفرنسية من أجل الوقيعة بين الوطنيين بإقناع رئيس الوزارة جميل مردم بتوقيع اتفاق مع الفرنسيين فى ١١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٧ يتضمن إدخال تعديلات (غير مقبولة ولامستساغة) على مشروع المعاهدة الأصلى مثل ضمان سورى إضافى بشأن الأقليات والتأكيد بأن سوريا سوف تعتمد على المعونة الفنية الفرنسية فى تنظيم أعمالها العامة (٢٧) .

وقد وردت هذه الضمانات فى خطابات (مذكرات) متبادلة بين مردم ووكيل وزارة

---

(٢٧) الوثائق البريطانية F.O. 371 / 7509

من فيبس (باريس) إلى ايدن فى ٢١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٧ .

الخارجية الفرنسية (٢٨) .

وقد واجه مردم أول أزمة وزارية خطيرة وتحرج مركز حكومة الكتلة الوطنية بسبب استقالة القوتلى ومهاجمة عبد الرحمن شهبندر للحكومة ، ونشوب اضطرابات فى الجزيرة ونمو الشعور العربى تأييداً للثورة فى فلسطين وفوق كل ذلك دخول القوات التركية إلى لواء الإسكندرونة .

وإزاء هذه الضغوط التى صارت تواجه مردم فقد حاول القيام بمحاولة اخيرة لارضاء فرنسا من أجل إنقاذ (معاهدته) ، فسافر فى أغسطس (آب) ١٩٣٨ إلى باريس للتفاوض على ترتيبات جديدة بهدف إزالة مخاوف الفرنسيين ، وفى ٤ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣٨ وقع مردم وبونيه Bonnet وزير خارجية فرنسا على اتفاقية نصت - إلى جانب تأكيدها للمذكرات المتبادلة فى عام ١٩٣٧ - على تعهد سوريا بتجديد امتياز بنك سوريا، والسماح بالتنقيب عن النفط ، وضمان مكانة اللغة الفرنسية فى نظام التعليم السورى ، ووجود كادر من الفرنسيين فى سوريا ، وضمان حقوق الأقليات وبخاصة المسيحيين ، ووعدت الحكومة الفرنسية من جانبها بعرض المعاهدة على البرلمان الفرنسى للمصادقة عليها ، كما وافقت على ان يكون يوم ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٣٩ هو تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ .

وفى ٢٢ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٨ صدر قرار الحكومة الفرنسية فى باريس بإحلال بيو Buaux محل دى مارتل كمفوض سام ، وكان ذلك إيماء إلى حدوث تغيير فى سياسة فرنسا " ووضع المعاهدة فى سلة المهملات " .

إذ وجه إليه الجنرال جاملان والأميرال دارلان النصائح بضرورة الإبقاء على قوة فرنسا فى الشرق سليمة لأن شبح الحرب العالمية يبدو فى الأفق .

أما موقف مجلس النواب السورى فإنه ناقش وضع المعاهدة فى ٣١ ديسمبر (كانون

---

(٢٨) نص الخطابات فى Hourani : Syria and Lebanon , APP. A.

أول) ١٩٣٨ ، وبعد مناقشات دامت ست ساعات أعلن المجلس ثقته بحكومة مردم وإدانته لموقف فرنسا ، وتضمنت قراراته :

١ - أن مجلس النواب السورى مدفوعا برغبته الصادقة فى التحالف مع فرنسا يتمسك بنصوص المعاهدة التى وقعت فى ٢٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٦ ويعتقد أن حقوق سوريا فى هذه المعاهدة واجبة الاحترام والتنفيذ ، وأنه إذا كان يحق للبرلمان الفرنسى أن يرفض المعاهدة مع سوريا فلا يحق له أن ينكر على سوريا حقها الطبيعى فى الاستقلال الذى اعترف لها به ميثاق عصبة الأمم .

٢ - ولما كان لم يعرض على مجلس النواب أى اتفاق آخر مع فرنسا سوى معاهدة ١٩٣٦ (يقصد اتفاقيات مردم مع فرنسا فى عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ بدون علم الحكومة السورية أو البرلمان السورى) فإن المجلس يعتبرها فى حكم العدم .

٣ - يأسف مجلس النواب لعدم وفاء الحكومة الفرنسية بعهدها دون مبرر .

٤ - يسجل مجلس النواب تصريح رئيس الوزراء (جميل مردم) بأنه يعتبر نفسه فى حل من الاتفاقات التى وقعها فى باريس عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .

٥ - أن مجلس النواب السورى الذى يمثل الأمة ويعبر عن رأيها تعبيرا شرعيا دستوريا يستنكر أية محاولة من جانب الحكومة الفرنسية لمعرفة رأى الشعب السورى بشأن مصيره كايفاد لجنة لهذا الغرض الى سوريا (وكانت قد ترددت أنباء بأن الحكومة الفرنسية سوف ترسل لجنة تقصى الى سوريا ،ولكنها ابلغت بأنه لن يستقبلها أحد من رجال الدولة أو الشعب) . ولذلك دعا مجلس النواب السورى أفراد الشعب وجماعاته الى الأمتناع عن الأتصال بأى شخص أو هيئة تحاول استطلاع الآراء حيث ان ذلك يؤدى الى التفرقة والأنقسام فى صفوف الأمة .

٦ - عبر المجلس عن أسفه لحوادث الخروج على القانون والإمن العام فى الجزيرة واللاذقية وجبل الدروز ويأسف إذا صح مايقال من ان لبعض ممثلى السلطات الفرنسية ضلعا فى هذه الحوادث .

وفى عصبة الأمم ادعى ممثل فرنسا أن المعاهدات بين فرنسا والدول المشمولة بالأنتداب (سوريا) لم تلغ ، وان التأخير فى المصادقة عليها يرجع إلى المفاوضات الجارية من أجل إدخال تعديلات ضرورية .

وكان المفوض السامى يعلن أن فرنسا تؤيد عقد (معاهدة دون النص على معاهدة ١٩٣٦ بالذات) حتى لاتتصور الأذهان أن المقصود معاهدة ١٩٣٦ التى تنكرت لها فرنسا ، وكان السوريون يجعلون الموافقة على معاهدة ١٩٣٦ شرطا أساسيا للتعاون مع الفرنسيين ، وأفهم السوريون المفوض السامى بأنهم ليسوا على استعداد للدخول فى مفاوضات جديدة لتعديل معاهدة ١٩٣٦ .

ووجدت الحكومـة السورية انه يتعذر عليـها الاستمـرار فى الحكـم فاستقالت فـى ١٨ فبراير (شباط) ١٩٣٩ وكذلك رئيس الجمهورية الذى قدم استقالته الى المجلس النيابى فى ٧ يوليو (تموز) ١٩٣٩ ، وأصبح الدستور معطلا ، وبتعطيل السلطة التشريعية واستقالة السلطة التنفيذية اقام الفرنسييون حكما مباشرا مماثلا الحكم فى أوائل أيام الاحتلال الفرنسى وتألف مجلس مديرين يتولى الادارة تحت اشراف المفوض السامى .

وفى اثناء وجود مردم فى باريس (قبل عودته الى دمشق فى ٢٠ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٨ بحثت لجنتا الشئون الخارجية فى مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين بنود المعاهدة ، وفى تقرير لهما (فى ١٤ ديسمبر (كانون أول) عبرا عن شكوكهما فى صلاحية المعاهدة حتى مع التعديلات والاضافات ، خصوصا وان مسألة البحر المتوسط كانت فى ذلك الوقت تثير قدرا كبيرا من القلق . (٢٩)

وعلى هذا رفضت الحكومة الفرنسية التصديق على المعاهدة حتى بعد التنازلات التى قدمها مردم . وهنا يجدر بنا ان نتساءل عن العوامل التى جعلت الحكومة

---

(٢٩) وثائق الخارجية البريطانية F. O. 371/390

من رايت (باريس) الى الادارة الشرقية بالخارجية فى ٣١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٨.

الفرنسية ترفض المصادقة على المعاهدة :

١ - كان يدعم الحزب الاستعمارى فى معارضته للمعارضة نحو ستين مؤسسة تجارية وصناعية لها فروع فى بيروت وغيرها من مدن سوريا ولبنان ، وفى مقدمة هذه المؤسسات مؤسسات وشركات فى ليون ومرسيليا كانت تربطها روابط وثيقة بالليفانت ،كما كان من بينها شركة سكة حديد شمال سوريا ، والادارة العامة للسكك الحديدية والأشغال العامة بباريس ، وشركات الترام والكهرباء ببيروت ودمشق وحلب ، وبنك سوريا ، وشركة بترول العراق للتنقيب عن النفط فى الجزيرة وكان قلق هذه المؤسسات يرجع الى رغبتها فى المحافظة على مصالحهـــا واستثماراتها فى المنطقة .

٢ - بقاء فرنسا كامبراطورية (إسلامية) كبرى ، لأنه لو تمت المصادقة على المعاهدة مع سوريا فإن ذلك سيؤثر على مركز فرنسا فى شمال أفريقيا ، وسوف يُنظر اليها فى شمال أفريقيا على أنها انسحاب وتقهقر من جانب فرنسا مما يدل على ضعف مركزها ، وبالتالى سوف يطالب أهالى شمال أفريقيا بالاستقلال مثل سوريا حيث أن استقلال سوريا سيؤدى الى انتشار فكرة القومية العربية وانتقالها الى شمال أفريقيا .

٣ - فى الوقت الذى كانت تُبحث فيه المعاهدة تمهيدا للمصادقة عليها (١٩٣٦ - ١٩٣٩) كانت منطقة الشرق العربى تموج بالاضطرابات الاقليمية : فى العراق ثورات الأكراد ، وانقلاب بكر صدقى وقيام ديكتاتورية عسكرية ، وثورة كبرى فى فلسطين ، وتركيا تهدد سوريا . وباقتراب الحرب العالمية زاد احتمال التدخل الأجنبى من جانب أعداء فرنسا .

٤ - حماية لبنان من محاولة سوريا استعادة الأقاليم التى ضمت اليه فى بداية الانتداب .

٥ - حماية طرق مواصلات فرنسا الى أجزاء امبراطوريتها فى الشرق الأقصى .

٦ - الخوف من ان تقوم بريطانيا بالذات أو أية دولة أخرى باختطاف سوريا بمجرد

أن تتخلى فرنسا عن السيادة عليها .

٧ - كان هناك خوف متزايد فى دوائر السياسة الخارجية الفرنسية من أنه ازاء ازدياد التوتر فى اوربا فانه يجب على فرنسا ألا تتخذ أية إجراءات أو خطوات تضر بمركزها فى شرقى البحر المتوسط ذلك أن قواعدها البحرية والجوية على الساحل السورى اللبنانى تتطلب أمنا سياسيا كاملا فى الداخل .

٨ - كانت هناك ذريعة تستخدمها فرنسا مثل أى دولة استعماريةلإبقاء سيطرتها وهى الدعوى بحماية الأقليات الدينية فى سوريا من حكم (أو نير كما كانت تسمية فرنسا) الأغلبية السنية المسلمة ،إذ كانت الحكومة الفرنسية تتهم حكومة الكتلة الوطنية فى سوريا بالعمل على سيطرة الأغلبية السنية على الأقليات ، وبالتالى فان تنفيذ المعاهدة من وجهة نظر فرنسا سوف يضر بمستقبل ورفاهية الأقليات وكذا الوضع الخاص بلبنان (٣٠)

مشكلة الاسكندرونة *

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كان هناك صراع بين الترك والفرنسيين الا انه لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية هادن الفرنسيون الأتراك فى ٣٠ مايو (آيار) ١٩٢٠ وتخلوا لهم عن أراضٍ تركية وعربية ، وعلى الرغم من أن الأتراك أعلنوا فى ميثاقهم الوطنى أنهم يقتصرون على المناطق التركية أو التى تسكنها أكثرية تركية فقد كانت لاتزال لهم أطماع فى بعض المناطق السورية وخاصة لواء الإسكندرونة حيث عقدت الهدنة قبل أن يتم جلاء الترك عنها سنة ١٩١٨ ، وكان من نتيجة اتفاق أنقرة فى

---

(٣٠) . Khoury : op . cit ., pp . 486 , 7

* لمزيد من التفاصيل أنظر :

د محمد كمال يحيى: قضية لواء الاسكندرونة (القاهرة ١٩٨٩) العدد ٤ من مجلة المؤرخ المصرى .

سنة ١٩٢١ (بين فرنسا ومصطفى كمال) أن مُنح سكان اللواء حكما خاصا وامتيازات في اللغة والتعليم والادارة مما مهد السبيل لانسلاخه عن سوريا ، ولم يعد مستقبل لواء الاسكندرونة يثير الاهتمام لدى الأتراك أو السوريين حتى عام ١٩٣٤ ، فقد لوحظ مثلا أن الترك أوقفوا عملية البناء في ميناء مرسين أملا في انتزاع الاسكندرونة ، كما اهتمت فرنسا بتطوير ميناء طرابلس بدلا من الاسكندرونة . (٣١)

وفي مارس (آذار) ١٩٣٤ عبر حاكم عينتاب الحدود التركية السورية عند أنطاكية ونظم مع أنصار الكماليين فيها مظاهرة ضخمة وبذلك أشعل الاضطرابات بين العرب والترك في اللواء . كما انه منذ ذلك الوقت صارت تُجرى احتفالات ضخمة بالأعياد التركية .

كما أخذت الصحف التركية في أنقرة واستامبول تعلن بأن تركيا لايمكن أن تقبل خضوع اللواء لسيطرةعربية ولاشك أن الصحف التركية كانت تعبر عن وجهة نظر الحكومة التركية واتجاهها .

وفي ١٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٦ أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية الى الرئيس هاشم الأتاسي بأن الحكومة التركية تطلب وضع حدود سوريا على بساط البحث ، وعندما عاد وفد المفاوضات السورى مع فرنسا الى سوريا عن طريق استامبول حاول الاتراك التباحث معه بشأن الاسكندرونة ولكن الوفد تجنب ذلك "وكان يجدر بالوفد أن يستطلع رأى الترك ويفتتح التباحث معهم بدلا من أن يترك الأمر للفرنسيين ومعهم البريطانيون لمعالجة المشكلة وفقا لمصالحهم السياسية " . (٣٢) .

وعلاقات الإسكندورنة بسائر بلاد الشام وثيقة من ناحية اللغة والعنصر والحياة الأقتصادية ومعاهدات ما بعد الحرب ومكانة أنطاكية بالنسبة لبطاركة النصارى المقيمين في ســوريا ، ولايمكن إنكار أن هناك فريقا لايستهان به من السكان الأتراك . وقد رثار

---

(٣١) وثائق الخارجية البريطانية F.O. 371 / 6990 and 3271

* من مورجان (أنقرة) الى الخارجية البريطانية في ١١ نوامبر (تشرين ثان) ١٩٣٣ ، ١٢ مايو (أيار) ١٩٣٤ .

(٣٢) نجيب الأرمنازى : مرجع سابق ص ٩١ .

الأتراك موضوع الإسكندرونة مع فرنسا منذ أن اصبحت المعاهدة بين فرنسا وسوريا على وشك التوقيع فقد خشيت الحكومة التركية أن يكون إتجاه فرنسا لحل المشكلة السورية بتصفية الانتداب وتسليم السلطة للوطنيين السوريين معناه ضم لواء الإسكندرونة إلى الدولة السورية الجديدة . ولذلك بادر رشدى آراس وزير الخارجية التركية إلى الاعتراض حيث كان يرى أنه " لايثق فى أن تصبح رفاهية الجالية التركية فى الإسكندرونة تحت رحمة العرب أنصاف المتعلمين وقليلى الخبرة السياسية"(٣٣) وادعى أراس أن الترك أغلبية فى الإسكندرونة ، وعندما كذبت إحصائية لعصبة الأمم هذا الادعاء هدد بالانسحاب من عصبة الأمم والانضمام إلى الخارجين عليها (المانيا وايطاليا) .

كما بحث الأتراك الموضوع مع بعض رجال الدول العربية (الأمير عبد الله) إذ تذكر بعض المصادر الألمانية أن الأمير عبد الله أمير شرق الاردن أراد أن يستغل الوضع المتردى فى اللواء لصالحه فقابل فى يونيو (حزيران) ١٩٣٧ أتاتورك فى أنقرة وعرض عليه باسم العرب – على حد قوله – الموافقة على ضم الاسكندرونة إلى تركيا فى مقابل تأييد تركيا لاتحاد الأردن مع فلسطين كمقدمة لاتحاد عربى أكبر فيما بعد ، ولكن أتاتورك رفض العرض رفضا قاطعا (٣٤) .

وعندما تسلم ليون بلوم Blum الحكم فى فرنسا سنة ١٩٣٦ صار يرى التساهل مع تركيا بإقامة إدارة ذاتية فى اللواء فى ظل السيادة الفرنسية وعلى ذلك فإنه فى يناير (كانون ثان) ١٩٣٧ أبلغ بلوم وزير الخارجية التركية (آراس) بالموافقة على إستمرار اللواء ضمن الدولة السورية تحت الانتداب الفرنسى ، بحيث يتمتع باستقلال تام فى شئونه الداخلية ، بينما تظل الشئون الخارجية تحت إدارة الحكومة السورية بقيود ،

---

(٣٣) د . محمد كمال يحيى : مرجع سابق ص ٢٢٢ .

(٣٤) Weber , Frank : Evasive Neutral , P . 15

ويشترك اللواء مع الدولة السورية فى العملة ، وتصبح اللغة التركية لغة رسمية ، على أن يختار مجلس العصبة مندوبا ساميا فرنسيا ، وفى ٢٩ مايو (آيار) ١٩٣٧ أصدرت فرنسا النظام الأساسى للواء متضمنا تلك الشروط ، على أن يسرى بعد ستة أشهر (٢٩ نوفمبر - تشرين ثان - ١٩٣٧) ومنذ ذلك التاريخ أصبح اللواء من الناحية القانونية منفصلا عن كيان الدولة السورية ويخضع للدولة المنتدبة مباشرة وهكذا تحققت المرحلة الأولى من خطة تركيا بفصل اللواء عن سوريا .

وفى ٢٦ يناير (كانون ثان) ١٩٣٨ رأت العصبة تشكيل لجنة من الخبراء (خمسة أعضاء : بريطانيا وبلجيكا والسويد وفرنسا وتركيا) لإجراء انتخابات فى اللواء حلا للمشكلة .

ومن هنا بدأت المرحلة الثانية فى خطة تركيا بتنظيم الانتخابات التى دعت إليها عصبة الأمم وأمضت اللجنة نحوا من شهر فى لواء الإسكندرونة ، فشرعت الحكومة التركية فى الضغط على العناصر غير التركية بالرشوة والتهديد لقيد أسمائهم كأتراك حتى يعطوا أصواتهم للجانب التركى فى الانتخابات المزمع إجراؤها ، ولكن اللجنة تنبهت إلى ذلك وقررت منع أى ضغط على الناخبين لقيد أسمائهم فى مجموعات لاينتمون إليها . وفى اوائل مارس (آذار) ١٩٣٨ أعدت اللجنة مشروع قانون لتنظيم عملية الإنتخاب واعتبرت اللجنة أن الدين واللغة يمكن اعتبارهما - مع عناصر أخرى - الأساسين المقبولين لتحديد الجماعة التى ينتمى اليها الناخبون وبذلك يمكن التميز بين الأفراد ، ولكن تركيا احتجت وأعلنت أنها لن تقبل أية نتائج فى الانتخابات لاتضمن نجاح أغلبية تركية فى المجلس النيابى للواء .

وقد ذكر أحد البريطانيين العاملين باللجـنة والمتصلين بالمشـــكلة فى تقرير له بتاريخ ١١ مارس (آذار) ١٩٣٨ أن الأتراك يشكلون فى اللواء مجموعة متكتلة تبلغ نحو ٤٠٪ من مجموع سكانه ، كما يشكل الأرمن خمسة عشر فى المائة ، وعلى ذلك فإن الفرنسيين يعتبرون أن الأغلبية غير عربية (أتراك وأرمن ٥٥٪) بينما يشكل العرب أربعين فى المائة، ومن هنا جاءت أهمية الأقليات الأخرى غير العربية وغير التركية لأنها

إذا انضمت إلى أحد الجانبين (العرب والترك) فإنها ترجحه ..

وقد سعت تركيا لترجيح كفة الأتراك بالعمل على تهجير أكبر عدد ممكن من الشباب التركى المقيم بالقرب من اللواء وحثه للانضمام إلى نوادى الشبيبة التركية ، وكذلك محاولة استقطاب العناصر الأرمنية والأقليات الأخرى بالترغيب والترهيب لكى يقيدوا أنفسهم فى جداول الانتخابات باعتبارهم أتراكاً ، بل ومحاولة استمالة بعض العناصر العربية وبخاصة المستتركة والتى ترتبط بالمصاهرة بعناصر تركية ، ورغم ذلك فقد ادرك الترك أنهم لن يضمنوا أغلبية مطلقة إلا إذا لجأوا إلى وسائل التهديد والقهر ومن هذه الوسائل أن ملاك الأراضى من الترك يطلبون من فلاحيهم العرب أن يسجلوا أنفسهم كأتراك وإلا فإنهم سوف يطردون من الأراضى ، ووسيلة أخرى تتمثل فى دفع مبالغ من المال للأتراك الذين ولدوا فى اللواء ثم انتقلوا إلى تركيا وذلك من أجل العودة الى اللواء وتسجيل أنفسهم .

وبالإضافة إلى ذلك فانه مما كان يرجح كفة العناصر التركية – رغم أنها أقل من العربية فى اللواء – أن العناصر التركية عناصر نشطة متحركة ، تخضع لقيادة منظمة وتتحرك طبقا لخطة مرسومة لتحقيق هدف معين بحيث يفوق تأثيرها حجمها العددى ، بينما كانت الحكومة السورية فى دمشق أقل فى تنظيمها ومواردها كما كانت يدها مغلولة بسيطرة الفرنسيين عليها ، مما جعلها تعجز عن توحيد العناصر غير التركية مختلفة الفئات وإعدادهم للحملة الانتخابية ، كما ان جميل مردم رئيس الوزارة السورية كان حسن النية عندما صدق ماقاله له كمال أتاتورك فى أنقرة فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٧ من أن تركيا لاتريد أكثر من إتاحة الفرصة للأتراك فى اللواء للحياة والتطور وأنه لاينوى ضم اللواء إلى تركيا . ولكن مردم كان لاحول له ولاقوة ووضع ثقته فى حسن نوايا الترك ، بل وكان يعتمد على نفوذ الفرنسيين ، والبريطانيين بشكل أكبر لدى الترك من أجل ضمان تسوية عادلة للمشكلة (٣٥) واستمرت ضغوط الأتراك بحيث أصبحوا

---

(٣٥) الوثائق البريطانية F . O . 371 / 122

متأكدين من أن الأرمن واليونان والأرثوذكس والمستعربين قد قيدوا اسماءهم كأتراك مما يجعل الهيئة التشريعية الجديدة ذات اغلبية عظمى تركية .وكان هذا رأى رندل Rendel الذى أصبح رئيسا للجنة ، الأمر الذى دفعه إلى الاستقالة من اللجنة بعد أن رأى أنها فقدت صلاحيتها . وأكد خلفه فى رئاسة اللجنة مستر بوكر Bowker ذلك معلنا فى ٢١ مارس (آذار) ١٩٣٨ أن العنصر التركى فى اللواء والذى لاتزيد نسبته على أربعين فى المائة أصبح فى إمكانه الحصول على ثمانين فى المائة من مقاعد المجلس .

ولم تلبث الحكومة الفرنسية أن رضخت لضغوط الحكومة التركية وبذلك اتضحت نيتها فى عدم التزامها بصك الانتداب ، بسلوكها مسلكا ترى أنه يخدم المصالح القومية العليا من ديفيز (حلب) الى الخارجية فى ٣٠ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٧ ، ومن لورين (انقره) الى الخارجية فى أول يناير (كانون ثان) ١٩٣٨ .لفرنسا ذاتها وذلك بالحيلولة دون إنجذاب تركيا نحو محور برلين / روما .

وسرت شائعات بأنه قد تم الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والتركية ، وفعلا فإنه فى مارس (آذار) ١٩٣٨ أبرم رئيس الوزارة التركية ووزير خارجية فرنسا اتفاقا خاصا .وعندما استفسر بوكر أفاده أحد أعضاء الوفد الفرنسى بأن الحكومتين الفرنسية والتركية تعملان بتفاهم على أساس أن أغلبية أهل اللواء من العناصر التركية ، وأن الحكومة الفرنسية تعهدت بأن تضمن للترك إثنين وعشرين مقعداً [٣٦] ، وأنه إذا فاز فى الإنتخابات أقل من عشرين عضوا من أعضاء المجلس التنفيذى المنتخب الأربعين) فإن سلطات الإنتداب ستقوم بإغراء عدد من العناصر غير التركية بالانضمام إلى الأتراك حتى يرتفع عدد هؤلاء إلى مالايقل عن إثنين وعشرين عضواً ومن ثم فإن المواجهة بين العرب والأتراك فى اللواء كانت غير متكافئة فالأتراك متكتلون ووراءهم دعم خارجى ،

---

(٣٦) وثائق الخارجية البريطانية F . O . 371/3008

من لورين (أنقرة إلى الخارجية فى ٢٢ مايو (آيار) ١٩٣٨

وهم منظمون ، ولهم خبرة بالنضال فى المعارك الكمالية، بينما العرب منقسمون على أنفسهم ، ويواجهون الاضطهاد ليس فقط من جانب الأتراك ، ولكن أيضا من جانب سلطات الانتداب . بحيث أصبحت نتيجة الانتخابات معروفة سلفاً لدرجة أن لجنة الإنتخاب التابعة لعصبة الأمم أوقفت أعمالها وغادرت اللواء فى أخر يونيو (حزيران) ١٩٣٨ ، ولم تلبث أن وجهت إلى العملية الإنتخابية ضربة أخيرة تتمثل فى دخول بعثة عسكرية إلى اللواء إذ سمحت القيادة العسكرية الفرنسية فى ٢٣ يوليو (تموز) للقوات التركية بدخول اللواء مقابل إبرام معاهدة صداقة تركية فرنسية فى اليوم التالى نصت على ألا يرتبط أى من الطرفين إرتباطاً سياسيا أو إقتصادياً موجه ضد الطرف الأخر وأنه إذا تعرض أحد الطرفين لاعتداء فإن الطرف الأخر لا يقدم مساعدة للمعتدين ، وأنه إذا تعرض الكيان الإقليمى للواء لأى تهديد فأن الطرفين يتعاونان فى تنفيذ مسئولياتهما طبقا لاتفاقية ٢٩ مايو ((آيار) ١٩٣٧ . ويبدأ تنفيذ هذه المعاهدة (معاهدة الصداقة) إعتبارا من ٢٤ يوليو ((تموز) ١٩٣٨ . (٣٧)

وكانت نتيجة ذلك أن العرب حصلوا فى الانتخابات على ستة عشر مقعداً ، وحصل الأتراك على إثنين وعشرين مقعداً والأرمن على مقعدين ، وهكذا سلمت فرنسا عرب اللواء الى الترك بعد أن أوهمتهم أن الإنتخابات ستكون حرة .

وقد برر جورج بونيه Bonnet وزير خارجية فرنسا التنازلات الفرنسية فى الاسكندرونة لتركيا بالظروف الدولية فى أوربا وعدم الرغبة فى اثارة نزاع مع تركيا بسبب وضعها الاستراتيجي فى شرق البحر المتوسط الى جانب أهمية علاقتها الاقتصادية مع المانيا التى كان يخصها ٤٣ ٪ من صادرات تركيا ، ٤٧ ٪ من وارداتها . وكانت فرنسا منزعجة على وجه الخصوص فى أواخر الثلاثينيات بالمخططات الايطالية فى شرق البحر المتوسط ، ذلك أنه الى جانب الوجود العسكرى الايطالى فى جزر

---

(٣٧) الوثائق البريطانية F . O . 371/398

من مورجان إلى الخارجية فى ٥ يوليو (تموز) ١٩٣٨

الدوديكانيز ، فقد قام الايطاليون ببث دعايتهم من خلال قنصلياتهم فى الشرق الأوسط وبخاصة فى القاهرة ومن خلال مؤسساتهم الخيرية والتعليمية والمالية ومن أهمها كلية الفرنسسكان الأرض القدسة Terre Santa فى طرابلس وبنك روما . وكان لمحطة اذاعة بارى العربية دور فى هذا المجال وكان بعض الزعماء العرب تربطهم صلات بايطاليا مثل شكيب أرسلان . كل ذلك أدى الى انزعاج وزارة الخارجية الفرنسية والمفوض السامي ، وفى هذه الحالة فان تركيا المحايدة أو الصديقة يمكن أن تكون حاجزا فى وجه التغلغل الايطالى ، واللواء يمثل عقبة فى وجه التحالف بين فرنسا وتركيا ومن هنا توصلت فرنسا الى قرار سياسى بالتضحية باللواء .

ولم يقنع الأتراك بل مارسوا الضغط على الحكومة الفرنسية عن طريق سفيرها فى أنقرة ماسيلى Massigli لتحقيق مزيد من المطالب والتزام الصمت إزاء قيام الحكومة التركية ببعض الإجراءات التى تعنى ضم اللواء الى تركيا مثل الغاء الحدود بين تركيا ولواء الاسكندرونة . ومنح سكان اللواء جوازات سفر غير سورية ، وادخال العملة التركية وأصبحت تجارة اللواء حرة مع تركيا ، واستبدال قوات تركية بالقوات الفرنسية .

وعقدت الجلسة الافتتاحية المنتخبة للواء (الذى أصبح يسمى هاتاى) فى ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٨ فى دار سينما فى أنطاكية وحضرها عدد من الموظفين الأوربيين الى جانب الأعضاء الأربعين ، وقد لاحظ القنصل البريطانى أن الاجتماع افتتح بالسلام الوطنى التركى "لدرجة أنه كان من الصعب أن نتأكد من أننا لسنا على أرض تركية" وبعد ذلك عزف المارسيليز "ولكن أحدا لم ينتبه اليه" ومنذ بداية الاجتماع الى نهايته كانت الاجراءات تجرى باللغة التركية ، وأقسم الأعضاء على الاخلاص للدستور رغم أن بعض الأعضاء كانوا لايعرفون التركية . (٣٨)

وقام النظام الجديد بشغل الوظائف الهامة بمهاجرين عادوا الى الإقليم من تركيا ، وفى

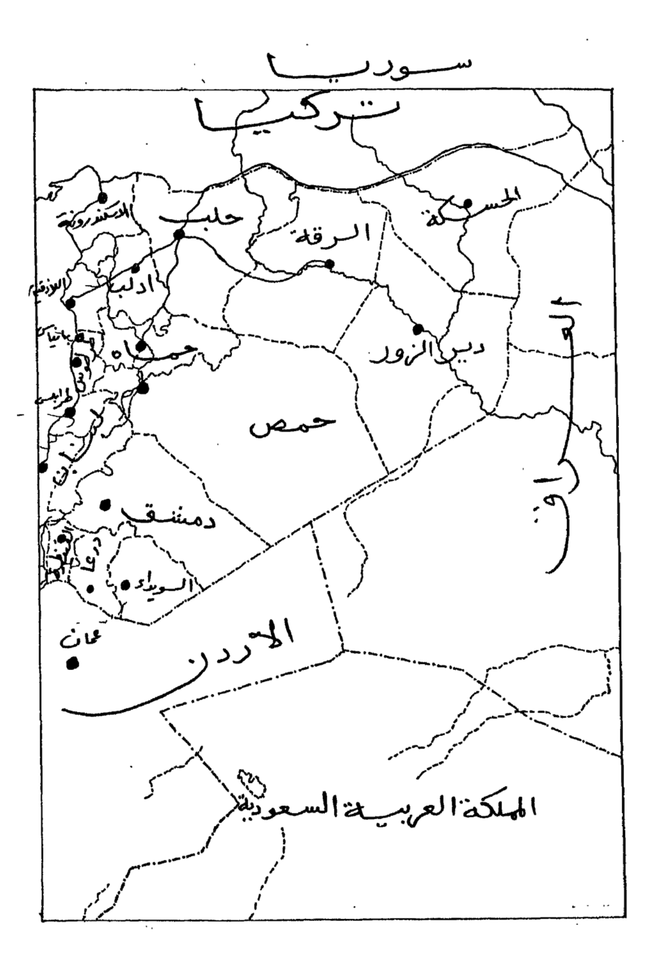
---

(٣٨) وثائق الخارجية البريطانية F . O . 371 / 5474
من ديفيز الى هاليفاكس فى ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٨ .

يناير (كانون ثان) ١٩٣٩ طلب سراج أوغلو وزير خارجية تركيا ضم لواء الاسكندرونة (الذى أسموه (هاتاى) الى تركيا بعد أن أصبح رئيس الإقليم ورئيس وزرائه أعضاء فى البرلمان التركى وكان المفوض السامى الفرنسى فى سوريا يعارض تحسبا للنتائج الخطيرة التى تؤثر على هيبة فرنسا فى سوريا كما حذر من انزعاج السوريين من أن تركيا قد تضم أيضا حلب والجزيرة ولكن وزارة الخارجية لم تتأثر بتحذيرات مفوضها السامى ورضخ موظفوها للمطلب التركى .

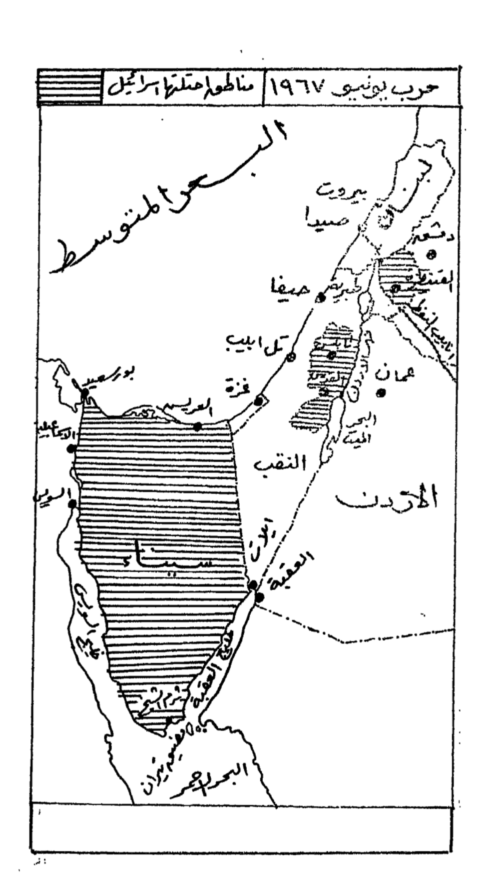
وفى ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٣٩ وقعت فرنسا فى أنقرة التسوية النهائية مع تركيا والتى تضمنت جلاء الفرنسيين عن اللواء بعد شهر والتنازل عن لواء الاسكندرونة (هاتاى) وتسليمه لتركيا مقابل تعهد تركيا بعدم التطلع لضم أجزاء أخرى من سوريا . مما كان له رد فعل شديد فى سوريا فاحتج المجلس النيابى والحكومة السورية وقامت اضطرابات فى سوريا ، وانتقدت المعارضة حكومة الكتلة الوطنية وغادر عددكبير من غير الترك الى سوريا (٥٠ ألفا فى شهرين نصفهم من الأرمن) ، وكذلك كانت هناك ردود فعل مماثلة فى بقية عواصم الشرق العربى .

كما احتجت الحكومة الايطالية لدى فرنسا على أساس أن الاتفاق الفرنسى التركى أبرم بدون علمها رغم أنها من الدول المتحالفة التى اشتركت فى تكليف فرنسا بتولى الانتداب على سوريا ، كما أن هذا الاتفاق يتعارض مع أهداف الانتداب ورغبات السكان ، ويلاحظ أن تركيا أثارت مشكلة الاسكندرونة قبل أن تتحرر سوريا لأنها لو تحررت فإنها لن تسلم قطعة من أرضها لتركيا .

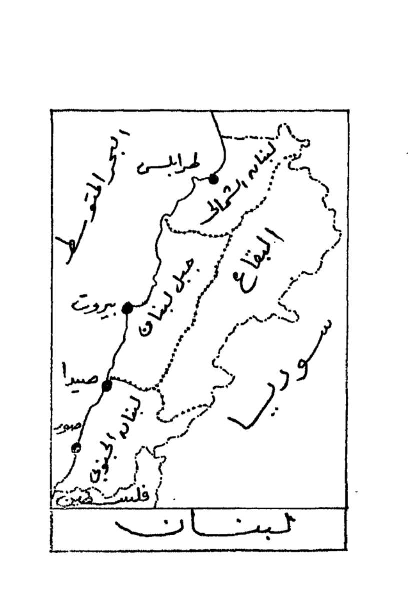


سوريا
تركيا
حلب
الرقة
الحسكة
الاسكندرونة
ادلب
اللاذقية
حماه
دير الزور
العراق
طرابلس
حمص
لبنان
دمشق
درعا
السويداء
الاردن
عمان
المملكة العربية السعودية

حدود اسرائيل ١٩٤٩ - ١٩٦٧



حرب يونيو ١٩٦٧
مناطق احتلتها إسرائيل
البحر المتوسط
لبنان
بيروت
صيدا
دمشق
القنيطرة
طبرية
حيفا
تل ابيب
غزة
بورسعيد
العريش
عمان
البحر الميت
النقب
الأردن
السويس
سيناء
ايلات
العقبة
خليج السويس
خليج العقبة
شرم الشيخ
مضيق تيران
البحر الأحمر


البحر المتوسط
طرابلس
لبنان الشمالي
البقاع
جبل لبنان
بيروت
صيدا
صور
لبنان الجنوبي
فلسطين
سوريا
لبنان

على الطريق الى الاستقلال

أثر الحرب العالمية الثانية

رغم أن سوريا نجت من الخراب والتدمير الذى حل نتيجة الحرب العالمية الثانية ، الا أن الحرب أثرت على مصير سوريا فى أكثر من ناحية :

أ - إذ مهدت الطريق للحصول على الاستقلال عن فرنسا ،

ب - وأحدثت تغييرات إقتصادية واجتماعية أدت الى اعادة تنظيم القوى السياسية فى البلاد ،

جـ - كما أبرزت عددا من الاتجاهات الهامة التى من شأنها تحديد مسار الدولة السورية بعد الحرب .

وكان الحافز للاستقلال هو تواجد قوات بريطانية كبيرة فى قلب سوريا ، وأدى تدخل بريطانيا المباشر فى الحياة السورية السياسية والاقتصادية فى أثناء الحرب الى زيادة التنافس البريطانى الفرنسى ، وهيأ فرصاً جديدة للزعامة الوطنية السورية وفى النهاية فى رجحان كفة بريطانيا فى ميزان القوى مما ساعد الوطنيين على تحقيق هدفهم الرئيسى وهو الاستقلال الوطني فى الوقت الذى كانت فيه الكتلة الوطنية تدير دفة الحكم.

لقد كانت فرنسا تشعر بمرارة نحو بريطانيا منذ الحرب العالمية الاولى إذ خرجت بريطانيا من هذه الحرب وهى تسيطر على مناطق فى الشرق العربى أكثر من فرنسا ، وبعض هذه المناطق كان على حساب المصالح الفرنسية الأساسية (فلسطين والأردن) ، كما أن فرنسا لم تغفر لبريطانيا عدم ايقافها ومنعها للمساعدات فى الرجال والسلاح والأموال التى تدفقت على سوريا فى أثناء ثورتها الكبرى (من فلسطين والأردن والعراق).

كما كانت فرنسا تخشى أن يؤدى تقبل بريطانيا إن لم يكن تشجيعها للحركة القومية العربية الى تقويض مركز فرنسا فى سوريا ولبنان ، وقد أكدت ذلك الأحداث التى جرت فى الشرق فى أثناء الحرب العالمية الثانية .

فى اوائل سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩ ، استغل الموظفون الفرنسيون فرصة الحرب واجراءاتها غير العادية لتقوية سيطرتهم علي سوريا ولبنان والامعان فى اضطهاد السوريين بشتى الوسائل ، بدعوى الحرص على أمن الدولة وسلامتها فأعلنت الأحكام العرفية وحظر التجمهر والاستماع الى اذاعة برلين العربية وعطلت الأحزاب والنوادى واعتقلت الزعماء الوطنيين ، وعندما استسلمت فرنسا للقوات الألمانية الكاسحة فى يونيو (حزيران) ١٩٤٠ أصبحت سوريا فى وضع جديد :

أ - فقد اغتبط السوريون لهزيمة فرنسا التى حكمتهم بالحديد والنار عشرين عاماً ،

ب - كان الفرنسيون يقولون إن فرنسا اذا كانت قد انهارت فى اوربا فليس معنى هذا أنها ستترك سوريا ،

جـ - قرر المفوض السامى بيو Puaux أن يُعدّل من سياسته فى سوريا ولذلك قرر الذهاب الى دمشق للاتصال بالشخصيات السورية التى تنتمى الى اتجاهات مختلفة ،

د - وفى يوم ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٠ وهو اليوم الذى تقرر لتوجه المفوض السامى الى دمشق أُغتيل الزعيم الوطنى الدكتور عبد الرحمن شهبندر الأمر الذى أدى الى الاضطراب فقد كان لغياب الزعماء الوطنيين بسبب اعتقالهم وانتقال جميل مردم الى ظل النشاط السياسى الأثر الواضح فى إرتفاع نجم شهبندر ومستقبله السياسى ، ورغم أن الفرنسيين كانوا يعتبرونه عميل بريطانيا الأول فى سوريا إلا أن بعض كبار الموظفين الفرنسيين وعلى رأسهم بيو المفوض السامى بدأوا يشعرون نحوه ببعض التقدير بسبب مساندته علنا لقضية الحلفاء ، ونقده للكتلة

الوطنيـة والاستقلاليين بحيث أصـــبح - عندما استسلمــت فرنسا فى يونـــيو (حزيران) ١٩٤٠ - الشخصية السياسية البارزة فى سوريا . ولما كان شهبندر من أنصار الأمير عبد الله فقد سعى شهبندر من أجل الحصول على مساندة بريطانيا لخطته التى تقوم على اساس اقامة اتحاد كونفدرالى يشمل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين على أن يكون عبد الله رئيسا للاتحاد .

وكانت هناك عدة احتمالات حول من حرض القاتل :

١ - هل هم وكلاء مخابرات حكومة فيشى الذين انتهزوا فرصة استسلام فرنسا للتخلص من رجل بريطانيا الأول فى سوريا ؟ ،

٢ - أم عملاء ايطاليا الذين أرادوا القضاء على النشاط الموالى لبريطانيا ؟،

٣ - أم الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين الذى أراد وأد مشروع شهبندر بتولى عبد الله عرش سوريا ؟ ،

٤ - أم عملاء العراق الذين كانوا يعارضون عبد الله وطموحه .

ورغم اتهام بعض زعماء الكتلة الوطنية بالتحريض على الحادث ، إلا أنه بعد إعتراف القاتل برئت ساحة الوطنيين الذين ذهبوا الى العراق وهم : جميل مردم ولطفى الحفار وسعد الله الجابرى (٣٩) . وكان هرب هؤلاء الزعماء سببا فى زيادة الشكوك فى مسئوليتهم عن اغتيال شهبندر رغم أن المحكمة التى حاكمت المتهم برأتهم من تهمة التحريض . وقد أدى اغتيال شهبندر الي اصابة حزبه بالشلل حيث كان يعتمد أساسا على شخصيته هو (٤٠) .

---

(٣٩) الوثائق البريطانية F. O . 371 / 655

مذكرة بومون فى ١١ يناير (كانون ثان) ١٩٤١ .

(٤٠) الوثائق البريطانية F . O 371 / 655

من جاردنر إلى الخارجية فى ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٤٠ .

هـ - كما حدثت فى مارس (آزار) ١٩٤١ اضطرابات فى سوريا بسبب قلة المواد الغذائية وازدياد الضرائب الى جانب المطالبة بالاستقلال وإلغاء الانتداب .

و - وفى هذه الظروف نهض شكرى القوتلى بأعباء العمل الوطنى وقيادته بمحاولة جمع الصفوف والدعوة الى اعادة الأوضاع الشرعية والغاء الأحكام الاستثنائية والإفراج عن المعتقلين السياسيين . وقد كان الفرنسيون والبريطانيون غير راضين عن القوتلى بسبب ميوله غير الراغبة فى المصالحة والتوفيق ، كما كان يعارض محاولات مردم لعقد اتفاق مع فرنسا زيادة عن معاهدة ١٩٣٦ ، كما كانت بريطانيا تعتقد أنه وهو عضو فى حكومة مردم عارض محاولات بريطانيا لوقف المساعدات السورية لثورة فلسطين يضاف إلى ذلك أن القوتلى قرر التعاون مع المحور .

ز - رغم هزيمة الألمان لفرنسا واحتلال بعض أراضيها فقد أبقيت لها مستعمراتها ، كما أنه أصبح هناك إلى جانب حكومة فيشى بزعامة المارشال بيتان الذى استسلم للألمان حركة فرنسا الحرة بعدما انتقل الجنرال شارل ديجول إلى بريطانيا لمواصلة النضال ضد الألمان ،

ح - وعلى ذلك أصبحت سوريا (ولبنان) تحت سيطرة حكومة ڤيشى التى أرسلت مفوضا جديدا بدلا من بيو الذى لم يكن متعاطفا مع حكومة فيشى وكان المفوض الجديد هو الجنرال دنتز Dentz الذى وصل إلى سوريا فى أواخر ديسمبر (كانون أول) ١٩٤٠ والذى أجرى اتصالات مع معظم الشخصيات السورية ، ومع ذلك ضرب بمشورتهم عرض الحائط فأصدر فى ٢ أبريل (نيسان) ١٩٤١ قراراً بتنظيم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :

١ - حل مجلس المديرين وتعيين خالد العظم رئيسا للحكومة ،

٣ - يصبح سن القوانين من اختصاص مجلس شورى ،

٤ - القوانين التى لها علاقة بواجبات فرنسا الدولية لاتعتبر نافذة إلا بعد موافقته .

ط - وظلت هذه الحكومة قائمة الى أن انتقلت سوريا (ولبنان) من التبعية لحكومة فيشى الى التبعية لحكومة فرنسا الحرة (ديجول) .

فكيف تمت هذه الخطوة الأخيرة ؟

دخول قوات بريطانيا وفرنسا الحرة الى سوريا (ولبنان) .

كان خضوع سوريا (ولبنان) لحكومة فيشى الموالية للألمان يمثل خطراً شديداً على مركز بريطانيا ومصالحها فى منطقة الشرق الأوسط كلها (فلسطين ، مصر وقناة السويس والعراق ومناطق البترول) ، وكانت هناك دلائل تشير الى هذا الخطر :

أ - فقد كان من المكن ان تحتل المانيا وايطاليا سوريا ولبنان ،

ب - كانت الادارة الفرنسية المرتبطة بحكومة فيشى تمنع أى فرنسي من جيش الشرق من الانضمام الى القوات البريطانية فى فلسطين ،

جـ - الافراج عن الالمان الذين كانوا قد اعتقلوا فى بداية الحرب وأخذ هؤلاء فى تحريض الأهالى ضد البريطانيين بل وأخذ النفوذ الألمانى يزداد فى الدوائر الفرنسية ذاتها .

د - حيث ان الطائرات الألمانية كانت تهاجم قناة السويس انطلاقا من قاعدتها فى جزر الدوديكانيز فان الألمان يستطيعون أيضا غزو سوريا بقوات محمولة جواً .

هـ - فى اوائل مايو (آيار) ١٩٤١ نشبت ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق - ضد البريطانيين - ولم يكن هناك سبيل أمام الألمان اذا أرادوا مساعدة هذه الثورة سوى عن طريق سوريا ، وقد فاوض الألمان حكومة فيشى من اجل منحهم تسهيلات كإرسال مواد عسكرية من سوريا الى العراق وكذا منح الطائرات الالمانية حق النزول فى المطارات السورية لتنطلق منها لمساعدة الثورة فى العراق ، وأصبح فى سوريا عدد غير قليل من الطائرات الألمانية والإيطالية .

وإزاء هذه الأخطار أعلنت الحكومة البريطانية أنها لاتسمح لأية سلطة معادية بإحتلال سوريا ولبنان أو اتخاذهما قواعد لمهاجمة البلاد التى تعهدت بريطانيا بالدفاع عنها ، أو حدوث إضطرابات تهددها بالخطر ، وأن " أى عمل تقوم به السلطات البريطانية لن يكون له تأثير على مستقبل البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسى " خصوصا وأن دنتز Dentz ظل على ولائه لحكومة فيشى ولذلك أخذ يستعد للدفاع عن منطقة الانتداب الفرنسى .

وقامت حكومة فرنسا الحرة في لندن بتعيين الجنرال دى لارمينا de Larmina كمفوض سام للمشرق وقيادة قواتها هناك ، وكان دى لارمينا من معارضى المعاهدة مع سوريا ، ولذلك فإن البريطانيين طلبوا من حكومة فرنسا الحرة أن تعين مكانه الجنرال كاترو Catroux على أن يسمي مندوباً عاماً لامفوضا ساميا . وكان ديجول يلح من أجل احتلال سوريا بواسطة قوات فرنسية فقط ودون أن تساعدها قوات بريطانية إلا أن القيادة البريطانية فى الشرق الأوسط عارضت خوفا من فشل الفرنسيين اذا قاموا بالهجوم وحدهم .

وعليه تقرر أن تبدأ العملية الأنجلو فرنسية لغزو سوريا ولبنان فى ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤١ أى بعد أسبوع واحد من القضاء على ثورة الكيلانى فى العراق ، ودعا الجنرال كاترو الجنود الفرنسيين للانضمام اليه حيث أنه " يدخل سوريا باسم فرنسا ومن أجل فرنسا " كما ألقت طائرات الحلفاء على سوريا ولبنان منشورات تتضمن بيان الجنرال كاترو الذى أصدره باسم فرنسا الحرة وزعيمها ديجول وفيها وعد بإنهاء الانتداب وضمان الحرية والسيادة لأهالى سوريا ولبنان الذين يحق لهم إقامة دول منفصلة أو دولة متحدة ، كما اشار الى عقد معاهدة تكفل الاستقلال والسيادة وتوضح العلاقات المتبادلة وأن " فرنسا لن تسمح بأن يتسلم العدو ما لفرنسا من مصالح قديمة فى الشرق " وختم بيانه بقوله "لقد أزفت ساعة عظمى فى تاريخكم ، إن فرنسا بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها ومن أجل حرية العالم تعلن استقلالكم " .

وفى الوقت نفسه أذاع سير مايلز لامبسون Lampson سفير بريطانيا فى القاهرة

بيانا أعلن فيه "أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فوضته فى أن يعلن تأييد ضمان الاستقلال الذى أصدره الجنرال كاترو نيابة عن الجنرال ديجول" بالإضافة الى ماستجنيه البلاد اذا إنضمت للحلفاء من فوائد تجارية واقامة علاقات مع الأقطار الداخلة فى نطاق الإسترلينى .

ولم تكن حكومة فرنسا الحرة راضية عن هذا الضمان وحاولت التخلص منه ولكن البريطانيين تمسكوا به فاضطرت فرنسا الحرة للقبول . كما كتب تشرشل إلى ديجول عبر عن أمله فى أن تكون سياسة الدولتين فى الشرق الأوسط وبلاد العرب متماثلة ، كما صرح لديجول بانه ليس لبريطانيا مأرب خاص فى الامبراطورية الفرنسية ، ولا تريد أن تحصل على مزية لها باستغلال حالة فرنسا فى ذلك الوقت ، كما رحب تشرشل بقرار منح سوريا ولبنان الاستقلال ، وأكد أن ضمان بريطانيا يزيد هذا القرار قوة .

ولقد قاومت قوات فيشى ولكنها لم تستطع أن تصمد طويلا أمام القوات البريطانية والفرنسية الحرة ، وأصبح الحلفاء مسيطرين على سوريا ولبنان فى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤١ وبمجرد أن تم احتلال سوريا ولبنان بدأت مفاوضات صعبة فى بيروت بين أوليفر لتلتون Lyttleton وزير الدولة البريطاني فى الشرق الأوسط وبين الجنرال ديجول زعيم فرنسا الحرة ، وأكد لتلتون خلال هذه المباحثات أنه ليس لبريطانيا من مصلحة فى سوريا ولبنان سوى كسب الحرب العالمية ، وإذا تعهدت بريطانيا وفرنسا الحرة بالاعتراف بإستقلال سوريا ولبنان فإن بريطانيا تعترف بأن يكون لفرنسا حق الرجحان بالنسبة لأية دولة أوربية أخرى .

كما أنه فى شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٤١ صرح تشرشل مؤكدا هذا المعنى مضيفا أنه ليس من الضرورى إرجاء استقلال سوريا ولبنان إلى مابعد انتهاء الحرب ، كما أكد اعتراف بريطانيا بالمركز الأفضل الذى يجب أن تتمتع به فرنسا فى سوريا ولبنان وضرب مثلا لهذه "العلاقات الخاصة" بما بين بريطانيا وكل من العراق ومصر ، مع التاكيد على أن استقلال سوريا سيبقى أساس السياسة البريطانية ، وكان هذا التصريح هو السلاح الذى استخدمه الجنرال سبيرز Spears ممثل تشرشل والذى عين فى

فبراير (شباط) ١٩٤٢ وزيراً مفوضا لبريطانيا وذلك فى تعامله مع الفرنسيين الأحرار بعد دخول سوريا ولبنان فيما كان تنافساً بريطانياً فرنسياً استمر حتى أواخر ١٩٤٤ ، فقد كان يسعى لابعاد الفرنسيين عن الشرق الاوسط لتحل بلاده بريطانيا محلهم من أجل ضمان أمن بريطانيا العسكرى فى المنطقة فى أثناء الحرب ، ومصالحها الاستراتيجية والتجارية على المدى الطويل مستغلا ضعف فرنسا فى ذلك الوقت سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، وكان رجال فرنسا الحرة لايثقون فى الموظفين البريطانيين العاملين فى الشرق ثقتهم فى وزارة الخارجية البريطانية مما يعيد الى الأذهان الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى فالشرق الأدنى أو الأوسط يعتبر المعبر إلى إمبراطوريتها فى الشرق ناهيك عن اكتشاف البترول فى المنطقة مما أدى إلى زيادة أهميتها وخطرها .

ومما زاد من تعقيد الموقف بالنسبة للفرنسيين أن أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بيانا رسميا فى ٢٩ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٤١ أعربت فيه عن عطف الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكى على أمانى الشعبين السورى واللبنانى فى التمتع بحقوق السيادة التامة .

وقد عهد ديجول إلى كاترو بالتباحث مع هاشم الأتاسى لإقناعه بالعودة لتولى مقاليد الحكم ، وفى أثناء التباحث كانت تسيطر على كاترو أفكار الفرنسيين القديمة ، وكان كاترو يرشح أشخاصا لتأليف الوزارة لايرضى عنها الأتاسى الذى كان يطالب بحكم ديمقراطى دستورى صحيح .

وفى ٢ سيتمبر (ايلول) ١٩٤١ عهد كاترو إلى الشيخ تاج الدين الحسنى برئاسة الجمهورية الأمر الذى كان له وقع سىء فى سوريا وبقية الأقطار العربية بل وبعض الدول الحليفة ، رغم أنه كان من الواجب أن تتفق سياسة بريطانيا مع سياسة فرنسا فى سوريا . وعهد الشيخ تاج الدين إلى حسن الحكيم صديق شهبندر القديم بتأليف الوزارة، ولم يلبث أن دب الخلاف بينهما فتألفت وزارة جديدة فى ابريل (نيسان) ١٩٤٢ برئاسة حسنى البرازى ، ودب الخلاف بينهما أيضا فخلفه فى رئاسة الوزارة جميل الألشى فى ٨ يناير (كانون ثان) ١٩٤٣ وبعدها بأيام توفى الشيخ تاج الدين وتولى مجلس الوزراء

مهام السلطة بالوكالة حتى ٢٥ مارس (آذار) ١٩٤٣ .

ورغم أن الجنرال كاترو اعترف باستقلال سوريا فقد ظلت حكومة فرنسا الحرة تحكم سوريا مثل حكومة فيشى ومثل حكومة الجمهورية الثالثة قبل الحرب ، تحكم بالعنف والشدة .

ومنذ أوائل عام ١٩٤٢ ووزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط وكذا وزير بريطانيا المفوض فى سوريا ولبنان يلحان على الجنرال كاترو المندوب العام الفرنسى من أجل أى يُجرى انتخابات حرة فى البلدين ، كما أيد ذلك مصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية، حتى لقد غضب ديجول من تدخل البريطانيين فى أمور اعتبر أنها تخص فرنسا وحدها .

ومع ذلك عهدت الحكومة الفرنسية إلى كاترو فى يناير (كانون ثان) ١٩٤٣ بإعادة الحياة الدستورية وإجراء إنتخابات حرة فى سوريا ولبنان وساد الاعتقاد بأن ذلك كان بفضل تدخل بريطانيا ، وأجريت الإنتخابات ، وفى ١٧ أغسطس (آب) اجتمع المجلس النيابى وانتُخب بإجماع الأراء شكرى القوتلى رئيسا للجمهورية ، وفارس الخورى رئيسا للمجلس النيابى ، وألف سعد الله الجابرى الوزارة ، وخلفه فى رئاسة الوزارة فارس الخورى ثم سعد الله الجابرى مرة أخرى ثم جميل مردم حتى آخر عام ١٩٤٦ (عام الجلاء) .

وكان القوتلى قد نجح فى جعل بريطانيا ترضى عنه وعن عودته إلى الساحة السياسية وذلك بفضل وساطة عبد العزيز آل سعود - بالإضافة إلى وساطة نورى السعيد رئيس الوزارة العراقية ، كما أن القوتلى عندما غادر سوريا وأقام فى مكة ثم فى بغداد ، أجرى إتصالات مع الموظفين البريطانيين فى الدولتين ، ولذلك قرر البريطانيون التعامل مع القوتلى ، ورغم معارضة الفرنسيين فقد تدخلت بريطانيا لإرضاء المملكة السعودية والعراق ، ولتجنب القلاقل فى سوريا التى قد ترغم بريطانيا على التدخل عسكريا مما قد يُغضب أصدقاء بريطانيا من العرب ، واستمر ضغط بريطانيا حتى دعا كاترو القوتلى للعودة الى سوريا بلا قيد أو شرط ، وكل مافى الأمر أن البريطانيين استخلصوا من

القوتلى وعدا بأن يحذر أعوانه من القيام بأية أعمال تحرج بريطانيا .[(٤١)]
وبعد عودة القوتلى عاد جميل مردم الأمر الذى أشعل النشاط الوطنى ومن أجل الإعداد للانتخابات عينت السلطات الفرنسية عطا الأيوبى رئيسا للدولة على أن تقوم حكومته بإجراء الانتخابات التى أجريت فى ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٣ والإعادة فى ٢٦ من نفس الشهر .

المراحل الأخيرة لاستقلال سوريا :

بعد إعلان إستقلال سوريا صار من حقها أن تشترك فى المفاوضات من أجل إنشاء جامعة الدول العربية بل بلغ من حماس الزعماء السوريين للوحدة العربية أن طالبوا بأن ترتبط الدول العربية فى حلف اتحادى ولكن الدول العربية الأخرى عارضت الإقتراح (أنظر موضوع تأسيس جامعة الدول العربية) .
وفى أثناء الأزمة بين الجمهورية اللبنانية والسلطات الفرنسية التى اعتقلت فى أثنائها الشيخ بشارة الخورى ورياض الصلح رئيس الوزارة زار وزير الخارجية السورى الجنرال كاترو وأبلغه تضامن سوريا مع لبنان ، وهذه ظاهرة جديرة بالتنويه حيث كان لها أثر على تحرر سوريا ولبنان وتتمثل هذه الظاهرة فى تعاون الدولتين (سوريا ولبنان) وتكوين جبهة واحدة أمام الفرنسيين فى الفترة التى سبقت الاستقلال ، ومما ساعد على تقاربهما عدم إثارة سوريا لمسألة الأقضية الأربعة التى ضُمت الى لبنان فى أول عهد الانتداب.
وفى ٢٢ ديسمبر (كانون أول) ١٩٤٣ تم الاتفاق بعد مفاوضات بين كاترو وممثلى الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التى كانت تمارسها السلطات الفرنسية فى ذلك الوقت وبذلك استكملت سوريا أسباب استقلالها وأصبحت سيادتها على أراضيها حقيقة واقعة .

---

(٤١) الوثائق البريطانية F.O. 371 / 1995

من جاردنر إلى الخارجية فى ٤ مايو (آيار) ١٩٤١ .

وكانت حكومة فرنسا الحرة تطلب من الدول ومنها الولايات المتحدة أن تعترف باستقلال سوريا بشرط أن يكون هذا الاعتراف مقيداً بالتحفظات التى أبداها كاترو عند إعلان استقلال سوريا ولبنان والتى تتلخص فى :

١ - المحافظة على التعهدات الدولية التي أبرمتها فرنسا باسم سوريا والتى تحل محلها فى المستقبل معاهدة تعقد بينها وبين فرنسا .

٢ - السلطات الخاصة التى تتمتع بها فرنسا فى الشرق بسبب الحرب .

ورغم أن بريطانيا كانت تؤيد الاعتراف بمركز متفوق لفرنسا فى كل من سوريا ولبنان إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بذلك وكان كل مايهمها صون مصالح الأهلين ومصالح الولايات المتحدة كذلك ، كما عارضت الولايات المتحدة الرأى الذى أعلنه ديجول بأن دول المشرق قد لاتكون مستعدة الاستقلال قبل مرور سنوات ، واعتبرت الولايات المتحدة أن هذا التصريح يتعارض مع التصريحات الفرنسية والبريطانية التى أعلنتها الدولتان قبيل احتلال سوريا ولبنان وذكرتا فيها أنهما يحملان الاستقلال إلى تلك الربوع ، وكذلك يتعارض تصريح ديجول مع ماأعلنه كاترو .

وفى أغسطس (آب) ١٩٤٤ اعترفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإستقلال سوريا ولبنان إعترافا غير مشروط مع تبادل التمثيل الدبلوماسى .

ورغم استمرار فرنسا فى المطالبة بوضع خاص لها فى سوريا (ولبنان) فإن الولايات المتحدة رفضت الموافقة على أن يكون لفرنسا أو للمواطنين الفرنسيين حقوق وامتيازات مفضلة فى دولتى المشرق المستقلتين بل وطلبت أن يؤخذ من فرنسا تعهد صريح باحترام استقلال سوريا (ولبنان) قبل انسحاب القوات البريطانية .

وظل رئيس الجمهورية السورية وحكومته يبذلان المساعى الدبلوماسية لشرح وجهة نظر سوريا فى عدم الاعتراف لفرنسا بمركز متميز سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، وبعث رئيس الجمهورية برسائل فى هذا الخصوص إلى كل من تشرشل وروزفلت وستالين ، خصوصا وان الاتحاد السوفيتى اعترف باستقلال سوريا حتى قبل اعتراف الولايات

المتحدة .

بعد أن نالت سوريا إستقلالها وتوالت الاعترافات الدولية بهذا الاستقلال ، ومارست مهامها الداخلية والخارجية بنفسها صار عليها أن تصبح عضوا فى الأمم المتحدة ، ولما كان قد تقرر فى مؤتمر يالتا (تشرشل ، روزفلت وستالين) فى فبراير (شباط) ١٩٤٥ دعوة الحكومات التى أعلنت الحرب على المحور لحضور مؤتمر سان فرانسسكو لإعداد ميثاق الهيئة العالمية مع إشتراط أن تعلن الدول التى ترغب فى الانضمام للأمم المتحدة الحرب قبل أول مارس (آذار) ١٩٤٥ ، وأسرعت الدول التى لم تكن قد أعلنت الحرب إلى إعلانها (ومنها مصر) فأعلنت سوريا الحرب فى ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٤٥ .

ومع ذلك فإنه عندما وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى الدول المحاربة لحضور مؤتمر سان فرانسسكو لم توجه الدعوة الى سوريا ولبنان مما دعا الدولتين العربيتين الى بذل المساعى المكثفة فى عواصم العالم ، الى جانب مؤازرة الدول العربية ، ونجحت هذه المساعى ودعيت سوريا ولبنان لحضور المؤتمر وترأس الوفد السورى الى المؤتمر فارس الخورى رئيس الوزارة السورية .

ومع ذلك كله فقد كانت فرنسا لاتزال متمسكه برغبتها فى التفاوض مع كـــل من سوريا (ولبنان) من أجل عقد معاهدة تضمن لفرنسا مركزاً ممتازاً ، وكانت بريطانيا (تشرشل) تؤيد مبدأ المحافظة على وضع فرنسا الخاص مع الحفاظ على استقلال سوريا (أى التوفيق بين الاتجاهين وتقريب وجهات النظر) .

وجلبت السلطات الفرنسية قوات سنغالية الى بيروت بدعوى الاستبدال مما دعا سوريا الى الاحتجاج ، وعندما عاد الجنرال بينه من فرنسا اجتمع برئيس الجمهورية وحضر الاجتماع هنرى فرعون وزير خارجية لبنان فى ١٧ مايو (ايار) وقدم له طلب فرنسا بأن تظل القوات العسكرية تحت القيادة العليا الفرنسية مع صيانة مصالح فرنسا الحيوية فى سوريا ولبنان (مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية وتتضمن الأخيرة قواعد لتأمين مواصلات فرنسا مع ممتلكاتها فيما وراء البحار) .

واجتمع رئيسا الوزارتين السورية واللبنانية فى شتوره فى ١٩ مايو (أيار) ١٩٤٥

للتداول فى الموقف السياسى المترتب على إنزال فرنسا لقوات موجهة إلى سوريا ولبنان دون الحصول على موافقة الدولتين وكذا المطالب التى قدمها المندوب الفرنسى لتكون أساساً للمفاوضات . واتفق الجانبان السورى واللبنانى على عدم الدخول فى مفاوضات فى ظل هذه الظروف التى تنتقص من استقلالهما وسيادتهما مع توحيد جهودهما فى هذا السبيل وعمت الاضطرابات كل أنحاء سوريا وأصبح الحال كما لو نشبت حرب بين فرنسا والشعب السورى فضربت دمشق بالمدافع والطائرات وقررت أن تدير البلاد بحاكم عسكرى ومحاكم عسكرية .

وهكذا قررت فرنسا أن تستخدم العنف لتأمين مصالحها والحصول على إمتيازات ، مما أدى إلى استنكار عالمى وطلبت الولايات المتحدة من فرنسا أن تعيد النظر فى سياستها فى سوريا ولبنان باعتبارهما أعضاء مستقلين فى الأسرة الدولية ، ودعت الحكومة السوفييتية إلى إتخاذ اجراءات عاجلة لوقف النزاع فى سوريا ولبنان ، كما أصدرت جامعة الدول العربية بيانا شجبت فيه الاعتداء الفرنسى المسلح على الدولتين العربيتين .

أما بريطانيا ، فانها بعد تفاقم الوضع فى سوريا فى ٢٩ ، ٣٠ مايو (ايار) ١٩٤٥ ، صرح إيدن أن بريطانيا كانت مستعدة لسحب قواتها من سوريا ولبنان بمجرد الوصول الى اتفاق بينهما وبين فرنسا ، وان بريطانيا لاتريد أن تحل محل فرنسا فى الشرق العربى ، ولكن إزاء الحوادث الدامية العنيفة التى وقعت فقد أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها الى القائد العام البريطانى فى الشرق الأوسط بالتدخل للحيلولة دون استمرار سفك الدماء نظراً لأهمية المنطقة فى الحرب التى لاتزال دائرة ضد اليابان . وكانت الحكومة السورية قد أرسلت الى الحكومة البريطانية تذكرها بأنها ضامنة لاستقلال سوريا ، وطلبت التدخل لاجراء مفاوضات فى جو حر بلا اكراه .

ولم تتخل فرنسا عن مطالبها ، وفى شهر سبتمبر (أيلول) تفاوض بيدو وزير خارجية فرنسا مع بيفن وزير خارجية بريطانيا فى لندن ، واتفق الجانبان فى ١٣ ديسمبر (كانون أول) ١٩٤٥ على :

١ - ضمان ممارسة سوريا (ولبنان) لاستقلالهما مع تعهد كل منهما بألا تحل محل الأخرى فى منطقة نفوذها فى الشرق الأوسط ،

٢ - وضع قواعد لتنظيم انسحاب قواتها العسكرية من سوريا (ولبنان) ، بالجلاء التدريجى المتوازن والمتزامن للقوات البريطانية والفرنسية عن سوريا مع الاحتفاظ بقوة كافية فى المشرق لضمان الأمن .

(وبالنسبة للبنان اتفق الجانبان على احتفاظ فرنسا فيه بقوة)

ولكن السوريين (واللبنانيين) استنكروا الاتفاق الذى كان مصيره الفشل خصوصا وأن الخبراء العسكريين البريطانيين والفرنسيين كان بينهم اختلاف فى الرأى على تنظيم عملية الإخلاء ، كما اعترض الأمريكيون على الاتفاق واعتبروه عودة الى سياسة مناطق النفوذ التى مضى عهدها ، وطلبت الحكومتان السورية واللبنانية من بريطانيا بقاء قواتها طالما بقيت القوات الفرنسية (وقد وافقت بريطانيا) . وعلى ذلك قررت الحكومتان السورية واللبنانية عرض الموضوع على الأمم المتحدة .

القضية السورية فى مجلس الأمن :

عُرضت القضية على مجلس الأمن اعتبارا من يوم ١٤ فبراير (شباط) ١٩٤٦ ، وكثر الجدل بين وفود الدول الأعضاء وتعددت الاقتراحات ولكن أياً منها لم ينل الأغلبية المطلوبة، وفى خلال المناقشات دافع بيدو بحرارة عن مصالح فرنسا فى المشرق والتى تعتبر أكثر أهمية من وجود القوات العسكرية . أما بيفن فقد كان يهدف الى : التوصل الى اتفاق ترضى عنه جميع الأطراف ، تحسين العلاقات بين بريطانيا وفرنسا ، وعدم رغبة بريطانيا فى العودة مرة أخرى الى مجلس الأمن لتقف أمامه موقف المشكو فى حقه . فتقدمت الولايات المتحدة باقتراح حاز الأغلبية (إمتناع بريطانيا وفرنسا وبولنده عن التصويت) ، وكان الاقتراح ينص على أن المجلس يعبر عن ثقته فى إنسحاب الجيوش الأجنبية من سوريا ولبنان حالما يصبح إنسحابها ممكنا من الناحية العملية ، على أن تبدأ بسرعة مفاوضات لتحقيق ذلك .

ولكن فيشنسكى مندوب الاتحاد السوفيتى طلب ادخال تعديلات على المشروع منها :

أ - استبدال كلمة توصية بعبارة الاعراب عن الثقة .

ب - أن يكون الانسحاب حالا وليس عندما يصبح ممكنا من الناحية العملية .

ولذلك فإن الاقتراح الأمريكي رُفض بسبب استخدام المندوب السوفيتى حق الإعتراض (الفيتو) لدرجة أن بيدو وزير خارجية فرنسا عبر عن الموقف السوفييتى قائلا بأنه يبدو أن مسيو فيشنسكي ملكي أكثر من الملك . وانتهت دورة مجلس الأمن فى ١٦ فبراير (شباط) ١٩٤٦ دون التوصل الى قرار . ثم دبرت الحكومة البريطانية فى أواخر فبراير (شباط) ١٩٤٦ إجتماعات فى لندن مع الوفدين السورى واللبنانى ، وأبلغهما بيفن أن حكومته وافقت على تنفيذ قرار الاكثرية فى مجلس الأمن ولابد لها من سحب قواتها ، وأن الجلاء عن سوريا أمر مفروغ منه (وإن ذكر أن ظروف لبنان مختلفة ، وتعرض لموضوع نصارى لبنان فرد عليه رئيسا الوفدين السورى واللبنانى بأن دعوى حماية النصارى ماهى إلا ذريعة لإبقاء الاحتلال ، وأن هذه الدعوى تضر النصارى أنفسهم لأنها تثير العداء بينهم وبين المسلمين الذين سيعتبرون أن النصارى هم سبب التدخل الأجنبى فى بلادهم وهنا حسم بيفن الأمر وأعلن للوفدين السورى واللبنانى أن القوات البريطانية ستجلو عن بلديهما وأن الحكومة البريطانية ستحاول إقناع فرنسا باتباع نفس الطريقة خصوصا عندما ترى فرنسا أن القوات البريطانية وهى أكثر عدداً وعدة من القوات الفرنسية قد انسحبت فى وقت قصير ، وأنه اذا رفضت فرنسا ذلك فستبقى بمفردها أمام مجلس الأمن .

وأخيرا - وبعد مفاوضات فى باريس بين العسكريين فى أوائل مارس (آذار) ١٩٤٦ تحدد موعد الجلاء عن سوريا بأواخر ابريل (نيسان) وتم الجلاء البريطانى / الفرنسى فعلا فى ١٧ من الشهر ، وهو اليوم الذى أصبح العيد القومى لسوريا . وبذلك كانت سوريا أسبق من غيرها من الدول العربية مثل العراق ومصر اللذين كانا لايزالان يكافحان من أجل الاستقلال التام .

مابعد الإستقلال

١ - كانت سوريا تخضع لحكم جمهورى برلمانى قائم على التعددية الحزبية ، وكانت هناك أحزاب تقليدية مثل الحزب الوطنى ، وحزب الشعب ، وكانت تعتمد على الولاء لشخصيات معينة .

وكانت هناك احزاب عقائدية مثل البعث والشيوعيين والقوميين السوريين والإشتراكيين العرب ، ولكنها لم يكن لها إنتشار جماهيرى .

٢ - تأثرت سوريا أكثر من غيرها بأحداث فلسطين ، فاستقلال وزير الدفاع أحمد الشرباتى خلال الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨ فعين جميل مردم رئيس الوزارة حسنى الزعيم مدير الأمن قائداً لأركان الجيش السورى . وبمناسبة الذكرى الأولى لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين قامت مظاهرات عنيفة فى المدن السورية واضطرت الحكومة الى الاستنجاد بالجيش مما أدى الى فتح الباب أمام القادة العسكريين للتدخل فى الشئون السياسية .

٣ - من المشكلات التى صادفت الحكومة السورية موضوع خط أنابيب (تابلاين)التابع لشركة بترول العراق التى لم تكن تدفع رسوما على مرور الأنابيب فى الأراضى السورية ثم عرضت الشركة رسوما هزيلة ، ولكن الوطنيين السوريين كانوا يريدون استخدام البترول العربى للضغط على الولايات المتحدة التى كانت منحازة بشكل واضح لإسرائيل ، متحدية مشاعر العرب وانقسم أعضاء المجلس النيابى بشأن إتفاق التابلاين الى أن وقع إنقلاب حسنى الزعيم فتم توقيع الاتفاق دون مجلس نيابى ، مما أدى إلى إشاعة أن الولايات المتحدة كانت وراد الانقلاب .

عهد الإنقلابات العسكرية

١ - إنقلاب حسنى الزعيم :

وقع هذا الانقلاب فى ٣٠ مارس (آذار) ١٩٤٩ ، والإنقلابات السورية كانت ظاهرة جديدة فى الحياة السياسية فى الشرق العربى ولذلك ترددت كثير من الحكومات فى الإعتراف بالإنقلاب . واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ورفض أغلبية مجلس النواب الإعتراف بالانقلاب والتعاون مع الحكومة الجديدة ، لذلك قرر زعماء الانقلاب حل المجلس . وكثرت الأراء حول صلات حسنى الزعيم بدول أجنبية (أمريكا بسبب المصادقة على مشروع التابلاين ، وبريطانيا لميل حسنى الزعيم للهلال الخصيب) ولايوجد من الأدلة مايؤكد أيا من هذه الأراء .

وحاول حسنى الزعيم أن يجس النبض للسير فى أكثر من اتجاه والاتصال بكافة الأطراف المتنافسة فى الشرق العربى ، فأظهر ميله للإتحاد مع العراق سياسيا وعسكريا على أن يتم الاتفاق العسكرى أولا ، وصادف هذا الاتجاه هوى فى نفس نورى السعيد صاحب مشروع الهلال الخصيب لجذب سوريا نحو العراق وذلك فى مجال التنافس مع مصر .

كما أوفد حسنى الزعيم بعض مبعوثيه إلى جدة ، كما وصل الى دمشق عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية ليرتب لزيارة حسنى الزعيم للقاهرة وعقب هذه الزيارة اعترفت مصر بالنظام الجديد .

ويبدو أن حسنى الزعيم كان يقارن بين الاتحاد السياسى مع العراق (وبذلك يفقدمكانته) وبين التعاون مع مصر والسعودية (وبذلك يحافظ على الكيان السورى والنظام الجمهورى) وفضل الاتجاه الثانى لانه يفتح الطريق أمامه للوصول الى أعلى مناصب الدولة (رئاسة الجمهورية) وفعلا قرر فى يونيو (حزيران) ١٩٤٩ ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية بإستفتاء شعبى .

ولما كان زعماء الانقلابات عادة لايستندون الى تأييد شعبى ، فإنهم - بمجرد توليهم السلطة - يقومون ببعض الإصلاحات الثورية التى ترضى الجماهير فيلتفوا حولهم ، وهذا مافعله حسنى الزعيم الذى قام بعدة إصلاحات رغم أن عهده لم يعمر خمسة أشهر (٣٠ مارس / آذار) - ١٤ أغسطس / آب ١٩٤٩) فقد ألغى الألقاب ، وجعل الأوقاف الخيرية تحت إشراف الدولة (مما أضعف نفوذ رجال الدين) ، وأباح للمرأة حق التصويت (وبذلك صارت سوريا أسبق من بقية الدول العربية فى هذا المجال) ، واهتم باقامة المشروعات العمرانية مثل استثمار مياه الفرات فى إقليم الجزيرة ، وتوصيل المياه العذبة الى حلب ، والبدء فى إقامة ميناء اللاذقية ، بل وكان يرغب فى تحديد الثروات الضخمة ، واجراء إصلاح زراعى بتوزيع أراضى الحكومة على صغار الفلاحين ، كما كان يميل الى الاقتصاد الموجه .

وفى ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٤٩ أجرى الاستفتاء على توليه الرئاسة وفاز بنسبة كبيرة من الأصوات ، وبعد خمسين يوما أطاح به إنقلاب عسكرى ثان فى ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٩ .

وهنا نتساءل عن أسباب سقوط حكم حسنى الزعيم بهذه السرعة :

١ - تعطيل نشاط الأحزاب (دون حلها) ولم ينشىء هيئة سياسية بديلة عن الأحزاب للإتصال بالجماهير ،

٢ - إغضاب الدوائر الاسلامية والمحافظة بتشجيع السفور واستيلاء الدولة على الأوقاف ، وإقتباس القوانين المدنية الحديثة ،

٣ - إنتشار الاستياء والسخط بين ضباط الجيش حتى من عاونوه فى الانقلاب حيث أخذ يحيط نفسه بهالة من العظمة حتى لقد منح نفسة رتبة المارشالية ،

٤ - اعتماده على الأقليات العنصرية والطائفية فكان يولى الأكراد والعلويين المناصب الحساسه فى الجيش وترك الضباط العرب على الجبهه أمام إسرائيل ، كما إختار حسنى البرازى الكردى الأصل رئيسا للوزارة ،

٥ - توثيق صلاته وصلات نظامه بفرنسا (ضد مشروع الهلال الخصيب) مما أثار غضب الوطنيين الذين كانت ذكرى الانتداب مازالت عالقة بأذهانهم ،

٦ - عندما ضيقت الحكومة اللبنانية الخناق علي أنطون سعادة رئيس الحزب القومى السوري لجأ سعادة الى سوريا فطلب لبنان تسليمه وفعلا قام حسنى الزعيم بتسليمه ، ولذلك فإنه عندما قام سامى الحناوى بانقلابه الثانى كان فى الجيش ا لسورى ضابط موال للحزب القومى السورى (فضل الله أبو منصور) طلب أن يتولى هو القبض على رئيس الجمهورية حسنى الزعيم وفعلا قام بإعدامه هو ورئيس وزرائه محسن البرازى ٠

٢ - إنقلاب سامى الحناوى :

كان سامى الحناوى قائد فرقة المدرعات ، وبرر إنقلابه بالرغبه فى تنفيذ الأهداف التى تنكرلها حسنى الزعيم ، ولعله كان يقصد الاتحاد مع العراق ، ويؤكد ذلك أنه تلقى أموالا من العراق ، كما رحبت الصحف البريطانية بحركته ، بينما إعتبرت الصحف الفرنسية حركته مؤامرة دبرتها بريطانيا ونورى السعيد ، أما مصر فقد إعتبرت أن هدف الحركة بيع استقلال سوريا ٠

ورأى سامى الحناوى أن يتيح للساسه من مختلف الأحزاب فرصة الإشتراك فى حكومة مؤقتة إلى أن تجرى الانتخاب لتكوين جمعية تأسيسية يعهد إليها برسم مستقبل البلاد ، على أن يكتفي الجيش بالمراقبه ممثلا فى مجلس عسكرى برئاسة الحناوى وجرت الإنتخابات فى نوفمبر (تشرين ثان] ١٩٤٩ ، وأثبتت إزدياد نفوذ حزب الشعب بينما تراجع الحزب الوطنى ، وزاد عدد النواب المستقلين أنصار الهلال الخصيب ٠ وقبل أن تبدأ فى وضع الدستور إنتخبت الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسى كرئيس للدولة، ثم ثارت مشكلة شائكة وهى القسم الذى يتلوه رئيس الدولة لأنه يتوقف على هذا القسم مستقبل سوريا ، وكان أنصار الهلال الخصيب يرون حذف عبارة "التعهد بالمحافظة على النظام الجمهورى" من القسم ، ولكن حزب الشعب الذى يعارض مشروع الهلال

الخصيب كان ضد التضحية بالنظام الجمهورى ، كما كان ضد سريان المعاهدة البريطانية / العراقية (١٩٣٠) على سوريا فى حالة قيام الهلال الخصيب .

وأرادت مصر أن تدعم موقف الوطنيين السوريين المعادين للهلال الخصيب فاقترحت فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٩ فكرة الدفاع العربى المشترك اى الضمان الجماعى فى نطاق جامعة الدول العربية وبذلك يصبح الدفاع عن سوريا مستندا إلى جهاز من أجهزة جامعة الدول العربية .

وبعدما خرج أكرم الحورانى من الوزارة أخذ يتصل بأصدقائه من الضباط سراً ، ومنهم أديب الشيشكلى الذى كان يمت له بصلة القرابة ، وفى ١٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩٤٩ قاد أديب الشيشكلى فرقة المدرعات التى كان يعمل بها داخل دمشق ، وأعلن أنه جاء لإنقاذ النظام الجمهورى فى سوريا والحيلولة دون وقوع البلاد تحت النفوذ البريطانى أو النظام الملكى (اى منع قيام الهلال الخصيب) .

٣ - إنقلاب الشيشكلى :

يمتاز الشيشكلى عن سلفيه بأنه أكثر منهما دراية بالشئون السياسية ، ولعل ذلك هو الذى جعل عهده أطول عمراً ، وينقسم عهده الى فترتين :

أ - الأولى من ١٩٤٩ - ١٩٥١ ، وفيها إكتفى بدور المراقب تاركا الجمعية التأسيسية تؤدى مهمتها فى وضع الدستور وتشكيل الحكومات أو سحب الثقة منها ، ولكنه كان يتدخل فى حالة ظهور مشكلات شائكة ،

ب - الثانية من ١٩٥١ حتى ١٩٥٤ وفيها تولى السلطة بنفسه .

وقامت الجمعية التأسيسية بوضع دستور فى سبتمبر (أيلول) ١٩٥٠ ، وحولت نفسها بعد ذلك الى مجلس نيابى لمدة أربع سنوات . وكان أبرز المبادىء التى أرساها دستور ١٩٥٠ أن الجمهورية السورية جمهورية عربية وأن الشعب السورى جزء من الأمة العربية (ولذلك فهو أسبق الدساتير العربية فى النص على ذلك) .

وثار جدل حول موضوع دين الدولة الرسمى فكان البعض (حزب البعث) يرون ضرورة النص على أن دين الدولة هو الإسلام ، بينما كان البعض الآخر يعارض ، وأمكن التوصل الى حل وسط وهو النص على أن دين رئيس الدولة يجب أن يكون الإسلام .

والى جانب ذلك فإن الدستور كان يدعم النظام البرلمانى حيث كان مجلس النواب هو الذى ينتخب رئيس الدولة ، كما أنه هو الذى يطرح الثقة بالسلطة التنفيذية ومن حقه أن يسحب الثقة منها .

ورغم قيام النظام الدستورى فى سوريا فإن الأوضاع الداخلية لم تستقر ، بل كثرت الخصومات بين الجيش والحكومة ، وكذلك بين القوى السياسية المتنافسة والمتصارعة ، وإزاد إستمرار الخلافات بين القيادة العسكرية وحزب الشعب الذى كان يتولى الحكم بالاشتراك مع بعض المستقلين ، فقد قام الشيشكلى بإنقلاب أخر فى ١٩٥١ .

واستغل الحزب الوطنى الضربة التي تلقاها حزب الشعب للعودة الى ممارسة النشاط لا بالتعاون مع الشيشكلى ولكن بمناهضة مشروع الهلال الخصيب ، ودعا صبرى العسلى كلا من شكرى القوتلى وجميل مردم اللاجئين الى مصر للعودة الى سوريا ، كما استأنفت كل من مصر والسعودية تأييدها للحزب الوطنى . وعندما تعرضت سوريا لخطر من جانب اسرائيل فى ربيع ١٩٥١ بسبب قيام اسرائيل بردم بحيرة الحولة تمهيدا لإقامة مستوطنات بجوار الحدود السورية(ومخالفة بذلك لشروط الهدنة) استنجدت سوريا بكل من العراق ومصر ، وبادر العراق بتقديم المساعدات ، بينما تلكأت مصر ، ولم تجد الحكومة السورية فى وجود القوات العراقية على أراضيها خطرا على الجمهورية لأن حزب الشعب كان قد صرف النظر عن مشروع الهلال الخصيب وكان السبب الرئيسى للخلاف بين حزب الشعب والقيادة العسكرية هو استياء حزب الشعب من وجود رقيب على أعماله ، فاستقال ناظم القدسى من رئاسة الوزارة وخلفه حسن الحكيم المستقل والذى كان من أنصار التحالف مع الغرب . وفى ذلك الوقت سعت الدول الغربية لضم مصر وبعض الدول العربية الأخرى الى الأحلاف الغربية ، ففى نوفمبر (تشرين ثان)

١٩٥١ قدمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا الى مصر المذكرة الرباعية طالبين انضمام مصر الى منظمة دفاعية عن حوض البحر المتوسط . أما فى سوريا فقد أخذت تنتشر الدعوة الى الحياد وخاصة بين الاحزاب الجديدة مثل البعث الاشتراكى العربى والجبهة الإسلامية الاشتراكية .

٤ - حكم الشِشكلى المباشر (١٩٥١ - ١٩٥٤) :

اشتد الخلاف بين الجيش والنظام المدنى ، إثر إستقالة حسن الحكيم الذى خلفه معروف الدواليبى الذى اصطدم بالشِشكلى فى أمرين :

أ - أن الدواليبى إختار بنفسه وزير الدفاع وبذلك سلب من الشِشكلى ما كان يعتبره حقا له .

ب - إلحاق الشرطة بوزارة الدفاع .

ولذلك فإنه فى ٢٨ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥١ قام الشِشكلى بما يمكن اعتباره انقلابا جديدا ، فلجأ الى إجراءات عنيفة فاعتقل أعضاء الوزارة ولم يكن قد مضى على تشكيلها يوم واحد ، فاستقال هاشم الآتاسى من رئاسة الجمهورية فعينت قيادة الجيش فوزى سلو رئيسا للدولة ، وهو من صنائع الشِشكلى ، ولم يشأ الشِشكلى أن يضع نفسه فى هذا المنصب انتظارا لفرصة أخرى .

وقد اصطدم الشِشكلى بكافة القوى السياسية والاجتماعية ومع ذلك فقد كان للفترة التى قضاها فى حكم البلاد (عامين) أثر كبير فى حياتها ، فقد شهدت سوريا إصلاحات هامة :

١ - وذلك بتقوية قبضة الدولة على المناطق التى تسود فيها الروح العشائرية والطائفية والإقطاعية .

٢ - وضع قيود شديدة على خروج الأموال من البلاد ،

٣ - تأميم بعض الشركات الأجنبية ، وإلزام شركات أخرى لها فروع فى سوريا بأن يكون ممثلوها فى البلاد من المواطنين ،

٤ — رفع الضريبة على الدخول ،

٥ — إصدار قانون بتحديد الملكية الزراعية فى يناير (كانون ثان) ١٩٥٢ وزيادة حصة الفلاحين المستأجرين إلى ٧٥ ٪ من المحصول بدلا من النصف .

أما فيما يختص بموقف الششكلى من مسألة الوحدة العربية فقد كان يعلن دائما تمسكه بمبدأ الوحدة الشاملة لا الوحدة الجزئية (ويدل على ذلك معارضته للهلال الخصيب) إلا أنه كان أحيانا يكشف عن نزعة إقليمية فكان يردد أن سوريا هى (بروسيا العرب) التى ستعمل على تحرير العالم العربى من الإستعمار ، كما أنه فى الدستور الذى وضعه عام ١٩٥٣ كانت العبارات التى تؤكد عروبة سوريا أضعف منها فى دستور ١٩٥١ ،

ومنذ تسلمت حكومة الششكلى السلطة فى ١٩٥١ ساءت علاقتها بالعراق إلا إنه لم يحاول التكتل مع مصر والسعودية (مثلما فعل حسنى الزعيم) الا بعد ١٩٥٢ حيث زار مصر عقب ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ وأستقبل بحفاوة وعند عودته الى دمشق وجد عدداً من صغار الضباط يقدمون له وهو فى المطار عدداً من المطالب الخطيرة :

أ — إعادة الحرية الكاملة للأحزاب السياسية .

ب — وقف جمع التبرعات شبه الإجبارية بإسم الجيش والتى كانت تنفق فى الواقع من اجل الحزب السياسى الجديد الذى أسسه الششكلى بإسم حركة التحرير العربى .

وتظاهر الششكلى بالقبول ، وبعد أن عاد الى مقر القيادة اعتقل هؤلاء الضباط ، وكان منهم عدنان المالكى الذى كانت له صلة بحزب البعث ، ففر زعماء الحزب الى الخارج حيث أخذوا يشنون حملة صحفية على نظام الششكلى وعندئذ فكر الششكلى فى أن يتولى الرئاسة بنفسه بعد أن مهد لذلك بتكوين حركة التحرير العربى ١٩٥٢ لتكون الحزب الوحيد فى البلاد مع تصفية بقية الأحزاب التى كان قد أوقف نشاطها . وأصدر الشيشكلى دستورا جديداً ينص على الجمهورية الرئاسية .

ورشح نفسه لرئاسة الجمهورية وتولاها بمقتضى استفتاء فى يوليو (تموز) ١٩٥٣ ، ثم أجريت انتخابات لمجلس النواب لم يتقدم إليها سوى حركة التحرير العربى (حزب

الششكلى) والحزب القومى السورى الذى لم يفز إلا بمقعد واحد ، الأمر الذى أدى إلى اشتداد المعارضة لحكم الشيشكلى الدكتاتورى ، كما أن تقوية أجهزة الحكومة المركزية فى دمشق أدى الى سخط الدروز الذين كانوا يميلون لأن تكون لهم شخصية قائمة بذاتها ، واجتمع سرا فى يوليو (تموز) ١٩٥٣ ممثلو الأحزاب المختلفة (الشعب والوطنى والبعث والشيوعى) رغم تعارض أفكارهم ومبادئهم وبواعثهم ، وأبرموا فيما بينهم ميثاقا من أجل التعاون للتخلص من حكم الشيشكلى بمجرد أن تنطلق الشرارة الأولى من جبل الدروز .

ولم يقتصر السخط على الشيشكلى على الأحزاب السياسية بل امتد أيضا الى الجيش ، بسبب إبتعاده عن رفاقه القدامى الذين ساندوه فى البداية ، وأصبح يعتمد على حركة التحرير العربى لكى تكون له جذور شعبية .

وإلى جانب ذلك فإن بعض الحكومات العربية كانت تساند المعارضة السورية للشيشكلى وخصوصا العراق الذى كان يقدم الأموال للمعارضة ، بل تردد أن الجيش العراقى وضع خطة لغزو سوريا فى أثناء الفوضى التى انتشرت فى سوريا خلال الأيام الأخيرة من حكم الشيشكلى ، فقد كثرت المظاهرات وأعلنت الأحكام العرفية ووُضعت السلطة فى يد قادة الحاميات فى المحافظات ، وزُج فى السجون بالكثيرين من رجال الأحزاب وكان منهم هاشم الأتاسى نفسه .

ومع ذلك لم يكن من الممكن ازاحة الشيشكلى إلا إذا تدخل الجيش وفعلا استولت حاميات المحافظات على السلطة ، ولم يجد الشيشكلى بداً من الاستسلام للإنذار الذى وجه اليه بمغادرة البلاد ، ربما - فى بعض الأقوال - ليجنب سوريا حربا أهلية ، أو - فى أقوال أخرى - ليفلت بالأموال التى جمعها خلال حكمه ليستثمرها بعد ذلك فى مشروعاته فى البرازيل .

عودة الجمهورية البرلمانية
(١٩٥٤ - ١٩٥٨)

فى خلال هذه الفترة عادت الأحزاب السياسية التقليدية إلى السيطرة على حياة البلاد السياسية ، ولكنها كانت قد ضعفت بعض الشئ ، مما أتاح الفرصة لظهور أحزاب أخرى جديدة يمكن إعتبارها احزابا عقائدية مثل البعث والشيوعى .

أما بالنسبة لحزب البعث فقد ظهر كحزب سياسى فى عام ١٩٤١ ، وكان ساخطا على حزيب الكتلة الوطنية لا لأنه تهاون فى المفاوضات مع فرنسا وحسب ، ولكن لأنه أيضا قصر نشاطه على الجانب السياسى من القضية الوطنية دون العناية بالأحوال الإجتماعية وضرورة تغييرها . وبعد فشل ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق صارت الوحدة هى المبدأ الأول بين مبادئ البعث الثلاثة (الوحدة ، الحرية ، الاشتراكية) وفى سبيل ذلك قرر ألا يعترف بالحدود التى أقامها الإستعمار بين الأقطار العربية ، فأسس له فروعا فى (العراق والأردن ولبنان) ، ولذلك صارت له قيادتان كل منهما ترأس تنظيما : القيادة القومية التى ترأس التنظيم القومى الذى يضم كل الفروع فى مختلف الدول العربية ، والقيادة القطرية التى ترأس التنظيم القطرى الذى ينشط فى قطر وأحد من الأقطار العربية .

وفى اوائل ١٩٥٢ اندمج الحزب العربى الإشتراكى بزعامة أكرم الحورانى فى حزب البعث وصار الحزب يعرف بإسم حزب البعث العربى الإشتراكى .

ويعترف حزب البعث بالملكية الفردية بشرط ألا تسرى على وسائل الانتاج ، فالأرض لمن يزرعها ، وأفضل نظام للأنتاج الزراعى فى رأيه هو القرى التعاونية ، وأن تمليك الأرض لأفراد المزارعين يؤدى إلى تفتيتها مما يضعف الإنتاج ، وكان يعترض على مبدأ تعويض الملاك عندما طبق قانون الإصلاح الزراعى للمرة الأولى عام ١٩٥٨ .

وعندما تولى البعث الحكم فى عام ١٩٦٣ أعاد تأميم الشركة الخماسية وكذلك جميع المصارف ، وحدد ملكية الأفراد للأسهم ، وبمضى الوقت أخذ يتوسع فى هذه الإجراءات

فأمم مصانع النسيج فى حلب عام ١٩٦٤ مما اثار معارضة التجار ، وكذلك أممت صناعات أخرى ووضع الاستيراد والتصدير تحت إشراف الدولة ، كما وصف الدستور المؤقت الصادر فى إبريل (نيسان) ١٩٦٥ سوريا بأنها جمهورية ديمقراطية إشتراكية أما الحزب الشيوعى فقد بدأ فى ١٩٢٢ بالاعتماد على الأقليات ، وتولى زعامته فى عام ١٩٣٢ خالد بكداش وهو من أصل كردى وكان يعمل على نطاق سوريا ولبنان معا ، ولكن الحزب لم يتخذ صفة شرعية إلا فى عام ١٩٤٣ فى اثناء وجود الشيوعيين الفرنسيين فى الحكومة المؤقتة التى أقامها ديجول فى ذلك الوقت ، ولذلك كان الحزب يتأثر بنوع الحكم فى فرنسا ، حتى أن بعض الوطنيين كانوا يعتبرون الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان فرعا من الحزب الشيوعى الفرنسى كما كان مركزه ومكانته تتأثران بموقف الاتحاد السوفيتى من القضايا العربية ، فإرتفعت مكانته عندما أيد الاتحاد السوفيتى استقلال سوريا ولبنان عام ١٩٤٤ ، ثم هبطت مكانته عندما أيد الاتحاد السوفيتى قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ .

ورغم أنه لم يكن للحزب الشيوعى سوى نائب واحد فى البرلمان السورى فقد كانت للحزب أهميته دوليا لأنه كان الحزب الشيوعى الوحيد فى كل البلاد العربية الذى أكتسب صفة شرعية وله ممثل فى مجلس النواب .

الحزب القومى السورى :

أسسه أنطون سعادة عام ١٩٣٢ ، ولم تكن له شعبية بسبب آرائه وأفكاره الغربية التى كانت تقوم على الإقليمية حيث كان يرى أن العنصر الذى يشكل الأمم هو الاقليم الطبيعى أرض الآباء والأجداد وليست اللغة أو الدين .

فاللغة الأسبانية السائدة فى أمريكا الجنوبية لم تجمع أقطارها فى دولة واحدة ، واللغة الإنجليزية لم تجعل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية دولة واحدة .

والسوريون – فى سوريا بحدودها الطبيعية من جبال طوروس شمالا حتى قناة السويس جنوبا – هم فى نظر الحزب السورى ورثة الحضارات القديمة وبالتالى فهم ليسوا جزءا

من الشعب العربى .

وكانت أوامر الزعامة (أنطون سعادة أول زعيم للحزب) مقدسة ، وكان أنصاره يتميزون بالروح الفدائية والطاعة العمياء ولم تكن له شعبية ولذلك كان أسلوبه المؤامرات ، وقد أعدم سعادة فى ١٩٤٩ ونشب صراع على الزعامة بعده بين خليفته جورج عبد المسيح ومنافسه أسد الأشقر وبعد مقتل عدنان المالكى البعثى فى ١٩٥٥ تشتت الحزب فى سوريا وإندثر منها تقريبا وأصبح يرتكز أساسا على لبنان ولم يلبث أن صفى الحزب فى لبنان أيضا منذ ١٩٦١ عندما قام إثنان من الضباط الموالين للحزب بمحاولة إنقلاب فاشلة .

تطور الأحداث فى سوريا بعد الششكلى

رغم تعاون الأحزاب الجديدة : البعث والشيوعيين والإخوان على القضاء على حكم الششكلى فإن الأحزاب التقليدية الوطنى والشعب هى التى جنت الثمار ، وفاز حزب الشعب بأكبر عدد من مقاعد مجلس النواب فى إنتخابات سبتمبر ١٩٥٤ ، التى وصفها المعلقون الغربيون بأنها كانت أكثر الإنتخابات حرية فى المنطقة .

ولم يلبث أن تولى رئاسة الوزراة فارس الخورى المستقل ، ولم يلبث أن نشب صراع حاد إزاء الموقف من الأحلاف عموما وحلف بغداد على وجه الخصوص الذى كانت حكومة العراق تصر على تكوينه وإنقسم ساسة سوريا فريقين فريق يؤيد الأحلاف ، وفريق يعارضها (الشعب والبعث والمستقلون) وفى انتخابات رئاسة الجمهورية فاز شكرى القوتلى (وطنى) على خالد العظم (مرشح الجبهة اليسارية) ، وقد أدت الانتخابات إلى سخط اليسار .

وفى عام ١٩٥٥ أغتيل عدنان المالكى نائب القائد العام للجيش السورى وأعتبر الحزب القومى السورى مسئولا عن الحادث الذى أدى إلى اشتداد المنافسات بين فئات

الجيش ، وبذلك غرق الجيش السورى فى السياسة وأخذ النظام فيه يختل ، وفى الوقت نفسه بدأت تظهر مجموعة من الضباط الشبان الذين قفزوا فى سلم الترقى بسرعة ومنهم عبد الحميد اسراج الذى كان له نفوذ خاص بحكم منصبه كمدير (المكتب الثانى) أى المخابرات السورية .

ولم تلبث السياسة العربية أن أخذت هى الأخرى تؤثر فى أحوال سوريا ، فقد توترت العلاقات بين مصر وسوريا بسبب ترحيب الحكومة السورية باللاجئين من الإخوان المسلمين ثم سماحها للصحفى المصرى محمود أبو الفتح بالإقامة فى دمشق ومواصلة نشاطه ضد نظام الحكم فى مصر .

ولم تكد الحكومة المصرية تفرغ من مشكلة الجلاء عام ١٩٥٤ حتى وجهت اهتمامها وجهودها لمناهضة حلف بغداد ولذلك دعت الحكومات العربية لعقد دورة خاصة للجامعة العربية فى القاهرةفى يناير (كانون ثان) ١٩٥٥ وطالبتهم بإعلان أن جميع الأحلاف العسكرية تتناقض مع ميثاق الجامعة العربية وأن التحالف مـع تركيا (عضو حلف بغداد) معناه التحالف مع إسرائيل .

وكان فارس الخورى رئيس الوزارة السورية هو ممثل سوريا فى هذا الإجتماع ، ودعا إلى أن تترك كل دولة حرة فى إتخاذ الموقف الذى يلائمها ، أما عن سوريا فقد أعلن أنها قررت عدم الدخول فى الأحلاف .

وقد أغضب هذا الموقف الساسة المعادين للأحلاف فى سوريا ، فاستقال الخورى وخلفه صبرى العسلى فى وزارته الثانية ، وفى عهدها وقع حادثان كان لهما أثرهما فى إبراز أهمية التعاون بين سوريا ومصر : الحشود التركية على حدود سوريا ، ووقوع عدوان إسرائيلى على غزة (التى كانت تحت الإدارة المصرية) فى فبراير (شباط) ١٩٥٥ .

وعندئذ قرر بعض قادة الجيش السورى ومنهم عدنان المالكى ، ومعهم خالد العظم الإتفاق على تكوين قيادة عسكرية موحدة مع مصر ، وكان الهدف من الإتفاق هو معارضة حلف بغداد ، وهذا الاتفاق جعل سوريا لاتتخلى عن موقفها السلبى من الأحلاف وحسب بل صارت أيضا تشارك مصر إيجابيا فى مناهضة الأحلاف .

واقترن ذلك بتقارب سورى سوفيتى وتشيكوسلوفاكي ، وهذا أدى بدوره إلى ازدياد قوة اليسار فى سوريا حتى لقد قبل الحزب الشيوعى التعاون مع البعث وقد أدى هذا التحول فى سياسة سوريا الخارجية وازدياد قوة اليسار فى الداخل إلى تدبير حلف بغداد بمساعدة الدول الغربية (وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا) والحزب القومى السورى عدة مؤامرات ضد حكومة دمشق ، منها مؤامرة فى صيف ١٩٥٦ بواسطة أديب الشيشكلى والتى فشلت ، فقد أعلن عبد الحميد السراج فى ٢٣ نوفمبر (تشرين ثان) اكتشاف المؤامرة . ومن الجدير بالملاحظة أنه كان قد تحدد يوم ٢٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٦ لتنفيذ المؤامرة ، وهو اليوم الذى وقع فيه العدوان الثلاثى على مصر بعد تأميمها لشركة قناة السويس .

هذه الأحداث جعلت مشروعات الإتحاد بين مصر وسوريا تتخذ شكلاً جدياً .

الوحدة المصرية السورية

ذكرنا فيما سبق الإتفاق السورى المصرى فى مارس (آزار) ١٩٥٥ ضد الأحلاف كمقدمة لتشكيل قيادة عسكرية مشتركة ، ولكن تشكيل هذه القيادة كان يبدو متعذراً فروى الاكتفاء باتفاقيات ثنائية بين مصر من جهة وسوريا والسعودية واليمن من جهة أخرى ، وكان الاتفاق المصرى السورى هو الوحيد المتوقع له النجاح نظراً لاتفاق الدولتين فى سياستهما الخارجية .

وكان حزب البعث أكثر الأحزاب السورية حماساً لتحقيق الاتحاد الفيدرالى مع مصر رغم أن مصر كانت لاتفكر فى تغيير الأوضاع الدستورية فى البلاد العربية وإنما تكتفى بتنسيق السياسة الخارجية .

وخلال عام ١٩٥٧ مرت بسوريا أحداث كانت تشجع على قرار الجيش السورى بتحقيق وحدة إندماجية مع مصر وبذلك يضع الساسة المختلفين فيما بينهم أمام الأمر الواقع ، فقد ازدادت الضغوط الدولية ، والانقسامات العربية ، والصراع الداخلى بين الفئات المتنافسة فى الجيش وهو الصراع الذى كان يعكس الصراعات فى مجلس النواب السورى .

ومما زاد من الضغوط الدولية إشتراك الولايات المتحدة فيها بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر وادراك الحكومة الأمريكية لعجز بريطانيا عن القيام بمهمة الدفاع عن الشرق الأوسط الأمر الذى يؤدى – فى نظر الأمريكيين – إلى حدوث (فراغ) وخطر على المنطقة من جانب الاتحاد السوفييتى ، وعلى ذلك أصدر أيزنهاور مبادئه المعروفة من أجل أن تملأ الولايات المتحدة هذا الفراغ .

وكانت مبادئ أيزنهاور تنص على أن تقدم الحكومة الأمريكية المساعدة لصد عدوان الشيوعية الدولية بناء على طلب الحكومات المعنية فـى المنطقة . كما أنه فى الوقت نفسه (مارس / آذار ١٩٥٧) إنضمت الولايات المتحدة الى اللجنة العسكرية التابعة لحلف بغداد ، وبذلك كان فى استطاعة دولة مثل تركيا إن تستنجد بالولايات المتحدة بدعوى أن

سوريا تهدد أمنها . فقد صار الغرب – وبخاصة الأمريكيين – يكرهون سوريا لتعاونها الاقتصادى مع الدول الشيوعية واعتبار ذلك تبعية ، حتى لقد استخدمت المخابرات الأمريكية أديب الششكلى فى محاولة لإسقاط الحكم الوطنى فى سوريا ، وفشلت المؤامرة ، وحاولت الولايات المتحدة استخدام مبادئ أيزنهاور ضد سوريا فأوفدت لوى هندرسون وكيل الخارجية (وهو خبير فى شئون الانقلابات) لدراسة أحوال الأقطار المحيطة بسوريا والموالية للغرب ، ولم يجد المبعوث الأمريكى دليلاً واحداً على سيطرة الشيوعيين على سوريا ، كما أن حكام الدول المحيطة بسوريا والموالية للغرب كانوا لايستطيعون الاستنجاد بالولايات المتحدة خوفا من هبوط مكانتهم أمام الرأى العام العربى . بل إن الجيش السورى هو الذى استقدم كتبتين مصريتين سراً إلى اللاذقية فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٧ .

أما الاتحاد السوفيتى فقد أبدى استعداداً لمساعدة سوريا ، وحاول استصدار تصريح رباعى مع الدول الغربية الثلاث بعدم استخدام القوة فى الشرق الأوسط ، لكن الدول الغربية رفضت الفكرة حتى لايصبح الاتحاد السوفييتى من الدول المسئولة عن هذه المنطقة . ولما كان الاتحاد السوفيتى يدرك أن تركيا هى أكثر الدول تهديدا لسوريا فقد وجه إنذاراً لتركيا التى كانت توجد فوق أراضيها أهم القواعد العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط .

هذه المخاوف أدت الى اسراع الخطى نحو الوحدة ، وكان الجيش السورى أكثر التنظيمات فى سوريا شعورا بالحاجة الملحة الى الوخدة ، وفى يناير (كانون ثان) ١٩٥٨ سافر وفد من كبار الضباط السوريين الى القاهرة من اجل تحقيق الوحدة وتحققت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٥٨ . وهكذا نرى أن نظام الوحدة الاندماجية لم يتقرر إلا فى اللحظة الأخيرة ولذلك لم يوضع لها تخطيط مسبق فى المجالات السياسية والتشريعية والإقتصادية ، وكان تحقيقها يقوم على أساس واحد هو زعامة شخصية عبد الناصر .

ولم تجد الوحدة ترحيبا سواء من الاتحاد السوفيتى (الذى كان يعارض الحكم الفردى

والعسكرى حيث فى ظله لايستطيع الشيوعيون العمل بحرية أو الولايات المتحدة التى كانت ترى أن قيام دولة قوية فى المنطقة يعرقل مشروعاتها وبخاصة الأحلاف .

كما كانت تخشى أن يؤدى قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى تهديد أمن اسرائيل وسلامتها .

ومن أهم سمات الوحدة الإندماجية (وسوف نرى أنها تنطوى على جذور الضعف وبذور الانفصال بعد فترة وجيزة) : -

١ - تكوين مجلس (وزراء) تنفيذى فى كل من الإقليمين الشمالى والجنوبى .

٢ - أصبح لرئيس الجمهورية العربية المتحدة أربعة نواب أثنان مصريان واثنان سوريان .

٣ - وحدت قيادة الجيش وإن ظل هيكل الجيش السورى قائما بإسم الجيش الأول .

٤ - لم يقرر مجلس الأمة الموحد التنسيق فى التشريع .

٥ - تم الاندماج الكامل فى مجال السلك الدبلوماسى وترتب على ذلك إلغاء بعض وظائف السفراء مما أضر بمصالح بعض الموظفين فى وزارة الخارجية .

٦ - فرض منظمة سياسية واحدة هى الاتحاد القومى (المنبثق من السلطة) على كلا القطرين مما جعل الأحزاب السورية تعمل سراً ، وأذ أن الأتحاد القومى لم يملأ الفراغ الذى وجد بعد حل الأحزاب .

٧ - حل الحزب الشيوعى السورى وغادر زعيمه خالد بكداش البلاد .

٨ - تقبل حزب البعث السورى الوحدة الإندماجية على مضض (فقد كان يفضل إتحاداً فيدراليا) ولذلك اختار عبد الناصر أحد أعضائه وهو أكرم الحورانى كواحد من نواب الرئيس ، وخمسة من أعضائه كوزراء فى أول مجلس تنفيذى للإقليم الشمالى .

إعترض أعضاء حزب البعث المنحل على مبدأ تعويض من أنتزعت أملاكهم طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى ، كما كان هؤلاء الأخيرون حاقدين على إنتزاع أملاكهم وعلى ذلك فإنه فى ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٦١ حدث الانفصال .

فما الأسباب الرئيسية لحركة الإنفصال ؟

لقد أوضحنا فيما سبق بعض الظروف التى جعلت التربة صالحة للأنفصال ويمكن أن نضيف إليها :

١ - قرارات يوليو (تموز) الإشتراكية كانت من أهم دوافع الانفصال ذلك أن من قاموا به كانوا من الطبقات المحافظة التى تدافع عن مصالح الملاك .

٢ - نزوع السوريين إلى الروح الفردية والثورة على أية سلطة قوية تفرض عليهم قيوداً فى شتى نواحى النشاط ، مثل القيود الجمركية التى أثارت التجار ، وهم نسبة غير قليلة من الشعب السورى .

٣ - اعتماد عبد الناصر على شخص واحد فى إدارة الإقليم الشمالى وهو عبد الحميد السراج رجل المخابرات السابق مما جعل بعض العناصر التى اشتركت فى إقامة الوحدة تؤيد الإنفصال .

٤ - عدم الإتصال الجغرافى بين الإقليمين السورى والمصرى مما يضعف الرابطة وعملية الإندماج .

٥ - تطبيق القوانين دفعة واحدة ، كما أن القوانين التى أطبقت فى مصر لم تكن بالضرورة تصلح للتطبيق فى سوريا .

سوريا بعد الإنفصال :

١ - لما كان الضباط القائمون بحركة الانفصال قد وعدوا بإعادة الحياة البرلمانية إلى سوريا ، فقد أجريت انتخابات لتكوين جمعية تأسيسية فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٦١ وإحتل معظم مقاعدها نواب قدامى (من حزب الشعب و المستقلين) .

٢ - الانقسام فى صفوف الجيش بين مؤيد للوحدة ومعارض لها فقام أنصار الوحدة

بمحاولة فاشلة للثورة فى حلب فى مارس (آذار) ١٩٦٢ .

٣ - حاولت الجمعية التأسيسية إلغاء قرارات يوليو أو تعديلها ، فأوقفت تأميم البنوك وشركات التأمين وبعض الصناعات فى فبراير (شباط) ١٩٦٢ ، كما أدخلت تعديلات على قانون الإصلاح الزراعى لصالح الملاك .

٤ - عانت سوريا من عدم الإستقرار السياسى ، فقد شهدت أربع وزارات خلال سبعة عشر شهراً (منذ الانفصال وحتى ثورة ٨ مارس / آذار ١٩٦٣) .

٥ - تعاون بعض ضباط الجيش السورى من المنتمين لحزب البعث مع مديرى حركة ٨ مارس (آذار) ١٩٦٣ ومن ثم كانت السلطة التنفيذية الجديدة بعثية الطابع ، ولما كان البعث حزبا اشتراكيا فقد أممت جميع المصارف فى مايو (أيار) ١٩٦٣ ، ثم طبق التأميم على مصانع النسيج ، وأصبح العمال والموظفون يشتركون فى المصانع والمزارع المؤممة مع مندوبين عن الحزب ، وشكلت محكمة عسكرية لمعاقبة من يعرقل تنفيذ هذه القرارات .

٦ - فى ابريل (نيسان) ١٩٦٤ صدر دستور مؤقت لسوريا بأنها جمهورية ديمقراطية إشتراكية .

٧ - فى فبراير (شباط) ١٩٦٦ وقع إنقلاب فى سوريا يعتبر أكثر الإنقلابات دموية فيها ، وكان نجاح هذا الإنقلاب يعتبر نجاحا لليساريين ضد المعتدلين والعسكريين على حساب المدنيين داخل حزب البعث نفسه الذى أصبح منقسما إلى فئات متصارعة كالصراع بين الأحزاب وبعضها .

٨ - لذلك توثقت علاقات سوريا بالاتحاد السوفيتى الذى زاد من مساعداته الإقتصادية والعسكرية ، كما توسط بين سوريا ومصر لعقد معاهدة دفاع مشترك فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٦ مما سيؤدى إلى ازدياد حدة الصراع العربى الإسرائيلى ثم حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

٩ - والسبب فى ذلك أن النظام السورى المنبثق عن إنقلاب فبراير (شباط) ١٩٦٦ ساند بشدة حركات المقاومة الفلسطينية وتعددت حوادث الحدود بين سوريا

وإسرائيل مما جعل إسرائيل تقوم بغارة جوية على دمشق ، كما حشدت قواتها على حدودها مع سوريا (ولو أن أخبار هذه الحشود صارت موضع جدل حول صحتها) ، مما دفع عبد الناصر إلى الإقدام على التصرفات التى أدت إلى مأساة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

١٠ – وفى أثناء حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ إستولت إسرائيل على هضبة الجولان رغم مناعتها مما أثار بعض الشكوك ، وعزا البعض ذلك إلى سحب جزء من القوات السورية المرابطة فى الجولان إلى دمشق لحماية النظام القائم .

١١ – استمر التصلب السورى فى الصراع مع إسرائيل لدرجة أن سوريا لم تحضر مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فى أغسطس (آب) من نفس العام . كما رفضت سوريا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ رغم أن عبد الناصر قبله .

١٢ – فى أواخر عام ١٩٦٨ بدأ يظهر داخل البعث فريق آخر أكثر واقعية بزعامة حافظ الأسد الذى كان وزير الدفاع منذ حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، ومن المحتمل أن هذا الفريق كان ينوى الإستيلاء على السلطة فى أوائل ١٩٦٩ لولا تهديد الأتحاد السوفيتى بإيقاف إمداد سوريا بالسلاح والمساعدات الفنية والإقتصادية .

١٣ – ثم تأزم الموقف بين حافظ الأسد والفريق المتصلب بسبب الصدام الذى حدث فى الأردن بين الملك حسين والفلسطينين ، وكان من رأى المتشددين التدخل عسكريا لمناصرة الفلسطينيين ولكن فريق حافظ الأسد كان يخشى أن توجه الى سوريا ضربة إسرائيلية أخرى .

١٤ – وأخيرا نجح حافظ الأسد فى الأستيلاء على السلطة فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٠ ورغم أن النظام الجديد أعاد المؤسسة الدستورية التى افتقدتها سوريا منذ إنقلاب فبراير (شباط) ١٩٦٦ ، إلا أن هذه المؤسسات كانت ضعيفة التأثير .

كما طبقت النظرة الواقعية فى المجال الاقتصادى ، فمع الإحتفاظ بالمبادئ الإشتراكية أتيحت الفرصة للنشاط الاقتصادى الوطنى والاستثمارات الأجنبية .

وكذلك فى مجال العلاقات العربية والصراع مع إسرائيل سارت سوريا على سياسة

مزدوجة ، فمن الناحية النظرية استمر التأييد التام للمقاومة الفلسطينية ، ولكن من ناحية أخرى حظرت سوريا نشاط الفرائيين انطلاقا من أراضيها وعملت على إبعادهم إلى الأردن أو لبنان كما اتبعت السياسة المزدوجة على الصعيد الدولى ، فاستمرت تحصل على مساعدات من السوفيت ، وفى الوقت نفسه كان التدخل السورى فى لبنان بموافقة الأمريكيين .

الفصل الثالث

لبنـــــان

* الطوائف وتاريخها تحت الحكم العثمانى - عهد المتصرفية

* الادارة الفرنسية

* التطور السياسى

* انتهاء الانتـــداب

* الميثاق الوطـــنى

* ازمـــــة ١٩٥٨

إن الأحداث والحروب الأهلية الدامية التي اندلعت فى لبنان منذ عام ١٩٧٥ لتدعونا الى تتبع تاريخ لبنان منذ بداية العصور الحديثة أى نرجع إلى الوراء أكثر مما فعلنا فى دراستنا هذه مع الأقطار العربية الأخرى فى الشرق العربى علنا نلتمس الأسباب العميقة التى أدت إلى هذه الأحداث .

يرجع تاريخ لبنان الحديث - شأنه شأن بقية أقطار الشرق العربى - إلى الفتح العثمانى عام ١٥١٦ ، وعندئذ كانت إمارة آل معن هى التشكيل السياسى الواضح فيما يعرف الآن بجبل لبنان ، وكانت هذه الإمارة تتسع أراضيها وتضيق تبعا للأحوال السياسية السائدة فى المناطق التى حولها ، (ولايات حلب ودمشق وطرابلس وصيدا) . وقد دفعت طبيعة الأرض الجبلية السكان الى التقوقع فاستمرت كل طائفة دينية أو مذهبية تعيش بمعزل عن غيرها خصوصا وقد عجزت الزعامة الطائفية عن التفاهم فيما بينها لتعدد اتجاهاتها وإستمرار التعصب الطائفى .

أما عن التركيب الإجتماعى فى لبنان الكبير* (الذى يتكون من الجبل والسهل

---

* لمزيد من التفاصيل أنظر :

١ - عبد العزيز نوار : وثائق أساسية فى تاريخ لبنان الحديث ، (جامعة بيروت العربية - بيروت ١٩٧٤) .

٢ - بطـــرس ضو : تاريخ الموارنة الدينى والسياسى والحضارى . جزءان (دار النهار ، بيروت ١٩٧٠ - ١٩٧٢) .

٣ - حيدر الشهابى : لبنان فى عهد الأمراء الشهابيين (بيروت ١٩٣٣) .

٤ - حتى ، فيليب : لبنان فى التاريخ منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحاضر ، ترجمة أنيس فريحة (بيروت - نيويورك مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٥٩) .

5 - Churchill , C. H :- The Druzes and the Maronite 1840 - 1860 (Lond . 1862)

6 - Hourani , A :- Minorities in Arab World (Lond 1947)

الساحلى وسهل البقاع) فقد كان أقوى العوامل فى توجيه تاريـخ لبنان الحديث والمعاصر ، فأهل لبنان يتوزعون بين فرق متعددة تنتمى الى الإسلام والمسيحية الى جانب الأحزاب والطوائف المتصارعة :

السنة :

ويكثرون فى طرابلس والسهول الساحلية الممتدة من الشمال حتى صيدا ، ولما كانوا قد وقع عليهم عبء مقاومة الحملات الصليبية فقد كانوا يثقون فى انفسهم – حتى بعد انحسار موجة الصليبيين – فصار لهم النفوذ الأقوى ، واستمر للسنة مكانتهم العليا فى الإدارة والحكم خلال العهد العثمانى (١٥١٦ – ١٩١٧) .

أما الشيعة :

(الإثنا عشرية) أو المتاولة فقد كانوا يتركزون فى سهل البقاع وفى جبل عامل وكانوا دائمى التمرد على الحكام السنة الذين كانوا يوجهون الحملات لإخماد هذه التمردات بعنف ، ويلاحظ أنه كان هناك صراع بين زعامات الشيعة فيما بينهم ،

الدروز :

وهى طائفة غامضة ذات أصول شيعية (الحاكم بأمر الله) وتتوزع طائفتهم بين لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ، والكتلة الدرزية فى لبنان تأتى فى المركز الثانى بعد سوريا ، وقد كانت لهم الكلمة العليا خلال الأسرة المعنية التى استمرت حتى أواخر القرن السابع عشر وبخاصة فى عهد فخر الدين المعنى الثانى ، وكذلك فى عهد الأسرة الشهابية التى خلفتها حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا ، ولو أن أحوالهم لم تلبث أن تدهورت فى الصراعات الحزبية فى لبنان وبخاصة فى صراعهم ضد محمد على ، ثم العثمانيين ، وصراعهم الطائفى ضد الموارنة خصوصا وأن المجتمع الدرزى كان مغلقا على نفسه ولم يحاولوا تطوير أنفسهم على ضوء تطور الطوائف الأخرى .

أما الموارنة :

فهم طائفة مسيحية شرقية تنتسب الى القديس مارمارون ، وكانوا قليلى العدد فى مراكزهم الأولى فى شمال لبنان ، ورغم تدنى أوضاع الكنيسة المارونية فى البداية إلا أنها أخذت تتحسن ، فقد أخذ المجتمع المارونى ينمو بإطراد منذ القرن السادس عشر مما ساعد على ازدياد قوة الكنيسة المارونية حتى أصبحوا يكونون جزءا من القوة العسكرية للأمير فخر الدين المعنى الثانى (١٥٩٠ - ١٦٣٤) الذى اتخذ منهم مستشارين له ، وظل نموهم فى ازدياد فى القرن الثامن عشر ، حيث أصبح التنظيم الكنسى أكثر دقة وازداد عدد الرهبان حتى لقد أصبحت الأسر المارونية الكبيرة تلجأ إلى الكنيسة لحل مشاكلها السياسية والاجتماعية ، كما أن تحول عدد من أفراد الأسرة الشهابية منذ أواخر القرن الثامن عشر الى المارونية قد دعم مكانة هذه الكنيسة على المستوى الاجتماعى والسياسى .وصار الأمير يوسف الشهابى الذى تحول الى المارونية أول حاكم شهابى للموارنة .

وفى القرن التاسع عشر أصبحت الكنيسة المارونية تقبض على زمام الأمور السياسية والاجتماعية للموارنة ، وأخذت تسعى على الصعيدين الداخلى ، والخارجى (بعلاقاتها مع الدول الأوربية) من أجل أن تجعل السيادة للموارنة على كل لبنان وتوليهم الحكم ، وقد برز هذا خلال الصراع الطائفى بين عامى ١٨٤٠ ، ١٨٦٠ . وهكذا أصبح المجتمع المارونى وكأنه يشعر بأنه منفصل عن الكيان العام للمنطقة وأصبحت أماله وأهدافه مركزة أولا وقبل كل شىء على مصالحه الخاصة حتى لقد ذهب البرت حورانى إلى أن "بؤرة اهتمام المجتمع المارونى لم يكن الأمة اللبنانية أو أرض لبنان ، وإذا كان هناك نظام أو مؤسسة لها الحق فى نظرهم فى الزعامة فهى البطريركية ، التى صارت تستحوذ على سلطة أكبر على المجتمع رغم أن قوتها السياسية كانت لاتزال

محدودة" (١) ومن أهم العوامل التى ساعدت على نمو مكانة الكنيسة المارونية تلك العلاقات التى قامت بينها وبين الحكومات والمؤسسات الدينية الأوربية منذ الحروب الصليبية ، حين كانت القوى الأوربية الطامعة فى الشام تعلق الآمال الكبار على الموارنة لمساعدتها على تثبيت أقدامها فى الشام ، وفى القرن السادس عشر ازدادت العلاقات وثوقا بين الكنيسة المارونية من جهة والفاتيكان وتوسكانا وأسبانيا وفرنسا من جهة أخرى ، وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت علاقات الكنيسة المارونية والمجتمع المارونى تتوطد مع فرنسا حتى لقد أصدر الملك لويس الرابع عشر مرسوما أعلن فيه رعاية فرنسا لمصالح الموارنة ، وبذلك أصبح الموارنة يتطلعون إلى فرنسا بالذات لحل مشكلاتهم ، كما أن بعض قناصل فرنسا فى الشام كانوا من الأسرات المارونية ذات النفوذ مثل آل الخازن ، حتى لقد ذهب بعض الموارنة إلى القول بأنهم " فرنسيو الشرق "

الروم الأرثوذكس :

وتعتبر هذه الطائفة التالية لطائفة الموارنة بين المسيحيين ، وكانت هى الطائفة المعترف بها من جانب السلطان العثمانى ومن ثم لها تسلط على الطوائف الكاثوليكية حتى اضطر الباب العالى إلى إصدار فرمان برفع يد بطريرك الأرثوذكس عن الكاثوليك فى عام ١٨١٨ وربما كان ذلك نتيجة ضغط الدول الكاثوليكية وبخاصة فرنسا .

وكانت طائفة الأرثوذكس هدف نشاط البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية التى فشلت فى تنصير المسلمين ، ولذلك فقط نشط رجال الاكليروس الأرثوذكس لمقاومة النشاط الكاثوليكى .

---

(١) د . عبد العزيز نوار : تطور لبنان السياسى والإجتماعى منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى أواخر الحكم المصرى سنة ١٨٤٠ الفصل الأول فى : الأزمة اللبنانية – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٧٨ .

لبنان تحت الحكم العثمانى :

بعد أن فتح العثمانيون بلاد الشام ١٥١٧م قسموها الى ثلاث ولايات : ولاية الشام (دمشق) وولاية حلب وولاية طرابلس ثم أنشئت ولاية صيدا ١٦٦٠ لمراقبة الإمارة المعنية ، وقد أصبحت بيروت مقر ولاية صيدا بعد انسحاب المصريين من الشام ١٨٤٠ . وكان أسلوب العثمانيين فى الحكم ترك الأمور الداخلية فى يد العصبيات المحلية (مثل المماليك فى مصر) فى إطار التبعية للسلطان العثماني ، ولذلك تركت السلطات العثمانية أمور الحكم الداخلية فى جبل لبنان للأمراء المعنيين ثم للأمراء الشهابيين الذين خلفوا المعنيين .

وقد بلغت الإمارة المعنية ذروة قوتها فى عهد الأمير فخر الدين المعنى الثانى (١٥٩٠ - ١٦٣٤) . وكان تعيين الأمير لايتطلب سوى موافقة والى صيدا دون أن يتطلب ذلك موافقة السلطان ، وكان الحكم وراثيا فى بيت معن ، ولكن فى عهد الإمارة الشهابية حدث صراع بين أفرادها على منصب الإمارة ، بل وإنقسمت الأسرة الشهابية على نفسها إلى قسم مارونى وقسم مسلم سنى ، ويبدو أن تحول بعض الشهابيين إلى المسيحية كان فى حوالى منتصف القرن الثامن عشر ، ومع ذلك كان هناك تسامح دينى ولم يكن هناك نزاع طائفى فمثلا ظل بشير الشهابى الكبير الذى تحول إلى المارونية يعتمد على الدروز . وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان جبل لبنان موزعا إلى إقطاعيات كبيرة تحكمها بالوراثة أسرات : آل الخازن ، أرسلان ، آل عماد ، آل جنبلاط .

وقد إستطاع فخر الدين المعنى الثانى أن يسيطر على مايعادل الجمهورية اللبنانية الحالية أو لبنان الكبير بل وأكثر ، وإزاء النزعة الاستقلالية للأمير فخر الدين فقد شنت عليه الدولة هجوما حتى قضت عليه ١٦٣٤ وعاد آل معن للخضوع للحكم العثمانى . ويلاحظ أن الإمارة المعنية ظهرت كمؤسسة سياسية ومن أهم مظاهرها الإرتفاع فوق الطائفية ، ولاشك فى أن فخر الدين وضع الحجر الأساسى للكيان اللبنانى الحديث (رغم أنه لم يستخدم كلمة لبنان ولم يعتبر نفسه لبنانيا) ونظراً لأن آخر أمير حاكم من بيت معن كان

وعلى الرغم من أن لويس الرابع عشر - كما سبق القول - كان يركز على الموارنة وكان هؤلاء يتطلعون إلى فرنسا ، فإن بونابرت كان يركز على الدروز (أمة الدروز) دون الموارنة حيث كانت مكانة الدروز هى الأعلى فى ذلك الوقت وبالتالى الأقدر على مساعدته ، كما أن الثورة الفرنسية كانت قد أتخذت مواقف عنيفة من الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية . ولعل أهم النتائج التى ترتبت على الحملة الفرنسية على مصر والشام أن إتجهت أنظار الدول الأوربية الكبرى المتصارعة الى الشرق العربى .

ولقد ازداد النشاط الإقتصادى بين الموارنة وعلى طول الساحل وبالتالى إزداد حجم التجارة الخارجية والإتصال بأوربا مما أدى الى ظهور بعض مفاهيم العصر الحديث التى ظهرت فى أوربا مثل التحديد الدقيق للضرائب ، وأن يتولى الشعب الدفاع عن مصالحه إزاء الحكومة بواسطة وكلاء عنه دون المقاطعجى ، إلى جانب تحديد الهوية السياسية للمجتمع أى بذر الفكر القومى ، ولكن بالنسبة للبنان على أساس طائفى فى مواجهة الإمبراطورية العثمانية ، وهكذا أصبح هناك فكر سياسى حديث للطائفة المارونية التى ازداد ثراؤها وكان لها مدارس خاصة تلقن طلبتها التعليم الحديث نسبياً ، وهكذا نرى أن انتشار الثقافة الغربية فى المجتمع المارونى والعداء الذى كان الموارنة يكنونه للحكم العثمانى الاسلامى قد أدى إلى الأخذ بالفكر السياسى الأوربى بمفاهيمه القومية والديمقراطية ، ولكن الذى كان يطبق هذه المفاهيم هى الكنيسة بينما كانت الكنيسة فى أوربا تقاوم هذه المفاهيم ، ولذلك فإنه فى المجتمع المارونى تداخلت نظريات الحكم الحديثة مع الفكر الطائفى وهما إتجاهان لا ينسجمان وتداخلهما من شأنه تعقيد الأمور ، ولذلك فإنه لأول مرة يجاهر مجتمع مسيحى فى الدولة العثمانية بالدعوة للانفصال عنها (١٨٢٠) من أجل إقامة دولة قومية ديمقراطية طائفية .

وقد كان الأمير بشير الكبير معوانا لمحمد على فى حملته على الشام (١٨٣١ - ١٨٣٣) وقدمت الإمارة الشهابية خدمات هامة للجيش المصرى وأصبح الأمير بشير مستشاراً رئيسيا لإبراهيم باشا ، الذى كان يريد أن يضع الأمير بشير على رأس النظام الإدارى فى الشام إلا أن الأمير رفض مكتفيا بحكم الإمارة (حتى يصبح له كيان سياسى

واضح يتمتع بنوع من الحكم الذاتى) ، ونتيجة هذا التحالف لم يفرض محمد على نظما جديدة على الإمارة الشهابية بعكس بقية الشام .

ولعله من أهم ما تميزت به الإدارة المصرية فى الشام التسامح الدينى فدخل فى عضوية المجالس الشورية مسيحيون ويهود ، وفتحت أبواب الوظائف أمام المسيحيين وغير ذلك ، ولكن الإدارة المصرية قدرت فى الوقت نفسه ظروف التركيب الاجتماعى فى لبنان عند تنظيم القضاء فأعطى للقضاة المسيحيين واليهود والدروز حق بحث القضايا الخاصة بمللهم ، ولكن ذلك لاينفى اتجاه الإدارة المصرية إلى تقوية روح المواطنة بغض النظر عن الفكر الطائفى ، ويتجلى هذا فى قوله " إن المسلمين والنصارى جميعهم رعايانا وأمر المذهب ماله دخل بحكم السياسة فيلزم كل بحاله يجرى إسلامه والعيسوى كذلك ولا أحد يتسلط على أحد " .

وهذا الإتجاه كان من بين أهدافه إبعاد مسيحيين الشرق عن دسائس الدول الأوربية التى كانت تستغل النعرات الطائفية لتحقيق أهدافها الإستعمارية .[1] .

وعلى أية حال فقد تحالفت ظروف لا مجال لبحثها هنا - ضد الإدارة المصرية فى الشام مما أدى الى انسحابها ، وبذلك دخل تاريخ الإمارة الشهابية فى دور جديد بإسنادها إلى الأمير بشير الثالث فى سبتمبر ١٨٤٠ وبذلك عادت الأمور تقريبا إلى ما كانت عليه قبل مجئ المصريين إلى الشام ، ومع ذلك فإن القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الإمارة الشهابية ذاتها ، وكذلك وجهات النظر المختلفة للدول الأوربية الكبرى المهتمة بالمنطقة ، كان كل ذلك يوحى بأن هذا الوضع مؤقت ولن يقدر له الدوام .

فقد كانت القوى التى توجه تاريخ لبنان تتمثل فى : الأمير الحاكم بشير الثالث ، الدروز وبينهم انقسامات (جنبلاطية ويزبكية) ، الموارنة وبينهم إنقسامات (رجال الدين والمقاطعجية الموارنة) بالإضافة إلى الهيئات التنصرية (الجزويت والبروتستانت) ، حكومة الباب العالى وولاتها فى دمشق وبيروت ، قناصل الدول فى الشام وسفرائها فى

---

(١) مقال د . عبد العزيز نوار فى كتاب الأزمة اللبنانية ص ٦٩ .

الآستانة .

وكانت فرنسا – رغم سلبيتها فى أثناء الحكم المصرى – لا تزال متعاطفة مع الموارنة ، وكان هؤلاء يكرهون الإنجليز لأنهم انجليكان ، ولما كان الدروز فى حاجة إلى دولة كبرى تساندهم ضد الموارنة وتوازن العلاقة بين هؤلاء وفرنسا ، فقد إتجه الدروز إلى بريطانيا ، أما الدولة العثمانية فقد رأت تقوية النطاق المحيط بالإمارة الشهابية بتعديلات إدارية فضمت طرابلس إلى ولاية صيدا وجعلت بيروت عاصمة لهذه الولاية .

وقد اساء بشير الثالث معاملة الدروز وتمادى فى اضطهادهم مما دفعهم الى التطلع الى الدولة العثمانية باعترافهم بأنهم مسلمون وطالبوا بأن يحل أمير مسلم شهابى محل الأمير الحاكم ، وإزاء تقاعس الدولة العثمانية عن التدخل اعتمد الدروز على أنفسهم وحاصرت قواتهم دير القمر مفتتحة الحرب الاهلية التى لم تلبث أن انتشرت فى انحاء البلاد ، فبعثت فرنسا ببعض سفنها الحربية الى السواحل اللبنانية فابتهج الموارنة ، الذين وزعت القنصلية الفرنسية السلاح عليهم ، مما أدى إلى ازدياد التقارب بين الدروز والبريطانيين ،هكذا صار هناك محور درزى / بريطانى ، ومحور مارونى / فرنسى .

وأرادت الحكومة العثمانية أن تنتهز هذه الفرصة لفرض نظام الحكم المباشر بأعتباره أفضل وسيلة للحيلولة دون عودة القتال بين الطوائف ، واختار العثمانيون لحكم لبنان عمر باشا النمساوى (على اساس أنه كان مسيحيا وأسلم) ، ولكنه لم يلبث أن صار خصما لكل من الموارنة والدروز ، ومع ذلك لم تتحد الطائفتان لإصرار الموارنة أن يكون الحاكم مسيحيا بعد إخراج العثمانيين ، وانتقد البريطانيون إجراءات عمر النمساوى ضد الدروز وأخذ السفراء الأجانب فى الآستانة يتباحثون مع حكومة الباب العالى للتوصل إلى نظام لحكم لبنان يتلاءم مع ظروفه والأهداف الأوربية ، ورأى العثمانيون عزل عمر باشا النمساوى وتقسيم البلاد الى قائمقامتين إحداهما درزيه فى الجنوب ويحكمها حاكم درزى والأخرى مارونية فى الشمال ويحكمها حاكم مارونى .

ووافقت الدول على هذا الحل ، بل لقد قيل أن بريطانيا هى صاحبة الفكرة ولكن عند التفكير فى تنفيذ هذا التقسيم كانت هناك مشكلة شائكة قام الخلاف حولها وهى أفراد

الطائفة الموجودين فى قائمقامية الطائفة الأخرى ، ونشبت الحرب مرة أخرى عام ١٨٤٥ واشترك فيها الروم الأرثوذكس إلى جانب الدروز خوفا من تسلط الموارنة وإرغام الأرثوذكس على إعتناق الكاثوليكية وأخيراً تم تنفيذ نظام القائمقامتين وكانتا تتمتعان بحكم ذاتى .

ولكن الهدوء لم يستمر طويلاً ، ففى قلب القائمقامية المارونية حدث نزاع شديد بين القائمقام والمقطاعجية واتجه كل طرف لاستخدام الفلاحين ضد الطرف الأخر دون مراعاة لمصالح الفلاحين أنفسهم ، الأمر الذى جعل الفلاحين يفكرون لماذا لايعملون للحصول على حقوقهم ومن ثم قامت ثورة (إجتماعية) التى ساندتها البورجوازية الحديثة ، وفشلت الكنيسة المارونية فى التوسط فى الأزمة للوصول الى حل وسط ، ولم يلبث أن تحول الصراع بين الفلاحين الموارنة والمقاطعجية الموارنة إلى حرب أهلية واسعة النطاق بين الدروز والموارنة لتصبح بعد قليل حربا بين المسيحيين والمسلمين .

فما العوامل التى أدت إلى هذا التحول وأدت إلى حوادث ١٨٦٠ ؟

لقد راودت فرنسا آمال توسعية فى عهد الامبراطور نابليون الثالث الذى أراد أن يكسب تأييد الحزب الأكليركى فى فرنسا بإظهار نفسه باعتباره المدافع عن المسيحيين فى كل مكان وفى الشرق على وجه الخصوص ، بل وجه إليه اتهام بأنه هو المحرض على هذه الأحداث ، فقد أراد أن يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية لكى تقوم فرنسا بدورها الحضارى فى الشرق العربى إلى جانب مصالح فرنسا الاقتصادية فى المنطقة ، ومن ثم كان قناصل فرنسا فى الشام يتعاملون مع الموارنة فى الشام على اساس العلاقة الخاصة بينهم وبين فرنسا ، مما دفع الموارنة الى الإقدام على خطوات جرئية تتسم بالتعصب للمسيحية ، وكان تزعزع الوضع فى جبل لبنان فرصة للتدخل ، خصوصا وقد كثر السلاح بين الأهالى ، وكانت السلطات الحاكمة (العثمانية أو القائمقامية) عاجزة عن الحيلولة دون تفادى الانفجار فقد كان ينقصها القوة المسلحة إلى جانب عدم ثقة الناس فيهم . ومن ناحية أخرى كان المسلمون ينتابهم التوتر إزاء النشاط التنصيرى فى البلاد العربية والتدخل الأوربى لصالح المسيحيين ، والضغط الإستعمارى على الأقطار

الإسلامية بما فيها الدولة العثمانية ، وليس من المستبعد أن الدولة العثمانية ذاتها كان موظفوها لنفس الإسباب يعاملون الموارنة معاملة غير طيبة .

ووقعت الصدامات بين الموارنة والدروز قرب بيروت بينما كانت الأزمة تنفرج بين الفلاحين والمقاطعجية الموارنة ، واتسع نطاق المعارك وانتقلت من لبنان إلى دمشق ، ولم تستطع الدولة العثمانية ومندوبها خورشيد باشا والى صيدا أكثر من دعوة الطائفتين إلى وقف القتال وعودة النظام الإدارى المطبق فى جبل لبنان (القائمقامتين) ورغم الإختلافات والمنافسات بين الدول الأوربية إلا أنها كانت مجمعة على ألا تعود السيطرة العثمانية إلى الجبل واتخاذ إجراء أوربى ضد المسلمين فى الشام ، واتفقت الدول الخمس على أن تقوم قوات أوربية نصفها فرنسية بالتدخل العسكرى لتسكين الأحوال فى الشام على ألا تبقى هذه القوات فى الشام أكثر من ستة أشهر حتى لاتتحول المساعدة العسكرية الفرنسية إلى احتلال فرنسى .

ورغم أن الحملة كانت أوربية من الناحية الرسمية فقد كانت فى الحقيقة حملة فرنسية حيث أعطيت الفرصة لفرنسا لكى تتولى هى اعدادها ، وهذا اعتراف ضمنى بأن لفرنسا مطالب خاصة فى الشام تفوق ما لغيرها من الدول الأوربية وسوف تستغل فرنسا هذا الأعتراف فيما بعد (فى اثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها) .

وقد وصلت الحملة الفرنسية إلى بيروت بقيادة بوفور Beaufort الذى رفض أن يقصر نشاط الجيش الفرنسى على ديار الموارنة كما طلب منه فؤاد باشا وزير الخارجية العثمانى ، واعترف بوفور بأن مهمة الحملة تأديب الدروز ولذلك لابد من ملاحقتهم (فى حوران وقد تصل الى مشارف دمشق) ولهذا أخذ البريطانيون جانب الدروز ، ورفضت بريطانيا طلب فرنسا مد مدة خدمة الحملة العسكرية فى الشام أكثر من الشهور الستة المتفق عليها ، وأرادت روسيا أن تنشئ قائمقامية ثالثة (ارثوذكسية) وأخيراً اتفقت الدول على النظام الجديد للجبل وهو الذى عرف بنظام المتصرفية بأن يكون الجبل ككل تحت حكم واحد يكون رئيسه مسيحيا من غير أهل البلاد ، وتولى منصب متصرف لبنان ١٨٦١ داود باشا وهو موظف عثمانى أرمنى كاثوليكى ، وإلى جانب المتصرف

كان هناك مجلس إدارى يتألف من اثنى عشر عضوا (مارونيان ودرزيان واثنان من كل من الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس والشيعة - المتاولة - والمسلمين السنة) ويرأسه المتصرف ، ويتولى المجلس توزيع الضرائب وبيان الوارد والمنصرف وإبداء الرأى فيما يعرضه عليه المتصرف من مسائل .

عهد المتصرفية (١)

وبذلك دخل لبنان في مرحلة جديدة استمرت نحو نصف قرن أى حتى الحرب العالمية الأولى ، وقد تمتع لبنان خلال تلك الفترة بمؤسسة ديمقراطية استمرت فترة طويلة تمثلت فى مجلس الإدارة يرعاها ضمان أوربى بإستمرار تطبيق نظام لبنان ، غير أنه فى تلك الفترة وضعت أسس الطائفية التى طبعت هذا النوع من الديمقراطية فى لبنان بطابعها الخاص .

فقد تقرر فى مؤتمر سفراء الدول الكبرى فى الاستانة عام ١٨٦٤ وجوب دعم الطائفية المارونية فتقرر إعادة تشكيل مجلس الإدارة بحيث يتكون من أربعة من الموارنة وثلاثة من الدروز وإثنين من الروم الأرثوذكس وواحد من كل من الروم الكاثوليك والسنة والشيعة .

---

(١) نقولا زيادة : ابعاد التاريخ اللبنانى الحديث - القاهرة معهد الدراسات العربية ١٩٧٢ .

Hwrewitz : Lebanese Democracy

أنظر الفصل الثالث (متصرفية لبنان) للدكتور محمد عبد الرؤوف سليم فى كتاب الأزمة اللبنانية (القاهرة ١٩٧٨) .

أحمد طربين : لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب (١٨٦١ - ١٩٢٠) - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٨ .

عبد العزيز نوار : وثائق أساسية فى تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠ ، بيروت ١٨٧٤

كمال صليبى : تاريخ لبنان الحديث (بيروت دار النهار ١٩٦٩

محمد خاطر : عهد المتصرفية فى لبنان ١٨٦١ - ١٩١٨ - بيروت ١٩٦٧ .

واستمر اعتماد كل دولة من الدول الأوربية على إحدى الطوائف لترسيخ نفوذها فى البلاد .

وخلال هذه الفترة حاولت فرنسا أن يكون لها التفوق فى البلاد ، وقد وصلت الطائفية إلى درجة أن الاكليروس المارونى رفض أن يمثل لبنان فى الانتخابات لمجلس المبعوثان ومجلس الأعيان العثمانى بعد عودة المشروطية الثانية (الدستور) ١٩٠٨ ، وأيدت الدول الأوربية لبنان فى أن يكون بمعزل عن البرلمان العثمانى .

وقد كان التعليم الأجنبى الذى تشرف عليه الإرساليات التنصيرية أثره فى تعميق الطائفية ، ذلك أنه على الرغم من أن هذه المدارس كانت تقدم لتلاميذها نوعا متقدما من التعليم كان عاملا قويا فى يقظة بعض أقطار الشرق العربى والارتفاع بمستوى الثقافة ، إلا أننا يجب ألا نبالغ فى تمجيد الدور الذى لعبته مدارس البعثات (الإرساليات) التنصيرية كانت له آثاره الخطيرة فى اقليم مثل الشام بوجه عام ولبنان بوجه خاص حيث كان فريسة للإنقسامات الطائفية .

ذلك أن هذه البعثات (الإرساليات) كان هدفها نشر مذهبها على حساب المذاهب الأخرى مما أدى إلى اندلاع نيران التنافس المذهبى ، كما أن هذه البعثات لم تقصر نشاطها على المجال الدينى ، ذلك انها لما كانت تنتمى الى دول أوربية مسيحية لها فى الشرق أطماع فقد أعتبرت هذه الإرساليات أن من واجبها تدعيم المكانة السياسية للدولة التى تنتمى إليها والتى تساند هذه الإرساليات ماديا وأدبيا ، ولذلك فإن هذه الإرساليات صارت أداة لتحقيق أطماع سياسية مستعينة بالطوائف الدينية ، وهكذا أدى التعليم الغربى إلى توسيع شقة الخلاف المذهبى وأضاف عقبة فى وجه النمو القومى ، ومن ثم ظهر اتجاه لبنان نحو أن يكون له اتجاه انفصالى عن بقية العرب المحيطين به ولذلك فإنه عندما ظهرت الفكرة العربية الداعية لأن يكون للعرب كيان خاص داخل الدولة العثمانية (فى سنواتها الأخيرة) ، كانت بعض العناصر العربية المسيحية وبخاصة فى لبنان يطالبون بالانفصال التام لابقصد تكوين دولة مستقلة فى الشام - لأنهم فى هذه الحالة سيخضعون لحكم الأكثرية المسلمة ، وعليه كانوا يتطلعون إلى التحرر من السيادة

الإسلامية (تركية أو عربية) بمساعدة دول أوربية تطرد الترك من البلاد وتحكمها بدلا منهم .

وفى مذكرة رفعها الأعضاء المسيحيون فى اللجنة التنفيذية للمجلس العمومى الى مسيوكوجا Cougat قنصل فرنسا العام فى بيروت فى السادس والعشرين من فبراير (شباط) ١٩١٣ طالبوا بحماية فرنسا على كل الشام مع تمتع ولاية بيروت بعد ضمها الى لبنان بحكم ذاتى تحت سيطرة فرنسا [(١)] ، ولم يكن الموارنة يعتبرون ذلك خضوعا لدولة أجنبية طالما أن الدولة التى ستحكمهم ستكون من دينهم ، وقد تجلى شعور الموارنة إزاء الفرنسيين فى أثناء زيارة المدرعة الفرنسية Jules Ferry لميناءى بيروت وجونيه فى أواخر ١٩١٢ إذ خفت جموع الموارنة إلى الميناء ، وعندما عزف البحارة الفرنسيون نشيد المارسيليز انطلقت الهتافات بحياة فرنسا حامية المسيحيين [(٢)] .

وعلى الرغم من ان هذا يعتبر انحرافا شوه الحركة القومية العربية إلا أن ذلك لم يكن شعور جميع مسيحيى الشام حتى لقد ذكر القنصل الأمريكى فى بيروت فى تقرير له بتاريخ ٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩١٣ تعليقا على زيارة بعض قطع الأسطول الفرنسى للساحل السورى ، أنه على الرعم من أن زعماء الموارنة والجيزويت يميلون إلى فرنسا وقد يرحبون بإحتلالها البلاد فإن عامة هذه الطوائف وكذلك أعضاء الكنيسة اليونانية بالإضافة إلى المسلمين والدروز والآلاف ممن تخرجوا من الجامعة الأمريكية ومدارس الإرساليات الأمريكية يعارضون بشدة خضوع الشام للنفوذ الفرنسى " وأنه إذا أجرى استفتاء فإن ٧٥٪ من الأصوات وربما ٩٠٪ ستكون ضد السيطرة الفرنسية [(٣)] .

---

(1) D. jemal Pasha : Memories of a Turkish statesman P.P . 228 - 231 .

(٢) توفيق برو : العرب والترك ص . ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٣) الوثائق الأمريكية : شئون تركيا السياسية ، وثيقة رقم ٥٩٤ بتاريخ ٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩١٣ .

بل أن الكثيرين من أهالى الشام رحبوا بمحاولات أيطاليا زيادة نشاطها فى الشام واعتبروا ان فى ذلك موازنة للنفوذ الفرنسى (١) .

ولم تشعر فرنسا بالإرتياح نحو المحادثات بين بريطانيا والشريف حسين خشية أن تكافئه بريطانيا على حساب المصالح الفرنسية فى الشام ، ولكن بريطانيا كانت حريصة على مصالح فرنسا ويتجلى ذلك فى اتفاقية سايكس / بيكو Sykes / Picot ١٩١٦ ، واشتركت القوات العربية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين فى تحرير الشام من الترك بالاشتراك مع القوات البريطانية وقوة فرنسية (احتلت الساحل) ودخلت القوات العربية والبريطانية دمشق ، وأقام الجنرال اللنبى قائد عام الحملة ثلاث إدارات تحت رئاسته فى الشام : الساحل إدارة فرنسية ، الداخل إدارة عربية ، الجنوب إدارة بريطانية وعندما أقام فيصل حكومة عربية فى دمشق متصوراً امتداد سلطتها على كل الشام ، ومن أجل إزالة مخاوف المسيحيين والأقليات الأخرى أكد فى بيان له أن حكومته تقوم على العدالة والمساواة بين جميع العرب الذين سوف يتمتعون بنفس الحقوق سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين أم يهوداً (٢) .

وأرسل بعض قواته إلى بيروت التى أصبح يرفرف عليها العلم العربى ، مما أثار الفرنسيين ولذلك أمرت بريطانيا بسحب القوات العربية وإنزال العلم العربى بدعوى انتظار ما يقرره مؤتمر الصلح الذى حضره فيصل وطالب بإستقلال الشام بحدوده الجغرافية ، ورأى الرئيس الأمريكى ولسن إيفاد لجنة دولية (كنج / كرين الأمريكية) للتعرف على رغبات الأهلين الذين تمسكوا باستقلال بلاد الشام بحدودها الجغرافية ورفض الانتداب الفرنسى وتصريح بالفور الخاص بالصهيونية وفلسطين ، ولكن إنسحاب الرئيس ولسن من

---

(١) نفس المصدر : وثيقة رقم ٦٣١ - من القنصلية الأمريكية فى بيروت إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٩ يونيو (حزيران) ١٩١٤ .

(٢) ساطع الحصرى : يوم ميسلون ص ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

مؤتمر الصلح ومن تسويات السلام أتاح الفرصة للدولتين الإستعماريتين القديمتين : بريطانيا وفرنسا الانفراد بتحقيق أطماعهما فى الشام ، وقرر مؤتمر سان ريمو ١٩٢١ إخضاع سوريا ولبنان للانتداب الفرنسى .

وثمة أمر جدير بالملاحظة وكان ذا أثر حاسم فى إسقاط الفرنسيين لحكومة فيصل العربية فى دمشق وعلى الرغم من أن المجلس الإدارى كان قد أتخذ قراراً فى مايو (آيار) ١٩١٩ وطالب فيه بوضع لبنان تحت حماية فرنسا إلا أن اللبنانيين لم يلبثوا أن شعروا بالسخط على الإدارة العسكرية الفرنسية فى بلادهم لشدتها وعدم استخدامها اللبنانيين فى الإدارات المدنية ببلادهم ولذلك فقد اجتمع المجلس الإدارى اللبنانى سراً فى ١٠ يوليو (تموز) ١٩٢٠ وتجاهل القرار الذى سبق أن اتخذه فى العام السابق وأصبح المجلس يطالب بالاستقلال التام والسيادة الكاملة للبنان مع عقد اتفاق مع سوريا حول مطالب لبنان الإقليمية والتعاون بين الدولتين فى الشئون الاقتصادية على أن تسعى حكومتا سوريا ولبنان لجعل الدول الأوربية توافق على ذلك ، بعد أن يذهب وفد لبنانى إلى أوربا لإقناع الدول ، وقد وافق ثمانية من أعضاء المجلس الإدارى اللبنانى الإثنى عشر على هذه القرارات وأخذوا يستعدون سراً للسفر إلى دمشق للإنضمام إلى الوفد السورى الذى كانوا يعتقدون أنه يتأهب للسفر إلى أوربا ولكن أمرهم كشفته السلطات الفرنسية فاعتقلتهم وهم فى طريقهم إلى دمشق ونفتهم ولم يسمح لهم بالعودة إلى لبنان إلا فى عام ١٩٢٣ (١) .

وصار الفرنسيون يعتقدون أن حكومة فيصل تحاول إخراج موارنة لبنان من قبضة فرنسا مما جعلها تعجل بإسقاط حكومة فيصل فى دمشق .

---

(١) أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى جـ ٢ ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .

Zeine : Struggle ...., P . 165

لبنان فى ظل الانتداب الفرنسى

بعد أن تم إسقاط الحكومة العربية فى داخلية الشام فى يوليو (تموز) ١٩٢٠ أصدر الجنرال جورو المفوض الفرنسى فى ٣١ أغسطس (آب) مرسوما بضم بيروت والبقاع ومدن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها إلى متصرفيه جبل لبنان وجعلها جميعا وحدة سياسية منفصلة (لبنان الكبير) ، وبذلك تضاعفت مساحة لبنان (بحدوده الجديدة الموسعة) عما كانت عليه فى عهد المتصرفية ، إلا أنه يلاحظ أن الغالبية العظمى من سكان المناطق التى ضمت فى سنة ١٩٢٠ إلى لبنان كانوا من المسلمين ، وبذلك لم يعد المسيحيون يمثلون الأغلبية كما كان الحال عندما كان لبنان محدودا بالجبل .

ماذا كان موقف الطوائف المختلفة من إعلان قيام لبنان الكبير ؟[1]

كان هناك إجماع بين الموارنة على الترحيب بلبنان الكبير حيث كان الهدف من تكوين لبنان الكبير إتاحة الفرصة لكى يتمتع الموارنة بمركز ممتاز فى مجالات الاقتصاد والإدارة ضمن إطار دولة كبيرة نسبيا ، على اساس تفوقهم حضاريا على الطوائف الأخرى بحكم اتصالهم بالنهضة الأوربية ، فتطلع الموارنة إلى تقلد الوظائف القيادية فى ظل الإنتداب ولو أن الفرنسيين خيبوا آمالهم فاحتكروا الوظائف الرئيسية ، ولكن مع ذلك حظى الموارنة بمعاملة تفضيلية بالقياس الى طوائف لبنان الأخرى .

أما طائفة الروم الأرثوذكس فهى تختلف عن المجموعات المسيحية الأخرى بتأثرها بحركة القومية العربية إلى حد تأييد دولة فيصل فى دمشق ، فقد عانوا كثيراً من التبشير الكاثوليكى والبروتستانتى كما لم يكونوا يتمتعون برخاء اقتصادى ولذلك لم يتمكنوا من إقامة مدارس خاصة فاتجه كثير من شبابهم للتعلم فى دمشق وتأثروا بالجو السياسى

---

(١) انظر : د صلاح العقاد : تكوين لبنان الحديث – الفصل الرابع من كتاب الأزمة اللبنانية – مرجع سبق ذكره .

هناك . ومن الروابط التى ربطت طائفة الروم الأرثوذكس بسوريا وجود عدد كبير من ابناء هذه الطائفة هناك ، والجميع يتبعون بطريركية واحدة هى بطريركية أنطاكية الداخلة ضمن حدود سوريا . ولذلك فإن الروم الأرثوذكس لم يتحمسوا لفكرة لبنان الكبير ، بل أن بعض أفراد الطائفة كانوا يؤيدون فكرة ضم لبنان إلى الدولة العربية لمواجهة الاستعمار الفرنسى .

وبعكس الروم الارثوذكس كان الروم الكاثوليك يؤيدون مشروع لبنان الكبير وخضوعه للأنتداب الفرنسى ، وكان أبناء هذه الطائفة يتمتعون بثراء كبير .

أما المسلمون فإنهم لم يتخذوا موقفا محدداً إزاء مشروع لبنان الكبير : فقد كان السنيون يرفضون فكرة الكيان اللبنانى أصلا ويتطلعون للإتحاد مع سوريا ، وبخاصة أهل طرابلس الذين ترتبط مصالحهم الاقتصادية مع سوريا ، وظل هذا الاتجاه سائدا حتى استقلال لبنان خلال الحرب العالمية الثانية فأخذ يخف بالتدريج ، لكنه مازال قائما . ولو أن بعض العائلات الثرية فى بيروت من المسلمين السنة كانوا يؤيدون قيام كيان لبنانى مستقل عن سوريا .

أما الشيعة فقد كان موقفهم غامضا ، بعضهم أيد الدولة العربية فى دمشق ، بينما كان البعض الآخر يرى أنه من الأفضل بقاؤهم ضمن دولة صغيرة متعددة الطوائف وفيها يكونون أقلية ذات شأن بينما فى حالة الاندماج فى سوريا سوف يذوبون فى وسط أغلبية سنية متفوقة عليهم كثيراً من الناحية العددية ، ولعل هذا يرجع لاتجاههم الانعزالى بسبب فقرهم وجهلهم ، ومع ذلك فقد تغير موقفهم سنة ١٩٢٥ وتضامنوا مع السنيين فى معارضة نظام الدولة اللبنانية الذى رسمه الانتداب وعلى الرغم أنه كان من المتوقع أن يميل الدروز إلى الارتباط بسوريا بشكل ما حيث يوجد فى سوريا عدد من الدروز أكبر من الذين يعيشون فى لبنان ، إلا أن الدروز كانوا مرتبطين تاريخيا بلبنان لدرجة أن الشخصية اللبنانية كانت مستمدة من تعايش طائفتى الدروز والموارنة رغم قيام المعارك الطاحنة بينهما التى زرعت الأحقاد بينهما منذ القرن التاسع عشر ، وجعلت كل طائفة منهما تتطلع الى دولة أجنبية لحمايتها ، وكانت الدولة التى تطلع اليها الدروز هى بريطانيا

، ولذلك تقبلوا الانتداب الفرنسى على مضض ، ولو أن الأسر الدرزية الإقطاعية وجدت أن من مصلحتها قيام كيان لبنانى مستقل يكون للدروز فيه أصول تاريخية عميقة .

الإدارة الفرنسية فى لبنان :

أصدرت فرنسا وثيقة واحدة لتنظيم الانتداب على سوريا ولبنان معاً كما عينت مندوبا ساميا واحداً للقطرين مقره بيروت ، غير أن سياسة الانتداب كانت تهدف إلى تدعيم السلطة الفرنسية وذلك بتأكيد التجزئة الى كثير من الوحدات واعتبرت الطائفة الدينية وحدة إجتماعية ذات شخصية قانونية مستقلة وكأنها شعب منفصل ، ورغم أن هدف الانتداب كما جاء فى الصك - هو تدريب الأهالى على شئون الحكم والإدارة ، إلا أن ذلك لم يحدث .

وكان هدف الانتداب ضرب الوحدة الوطنية عن طريق تعميق الطائفية وقد نجحت هذه السياسة فى لبنان أكثر من سوريا ، ومن هذا المنطلق منحت السلطات الفرنسية لكل طائفة حرية التصرف فى مجالات مثل التعليم وإدارة القضاء وكانت الإدارة الفرنسية تفرق بين النظم المتبعة فى كل من القطرين رغبة فى الفصل بينهما . ومن النظم التى اختص بها لبنان تعيين حاكم إدارى فرنسى يتمتع بسلطات تعيين الموظفين فى الإدارة المحلية الأمر الذى أضر باستقرار الادارة بكثرة التغيير فى منصب الحاكم . وقد ازداد عدد الموظفين الفرنسيين فى لبنان حتى وصل عددهم إلى خمسة عشر ألف شخص ، بينما كان اللبنانيون من حملة الشهادات يعانون من البطالة ، ومما زاد الإدارة الفرنسية سوءا أن كثيرا من الموظفين الموفدين إلى لبنان سبق لهم العمل فى المغرب ، ولذلك كانت لهم عقلية استعمارية خاصة ولم يفرقوا بين المستعمرة وقطر تحت الانتداب المؤقت مما جعل الموارنة (أصدقاء فرنسا) يرفعون صوت المعارضة والاحتجاج على أساليب الانتداب .

كما أبقى الانتداب على مجلس إدارة لبنان المعروف منذ عهد المتصرفية حين كانت مهمته مختصة بالضرائب وكان أعضاؤه بالانتخاب من جانب الطوائف الدينية ، ولكن الفرنسيين

ألغوا انتخابه وعينوا مجلسا مؤقتا من سبعة عشر عضواً ، ثم أعادوا نظام الانتخاب فى سنة ١٩٢٢ واستمر توزيع المقاعد طبقا للطوائف الدينية ولكن خصص للمسيحين ٧٠٪ من المقاعد دون إجراء إحصاء دقيق للسكان ، وكان يجوز للمندوب السامى تعطيل قرارات المجلس بل وحله .

وبجانب هذه الإدارة المركزية قسمت البلاد إلى أربعة أقاليم لكل منها مجلس محلى ، بالإضافة الى مدينتى طرابلس وبيروت وصار لكل منهما مجلس بلدى ، وجعلت قرية زغرتا عاصمة للإقليم الشمالى ، وبعابدة للوسط ، وصيدا للجنوب ، وزحلة للبقاع ، ويلاحظ أن ثلاثاً من عواصم الأقاليم تسيطر عليها عائلات مارونية عريقة .

وإستمراراً من الانتداب فى سياسة تجزئة السكان أكد على النظام الطائفى بإنشاء محاكم تمثل الطوائف الأربع عشرة أى بما فيها الطوائف الصغيرة بدعوى تطبيق مبدأ التسامح الدينى ، وذلك للنظر فى الأحوال الشخصية وبعض القضايا المدنية ، وهكذا تعددت أنواع المحاكم فى لبنان وإختلفت القوانين مما أدى إلى فوضى قضائية .

أما بالنسبة للمسلمين فقد شجع الفرنسيون إنشاء محاكم للشيعة تطبق الفقه الشيعى ، ولكن مما يلفت النظر أن الانتداب الفرنسى هو الذى استحدث منصب المفتى الأكبر للمسلمين السنة فى لبنان لمنع تطلع المسلمين إلى رئاسة دينية خارج البلاد ، ولذلك فإن منصب المفتى لم يحظ بالإحترام الكافى فى البداية بالإضافة إلى أنه يعتبر موظفاً حكوميا بينما كان بطريرك الموارنة ينتخبه الأكليروس المحلى ، إلا أن هيبة مفتى المسلمين ارتفعت باطراد بعد الإستقلال خصوصا وقد صار ينتخب بواسطة هيئة عليا من القضاة وكبار الموظفين ولايجوز عزله إلا بحكم من هذه الهيئة .

التعليم :

وتطبيقا لسياسة تعميق الطائفية منحت الطوائف الدينية وزعماؤها حرية التصرف فى التعليم الأمر الذى أدى إلى عدم تكافؤ الفرص بسبب تفاوت الثروات والكفاءات بين الطوائف ، وبذلك ظل الشيعة يعانون من الجهل بينما تفوق المو ارنة نظراً لامكانياتهم

الاقتصادية الكبيرة التى ساعدتهم على إنشاء المدارس الخاصة ومازال التعليم الخاص كما وكيفاً متفوقا فى لبنان ، وترتفع نسبة التعليم الخاص بتقدم المراحل التعليمية ، كما أن فرنسا أتاحت لرجال الدين فرصة التدخل فى التعليم ، ولذلك فإن الجامعات اللبنانية تخضع بشكل أو بآخر لهيئات تنصرية .

إقتصاديا :

فى عهد الانتداب تعرضت الرأسمالية اللبنانية لمنافسة شديدة وقوية من رءوس الأموال الأجنبية ، وهذا ما دعا إلى ازدياد عدد المهاجرين إلى العالم الجديد وغرب افريقيا ، وكان معظم رجال الأعمال من الموارنة الذين تجمعت لديهم كثير من مصادر القوة : الثروة والثقافة والتنظيم الدينى الذى كان الفاتيكان يمده بالمساعدات المالية والفنية .

ورغم أن نظام الانتداب كان ينص على مبدأ المساواة بين الدول الأجنبية فى حق استثمار رءوس أموالها وإقامة المشروعات فى سوريا ولبنان ، فإن الفرنسيين لم يطبقوا هذا المبدأ واحتكروا مشروعات حيوية مثل الكهرباء وميناء بيروت وإدارة التبغ ، مما دفع الولايات المتحدة إلى الاحتجاج وعدم الاعتراف بالانتداب الفرنسى إلا بعد أن تراجعت الحكومة الفرنسية عن سياسة الاحتكار وعقدت تسوية مع الولايات المتحدة فى ١٩٢٤ ، لكن السيطرة الفرنسية على الاقتصاد ظلت قوية ، ذلك أن مصرف سوريا ولبنان الذى سبق تأسيسه كان برءوس أموال فرنسية ، كما أعطى المندوب السامى لنفسه الحق فى الإشراف على الجمارك وتحصيل رسومها لتمويل نفقات الإدارة التى كانت باهظة لكثرة عدد الموظفين الفرنسيين فى لبنان حتى وصل إلى خمسة عشر الف - كما سبق القول - كما كانت مرتباتهم مرتفعة .

التطور السياسى للبنان

كان الاشراف على الاقطار الخاضعة للانتداب الفرنسى من اختصاص وزارة الخارجية الفرنسية ، التى قررت تكليف المجلس الاستشارى المعين سابقا بالقيام بوضع دستور دائم للبلاد ، على أن يشترك معه ممثل عن المندوب السامى . وفى أثناء المناقشات فى المجلس الاستشارى حول الدستور (النظام الأساسى) كانت السلطات الفرنسية تتصل بكل طائفة على حدة ، وتحاول إيهامها بأن مصالحها ستتعرض للخطر إذا تركت وشأنها دون حماية ورعاية من جانب فرنسا .

وفى ذلك الوقت كان اللبنانيون وبخاصة المسلمين يرون أن العراق يسير بخطوات نحو الحكم الذاتى ، كما أنه فى ذلك الوقت أيضا كانت الثورة فى سوريا مشتعلة فى أثناء المناقشات حول الدستور ، الأمر الذى جعل المسلمين (من السنة والشيعة) يقاطعون الجمعية التأسيسية التى أصدرت الدستور فى عام ١٩٢٦ والذى كان هدف فرنسا من ورائه تثبيت الانتداب وتركيز السلطة فى يد المندوب السامى الذى منح حق إدارة الشئون الخارجية والدفاع ، لكى تنتقل إلى رئيس الجمهورية فيما بعد على أساس أنه سيكون مارونيا وبالتالى أداة فى يد سلطات الانتداب ، ولذلك جاء دستور ١٩٢٦ بعيداً عن النظم الديمقراطية ، كما أن وضعه تم فى غياب ممثلى السنة والشيعة الذين تضامنوا مع الثورة السورية .

وفى البداية تقرر أن يكون البرلمان من مجلسين : مجلس النواب ويتكون من ثلاثين عضواً ينتخبون على أسس طائفية ومجلس شيوخ من ستة عشر عضواً (سبعة بالتعيين وتسعة بالإنتخاب) .

وفى سنة ١٩٢٧ تولى بونسو Poncot منصب المندوب السامى وكان يرى منح مزيد من السلطات للرئيس على حساب البرلمان ، وبحجة التوفير وصغر حجم لبنان قرر الإكتفاء ببرلمان من مجلس واحد من خمسة واربعين عضواً يعين الرئيس ثلثهم ، كما نص تعديل ١٩٢٧ على أنه إذا حل موعد السنة المالية يصادق الرئيس على الميزانية

سواء وافق مجلس النواب أو لم يوافق ، كما يجوز للرئيس تعيين الوزراء من خارج المجلس ، وإذا رد تشريعا ما إلى البرلمان ولم يحصل التشريع على الاغلبية فى العرض الثانى أمام البرلمان يمكن للرئيس اصدار التشريع ، وفوق هذا كله فللرئيس حق حل المجلس .

ورغم تعاون الرئيس فى لبنان مع السلطات الفرنسية إلا أن هذه الأخيرة عمدت إلى تعطيل الدستور فى عام ١٩٣٢ بسبب الأزمة العالمية وتصادم المصالح بين الرأسمالية المارونية والاحتكارات الفرنسية ، (وقد عطل الدستور مرة ثانية عام ١٩٣٩ بمناسبة نشوب الحرب العالمية الثانية) .

ولما كان الدستور لم ينص على الطائفة التى يختار منها الرئيس فقد أيدت فرنسا انتخاب شارل دباس وهو من الروم الأرثوذكس لمدة ثلاث سنوات وكان هذا أمراً غريبا وغير متوقع ، لأنه كان من المتوقع أن يتولى الرئاسة أحد الموارنة ، وعندما احتج هؤلاء وعدوا بأن يكون الرئيس فى المرة التالية منهم ولو أن هذا الوعد لم ينفذ بسبب الخلاف الشديد بين أنصار كل من بشارة الخورى وإميل إدة ، ولذلك جدد لشارل دباس ثلاث سنوات أخرى ، وكان دباس متعاوناً تعاوناً تاماً مع السلطات الفرنسية رغم نشاطه السابق فى الحركة العربية .

وعند تجديد الرئاسة فى عام ١٩٣٢ وقعت أزمة ، إذ تقدم الشيخ محمد الجسر المسلم السنى لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية ، ولم يكن هناك ما يحول قانونا دون ذلك :

١ - فالدستور - كما سبق القول - لم ينص على اختيار رئيس الجمهورية من طائفة معينة .

٢ - وحسب إحصاء ١٩٣٢ كان التوزيع الطائفى للسكان على النحو التالى تقريبا :

الطائفـــــــــة	عدد السكـــــــان
موارنـــــــــة	٢٢٧ ألفا
روم أرثـــــوذكس	٧٧ ألفا
روم كاثوليـــــــك	٤٦ ألفا
المسلمون السنــــة	١٧٨ ألفا
الشيعة (المتاولـة)	١٥٥ ألفا
الـــــــــدروز	٥٣ ألفا
أرمـــــــــن	٣٢ ألف (جاء معظمهم بعد ١٩٢٩)

ويتضح من هذا الإحصاء أن مجموع المسيحيين (بما فيهم الأرمن الوافدين من خارج لبنان) هو ٣٨٣ ألفا ، بينما بلغ مجموع المسلمين على إختلاف مذاهبهم ٣٨٦ ألفا .

٣ - لم يكن قد وضع بعد فى ذلك الوقت (١٩٣٢) العرف الحالى الذى أتفق فيه على توزيع مناصب الدولة الكبرى بين الطوائف .

وعلى هذا الأساس كانت أمام الشيخ الجسر فرص للنجاح خصوصا وأنه :

١ - وقع خلاف وانقسام شديد بين الموارنة حول من يرشح منهم للرئاسة .

٢ - بعض الدوائر الفرنسية كانت لا تمانع فى ترشيح الشيخ الجسر باعتباره فرصة لتثبيت فكرة الوطنية اللبنانية لدى أهل طرابلس (والشيخ الجسر طرابلسى الأصل) حتى يكف أهل الاقليم عن المطالبة بالوحدة مع سوريا .

واخيراً لم يوافق الفرنسيون على أن يتولى مسلم رئاسة الجمهورية ، وللخروج من المأزق عطلوا الدستور وتقرر التمديد لشارل دباس سنة أخرى استثنائية فى الرئاسة وكان فى ذلك مخالفة للدستور الذى جعل فترة الرئاسة ثلاث سنوات قابلة للتجديد فترة واحدة أخرى فقط (النص الحالى للدستور اللبنانى يجعل مدة الرئاسة ست سنوات غير قابلة للتجديد) .

وعندما تولى شارل دباس رئاسة الجمهورية (منذ ١٩٢٦) - وهو من الروم الأرثوذكس - كان يعهد بمنصب رئيس الوزراء لأحد الموارنة ، ومن الذين تعاقبوا على هذا المنصب إميل إده وبشارة الخورى اللذين نشب بينهما تنافس شديد استمر طوال حياتهما السياسية ، ورغم أنه تنافس شخصى إلا أنه اختفى وراء مظهر سياسى ، إذ كان بشارة الخورى يعتبر ليبراليا يهتم فى ذلك الوقت بتضييق السلطات الفردية المطلقة التى يمارسها المندوب السامى ورئيس الدولة ، كما أنه أقر بالروابط التى تربط لبنان بالأقطار العربية المجاورة (وكان يقرض الشعر بالعربية ولذلك دعا إلى الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبنان ، بينما كان إميل إده يعتبر محافظا ، كما اشتهر بعد ذلك بالتأكيد على الوطنية اللبنانية الخاصة والأصل الفينيقى للبنانيين ورثة الحضارة الفينيقية ، وعلى هذا كان يرى أن لبنان يختلف بشريا واجتماعيا عن الاقطار العربية المجاورة .

وفى أثناء وقف العمل بالدستور بين عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ألغى نظام مجلس الوزراء ، والحق برئيس الدولة عدد من المديرين الفرنسيين حلوا محل الوزراء اللبنانيين ، وبعد إعادة العمل بالدستور أخذ توزيع المناصب الرئيسية بين زعماء الطوائف يتضح شيئا فشيئا ، فرئيس الجمهورية الذى أختاره مجلس النواب كان إميل إده المارونى وكلف رئيس الجمهورية أحد المسلمين السنيين وهو خير الدين الأحدب برئاسة الوزراة ، وبذلك وضعت نواة العرف الذى سيتبع فى عهد الإستقلال .

موقف اللبنانيين من الانتداب

كان موقف اللبنانيين من الانتداب يتأرجح حسب موقف كل طائفة من الطوائف وحسب موقف كل حزب من الأحزاب اللبنانية وأن كان هناك تداخل بين الموقفين على أساس أن الطوائف كانت عماد الأحزاب .

كان من المفروض أن تكون قضية التحرر هى جوهر وأساس الموقف اللبنانى على أساس أن لبنان بلد محتل يخضع لنفوذ أجنبى ، ولكن فكرة الوطنية اللبنانية ذاتها لم تكن قد استقرت خلال عهد الانتداب واختلف مفهومها باختلاف الطوائف :

١ - كانت الوطنيـة عنـد المسلمين السنيين تتمثل فى الدعوة الى الاتحاد مع سوريا (وتتفق وجهة نظرهم مع وجهة نظر حزب الشعب السورى) .
وكان هذا الاتجاه عند مسلمى لبنان السنيين عامل ضغط على الفرنسيين من أجل إحلال معاهدة تعاقدية محل نظام الانتداب . ولذلك كان المسلمون السنييون فى لبنان يمثلون أقوى عناصر المعارضة للانتداب الفرنسى (يليهم الشيعة ، أما الدروز فقد ظلوا على نزعتهم الانعزالية) .

٢ - كانت القضية الأساسية التى شغلت الروم الأرثوذكس هى قضية استمرار تبعيتهم لبطريركية دمشق أو الانفصال عنها .

٣ - لم يكن هناك إجماع بين الموارنة على تأييد السياسة الفرنسية ، وقد ظهرت أصوات بين الموارنة نبهت إلى مشكلة استمرار لبنان الكبير بحدوده الموسعة حيث سيصبح فيه المسلمون أغلبية واضحة . كما أن الرأسمالية المارونية اصطدمت مصالحها بالاحتكارات الفرنسية مثل منح شركة فرنسية إحتكار تصدير التبغ لمدة خمس وعشرين سنة فى أثناء ايقاف العمل بالدستور وتعطيل مجلس النواب .

ومما ساعد على نشوب الخلاف بين الموارنة والفرنسيين أن الزعامة الدينية ومقرها بكيركى كانـت قبلة أصحـاب المصالح بل والمندوب السامى نفسـه مما جعلها عنصرا

انتخاب البطريرك المارونى ، فبعد أن كان يعين بواسطة بابا روما صدر مرسوم يمنح لأساقفة الشرق الموارنة حق إختيار البطريرك ، وقد غضب البابا بيوس الثانى عشر وتأخر فى إصدار قرار الترسيم لعدم رضاه عن شخصية البطريرك المنتخب (عريضة) كما كان هناك خلاف أيضا حول اللغة التى تستخدم فى الطقوس ، فقد كان البابا يريد أن يستخدم الموارنة اللغة اللاتينية بدلا من العربية والسريانية .

موقف الأحزاب :

لم تلعب الأحزاب السياسية الدور المتوقع فى معارضة الانتداب ، إلا من خلال الطوائف مع بعض استثناءات ، فالأحزاب صبغت الطوائف بصبغة سياسية أولا : من الأحزاب المستثناه من ذلك :

أ - حزب الاستقلال الجمهورى الذى تأسس ١٩٣١ ورغم معارضة الرئيس شارل دباس فقد حصل على حكم من محكمة التمييز بحقه فى ممارسة نشاطه .

وقد اهتم الحزب الجمهورى بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية (حتى ليعتبره البعض من أحزاب اليسار غير الشيوعى) وكان الحزب ضئيل الحجم وتعرض لمضايقات السلطة الفرنسية .

ب - الحزب الشيوعى وكان أقلها شأنا فقد مارس نشاطه فى إطار الأقليات العنصرية كالأرمن واليهود ، وعندما تكون الحزب الشيوعى السورى فى الثلاثينيات بزعامة خالد بكداش إعتبر الكومنترن الحزب الشيوعى للبنان فرعا من فروع الحزب الشيوعى السورى الذى كان ينشط بتوجيه من الحزب الشيوعى الفرنسى .

جـ - ومن أهم الأحزاب غير الطائفية الحزب القومى السورى وكان يعمل على مستوى سوريا ولبنان ، ومع أن اتجاهه كان غير طائفى إلا أنه فى بداية تكوينه لوحظ وجود عدد كبير من الروم الأرثوذكس بين أعضائه ، ولعل ذلك

يرجع إلى أن مؤسسة أنطون سعادة كان من الروم الأرثوذكس ، وكانت نظريته تقوم على وضع مفهوم للقومية السورية التى وجدت منذ عهد الفينيقيين ومازالت مستمرة حتى ذلك الوقت واحتفظت بمميزاتها بعد الفتح العربى ، ولذلك كان سعادة ينادى بإتحاد المنطقة الممتدة من جبال طوروس شمالا حتى سيناء جنوبا (بما فيها قبرص) اتحادا سياسيا (الهلال الخصيب السورى) ونظراً لموقفه العدائى من الفكرة العربية فقد قل انضمام المسلمين اليه ، وكان انصاره فى سوريا أضعف منهم فى لبنان ، ولم يقدر له الأنتشار ، وشهرته ترجع إلى التنظيمات شبه العسكرية التى أنشاها على نسق التنظيمات النازية .

ثانيا : الأحزاب الطائفية :

أ - كان أبرزها حزب الكتائب رغم محاولته أن يتخذ صبغة وطنية لبنانية استنادا إلى وجود أفراد من الطوائف الاخرى وبخاصة الشيعة بين أعضائه ، إلا أن هؤلاء ليسوا سوى واجهة يريد الحزب أن يتستر وراءها مدعيا صبغته الوطنية . وقد أسس الحزب الزعيم المارونى بيير الجميل سنة ١٩٣٦ ، ويفهم من اسم الحزب أنه قام على التنظيمات العسكرية أيضا ، وكان الجميل يرى أن لبنان يجب ألا يذوب فى المنطقة العربية رغم اعترافه بالصفة العربية للبنان إلى جانب الصفة المتوسطية التى تربطه بأوربا ، وكان يرى أن للموارنة الحق فى الاحتفاظ بمركز الصدارة فى لبنان حتى لاتتغير شخصية لبنان التاريخية ، وسيلعب حزب الكتائب دوراً كبيراً فى حياة لبنان منذ ١٩٤٢ .

ب حزب النجادة :

وقد تكون فى سنة ١٩٣٧ ليعبر عن طائفة المسلمين ولكن لم تكن له قوة ، وعندما نشبت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ صار الحزب من العناصر التى تكون الجبهة الإسلامية ، وتمشياً مع إتجاه المسلمين السنة فإنه كان ينادى بإتحاد لبنان مع

البلاد العربية الأخرى فى المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية وليس بالضرورة فى المجالات السياسية . وعندما عاد حزب النجادة للظهور فى الخمسينيات (بعد حله ١٩٤٩) صار فى الأزمات مثل أزمة ١٩٥٨ يواجه حزب الكتائب المارونى .

ثالثا : أحزاب ذات صبغة شخصية :

وقد تكونت حول شخصيات من الوجهاء ، فحول شخصية إميل إده تكون حزب الكتلة الوطنية ، وحول شخصية بشارة الخورى تكون حزب الكتلة الدستورية .

وكان إميل إده من التطرف بحيث أنكر صلة لبنان بالعروبة وأن الموارنة متأثرون بالغرب وصرح بأنه إذا لم يرق للمسلمين تمتع الموارنة بمركز ممتاز فى لبنان فعليهم أن يرحلوا إلى الحجاز ، وأنه إذا كان لبنان الكبير سيؤدى إلى أغلبية إسلامية فمن الأفضل العودة إلى لبنان الصغير حتى تصير الأغلبية مسيحية أما أراء الكتلة الدستورية فهى أقرب الى روح الميثاق الوطنى الذى عمل به فيما بعد ، وعلى أية حال فإن هذه الأحزاب لم تلعب دورا هاما فى الحياة السياسية اللبنانية ، فقد كان وجودها مستمداً من النفوذ الشخصى لزعمائها ولم تحاول أن تقيم لنفسها قاعدة جماهيرية .

وهكذا نرى أن الحركة الوطنية فى لبنان كانت منقسمة على نفسها مما جعلها لا تشكل ضغطا على دولة الانتداب (فرنسا) لكى تحل معاهدة تعاقدية محل الانتداب ، لولا أن الحركة الوطنية السورية أضطرت فرنسا الى التفاوض من اجل إبرام معاهدة بدلا من الانتداب ، مما أدى إلى نفس التفكير إزاء لبنان .

وجرت المفاوضات خلال صيف ١٩٣٦ ، وكان الوفد اللبنانى مكونا على أساس طائفى ورأسه إميل إده بناء على تعيين من المندوب السامى ولم ينتخب من مجلس النواب وليس من الأحزاب السياسية كما حدث فى مصر ، وكان مشروع المعاهدة مع لبنان مختلفا عن مشروع المعاهدة مع سوريا وبخاصة فى البنود العسكرية فنص على على أن :

أ - تنوب حكومة لبنان عن فرنسا بوضع القوات الفرنسية المرابطة فى لبنان تحت مسئوليتها .

ب - تتكون فرقة فرنسية لبنانية مشتركة لتكون صلب هذه القوات .

جـ - تقدم فرنسا بعثة عسكرية لتنظيم الدفاع عن لبنان ويتولى ضباط فرنسيون قيادة الواحدت فى القوات اللبنانية عند الضرورة وبناء على طلب لبنان .

د - تقدم الحكومة كافة التسهيلات فى المواني والمطارات والمواصلات .

هـ - بينما تحددت أماكن القوات الفرنسية في سوريا والمدة التى يجوز لها فيها الاحتفاظ بهذه المواقع فقد جعلت كل أرض لبنان تحت تصرف القوات الفرنسية ودون تحديد مدة زمنية بل تمتد مثل المعاهدة إلى خمس وعشرين سنة قابلة للتجديد تلقائيا .

و - تعهد الحكومة اللبنانية بالمحافظة على حقوق الأقليات .

ولكن لم يتم التوقيع على مشروع المعاهدة بسبب سقوط حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا وعودة أحزاب اليمن إلى الحكم ، وهى لم تكن ترغب فى التنازل عن أى جزء من إجزاء الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية (كما سبق القول عند الكلام عن مصير المعاهدة السورية / الفرنسية) .

انتهاء الإنتداب :

كان لبنان فى حصوله على الاستقلال التام والتحرر الكامل من السيطرة الأجنبية - شأنه شأن سوريا - أسعد حظا من دول عربية أخرى مجاورة حصلت على استقلالها مع الارتباط بمعاهدات غير متكافئة تضع قيوداً على الاستقلال مثل العراق (١٩٣٠) ومصر (١٩٣٦) .

وكان من المتوقع أن تظل فرنسا محتفظة بامتيازات فى لبنان بالذات ولكن ذلك لم يحدث ، ويرجع الفضل فى الوصول إلى هذه النتيجة بالنسبة للبنان وسوريا الى الظروف الدولية والعربية التى ساعدت على ذلك .

فما هى الظروف والملابسات التى أدت إلى حصول لبنان وسوريا على استقلالهما ؟ .

لقد نشبت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩ ودخلتها فرنسا وبريطانيا ضد ألمانيا النازية ، وفى يونيو (حزيران) ١٩٤٠ حلت الهزيمة بفرنسا واضطر آخر رؤسائها - بيتان إلى عقد الهدنة مع الألمان ، الذين وضعوا القسم الشمالى والغربى من فرنسا تحت احتلالهم ، بينما أقام بيتان حكومته الموالية للألمان فى مدينة فيشى ، وفى الوقت نفسه طار الضابط الفرنسى شارل ديجول إلى انجلترا لمواصلة القتال مع بريطانيا ضد الألمان الذين احتلوا بلاده .

وبعد استسلام فرنسا احتفظت حكومة فيشى بسلطتها فى كافة مستعمراتها فى ذلك سوريا ولبنان .

ولكن وضع سلطات فيشى السياسى والاقتصادى فى لبنان (وسوريا) كان ضعيفا حيث كان يحيط بهذين القطرين مناطق نفوذ بريطانية (العراق ، فلسطين ، الأردن ، مصر) .

ولما كانت سوريا ولبنان - فى ظل خضوعهما لحكومة فيشى ووجود خبراء عسكريين ألمان وأسلحة ألمانية - مصدر خطر على مركز بريطانيا فى الشرق الأوسط ، فى وقت كان يدور فيه قتال شديد على حدود مصر الغربية ، وفى الوقت نفسه كانت حكومة العراق - برئاسة رشيد عالى الكيلانى - معادية لبريطانيا ، بالإضافة الى ميول شاه ايران رضا بهلوى ، نحو الألمان الذين تزايد عددهم فى بلاده . ومن ثم أدركت بريطانيا أهمية سوريا ولبنان ، فقررت غزوهما فى يونيو (حزيران) ١٩٤١ مستيعنة بقوات من فرنسا الحرة خصصها ديجول للشرق الأوسط لتسهيل مهمة الحملة وضمان عدم مقاومة قوات فيشى على اساس أن الفرنسى لن يطلق النار على فرنسى آخر ، ورغم نشوب بعض القتال فقد استسلمت قوات فيشى .

وقبل أن تزحف القوات الأنجلو / فرنسية على سوريا ولبنان لانتزاعهما من حكومة فيشى اتفقت الدولتان الغربيتان على إصدار فرنسا بيانا فى ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤١

يتضمن وعد الاهالى بمنحهم حق تقرير المصير واختيار شكل الحكم الذى يخضعون له سواء كدولة متحدة أو أكثر من دولة ، وكان الهدف من إصدار هذا البيان تشجيع الأهالى على عدم مقاومة القوات الزاحفة لتسهيل الغزو (ضمان بريطانيا) ولكن لم تلبث فرنسا أن أصدرت تصريحا منفردا وبشأن لبنان وحسب وذلك فى ٢٦ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٤١ حين أعلنت قيام دولة لبنان ، وأن فرنسا تتعهد بالمحافظة على سلامة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه فى إطار مشروع معاهدة ١٩٣٦ التى رحب بها اللبنانيون فى حينها ولكنها لم توقع كما سبق القول . ويعتبر هذا التصريح تراجعا عن تصريح ٨ يونيو (حزيران) ، ورغم التصريح الفرنسى الجديد الذى أعلن فيه استقلال لبنان فقد تمسكت فرنسا بحقها القديم فى تعيين رئيس الدولة متذرعة بظروف الحرب وعين الجنرال كاترو Catroux ألفريد نقاش رئيسا للدولة اللبنانية كما ماطلت سلطات فرنسا الحرة (ديجول) فى تسليم السلطات فى لبنان إلى الوطنيين وساعدهم على ذلك بالنسبة للبنان الانقسام والخلاف الشديدان خلال هذه المرحلة الانتقالية (١٩٤١ - ١٩٤٣) حول موضوعين أساسيين :

١ - توزيع مقاعد مجلس النواب بشكل يرضى مختلف الطوائف (حيث أنه ستكون للمجلس سلطات فعلية فى عهد الاستقلال) .

٢ - علاقة لبنان مستقبلا مع مشروع الجامعة العربية الذى كان يجرى التفكير فيه وقتئذ ، وكذلك علاقة لبنان مع سوريا بصفة خاصة .

وفيما يختص بالمسألة الأولى فقد أظهر الفريد نقاش تعصبا ضد المسلمين ، ورغم أن السلطات الفرنسية استبدلت به ايوب ثابت فقد كان هذا الأخير لايقل تعصبا عن نقاش حتى انه اقترح أن يكون للمسيحيين فى مجلس النواب اثنان وثلاثون مقعداً مقابل اثنين وعشرين للمسلمين الذين كانوا يريدون المناصفة فى مقاعد المجلس ، وكادت البلاد تتورط فى حرب أهلية لولا وساطة النحاس رئيس الوزارة المصرية الذى اقترح حلا وسطا ويتمثل فى أن يكون للمسلمين خمسة وعشرون مقعداً وللمسيحيين ثلاثون (أى بنسبة ٥ : ٦) وقد ظل لبنان يسير طبقا لهذه النسبة حتى اضطرت الحكومة اللبنانية -

تحت ضغط الحرب الأهلية - إلى قبول مبدأ المناصفة فى اتفاق فى فبراير (شباط) ١٩٧٦.

أما فيما يختص بعلاقات لبنان مع العالم العربى ، فإن زعماء الموارنة البارزين (بشارة الخورى ، وإميل إده) كان كل منهما يحاول تحديد موقفه من هذا الأمر بالأسلوب الذى يخدم مصالحه ، فبشارة الخورى كان يرى أنه من الأفضل مسايرة لبنان لحركة التجمع العربى مع الاحتفاظ بكيانه وحدوده القائمة حيث كان يخشى أن تطالب سوريا بطرابلس والأقضية الأربعة ، وكان البريطانيون يؤيدون هذا الإتجاه .

أما إميل إده فقد كان متطرفاً فى فكرة الوطنية اللبنانية وفى أواخر ١٩٤٢ جمع النحاس بين بشارة الخورى وجميل مردم ممثل سوريا الذى أزال شكوك الخورى بأن أعلن أن سوريا على استعداد لأن تعطى لبنان مزيدا من الأرض .

وخاض بشارة الخورى انتخابات ١٩٤٣ على اساس التوفيق بين الكيان اللبنانى وحركة التجمع العربى ، وقد حظى بتأييد المعتدلين من المسلمين والمسيحيين ، كما سانده البريطانيون ، وخاض إميل إده معركة الانتخابات معتمداً على تأييد فرنسا والمتطرفين فى فكرة الوطنية اللبنانية .

ومما تجدر ملاحظته أنه - بسبب هزيمة فرنسا فى الحرب العالمية الثانية - لم يعد كثير من مسيحين لبنان يعولون على حماية فرنسا ، الذين صاروا يتطلعون إلى بريطانيا والولايات المتحدة اللتين صار لهما النفوذ فى المنطقة . وهذا التفكير رجح كفة الخورى على إده فى الانتخابات عام ١٩٤٣ وأصبح الخورى رئيسا للجمهورية ورياض الصلح رئيسا للوزارة .

يضاف إلى ذلك أنه مما ساعد على فقدان فرنسا لجانب كبير من نفوذها فى لبنان أنه فى أوائل ١٩٤٣ حل هيلو Helo محل كاترو كمفوض عام فى سوريا ولبنان وكان كل منهما يختلف عن الأخر فى أسلوب إدارته فبينما كان كاترو يفضل أن تتبع فرنسا اسلوباً جديداً يناسب العصر وافكاره ، وانه من الافضل ان تسبق فرنسا بريطانيا فى محاولة كسب ود العرب بتأييد حركة التجمع العربى على أن تكون دمشق هى محور هذه

الحركة وليست القاهرة أو بغداد .

أما هيلو - وهو من اليمين الفرنسى المتطرف - فقد أراد أن يخمد الاتجاه الوطنى الجديد (الخورى والصلح) ولو باستخدام القوة ، فانتهز فرصة قرارات مجلس النواب الجديد بمسايرة حركة التجمع العربى وجعل اللغة العربية لغة رسمية وإلغاء امتيازات المندوب السامى الفرنسى وتغيير شكل العلم اللبنانى ، فاعترض هيلو على حق البرلمان اللبنانى فى تعديل الدستور ، واعتقل هيلو رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومعظم أعضاء الحكومة وعرض على إميل إده رئاسة الجمهورية .

أحدث هذا التصرف ضجة دولية كبرى كما ظهرت بوادر مقاومة مسلحة فى لبنان ، كما أعلن تشرشل - رئيس الوزارة البريطانية - أن هذا الإضطراب فى لبنان سيؤثر على منطقة عمليات الحلفاء فى الشرق الأوسط ، كما أنه قد يسئ إلى العلاقات مستقبلا بين بريطانيا وفرنسا الحرة (ديجول) ، وعبر الرئيس الأمريكى روزفلت عن نفس الفكرة تقريبا - وكان فى طريقه إلى مؤتمر طهران - وأرادت بريطانيا أن تبرر وتبرئ موقفها بأن أعلنت أنه لاتوجد لها أطماع فى أن ترث فرنسا فى الشرق وأنها لاتهتم إلا بالضرورات العسكرية .

وفى محاولة لحصر الأزمة أرسلت فرنسا الجنرال كاترو كمبعوث لإصلاح ما أفسده هيلو ، ورغم إختلاف أسلوب الرجلين إلا أن كاترو - شأنه شأن جميع الفرنسيين - كان يرى أنه ليس من حق بريطانيا أن تتدخل فى النزاع بين فرنسا وبين الوطنيين فى لبنان وسوريا .

ولما علم كاترو أن بريطانيا وجهت إنـذاراً شفويا إلى السلطات الفرنسية فى ١٧ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٤٣ طلبت منه الافراج عن الزعماء اللبنانيين المعتقلين وإلا أضطرت إلى استخدام القوة (وكانت بريطانيا تبرر موقفها هذا بأنها ضمنت إستقلال الدولتين سوريا ولبنان ، وأن حل المشكلة يمكن أن يتم بمحادثات تشترك فيها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مع ممثلى شعبى سوريا ولبنان) فقد احتج كاترو على هذا الإنذار وذكر البريطانيين بإعتدائهم على سيادة دولة مستقلة فى الشرق العربى (يقصد مصر

وحادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢) .

وإزاء طول الجدل بين كاترو وسبيرز (الوزير البريطانى المقيم فى الشرق) وجه ولسن قائد القوات البريطانية فى سوريا ولبنان انذاراً بأنه إذا لم يتم الافراج عن الزعماء اللبنانيين فسوف تعلن بريطانيا الأحكام العرفية ، وعرض كاترو الافراج عن بشارة الخورى (دون رياض الصلح) مع تكوين مجلس وزراء جديد لايشترك فيه الاخير ، وقد رفض البريطانيون ذلك كما رفضه الخورى بعد الافراج عنه الأمر الذى أدى الى موافقة ديجول على الافراج عن الزعماء بدلا من التعرض لضغط البريطانيين .

وقد أدت هذه الأزمة بفرنسا الحرة الى عزل هيلو ، ومع ذلك لم تسترد فرنسا هيبتها ، فقد أعيد تشكيل الحكومة اللبنانية بالوضع الذى كان عليه قبل الأزمة واستأنف مجلس النواب اللبنانى اجتماعاته ، ولم تجد فرنسا مناصا من تسليم السلطة للحكومتين السورية واللبنانية .

الميثاق الوطنى اللبنانى :

فى اثناء الأزمة التى حدثت فى لبنان مع السلطات الفرنسية إبان الحرب العالمية الثانية حدث تحول فى موقف الموارنة من علاقات لبنان الخارجية فلم يعودوا يعتمدون بالضرورة على قوة أجنبية فى الدفاع عن لبنان ، إلا أن هذا التحول فى العلاقات الخارجية لم يقترن بتحول فى علاقات الطوائف بعضها ببعض ، الأمر الذى استدعى إيجاد صيغة لتنظيم هذه العلاقات وذلك قبل انتقال السلطة الحقيقة الى اللبنانيين ، ومن ثم وضع الميثاق الوطنى اللبنانى .

والميثاق الوطنى اللبنانى لم يتخذ شكل وثيقة مكتوبة ولكنه اتفاق عربى ، ومع ذلك ظل الأساس فى علاقات الطوائف اللبنانية المختلفة ، وكثيراً ما استخدم فى تهدئة المشكلات فقد كان يعتبر أفضل صيغة توفيقية أمكن التوصل اليها .

ومع ذلك فإن الطوائف لم تتخذ موقفاً موحداً إزاء القضايا التى واجهت لبنان منذ بداية عهده بالإستقلال ، فقد كان هناك معتدلون ومتطرفون بين كل من المسلمين والمسيحيين على السواء ، إلا أن التيار المعتدل ساد فى كل من المسلمين والمسيحيين بفضل جهود بشارة الخورى ورياض الصلح من أجل تحديد العلاقة بين الطوائف سعيا وراء تحقيق التوازن . وعلى هذا فإن الميثاق قام على اساس التوازن الطائفى (وليس إلغاء الطائفية) ، وقد صار هذا الاتفاق معلوما من خلال أول بيان وزارى ألقاه رياض الصلح فى مجلس النواب . وكان الميثاق يتضمن المبادئ التالية :

١ - لبنان جمهورية مستقلة استقلالا تاما وغير مرتبط بأية دولة أخرى ، وأنه من واجب المسيحيين الامتناع عن طلب الحماية الاجنبية (غربية) وبخاصة الفرنسية ، كما أنه على المسلمين ألا يحاولوا توحيد لبنان مع سوريا .

٢ - لبنان جزء من الوطن العربى ولغته العربية ومع ذلك ستظل علاقته الثقافية والروحية بالحضارة الغربية (ومعنى هذا خضوع لبنان للمؤثمرات الفكرية والروحية الغربية وهذا لاينطبق إلا على جزء من الشعب اللبنانى) .

٣ - على لبنان أن يتعاون مع جميع الدول العربية بشرط اعتراف الدول العربية بإستقلاله وسيادته داخل حدوده الحالية .

٤ - توزع الوظائف كلها بالتساوى بين الطوائف . أما الوظائف الفنية فتكون الأولوية فى شغلها للكفاءات الفنية دون النظر للطائفية . أما بالنسبة للمناصب الرئاسية فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس الوزارة مسلما سنيا ، ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا .

وقد ساعد الميثاق على حل مشكلات كان من المحتمل أن تُؤدى بوحدة لبنان الوطنية واستقلاله :

أ - تراجعت سوريا عن المطالبة بالأقضية الأربعة وإقليم طرابلس ، وكان هذا هو الثمن الذى دفعته سوريا لجذب لبنان إلى حظيرة الجامعة العربية .

ب - تهدئة مخاوف المسلمين خلال الفترة الأولى من قيام الجامعة العربية والتى سادها الحماس حتى بدا كما لو كانت الدول العربية تسير نحو اتحاد فيدرالى ، ولكن لبنان قدم تحفظات (مهتديا بالميثاق) أبعدت الجامعة العربية عن هذا الاتجاه .

جـ - رغم توزيع المناصب بين الطوائف بنسب متساوية فى بداية الأمر إلا أنه بعد ذلك أكد المسلمون أن المساواة غير مكفولة ذلك أن تعداد عام ١٩٤٣ الذى قامت عليه النسب كان ينطوى على مغالطتين : احتساب المهاجرين مواطنين لبنانيين ، وثانيهما حساب الأرمن ضمن الميسحيين اللبنانيين رغم أنهم كانوا وافدين ولايشعرون بالانتماء الوطنى للبنان ، وقد رحل كثير منهم إلى أرمينيا السوفيتية منذ ١٩٤٧ .

د - كما كان المسلمون يرون أن الدستور يمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة مما يجعل توزيع المناصب الرئيسية مسألة شكلية فقط بين الطوائف ، بينما يتمتع رئيس الجمهورية المارونى بسلطات تفوق سلطات رئيس الوزراء السنى ورئيس مجلس النواب الشيعى .

أزمة ١٩٥٨ فى لبنان :

كان للولايات المتحدة علاقة بلبنان منذ أوائل القرن التاسع عشر ولكنها كانت علاقة غير رسمية ، بل اقتصرت على جهود المنصرين البروتستانت الأمريكيين الذين نشطوا فى إقامة مؤسسات خيرية وتعليمية تُوجت بإنشاء الجامعة السورية (الأمريكية) فى بيروت ١٩٦٦ ، مما ساعد على انفتاح الشام وبخاصة لبنان على الحضارة الغربية ، خصوصا وأن الأمريكيين كانوا متعاطفين مع الحركة العربية ضد العثمانيين ، إلى جانب ما كان يروجه الأمريكيون (الرئيس ولسون) عن حق تقرير المصير ، بالإضافة الى جهود الأمريكين فى غوث الأهالى فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولو أنهم خصوا بمعوناتهم الميسحيين دون المسلمين ، حيث لم يزد نصيب المسلمين عن ٢ ٪ ، ولذلك فإن أهالى الشام - عند استفتاء لجنة كنج كرين الأمريكية لهم - عبروا عن تفضيلهم لانتداب أمريكى على بلادهم فى حالة عدم حصولهم على الاستقلال التام .

واستمرت علاقات الولايات المتحدة بلبنان ثقافية ، واضيفت إليها علاقات تجارية حتى أواخر الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت بيروت المركز الرئيسى لكل فروع المؤسسات التجارية الأمريكية والأجنبية عامة ، وإرتفعت مكانة الولايات المتحدة بعد اشتراكها مع بريطانيا فى أواسط الأربعينيات فى تأكيد استقلال لبنان ووضع حد السيطرة الفرنسية .

وإزاء اتباع الاتحاد السوفييى لسياسة نشطة فى الشرق الأوسط فقد تقدمت الولايات المتحدة بما أسمته ملء الفراغ المترتب على انسحاب الاستعمارين البريطانى والفرنسى ، وإذا كان المد القومى العربى يتجه إلى التحالف مع الاتحاد السوفيتى ، فقد تعرضت العلاقات العربية الأمريكية للضعف فى الخمسينيات ، ولكن هذه العلاقات ظلت وثيقة مع لبنان الذى كان البلد الوحيد الذى قبل مبدأ أيزنهاور مما عرضه لضغوط كان لها أثرها فى أزمة ١٩٥٨ .

أما الأزمة ١٩٥٨ فإنها كانت ترتبط بأوضاع المشرق العربى فى الخمسينيات ، والموقف الدولى العام ، واوضاع لبنان الداخلية فبالنسبة لأوضاع الشرق العربى كان هناك التيار الثورى القومى الذى تزعمه عبد الناصر ، ورغم أن القومية

العربية لم تتمخض عن وحدة عربية فإنها صارت قوة يعمل لها حساب ، خصوصا وأن المد القومى كانت له ملامح ثورة اجتماعية وأخذت الطبقات الدنيا تتطلع الى تكافؤ الفرص ، ولذلك أخذ اليسار يحرز بعض النجاح فى الأردن وفى لبنان .

أما عن الموقف الدولى فقد أمتدت الحرب الباردة الى الشرق العربى مما أدى إلى عدم استقرار الأوضاع فيه خصوصا بعد إنشاء حلف بغداد الذى صارت العراق عضوا فيه ١٩٥٥ مما أدى إلى اشتداد السخط فى العالم العربى وأصبح معارضوا الحلف (مصر وسريا) أصدقاء للاتحاد السوفيتى الذى أخذ يمدهم بالعون الاقتصادى والدبلوماسى والأسلحة ، مما أدى إلى حقد الولايات المتحدة خصوصا بعد حصول مصر على كميات كبيرة من السلاح من المعسكر الشرقى الأمر الذى أضعف الأمل فى انضمام أقطار عربية أخرى (غير العراق) مثل الأردن إلى حلف بغداد ، بل أن الأردن تجرأ وطرد القائد البريطانى جلوب وإنهى تحالفه مع بريطانيا استجابة مؤقتا للمد القومى الراديكالى ، كل ذلك أدى إلى حرب السويس ، كما أصبح الشرق الأوسط خلال عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ميدانا للصراع الدبلوماسى مما أدى إلى أعلان مبدأ أيزنهاور فى أوائل عام ١٩٥٧ والذى استهدفت منه الولايات المتحدة دعم الدول الصديقة وتهديد السوفيت .

ثم جاء قيام الجمهورية العربية المتحدة بالوحدة بين مصر وسوريا فكان لذلك أعمق الأثر على مجريات الأحداث فى الشرق العربى عامة بما فيه لبنان . وانقسم العالم العربى الى معسكرين :

أحدهما بزعامة العراق (عبد الإله ونورى السعيد) وكانوا يرون أن تطبيق نظرية عبد الناصر فى السياسة الخارجية سيفتح باب العالم العربى أمام الشيوعية ، وثانيهما بزعامة مصر (عبد الناصر) الذى كان لا يرى خطرا من جانب الشيوعية بل أن الأحلاف هى التى ستزج بالعرب فى أتون الحرب الباردة وأن أسلم سياسة هى الحياد الايجابى .

وقد كان لبنان يقف موقف الحياد ، وأخذ الرئيس كميل شمعون يظهر اتجاهه نحو

الغرب ، فزار شمعون تركيا (عضو فى حلف بغداد) ١٩٥٥ ورد جلال بايار رئيس الجمهورية التركية ورئيس وزرائه عدنان مندريس الزيارة فى نفس العام ، وتردد وقتئذ أن الهدف من هذه الزيارات ضم لبنان إلى حلف بغداد . ولما كان السوريون يعتقدون أن لبنان قد انضم الى المعسكر العراقى الموالى للغرب فقد عملوا على إسقاط حكومة شمعون ، ومما زاد الشكوك فى موقف شمعون أنه لم يقطع علاقاته مع بريطانيا وفرنسا عقب العدوان الثلاثى ، فاشتدت دعاية مصر وسوريا ضد حكومة شمعون .

وهكذا كان لبنان مهيأ لخبر الوحدة بين مصر وسوريا فقد انطلقت المظاهرات ابتهاجا فى بيروت وطرابلس وصيدا ، وعندما زار عبد الناصر دمشق فى ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٥٨ عبر آلاف اللبنانيين المتحمسين الحدود من لبنان إلى دمشق ، كما استقبل بعض الوفود والشخصيات اللبنانية ، مما أدى إلى تخوف الموارنة بالذات معتقدين أن استقلال لبنان معرض للخطر .

ولم يلبث الموقف أن أنفجر فى لبنان إثرا اغتيال الصحفى المارونى نسيب المتنى الذى كان قد اشتد نقده لشمعون وإدارته وكان ينادى بتعزيز العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة ، وترتب على مصرعه نشوب القلاقل فى لبنان ، وبذلك نشأت أزمة ١٩٥٨ التى كانت جذورها عمقية فى تاريخ لبنان .

ولم يتمكن الجيش اللبنانى (٩ آلاف) من القضاء على الاضطرابات حيث كان الجنرال فؤاد شهاب – القائد العام للجيش يرى عدم تدخل لبنان فى الحرب الأهلية (وهذا هيأه لكى يكون المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية بعد هدوء العاصفة) خشية أن يمتد الانقسام الى الجيش نفسه ما بين مسلمين ومسيحيين .

وقد شكا شمعون الى السفير الأمريكى ماك كلنتوك من أن الجمهورية العربية المتحدة تتدخل فى شئون لبنان ، وأن الحرب الأهلية إنما هى من تدبيرها ، وطلب المساعدة من الولايات المتحدة ، على اساس أن عدم تقدم الولايات المتحدة لمساعدة لبنان فإن كل نظام موال للغرب سوف ينهار (بما فى ذلك الأردن والعراق) فى يد القوميين العرب ، وفى الوقت نفسه كان الأمريكيون من أصل لبنانى وعددهم نحو نصف مليون ومعظمهم من

الموارنة يضغطون على حكومة الولايات المتحدة من أجل التدخل . ورغم أن السفير الأمريكى استبعد التدخل تطبيقاً لمبدأ أيزنهاور بإنزال مشاة الأسطول الأمريكى Marines إلى الأراضى اللبنانية ، إلا أن الحكومة الأمريكية أخذت تميل إلى التدخل ، وكان أيزنهاور ووزير خارجيته دلاس Dulles يريان التدخل من أجل أن يثبتا أن الولايات المتحدة على استعداد للتدخل العسكرى لمساندة أصدقائها وردع السوفيت وأصدقائهم.

ولكن أيزنهاور عندما قرر التدخل لمساندة شمعون فقد وضع لذلك التدخل شروطا معينة :

أ - أن يتخلى شمعون عن فكرة تجديد رئاسته ، وأن يعزز طلبه للمساعدة الأمريكية بتأييد بلد آخر .

ب - أن تكون مهمة القوات الأمريكية المرسلة إلى لبنان حماية أرواح الأمريكيين واملاكهم ودعم الحكومة الشرعية .

جـ - ألا يتم التدخل إلا إذا أستنفذت الوسائل الأخرى .

وحشدت الولايات المتحدة وحدات برمائية تابعة للأسطول السادس فى البحر المتوسط ، كما استدعت قوات أمريكية محمولة جواً من قواعدها فى أوربا وفى ٢١ مايو (آيار) ١٩٥٨ قدمت الحكومة اللبنانية شكواها إلى جامعة الدول العربية ، وفى اليوم التالى قدمت شكواها الى مجلس الأمن ، ورفضت الحكومة اللبنانية حلاً وسطاً تقدمت به الجامعة العربية ، وبذلك فشلت المساعى العربية ، أما فى مجلس الأمن فقد انقسمت الدول الأعضاء ، فريق يؤيد لبنان ويرى ضرورة اتخاذ إجـــراءات مباشرة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، الصين الوطنية ، العراق) ، وفريق رفض إدعاءات لبنان فأعلن الاتحاد السوفييتى ، أن الهدف من شكوى لبنان هو التمهيد للتدخل الغربى فى شئون لبنان الداخلية ، وقرر مجلس الأمن تكوين لجنة رقابة تابعة للأمم المتحدة إلا أن هذه اللجنة لم تستطع تنفيذ مهمتها ، كما أن اللجنة رأت عدم توفر أدلة كافية على حدوث تدخل واسع النطاق من الخارج ، وفى الوقت نفسه فكر شمعون فى الاستعانة بدول حلف بغداد الاسلامية وبخاصة العراق أو الاتحاد الهاشمى (الذى تكون من العراق

والأردن رداً على أتحاد مصر وسوريا) وفعلا أصدرت الحكومة العراقية أوامرها إلى فرقتين عراقيتين بالتوجه إلى شمال الأردن تمهيدا للتدخل فى لبنان ، وأدرك الضباط القوميون فى الجيش العراقى أن هذا الإجراء لا يمكن تنفيذه إلا بغزو سوريا حيث لا توجد حدود مشتركة بين الأردن ولبنان .

وعندما تحركت القوة العراقية لتنفيذ هذه الأوامر فإنها فى طريقها سيطرت على بغداد وأسقطت نظام الحكم الملكى القائم فى العراق فى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ ، وقد ترتب على الثورة العراقية ردود أفعال حادة فى كل المنطقة حتى بدأ كما لو كانت الحرب العالمية توشك أن تندلع .

فقد شملت مظاهر الفرح مناطق المعارضة فى لبنان ورددوا أن مصير شمعون سيكون مماثلا لمصير نورى السعيد ، وطالب شمعون بتدخل سريع ، ورأت الولايات المتحدة أنه فى حالة عدم وفائها بالتزاماتها إزاء لبنان طبقاً لمبدأ أيزنهاور فلن تشعر أى دولة حليفة للولايات المتحدة فى المنطقة بالأمن ، وستفقد الأمل فى مساعدة الولايات المتحدة لها عند الضرورة . ولذلك فإنه فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٥ يوليو (تموز) نزل مشاة الأسطول بجوار بيروت ، وتتابعت قوات أخرى كما أنتشرت كل قطع الأسطول السادس الأمريكى (نحو سبعين قطعة) فى شرق البحر المتوسط فى المنطقة بين لبنان وقبرص .

وكان للولايات المتحدة أهداف أخرى غير مواجهة الموقف فى لبنان وتهدئة مخاوف الدول الأخرى – منها إفهام الاتحاد السوفيتى أن الولايات المتحدة على إستعداد لخوض حرب دفاعا عن الشرق الأوسط عند الضرورة ، وإفهام العرب أن الاتحاد السوفييتى لن يخوض حرب دفاعا عنهم وأن تهديداته إنما تستهدف الدعاية لكسب الأصدقاء بالإضافة الى الحيلولة دون مزيد من اتجاه النظام العراقى الجديد صوب موسكو والقاهرة .

كما نزلت أيضا قوات بريطانية محمولة جواً فى الأردن بقصد حصر أثار الثورة العراقية وكان الجنرال شهاب يخشى أن يؤدى نزول القوات الأمريكية إلى استفزاز الجيش اللبنانى فينضم الى المعارضة فى مقاومة (الغزو) الأمريكى ، وفعلا كاد يحدث هذا الصدام بين القوات الأمريكية واللبنانية . أما الجبهة الوطنية اللبنانية المتحدة المعارضة

لشمعون فقد أصدرت نداء دعت فيه الأهالى إلى مقاتلة المعتدين ، كما أرسلت بعض الأحزاب وشخصيات من المعارضة برقيات احتجاج إلى مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشولد وأيزنهاور ولادس والكونجرس الأمريكى .

وظلت القوات الأمريكية فى لبنان ثلاثة أشهر ، وخلالها - وفى ٣١ يوليو (تموز) - أنتخب الجنرال فؤاد شهاب رئيسا للبنان بعد أن حصل على رضى جميع الأطراف وتوقف القتال ، كما هدأت الأحوال فى الأردن ، وتمكنت حكومة الثورة فى العراق من السيطرة تماما على البلاد واعترفت بها معظم دول العالم ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا .

ولكن هل نجحت سياسة الولايات المتحدة ؟ وماذا كانت نتائجها على منطقة الشرق العربى ؟

لا يمكن القول بأن التدخل الأمريكى نجح ، فلم يستطع وقف التيار القومى العربى بل على العكس اتحدت مصر وسوريا ، وحدثت ثورة فى العراق أخرجته من حلف بغداد ، وتحول العراق عن الولاء للغرب ، وفضل لبنان أن يتخذ موقف الحياد ، وأصبح الأردن يفتقد الإستقرار السياسى .

وعلى ذلك أخذت الولايات المتحدة - فى مواجهة ازدياد النفوذ السوفييتى فى العالم العربى - تعتمد على ركائزها فى المنطقة وفى مقدمتها إسرائيل ، وتلوح بأسلحتها النووية الموجودة فى مياه البحر المتوسط والمحيطين الأطلنطى والهندى ، وفى القواعد الأوربية ، وفى أراضي الدول (الحليفة) فى الشرق الأوسط .

إلا أن لبنان لم ينعم بالإستقرار طويلا ، إذ لم تلبث أن نشبت حرب أهلية ضارية أوسع نطاقا وأشد خطورة فى أواسط السبعينات ، ذلك أن جذور الإنقسام عميقة فى المجتمع اللبنانى فقد أصبح المسلمون فى لبنان غير راضين عن حصر رئاسة الجمهورية فى الموارنة على أساس أن المسلمين أكثرية ، وهناك بعض المسلمين ممن يرون أنه لامانع من بقاء رئاسة الجمهورية فى الموارنة ولكن مع تحويل الحكم الى نظام وزارى فتكون السلطة والحكم فى يد رئيس الوزراء ويصبح منصب رئيس الجمهورية صوريا ، كما

انعكست على لبنان التيارات الكثيرة المتلاطمة فى الشرق العربى ، يضاف الى ذلك عنصر جديد ألا وهو أثر الوجود الفلسطينى فى لبنان على الأزمة اللبنانية .

فقد اختلف اللبنانيون حول التواجد الفلسطينى سياسيا وعسكريا فى لبنان وحول العمل الفدائى عبر الحدود اللبنانية ، فقد بدأت المقاومة الفلسطينية تنظم نفسها وتلعب دوراً سياسياً ، وبعد أحداث عام ١٩٧٠ فى الأردن نزحت المقاومة العسكرية التى كانت موجودة فى الأردن إلى لبنان ، فبدأت المخاوف تظهر فى لبنان . وكان موقف المسلمين فى لبنان تجاه المقاومة يختلف عن موقف المسيحيين ، بسبب تزامن مطالبة المسلمين بإنتقال السلطة فى لبنان اليهم مع دخول المقاومة الفلسطينية إلى المسرح السياسى اللبنانى ، فقد أصبحت المقاومة حليفة طبيعية للفئات الإسلامية ، ووجد المسيحيون فى ذلك خطراً عليهم وتحالفا خارجيا ضدهم .

والقضية الفلسطينية تهم الدول العربية والشعوب العربية جميعا ، وهى قائمة منذ العشرينات ، كما أن الفلسطينيين نزحوا الى لبنان منذ ١٩٤٨ . ولكن بعد ١٩٦٧ حدث تطور جذرى على القضية الفلسطينية فقد صارت حركة المقاومة الفلسطينية تقبض لأول مرة على زمام الفلسطينيين فى كل إنحاء العالم العربى مما أدى إلى زيادة خطورتها ، كما صارت المقاومة الفلسطينة تتبوأ مكان الصدارة فى أعين الجماهير العربية الناقمة على عجز الأنظمة العربية عن استرجاع حق عربى سليب خصوصاً وقد أفل نجم هذه الأنظمة بعد هزيمة ١٩٦٧ فتفوقت عليها المقاومة الفلسطينية .

وهكذا تحول الفلسطينيون اللاجئون فى لبنان إلى قوة عسكرية مسلحة ومستقلة عن الدولة اللبنانية ، التى انتزعت حركة المقاومة منها سلطة الإشراف على المخيمات ، وأصبحت هذه المخيمات أشبه بجزر سياسية خارجة عن السيادة اللبنانية ، وكان أن ظهرت على المسرح السياسى اللبنانى ظاهرة خطيرة إنتقلت عدواها من الأحزاب والفصائل الفلسطينية الى الأحزاب اللبنانية الا وهى تكوين مليشيات مسلحة تابعة للأحزاب اللبنانية .

ومع تضخم الوجود السياسى والعسكرى للفلسطينيين فى لبنان بعد ١٩٧٠ أن رأت

المقاومة الفلسطينية أنه من صالحها أن تقيم علاقات سياسية وعسكرية مع القوى اللبنانية الراغبة فى ذلك حتى تحمى كيانها وتحافظ على إمكانية استمرار نشاطها فى لبنان وعبر حدوده . وقد كانت جميع الطوائف المسيحية تؤيد القضية الفلسطينية ولكنها لم تعد مستعدة لدفع الثمن ، فهى ترى أن الوجود الفلسطينى فى لبنان وسلوكه وكذا العمل الفدائى ضد إسرائيل انطلاقا من الحدود اللبنانية سيعرض لبنان للاحتلال الإسرائيلى وبذلك تتهيأ الفرصة لتحقيق رغبات إسرائيل التوسعية . أما المقاومة فقد كانت ترى أن عملياتها ضد إسرائيل حيوية لإثبات وجودها ، وإلا فإنها ستسقط وتفقد أهميتها عربيا ودوليا ، ولذلك كانت تطالب - ومعها اللبنانيون المتحالفون معها - بأن تهىء الحكومة اللبنانية نفسها للدفاع عن الأراضى اللبنانية ضد الإغارات الإسرائيلية .

الفصل الرابع

فلسطين

* سياسة الانتداب
* مؤتمر لندن والكتاب الابيض
* اثر الحرب العالمية الثانية
* سياسة الولايات المتحدة
* القضية فى الامم المتحدة – التقسيم
* مابعد التقسيم

فلسطين فى ظل الانتداب البريطانى :

فى الثامن والعشرين من يونيو (حزيران) ١٩١٩ انتهى مؤتمر الصلح من التوقيع على ميثاق عصبة الأمم وتضمينه معاهدات الصلح التى أبرمت مع الدول المغلوبة ، وعلى الرغم من مبادىء الحرية وحقوق الشعوب التى كان ينادى بها الحلفاء إبان الحرب ، فإنه لم يلبث أن اتضح أن هذه التصريحات لم تكن إلا للاستهلاك المحلى والحرب دائرة الرحى لضمان مساعدة الشعوب للحلفاء حتى إحراز النصر ، أما وقد تم أحراز النصر فقد تنكر الحلفاء لمبادئهم وكشفوا عن حقيقة أطماعهم الاستعمارية التى لم يتخلوا عنها ، وكل مافى الأمر أنهم أرادوا أن يُلبسوا الاستعمار ثوبا جديدا آخر يخدعون به الشعوب ، ولذلك فقد ضمنوا ميثاق عصبة الأمم نظام الانتداب Mandate System كحل لمشاكل البلاد التى كانت تحكمها الامبراطوريات الألمانية والعثمانية ، بدعوى أن شعوب هذه البلاد لاتزال غير قادرة على الوقوف وحدها فى الحياة ، ولذلك فإن تقدم هذه الشعوب وديعة مقدسة فى عنق الأمم المتحضرة ، ومن ثم فإن الطريقة المثلى للنهوض بهذه الشعوب هى أن يُعهد بها إلى الأمم الراقية التى تمكنها مواردها وخبرتها من القيام بهذا العمل منتدبة عن عصبة الأمم .

وإعترفت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم بأن بعض الجماعات التى كانت تابعة للامبراطورية العثمانية قدبلغت من التقدم درجة يمكن معها الاعتراف بها كأمم مستقلة ، على أن تتولى إسداء النصح والمشورة ، وتقديم العون الإدارى لها دولة منتدبة ، إلى أن يحين الوقت الذى تصبح فيه هذه الجماعات قادرة على الوقوف بمفردها ، على أن يكون لرغائب هذه الجمـاعات إعتبار رئيسى فى اختيار الدولة المنتدبة .

وهكذا نرى أن نظام الانتداب كان فى ظاهرة الرحمة ولكن فى باطنه العذاب ، فقد اعترف بأن هذه الشعوب ويقصد بها الشعوب العربية فى الشرق الأدنى ومنها فلسطين لم تكن فى حاجة إلا إلى مشورة من دولة أكثر تقدما وتختارها هذه الشعوب دون أن

يُفرض عليها انتداب دولة معينة ، وأن يكون الهدف من الانتداب رعاية مصالح الشعب وتحقيق رغائبه .

ولكن هل طُبق الانتداب بهذا الشكل ؟ كلا ، ذلك أنه في ٢٥ أبريل (نيسان) ١٩٢٠ اجتمع مجلس الحلفاء الأعلى على شكل مؤتمر في سان ريمو ، وقرر – رغم المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي تنص على مراعاة رغائب الشعوب – وضع كل من سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وكل من العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، في الوقت الذي قامت فيه هذه البلاد بالثورة ضد هاتين الدولتين وأطماعهما الاستعمارية في بلادهم ، فأين هي رغبات الشعوب ؟ وكان هذا الإجراء يتفق والتخطيط الاستعماري الصهيوني الذي تمخض عن التحالف بين الإستعمار البريطاني والصهيونية ، فقد تركت بريطانيا سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي حتى تتمكن بريطانيا من السيطرة على مقدرات العراق والأردن وفلسطين . وحتى تستطيع أن تفي بوعدها للصهيونية في فلسطين ، ويتجلى هذا بوضوح في رد ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني سنة ١٩٢٢ على شكاوى عرب فلسطين ومطالبتهم بالاستقلال ، فقد قال إن الحكومة البريطانية لاتسمح بوضع دستوري في فلسطين يحول دون تنفيذ عهد خطير قطعته بريطانيا على نفسها ويتمثل في تصريح بالفور ، ولاتوافق على تأليف حكومة وطنية في هذه المرحلة لأن ذلك يحول دون وفاء بريطانيا بوعدها للشعب اليهودي .[١] ثم أخذ مجلس الحلفاء الأعلى في بحث مشروع الانتداب على فلسطين ، وعرضت بريطانيا على مجلس عصبة الأمم المشروع كما وضعته المنظمة الصهيونية فأقرته عصبة الأمم في ٢٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٢٢ .

وصك الانتداب يتكون من مقدمة وثمان وعشرين مادة ، وقد أُشير في المقدمة الى تصريح بالفور وموافقة دول الحلفاء على إقامة الوطن القومي اليهودي ، ومسئولية الدولة المنتدبة عن إنشاء هذا الوطن ، والصلة التاريخية التي تربط اليهود بفلسطين والأسباب

---

(١) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ص ٦٩ .

الداعية إلى إنشاء هذا الوطن فيها ، ثم أوضحت المواد بعد ذلك أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف وتهويد فلسطين ، ونذكر من هذه المواد على سبيل المثال :

نصت المادة الثانية على أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع فلسطين فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومى اليهودى ،

وإعترفت المادة الثالثة بالوكالة اليهودية كهيئة عامة تقوم بإسداء المشورة للإدارة البريطانية فى فلسطين ، فيما يتصل بالشئون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التى من شأنها أن تؤثر فى إقامة الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين .

ونصت المادة السادسة على أنه على الإدارة البريطانية أن تسهل هجرة اليهود ، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية حشد اليهود فى الأراضى الأميرية والأراضى البور غير المطلوبة للمنافع العمومية ،

وعهدت المادة السابعة للإدارة البريطانية بسن قانون للجنسية يتضمن نصوصا تسهل إكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم ،

وسمحت المادة الحادية عشر للإدارة البريطانية فى فلسطين فى سبيل ترقية البلاد وعمرانها واستغلال الموارد الطبيعية أن تتفق مع الوكالة اليهودية على أن تقوم هذه الوكالة بمثل هذه الأعمال ،

ونصت المادة الثانية والعشرون على أن تكون الإنجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين ، وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل فى فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية (وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية) .

الانتهاب الصهيونى فى ظل الانتداب البريطانى :

بعد أن صدر قرار مجلس الحلفاء فى سان ريمو ١٩٢٠ بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، شرعت بريطانيا فى تنفيذ مخططها الاستعمارى الذى يحقق أهداف الصهيونية علناً وبدون مواربة ، ولقد استمر الحكم البريطانى على فلسطين ثلاثين

عاما كاملة منذ دخلتها القوات البريطانية بدعوى تحريرها من نير الترك عام ١٩١٨ إلى أن انسحبت منها سنة ١٩٤٨ تاركة البلاد لقمة سائغة فى أيدى الصهيونية التى تدعم مركزها فى فلسطين نتيجة السياسة البريطانية ، وفى خلال هذه السنوات الثلاثين انقلب الميزان العددى لسكان فلسطين ، فبعد أن كان فيها سنة ١٩١٨ خمسون ألف يهودى مقابل ستمائة وخمسون ألف عربى ، صار فيها سنة ١٩٤٨ مائة وثمانون ألف عربى وأكثر من ستمائة وخمسين ألف يهودى ، استطاعوا فى ظلها أن يسيطروا على أكثر من ثلثى مساحة البلاد ، وأن يستولوا على أملاك شعب فلسطين وأن يمحوا إسمها ويقيموا فيها دولة بإسم إسرائيل .

ولقد صدق المؤرخ البريطانى المعروف أرنولد توينبى عندما قال :

"من المفهوم أن الدولة الغربية – وهى تقدم على إجراء معين درس بعناية لكى يساعدها فى حرب حياة أو موت – لاتنظر إلى ماوراء إحراز النصر المأمول ، وإذا وقع عليها لوم لإصدار تعهدات غامضة الى كل من العرب واليهود بخصوص فلسطين والحرب العالمية دائرة الرحى ، فإنه يقع عليها مزيد من اللوم لتهربها من واجبها الذى كان يتحتم عليها أداؤه فى فترة السلم التى أعقبت الحرب ، بمواجهة الموقف المبهم الذى خلقوه فى فلسطين تحت ضغط حرب عالمية ، وتصفيته فى أول فرصة بأقل ضرر ممكن لأى من الأطراف التى صدرت لها تعهدات فى فترة الحرب .

والدولة الغربية التى يقع عليها نصيب الأسد من مسئولية الفشل لإنقاذ الموقف فى فلسطين هى بريطانيا التى كانت تتولى إدارة فلسطين بين عامى ١٩١٧ و ١٩٤٨ كدولة محتلة أولا ثم كدولة منتدبة بعد ذلك .

وفى خلال هذه السنوات الثلاثين الحرجة كان موقف الحكومة البريطانية – وهو موقف عام لجميع الأحزاب وطبقته جميع الوزارات المتعاقبة – كان موقفا يتسم بالتعامى المقصود (الجدير بالإدانة) " . (٢)

---

(٢) [المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى : دراسة فى التاريخ ، الجزء الثامن (١٩٥٥) ص ٣٠٤] .

فبعد أن استبدلت الحكومة البريطانية بالإدارة العسكرية فى فلسطين إدارة مدنية ، وعينت الصهيونى المتعصب هربرت صمويل مندوباً سامياً فى يوليو (تموز) سنة ١٩٢٠ شرع هذا فى عملية تهويد فلسطين فى مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والثقافية والتهجير ، متجاهلا حق الشعب العربى فى الاستقلال وتقرير المصير ومستخفا بأبسط المبادىء الدولية .

فقد عين صمويل رؤساءَ الإدارات الحكومية من اليهود أو من الانجليز المعروفين بتعصبهم للصهيونية ، كما وضعت إدارة التشريع وإدارتا الهجرة والتجارة فى أيدى صهيونيين معروفين .

وصارت العبرية لغة رسمية إلى جانب العربية والإنجليزية ومنح اليهود إستقلالاً فى إدارة مدارسهم وشئون التعليم ، كما أشرك صمويل معه اللجنة الصهيونية التنفيذية فى إدارة شئون اليهود ، بينما ظلت شئون العرب فى أيدى الموظفين الإنجليز واليهود .

وإلى جانب ذلك إهتم صمويل بنقل ملكية أراضى الدولة إلى اليهود أو منظماتهم بينما أصدر تشريعات بالحجز على أراضى الفلاحين العرب ومواشيهم تسديداً لقروض المصارف الزراعية (٣) علما بأن أهل فلسطين كانوا فى ضائقة مالية بسبب ماكانوا يعانونه فى ظل ظروف الحرب العالمية الأولى ، ولم يكن أحديمد لهم يد العون مثلما كان الحال بالنسبة لليهود .

ووضعت الإدارة البريطانية نصب عينيها وضع موارد الثروة الرئيسية فى البلاد وإستغلالها فى أيدى اليهود ومنحهم التسهيلات والامتيازات ، مثال ذلك منح شركة روتنبرج اليهودية إمتياز استغلال نهر الأردن وروافده وبخاصة اليرموك فى توليد الطاقة الكهربية ثم توزيعها فى انحاء فلسطين وشرق الأردن ، كما منحت الشركة ذاتها إمتياز إستخراج أملاح البحر الميت لمدة خمس وسبعين سنة .

أما من ناحية الهجرة فقد فتح صمويل أبواب فلسطين على مصراعيها أمام المهاجرين

---

(٣) شفيق الرشيدات : فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً ص ٩١ / ٩٢

اليهود وذلك حتى يمكّن اليهود من فلسطين ، عندما يصل عددهم وقوتهم الى الدرجة التى يستطيعون عندها التغلب على العرب أهل البلاد ، وبدأ صمويل هذه السياسة بأن منح خمسة وعشرين الف يهودى دخلوا فلسطين مع جيش الاحتلال الإنجليزى الجنسية الفلسطينية ، وأصدر التشريعات الخاصة التى تعطيهم حق التوطن والعمل وأقطعهم أخصب الأراضى الفلسطينية ، وأصدر قانون الهجرة بتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين تحت حماية الحكومة ولم يكن هناك من شرط لدخول اليهود الى فلسطين إلا الحصول على موافقة اللجنة الصهيونية على نوعية المهاجرين ، حتى بلغ عدد من دخلوا فلسطين من اليهود حتى سنة ١٩٣٨ مائة وثلاثة آلاف مهاجر .

وقد كان من الطبيعى ألا يسكت العرب على هذه السياسة التى تعرض مصالحهم ومستقبلهم بل وكيانهم ذاته للضياع فقد كان عرب فلسطين أكثر الشعوب العربية إدراكا للخطر المحدق بهم وبمستقبلهم ، فشكلت جمعيات عربية فى المدن والقرى وعُقدت المؤتمرات الشعبية وقُدمت العرائض والاحتجاجات ضد سياسة الاحتلال والتهويد .

وفى بداية الأمر لم تعبأ بريطانيا بهذه المظاهر السلمية للاحتجاج العربى مما أدى إلى نشوب اضطرابات عسكرية مسلحة فى القدس ويافا أخذت تتطور على مر الأيام ويتسع نطاقها حتى أصبحت ثورة عربية مسلحة قُتل فيها كثير من اليهود ، ووقعت اصطدامات دامية بين العرب والقوات البريطانية .

وعندئذ لجأت بريطانيا إلى سياسة الخديعة والنفاق التى عُرفت عنها وأرادت أن تستدرج العرب إلى متاهات لاتصل بهم الى نتيجة ، ويتمثل ذلك فى سياسة لجان التحقيق والكتب البيضاء والقرارات التى لم يكن القصد منها إلا تهدئة العرب الثائرين الغاضبين ، وتمييع القضية ، وإن المتتبع لتاريخ فلسطين فى ظل الانتداب البريطانى ليرى أنه فى عقب كل انتفاضة عربية تُصدر الحكومة البريطانية قراراً بتشكيل لجنة تحقيق حتى تظهر بمظهر الحكم البرىء المخلص وتصدر بياناً أو كتاباً أبيض يتضمن حرصها على حقوق العرب ثم لا تلبث أن تعود إلى سياستها القائمة على تهويد فلسطين على حساب أهل البلاد العرب .

وكما رأينا فإن بريطانيا لم تلتزم فى سياستها فى فلسطين بميثاق عصبة الأمم ولابصك الانتداب ، بل كان هدفها أن تتخذ من الإجراءات مايؤدى الى جعل فلسطين يهودية دون الاكتراث بحقوق العرب وهم الأغلبية ، فلم تتخذ أية خطوة لمنحهم الحكم الذاتى بل بادرت منذ البداية الى الإعتراف بالوكالة اليهودية التى أشركتها فى الإدارة والتشريع والتعليم حتى أصبحت أشبه بحكومة داخل الحكومة هذا إلى جانب تهجير اليهود من كل أنحاء العالم الى فلسطين .

وإزاء إشتداد معارضة العرب فإنه بحجة معرفة أسباب الثورة (وكأنها لاتعرفها) كونت بريطانيا فى أبريل (نيسان) ١٩٢٠ مايسمى لجنة التحقيق العسكرية التى وضعت تقريراً فضح سياسة بريطانيا فى فلسطين حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى منع نشره فى فلسطين واستمرت فى سياستها إلا أنه لم تلبث أن قامت ثورة فى يافا فى مارس (آذار) ١٩٢١ وكانت موجهة ضد اليهود والمستعمرات اليهودية ونتج عنها مقتل عدد من المهاجرين اليهود وواجهت السلطات البريطانية هذه الثورة بقوات الجيش والبوليس بطريقة وحشية أدت إلى إثارة المشاعر فى جميع الأقطار العربية ، وكونت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق تُسمى لجنة هيكرافت Haycraft لمعرفة أسباب الاضطرابات ووضعت اللجنة تقريرها فى سنة ١٩٢١ الذى تضمن إدانة لموقف بريطانيا وسياستها ، ومما جاء فى تقرير اللجنة أنه لولا وجود القضية اليهودية فى فلسطين لما صادفت الحكومة أدنى صعوبة فى إدارة الشئون المحلية ، "ومن المعتقد أن كراهية العرب للحكومة البريطانية نتجت عن مساعدتها للصهيونية " ، وعقب اللجنة أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ وفيه أعلنت تصميمها على الاستمرار فى تنفيذ سياسة الانتداب والهجرة و ولكى تُطمئن العرب أعلنت أن الوطن القومى اليهودى لايعنى جعل فلسطين بكاملها يهودية ، ولاتهدف إلى القضاء على الشعب العربى فى فلسطين وأنها ستمنح لفلسطين قسطا من الحكم الذاتى وستضع دستوراً وتنشىء مجلسا تشريعيا يرأسه المندوب السامى ومعه اثنا عشر عضوا منتخبا وعشرة أعضاء من الموظفين .

وعندما اطلع الوفد العربي الفلسطيني على مشروع الدستور رفضه لأن الدستور كان يحرم على المجلس التعرض لمبدأ إقامة وطن قومي يهودى أو الهجرة اليهودية ومما تجدر ملاحظته أن الحكومة البريطانية عرضت الكتاب الأبيض قبل إصداره على الزعماء الصهيونية ولم تصدره إلا بعد موافقتهم عليه .

وفى عام ١٩٢٣ عرض المندوب السامى البريطانى على العرب تأليف وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية ولكن العرب رفضوا لعدم فائدتها فى نظرهم ولمساواتهم وهم الأغلبية الساحقة بالأقلية اليهوديةالوافدة خصوصا وأن كل عرض بريطانى كان يقوم على أساس أن الوطن القومى اليهودى والهجرة أمور لايمكن مناقشتها .

وشهدت يافا فى مارس (آذار) ١٩٢٤ اضطرابات فى أثناء احتفال اليهود بأحد أعيادهم وارتدى بعضهم زى رجال الدين الإسلامى مما أثار العرب ، كما أضربت البلاد إضرابا عاما عند زيارة بالفور صاحب التصريح المعروف للقدس بمناسبة افتتاح الجامعة العبرية فى مارس (آذار) ١٩٢٥ وفى أغسطس (آب) ١٩٢٩ ثار عرب فلسطين ضد بريطانيا والصهيونية معا .

وفى الحقيقة فإن السبب المباشر الذى أدى الى وقوع الصدامات فى ١٥ أغسطس (آب) كان مظاهرة قام بها اليهود القادمين من تل أبيب الى القدس التى ساروا فى شوارعها حتى وصلوا الى قرب حائط المبكى (البراق) وهو حائط يحد الحرم الشريف من الغرب ويعتقد المسلمون أن الرسول محمداً صلى الله عليه وسلم عرج منه الى السماء فى ليلة الإسراء وأن البراق كان مربوطا به فى تلك الليلة . كما أن هذا الحائط هو آخر آثار الهيكل اليهودى الذى هدمه الرومان . وكان هذا الحائط ملكا للمسلمين تبعا لملكيتهم للحرم الشريف ، ولكنهم سمحوا لليهود بزيارته وكذلك الصلاة على الرصيف أسفل الحائط وبخاصة فى يوم الصيام (٩ أغسطس) المعروف عندهم والذى يحتفلون فيه بذكرى تخريب هيكل اليهود ، وعندما وصلت المسيرة اليهودية الى قرب حائط المبكى رفعوا العلم الصهيونى وأخذوا ينشدون نشيدهم القومى وسبوا المسلمين مما أثار العرب الذين قاموا بمظاهرة كبرى مضادة فى اليوم التالى وكان يصادف يوم جمعة ويصادف

أيضا ذكرى المولد النبوى الشريف . وبعد أسبوع انفجرت الإضطرابات فى ٢٣ أغسطس (آب) حيث كان الجو مشبعا بالتوتر (٤) ،واتسع نطاق هجمات الثوار فى معظم أنحاء فلسطين وتكبدت بريطانيا والصهيونية خسائر فادحة ، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تعرف حق المعرفة أسباب الثورة الحقيقية وأهدافها فقد أعلنت فى عام ١٩٣٠ تأليف لجنة شو Shaw للتحقيق فى أسباب الاضطرابات وتقديم التوصيات التى يجب اتخاذها للقضاء على أسباب الاضطرابات ، وقدمت اللجنة للحكومة تقريراً أكدت فيه الظلم الواقع على عرب فلسطين ، ونصحت اللجنة الحكومة بإصدار بيان يزيل مخاوف العرب من الهجرة اليهودية وانتقال الأراضى ، وشكلت الحكومة البريطانية لجاناً فنية لدراسة مشكلات الهجرة وانتقال الأراضى وأوصت هذه اللجان بتحسين حالة العرب وحماية حقوقهم ومنحهم الحكم الذاتى . وإزاء استمرار الثورة وازدياد خطرها وصدور تقارير اللجان مؤيدة لوجهة النظر العربية فقد اضطرت الحكومة البريطانية فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٠ الى إصدار الكتاب الأبيض الثانى المعروف بإسم كتاب باسفيلد Passfield نسبة الى وزير المستعمرات البريطانى فى ذلك الوقت ، وفى هذا الكتاب أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على تطبيق توصيات لجنة شو واللجان الفنية بوضع قواعد تقيد انتقال الأراضى العربية لليهود وتحديد الهجرة والإصلاح الزراعى والاجتماعى ومحاولة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتى .

كانت الحكومة البريطانية تتوقع أن يرفض العرب الكتاب الأبيض ولكنهم لم يرفضوه ولذلك أخذت تتردد فى تنفيذ ماأعلنته فى الكتاب كما راح الصهيونيون يعارضون الكتاب ويهاجمونه يساندهم فى ذلك بعض البريطانيين وعلى رأسهم تشرشل ولذلك أعلنت الحكومة البريطانية عدولها عن الكتاب وأرسل رمزى ماكدونالد Mcdonald رئيس الوزارة البريطانية خطابا الى وايزمان Weizmann أكد له فيه تمسك الحكومة

---

(٤) انظر : عبد الوهاب الكيالى : تاريخ فلسطين الحديث ص ٢٣٦ .

عادل حسن غنيم : الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩١٧ - ١٩٣٦) ص . ص ١٩٥ / ١٩٦ .

بتعهداتها الخاصة بالوطن القومى اليهودى ومن ثم سحب الكتاب الأبيض وعادت المشكلة الى نقطة البداية مرة أخرى .

ونتيجة لهذا الموقف من جانب الحكومة البريطانية استمرت المقاومة العربية فحاولت الحكومة البريطانية تهدئة الثورة العربية فعرضت فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٥ على ممثلى العرب واليهود مشروع تأليف مجلس تشريعى على أسس جديدة بحيث يتألف المجلس من ٢٨ عضوا منهم ١٤ عضوا عربيا وسبعة أعضاء يهود وعضوين من التجار الأجانب وخمسة من الموظفين البريطانيين ، ومثلما حدث بالنسبة للكتاب الأبيض ١٩٣٠ أعلن العرب قبول المشروع مبدئيا واقترحوا إدخال تعديلات عليه ، لكن اليهود رفضوه وقاموا بحملة ضده فى مختلف الأوساط البريطانية كما عارضه مجلسا اللوردات والعموم وقررت بريطانيا العدول عن المشروع ولو أنها تظاهرت بعزمها على تنفيذه ودعت بعض الزعماء العرب إلى لندن للتفاوض ولكن اشتعلت فى ١٩٣٦ ثورة كبرى فى فلسطين .

نشبت الثورة الكبرى فى عام ١٩٣٦ ضد الاستعمار البريطانى والصهيونية واتسع نطاقها حتى شمل كل أنحاء فلسطين بعد أن تأكد للعرب أن بريطانيا تخدعهم وتنساق لرأى الصهيونية ، وشارك فى الثورة كثير من أبناء البلاد العربية ، وقد مُنح المندوب السامى البريطانى صلاحيات واسعة لقمع الثورة بالإرهاب والوقعية بين فئات الشعب العربى ، ولما رأت الحكومة البريطانية عنف هذه الثورة والضربات التى نزلت بقواتها أعلنت فى أغسطس (آب) ١٩٣٦ تأليف اللجنة الملكية البريطانية برئاسة لورد بيل Peel والتى كانت مهمتها هى نفس مهمات اللجان السابقة وقدمت اللجنة تقريرها للحكومة البريطانية وفيه أرجعت ثورة العرب الى خضوع الرأى العام البريطانى لليهود ورغبة العرب فى الاستقلال وعدم ثقتهم فى بريطانيا ، وأوصت اللجنة باتباع سياسة جديدة نحو فلسطين تقوم على أساس التقسيم واستبدال نظام المعاهدات بنظام الانتداب على نحو ماحدث فى العراق وسوريا (ومصر فى عام ١٩٣٦ أيضا) ، وفى يوليو (تموز) ١٩٣٧ نشرت الحكومة البريطانية بيانا أوضحت فيه أن مشروع التقسيم الذى أوصت به

اللجنة يمثل أفضل حل لهذه المشكلة . لكن الدوائر العربية سواء فى فلسطين أو فى العالم العربى رفضوا الفكرة لأنها تتضمن إنشاء دولة يهودية وهذا مايرفضه العرب الذين يطالبون بدولة فلسطينية واحدة مستقلة كما عارضها اليهود على أساس أنه يخالف تصريح بالفور .

وعقب إعلان فكرة التقسيم اتسع نطاق الثورة فى فلسطين وألفت الحكومة البريطانية لجنة فنية برئاسة وودهيد Woodhead لوضع أسس التقسيم وأدت الاضطرابات فى فلسطين الى تأجيل سفر اللجنة الى أبريل (نيسان) ١٩٣٨ وعندما وصلت الى فلسطين استقبلها الشعب العربى استقبالا سيئا ولم يتقدم أحد من العرب لمقابلتها ، ووضعت هذه اللجنة (لجنة وودهيد) تقريرها الذى تضمن حقيقتين : الأولى أن العرب يعارضون كل مشروع يهدف الى اقامة دولة يهودية والثانية إستحالة تقسيم فلسطين الى دولتين تتوفر فيهما متطلبات الدفاع ، وعقب هذا التقرير أصدرت الحكومة البريطانية فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٣٨ قرارها الذى أعلنت فيه أنه بعد دراسة تقرير لجنة التقسيم تبين لها أن الصعوبات السياسية والإدارية والمالية نتيجة إنشاء دولتين مستقلتين فى فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية هذه الصعوبات كبيرة جداً وأن التقسيم ليس حلاً عملياً وأن الأساس السليم لإقرار السلام فى فلسطين هو التفاهم بين العرب واليهود ، وتحقيقا لهذه الغاية ستوجه الحكومة البريطانية الدعوة الى العرب فى فلسطين والبلاد العربية الأخرى والى الوكالة اليهودية للبحث فى السياسة المقبلة فى فلسطين .

مؤتمر لندن (٧ فبراير - ١٧ مارس ١٩٣٩)

ما الأسباب التى دفعت بريطانيا لعقد هذا المؤتمر فى هذا الوقت بالذات ؟

١ - إشتداد قلق الحكومة البريطانية بسبب استمرار الثورة الفلسطينية ، وخوف الحكومة البريطانية من أن تُحدث هذه الثورة آثارا ضارة بها فى مختلف انحاء العالم العربى والإسلامى الذى بدأ يتنبه للمشكلة الفلسطينية والأخطار المحدقة بعرب فلسطين ومسئولية السياسة البريطانية عن ذلك ، ولذلك فإنه فى ذلك الوقت حدثت ظواهر تدل على ذلك منها :

(أ) تكوين لجنة برلمانية مصرية قدمت مذكرة شديدة اللهجة استنكرت فيها المظالم الواقعة على عرب فلسطين ،

(ب) عقد مؤتمر برلمانى عربى فى القاهرة خلال أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٨ حضره مندوبون عن كثير من البلاد العربية والدول الإسلامية ، وكانت له آثار قوية لأن المؤتمر كان يحمل الطابع العربى والاسلامى كما أن الوفود التى حضرت المؤتمر كانت مختارة من جانب الهيئات البرلمانية بحيث كان أكثر تمثيلا لمشاعر العرب والمسلمين ، وأعلن هذا المؤتمر بطلان تصريح بالفور ومشروع التقسيم وطالب بوقف الهجرة اليهودية وبيع الاراضى لليهود ، كما طالب بتأليف حكومة دستورية ومجلس نيابى منتخب طبقا لنسبة السكان ، وعقد معاهدة تحالف وصداقة بين الحكومة الفلسطينية وبريطانيا ، وإصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين ، وهدد المؤتمر بأن الشعوب العربية والإسلامية ستضطر لاعتبارموقف البريطانيين واليهود موقفا عدائيا يضطرهم لاتخاذ موقف مماثل مع مايترتب على ذلك من آثار سيئة على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين هذه الشعوب وبريطانيا ،

جـ - كما إنعقد المؤتمر النسائى العربى فى القاهرة والذى دعت اليه هدى شعراوى وشاركت فيه الجمعيات النسائية من مختلف البلاد العربية

والاسلامية .

٢ – وسبب آخر دفع الحكومة البريطانية الى عقد مؤتمر لندن وهو غضب الرأى العام البريطانى بسبب الخسائر الفادحة التى نزلت بالقوات البريطانية فى أثناء الاشتباك مع العرب فى فلسطين ، والنفقات المالية الباهظة التى كانت تتحملها الخزينة وبالتالى دافعو الضرائب البريطانيون ، خصوصا وأنه على الرغم من الجهود الشديدة والاجراءات العنيفة التى بذلتها بريطانيا لإخماد الثورة فقد فشلت هذه الجهود فى القضاء على الثورة .

٣ – كان الموقف السياسى فى أوربا فى ذلك الوقت ينذر بنشوب حرب عالمية واسعة النطاق ، فقد بدأت ألمانيا النازية تتحدى دول الغرب وفى مقدمتها بريطانيا ، وهدد هتلر بالانتقام للإذلال الذى أنزله الحلفاء بالمانيا فى صلح فرساى ، وبدأت المانيا فعلا فى الإقدام على اتخاذ خطوات من شأنها إلغاء القيود التى فرضت عليها فى معاهدة فرساى ، فضمت النمسا سنة ١٩٣٨ وابتلعت تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٩ وعاد اليها اقليم السار وأخذت فى تحصين منطقة الراين ، ونظرا لمصالح بريطانيا الحيوية فى الشرق العربى الذى ستكون أراضيه ميدانا من ميادين الحرب فقد أدركت الحكومة البريطانية أنها بحاجة ماسة الى كسب الدول العربية والرأى العام العربى الى جانبها خصوصا وأنه فى ذلك الوقت انطلقت الدعاية الالمانية والايطالية تحرض العرب عموما على بريطانيا وكان العرب مستائين من السياسة البريطانية فى البلاد العربية بوجه عام وفى فلسطين بوجه خاص .

٤ – أنه نتج عن الثورة العربية فى فلسطين آثار خطيرة على اليهود الذين بدأوا يعانون من أزمة اقتصادية وبطالة وكساد فى التجارة من جراء مقاطعة العرب لهم ، فتعطلت مشروعاتهم الزراعية والعمرانية حتى لقد طلب بعض الزعماء اليهود فى فلسطين وقف الهجرة بسبب البطالة التى بلغ من حدتها أن احتل عمال اليهود بلدية تل أبيب مطالبين بالخبز والعمل .

ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أصبحت تعتقد أن أقوى الأسس لإقامة دعائم السلام

والتقدم فى فلسطين إنما هو الوصول الى تفاهم بين العرب واليهود ومن أجل تحقيق هذه الغاية كان فى نيتها أن توجه الدعوة الى اجتماع فى لندن يحضره ممثلون عن عرب فلسطين والبلاد العربية من جهة وممثلين عن الوكالة اليهودية من جهة أخرى ، للتداول بشأن السياسة المقبلة فى فلسطين ، على أن تحتفظ الحكومة البريطانية لنفسها بحق رفض اشتراك الزعماء الفلسطينيين الذين تعتبرهم مسئولين عن أعمال العنف . وظن الفلسطينيون أن هذا الاقتراح من جانب بريطانيا إنما هو محاولة لخداع العرب رحملهم على إيقاف الثورة ولذلك كانوا يشعرون بالشك نحو فكرة المؤتمر ، وقد حاول البريطانيون على مختلف المستويات وفى شتى الأوساط إقناع عرب فلسطين بوقف القتال وتوفير الهدوء لكى يتيحوا للحكومة البريطانية جواً ملائما للوصول الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

وقد رحبت اللجنة العربية العليا بفكرة المؤتمر باعتباره تراجعا من بريطانيا عن قرار التقسيم ولكنهم وضعوا شروطا للاشتراك فى المؤتمر :

١ - أن تؤكد الحكومة البريطانية أن المؤتمر سيكون عربيا انجليزيا فقط بحيث لايدعى اليه اليهود الذين يرفض العرب الجلوس معهم ولايعترفون لهم بأى حق فى تقرير مصير فلسطين ،

٢ - أن تفرج ابلحكومة البريطانية عن الزعماء العرب المعتقلين والمنفيين الى جزيرة سيشل وإعادتهم الى البلاد فوراً ،

٣ - أن تعترف بريطانيا بأن للفلسطينيين وحدهم الحق فى إختيار الوفد الذى يمثلهم فى المؤتمر فلا تتدخل فى إختياره ، حيث علمت اللجنة العربية العليا أن السلطات البريطانية فى فلسطين كانت تنوى أن تختار هى الوفد الفلسطينى ، ولكن الحكومة البريطانية لم تتقيد بهذه الشروط بل اعتبرت أن اللجنة العربية العليا ذاتها منظمة غير مشروعة لأنها ضالعة فى الارهاب وأعلنت الحكومة البريطانية قيامها بتاليف وفد فلسطينى من عشرة رجال خمسة منهم من المعروفين بولائهم للسياسة البريطانية وخمسة من رجال الحركة الوطنية . وقد استاء عرب فلسطين لموقف

بريطانيا وكان الرأى العام العربى عامة والفلسطينى خاصة يؤيد موقف اللجنة ولذلك أعلنت الحكومة البريطانية فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٨ على لسان وزير المستعمرات أن مؤتمر لندن سوف يعقد سواء اشترك فيه وفد فلسطينى أو لم يشترك ، وأن الحكومة البريطانية لن تقبل وفدا تشكله اللجنة العربية العليا ، كما لن تسمح للحاج أمين الحسينى بالاشتراك ، ومع ذلك فقد حدث إنقسام فى الوزارة البريطانية وكان أكثرية أعضائها يرون ترضية العرب بحل وسط دون تراجع الحكومة تراجعا كلياً عن موقفها ، ولذلك فقد تقدمت الحكومة البريطانية الى الدول العربية لا الى اللجنة العربية العليا ببعض المقترحات لحل الأزمة منها : أن يتألف الوفد الفلسطينى من خمسة أعضاء تختارهم اللجنة العربية العليا وخمسة آخرين يختارهم المندوب السامى ، وأن تتولى الدول العربية أمر القضية الفلسطينية ، ورفض اقتصار عضوية المؤتمر على العرب وبريطانيا دون اليهود . ولكن الدول العربية تمسكت بمبدأ اختيار اللجنة العربية العليا لوفد فلسطين كما رفض القادة الفلسطينيون العرض البريطانى ، وعلى ذلك ورغبة من بريطانيا فى عقد المؤتمر فقد رضخت لمطالب العرب فأعلنت أن المؤتمر سيقتصر على العرب والبريطانيين ، ولكن الحكومة البريطانية ستعقد اجتماعات ثنائية منفصلة مع ممثلى الوكالة اليهودية كما أطلقت سراح المنفيين الى سيشل كما عدلت عن اعتراضها على الحاج أمين الحسينى واللجنة العربية العليا فوجهت خطابا رسميا الى المفتى باعتباره رئيس اللجنة العربية العليا لاختيار وفد فلسطين فى مؤتمر لندن .

وكانت بريطانيا قد وجهت الدعوة للاشتراك فى مؤتمر لندن الى الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت وهى مصر والمملكة السعودية والأردن واليمن والعراق ولكن الدول العربية لم تحدد موقفها من الاشتراك الا بعد أن تغير موقف بريطانيا من اللجنة العربية العليا ومطالبها وعندئذ أبلغت الدول العربية وزارة الخارجية البريطانية بأنها سوف تشترك فى المؤتمر .

وقد عقدت اللجنة العربية العليا مؤتمراً فى بيروت فى يناير (كانون ثان) ١٩٣٩ وفيه تقرر تشكيل وفد فلسطينى برئاسة المفتى وإثنى عشر عضوا منهم جورج أنطونيوس الذى تقرر أن يكون سكرتيراً للوفد الفلسطينى ، ولما كان بعض رجال الحركة الوطنية الفلسطينية يخشون من سفر المفتى الى لندن خوفا من غدر الانجليز واليهود الذين كانوا يعتقدون أن له علاقة بالمحور ، لذلك تقرر أن ينوب جمال الحسينى عضو الوفد عن المفتى فى رئاسة الوفد ، كما عقد مؤتمر فى القاهرة فى شهر يناير أيضا حضره ممثلو الدول العربية المشتركة فى مؤتمر لندن برئاسة محمد محمود رئيس وزراء مصر وقد تم الاتفاق على خطة عمل تتلخص فى :

١ - يعرض الوفد العربى الفلسطينى قضية فلسطين على مؤتمر لندن باسم العرب جميعا ويقدم للمؤتمر مطالب عرب فلسطين ،

٢ - يُعلِن رؤساء الوفود العربية فى المؤتمر تأييد بلادهم لبيان الوفد الفلسطينى وتمسكهم بالمطالب المعروضة ،

٣ - رغم اشتراك الوفود العربية فى المناقشات فإن الكلمة الأخيرة فى القضية وفى الحلول المعروضة ترجع للشعب العربى الفلسطينى وأن الدول العربية سوف تقبل مايقبله وترفض مايرفضه .

وكان وفد عرب فلسطين برئاسة جمال الحسينى كما ذكرنا ولكن حدث فى عضويته بعض التعديل إذ إنضم الى الوفد ممثلان عن الفلسطينيين المعتدلين من حزب الدفاع بناء على رغبة الحكومة البريطانية ، وكان الوفد المصرى برئاسة الأمير محمد عبد المنعم ، والوفد العراقى برئاسة نورى السعيد رئيس الوزارة ووزير الخارجية ، والوفد السعودى برئاسة الأمير فيصل ، والوفد اليمنى برئاسة الأمير سيف الإسلام الحسينى ، ووفد شرق الأردن برئاسة توفيق أبو الهدى رئيس الوزارة الأردنية ، أما الوفد البريطانى فقد كان يرأسه نيڤل تشمبرلين رئيس الوزارة واللورد هاليفاكس وزير الخارجية وماكدونالد وزير المستعمرات . أما اليهود فقد كان يمثلهم وفد برئاسة حاييم وايزمان وبعض أعضاء الوكالة اليهودية إلى جانب لجنة تمثل اليهود من محتلف دول العالم ، كما كان يمثل

اليهود غير الصهيونيين الماركيز ريدنج .

وقد أفتتح المستر تشمبرلين رئيس الحكومة البريطانية المؤتمر في ٧ فبراير (شباط) ١٩٣٩ بحضور ممثلي الجانبين العربي والبريطاني ، لأن العرب رفضوا الاعتراف بالوكالة اليهودية أو الإجتماع باليهود ، وخصصت جلسة الصباح لاجتماع الوفد البريطاني بالعرب وجلسة المساء لاجتماع الوفد البريطاني باليهود . وفي إحدى الجلسات نوقشت فكرة تعيين لجنة فرعية لدراسة مراسلات الحسين مكماهون فقد كان الجدل شديداً حول مضمونها وهل كانت فلسطين ضمن المنطقة المستثناه من الاستقلال العربي في هذه المراسلات أم لا .

وقدمت الحكومة البريطانية مقترحات تكون أساساً للمناقشة :

١ - تقسيم فلسطين إلى مناطق (كانتونات Cantons) إدارية عربية ويهودية حسب توزيع السكان في ذلك الوقت .

٢ - تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين مع منع الهجرة الى المناطق العربية .

٣ - عدم إنشاء دولة عربية في فلسطين .

٤ - إنشاء مجلس تشريعي تكون أكثريته عربية .

ولكن الفلسطينين لم يقبلوا بهذه المقترحات لأنها لا تحقق المطلب العربي الأول وهو إنشاء دولة عربية في فلسطين ، وكان وزير المستعمرات البريطاني يعترض على قيام دولة عربية مستقلة فوراً في فلسطين على أساس أم مثل هذه الدولة لن تكون لها القدرة على توفير الأمن للأقلية اليهودية في فلسطين تلك الأقلية التي كانت لا تشعر بالأمن إلا في ظل الإنتداب البريطاني .

كما تقدم وايزمان بالمطالب الصهيونية :

١ - تسهيل الهجرة اليهودية على نطاق واسع استناداً إلى مقدرة البلاد على الاستيعاب .

٢ - الحصول على قرض دولي لتوطين اليهود في فلسطين .

٣ - وضع كل الأراضي التي تعتبر غير قابلة للزراعة تحت تصرف الاستيطان

اليهودى .

٤ - إنشاء قوة يهودية دفاعية فى فلسطين ليس فقط من أجل ضمان أمن المستعمرات اليهودية ولكن أيضا من أجل تخفيف الأعباء الباهظة عن عاتق القوات البريطانية .

وطال الجدل فى جلسات على مدى ستة أسابيع وفى الجلسة الثالثة عشرة التى عقدت فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٩ عرض وزير المستعمرات البريطانى مقترحات قال إنها فى جوهرها نهائية ولكن صياغتها ليست نهائية وكانت المقترحات الجديدة على النحو التالى:

١ - الدستور

أ - تأسيس دولة فلسطينية مستقلة تكون ذات صبغة إتحادية وهذا يستدعى إنهاء الإنتداب على أن ترتبط الدولة الفلسطينية مع بريطانيا بمعاهدة تكفل مصالح الطرفين الاقتصادية والعسكرية .

ب - لن تقام فى فلسطين دولة يهودية أو دولة عربية ولكن دولة يشترك فى حكومتها كل من العرب واليهود .

جـ- تكون جمعية وطنية من أهالى فلسطين منتخبين أو معينين وتمثل فيها بريطانيا من أجل وضع دستور للدولة الفلسطينية على أن يضمن هذا الدستور سلامة الأماكن المقدسة وحماية الطوائف المختلفة والمركز الخاص للوطن القومى اليهودى فى فلسطين والمصالح الدولية .

د - قبل إقامة الدولة المستقلة تكون هناك فترة انتقالية تكون خلالها الدولة المنتدبة مسئولة عن الحكم .

هـ- بعد أن يستقر الأمن والنظام تتخذ التدابير الأولية لمنح أهالى فلسطين نصيباً كبيراً فى حكم بلادهم وذلك بتعيين عدد من السكان فى مجلس استشارى بنسبة عدد الفريقين العرب واليهود ، إلى جانب تكوين مجلس تنفيذى نصفه من أهالى فلسطين هذا فى المرحلة الأولى أما فى المرحلة الثانية فإن المجلس الإستشارى يتحول إلى مجلس تشريعى .

و - عدم إمكانية تحديد مدة التطور الدستورى وتأسيس الدولة المستقلة ولو أن الحكومة البريطانية تأمل أن يتم ذلك خلال عشر سنوات وهذا يتوقف على نجاح المراحل الدستورية فى فترة الانتقال وتعاون أهل فلسطين .

٢ - الهجـــرة

تستمر الهجرة خلال السنوات الخمس التالية بنسبة ترفع عدد اليهود إلى ثلث أهالى فلسطين وعلى هذا الأساس اقترحت الحكومة البريطانية السماح لخمسة وسبعين الف مهاجر بالدخول خلال السنوات الخمس التالية على أن يدخل فى الأعتبار قدرة البلاد الإقتصادية على الإستيعاب والمندوب السامى البريطانى هو صاحب الكلمة العليا فى تقدير ذلك .

٣ -بيع الأراضى

أ - سيخول المندوب السامى سلطات واسعة لمنع وتنظيم بيع الأراضى على أن تحدد مناطق يسمح فيها بحرية بيع الأراضى ، ومناطق بتنظيم ذلك ، ومناطق يحرم فيها بيع الأراضى على أن تبقى هذه السلطات للمندوب السامى طوال فترة الانتقال .

وقد عقدت الجلسة الرابعة عشرة وهى الجلسة النهائية فى ١٧ مارس (آذار) ١٩٣٩ وفيها عقب جمال الحسينى باسم الوفد الفلسطينى على المقترحات وكان رأيه يتلخص فـــى :

أ - يقبل الوفد الفلسطينى مبدأ الفترة الانتقالية بشرط تحديد مدتها لأن عدم تحديد المدة يتيح الفرصة لعرقلة قيام دولة مستقلة فى فلسطين .

ب - رغم إرتياح الوفد الفلسطينى لاعتراف الحكومة البريطانية بضرورة إنهاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلا أن الوفد يتمسك برأيه بأن البلاد فى ذلك الوقت لاتستطيع استيعاب المزيد من المهاجرين .

جـ - اعترض الوفد الفلسطين على المقترحات البريطانية بشأن الأراضى ودعا الى أنه من الواجب تحريم بيع الأراضى من العرب إلى اليهود نظراً لعدم

كفاية الأراضى خصوصا وأن اليهود فى ذلك الوقت كانوا يملكون مساحات كبيرة من الأراضى لم تستغل بدرجة كافية .

وعلى الرغم من أن وفود الدول العربية أبدت رغبتها لوفد فلسطين من أجل قبول المقترحات البريطانية لكن الوفد الفلسطينى لم يوافق فاضطرات الوفود العربية إلى تأييد قرار الوفد الفلسطينى برفض المقترحات البريطانية . كما أرسل وايزمان إلى وزير المستعمرات البريطانى رسالة أعلن فيها عدم قبول المقترحات البريطانية وهكذا اختتم مؤتمر لندن إجتماعاته فى ١٧ مارس (آذار) ١٩٣٩ بعد أن أصيب بالفشل .

وبعد المؤتمر أدلى جورج أنطونيوس سكرتير الوفد الفلسطينى بتصريح ذكر فيه أن السبب المباشر لفشل المفاوضات فى لندن كان مسألة التغيرات الدستورية التى يراد إدخالها لإنشاء دولة مستقلة وأن الوفد العربى الفلسطينى قبل مبدأ الفترة الانتقالية ولكنهم إشترطوا تحديد هذه الفترة فرفضت الحكومة البريطانية تحديدها وقالت إن إنتهاءها يتوقف على مدى التعاون العربى اليهودى فى فلسطين ، ورأى الأعضاء العرب أن هذا القرار غير سليم لأنه يتيح لليهود الفرصة لوضع العراقيل فى طريق قيام الحكومة الوطنية وأن المؤتمر فشل عند هذه النقطة حتى قبل بحث غيرها من مسائل الهجرة وبيع الأراضى .

وفى القاهرة اجتمع بعض أعضاء الوفود العربية الذي اشتركوا فى مؤتمر لندن ووضعوا مقترحات بتعديلات لعرضها على الحكومة البريطانية ولكن الحكومة البريطانية لم تأخذ بهذه التعديلات وأصدرت فى ١٧ مايو (آيار) ١٩٣٩ الكتاب الأبيض الذى كان مخيبا لآمال العرب .

ماالاسباب التى دفعت الحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض ؟

١ - الأوضاع السياسية المتدهورة فى أوربا ، ففى يوم ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٩ قامت القوات النازية بغزو ما تبقى من دولة تشيكوسلوفاكيا بعكس ما كان قد تم الأتفاق عليه فى ميونيخ قبل ستة أشهر ، كما قامت إيطاليا بغزو ألبانيا فى ابريل (نيسان) ١٩٣٩ الأمر الذى دفع بريطانيا إلى إصدار ضمانات باستقلال كل

من بولنده واليونان ورومانيا وتركيا وأصبح موقف بريطانيا السياسى والعسكرى حرجا .

٢ - فشل مؤتمر لندن فى الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية ترضاه الأطراف المختلفة .

٣ - خوف بريطانيا على مصالحها الحيوية فى المنطقة العربية خاصة وقد إزدادت قوة الدعاية الألمانية الإيطالية الموجهة إلى العرب الذين كانوا ناقمين على بريطانيا بسبب سياستها فى فلسطين إلى جانب احتلالها . للكثير من أقطار الشرق العربى

وقد تناول الكتاب الأبيض ثلاث مشكلات هامة :

١ -المشكلة الدستورية

أ - إلتزام الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة بضمان ترقية مؤسسات الحكم الذاتى فى فلسطين تطبيقا لنظام الانتداب وتمهيداً لقيام دولة مستقلة فى النهاية على أن يساهم العرب واليهود فى ممارسة الحكم فى هذه الدولة بما يضمن مصالح الفريقين ولكن هذا الأمر يتطلب نشوء علاقات بين العرب واليهود تجعل من الممكن حكم البلاد حكما صالحا وتساعد على نمو مؤسسات الحكم الذاتى .

ب - قبل الوصول الى الاستقلال لابد من فترة انتقالية تحتفظ خلالها الحكومة البريطانية بالمسئولية بصفتها الدولة المنتدبة وفى الوقت نفسه يزداد خلالها نصيب أهالى البلاد من تولى شئون الحكم ونمو روح التفاهم والتعاون بينهم .

جـ - ستتخذ الحكومة الإجراءات لتولية الفلسطينيين فورا زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين ويتولى مناصب رؤساء الدوائر مندوبون عن العرب واليهود بنسبة عدد السكان من الفريقين تقريبا ، ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيون أعضاء فى مجلس تنفيذى يقدم المشورة للمندوب السامى ويزداد عدد الفلسطينيين فى الدوائر كلما سمحت الظروف حتى

يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين وعندها يُنظر فى تحويل المجلس التنفيذى الى مجلس وزراء .

د - بالنسبة لتشكيل هيئة تشريعية فإن الحكومة البريطانية مستعدة لذلك بشرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك وبعد إنقضاء خمس سنوات على استقرار الأمن والنظام تشكل هيئة من ممثلى أهل فلسطين والحكومة البريطانية من أجل النظر فى سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال والبحث فى وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة .

هـ - ستبذل الحكومة البريطانية كل ما فى وسعها من أجل تمكين الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج الى حيز الوجود خلال عشر سنوات واذا تطلبت الظروف إرجاء ذلك بعد العشر سنوات فإن موضوع الإرجاء سيبحث مع أهالى فلسطين والدول العربية وعصبة الأمم .

٢ - الهجرة

رغم المطالبة بإلحاح (من جانب العرب) من أجل وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين فى الحال فإن الحكومة البريطانية لاتستطيع أن تقبل مثل هذا الإقتراح لأنه :

أ - يلحق الضرر بنظام فلسطين المالى والاقتصادى ويؤثر تأثيرا سيئا على مصالح العرب واليهود ،

ب - يلحق الضرر بمشروع الوطن القومى اليهودى ،

وعلى هذا الأساس فإنه وفقا لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها نحو كل من العرب واليهود فإن الحكومة البريطانية تقترح :

أ - أن تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بنسبة تسمح بزيادة اليهود فى فلسطين الى مايقرب من ثلث مجموع سكان البلاد بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك وترى الحكومة أن قدرة البلاد على الإستيعاب تسمح بدخول نحو ٧٥ ألف مهاجر يهودى خلال السنوات الخمس التالية على أساس أن يُسمح فى كل سنة من هذه السنوات الخمس بدخول حصة من

المهاجرين اليهود لاتتجاوز عشرة آلاف مع العلم بأن كل نقص فى أية سنة يمكن أن يضاف الى حصص السنوات التالية خلال الخمس سنوات ،

ب - يسمح بدخول ٢٥ ألف لاجىء آخرين من قبيل المساهمة فى حل مشكلة اللاجئين اليهود ،

جـ - يتولى المندوب السامى تقرير حدود الاستيعاب مستنيرا برأى كل من العرب واليهود ،

د - عند إنقضاء السنوات الخمس لايسمح بهجرة يهودية أخرى إلا بموافقة عرب فلسطين ، كما أن الحكومة البريطانية مصممة على منع الهجرة غير المشروعة وإذا نجح عدد من المهاجرين اليهود فى دخول البلاد بطريقة غير شرعية ولم يكن من الممكن إبعادهم يخصم عددهم من الحصص السنوية .

٣ - الأراضى

أ - تنص المادة السادسة من صك الانتداب على قيام الادارة فى فلسطين بتسهيل حشد اليهود فى الأراضى مع عدم الحاق الضرر بحقوق الفئات الأخرى ، ولم يُفرض أى قيد على انتقال الأراضى من العرب الى اليهود

ب - نظراً لنمو عدد السكان العرب واستمرار بيع الأراضى من العرب الى اليهود فإنه فى بعض المناطق لم يعد هناك مجال لانتقال الأراضى ، كما أنه لابد من وضع القيود فى بعض المناطق الأخرى من أجل احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم والحيلولة دون وجود عدد كبير من العرب لاأرض لهم .

جـ - وعلى ضوء هذه الظروف سيمنح المندوب السامى سلطات تخوله

١ - منع انتقال الأراضى فى بعض المناطق ،

٢ - تنظيم انتقالها فى بعض المناطق ،

٣ - السماح باستمرار بيع الأراضى لليهود فى مناطق أخرى .

مناقشة الكتاب الأبيض

١ - تضمن الكتاب الأبيض وعداً بإقامة حكومة فلسطينية مستقلة يساهم فيها العرب واليهود وهذا يؤدى الى الحيلولة دون الوصول الى مرحلة الاستقلال إذا امتنع اليهود عن المساهمة فى الدولة الفلسطينية والتعاون مع العرب .

٢ - نص الكتاب الأبيض على أن فترة الانتقال عشر سنوات ورغم طول هذه المدة فقد ذكرت بريطانيا أن هذه المدة ليست نهائية بل من الممكن تأجيلها تبعا للظروف وعلى ذلك فإن القرار النهائى فى هذا الموضوع سيكون فى يد بريطانيا وحدها التى تستطيع أن تتذرع بأن الظروف غير مواتية لتحقيق الاستقلال على الرغم من أن الانتداب نفسه كان عبارة عن فترة انتقالية ، كما نص الكتاب الأبيض على احتفاظ الدولة المنتدبة بجميع مسئولياتها أى التحكم فى مقدرات فلسطين فى أثناء فترة الانتقال وذلك عن طريق مستشارين بريطانيين ومعنى ذلك أن فلسطين ستكون دولة بريطانية .

٣ - علق الكتاب الأبيض تشكيل هيئة تشريعية منتخبة على الأحوال المحلية وهذا أيضا يصير أمره فى يد الحكومة البريطانية .

٤ - الحاح الحكومة البريطانية وتمسكها بمبدأ الوطن القومى اليهودى والنص عليه فى صلب الدستور بينما لايعترف العرب بتصريح بالفور الذى كان السبب الأساسى فيما حل بفلسطين خصوصا وأنه ستوضع فى الدستور المتوقع ضمانات لحماية الطوائف التى سيكون اليهود واحدة منها .

٥ - تصر بريطانيا على اعتبار أن جميع فلسطين غربى نهر الأردن كانت من المنطقة المستثناه من الدولة العربية فى مراسلات الحسين مكماهون بينما اذا رجعنا الى خطاب مكماهون الى الشريف حسين فى ٢٤ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٥ نجد أن فلسطين كانت داخله ضمن منطقة الاستقلال العربى التى حددت فى هذه المراسلات حتى أن المؤرخ البريطانى أرنولدتوينبى A . Toynbee أكد فى مذكرة أرسلها الى المعهد الملكى للشئون الدولية أن فلسطين من بين الأقاليم

العربية التى شملتها مراسلات الحسين مكماهون والتى وعدت بالاستقلال .

٦ - كما إعترض العرب على عدم إغلاق باب الهجرة تماما وإذا كانت قد سمحت بهجرة يهودية بعد السنوات الخمس بشرط رضاء العرب فإن هذا يفتح باباً لاستمرار دخول اليهود ، وإذا كانت بريطانيا أرادت إدخال ٧٥ ألف مهاجر خلال خمس سنوات حتى يصل عدد اليهود الى مايقرب من ثلث سكان البلاد فإنه يلاحظ أنه عند صدور الكتاب الأبيض فى سنة ١٩٣٩ كان عدد اليهود فى فلسطين قد إرتفع الى نحو ٤٥٠ ألف أى مايقارب ثلث السكان وبذلك لايكون هناك مبرر لإدخال ٧٥ ألف مهاجر آخرين خلال خمس سنوات .

٧ - منحت السلطات البريطانية للمندوب السامى سلطات لمنع وتنظيم انتقال الأراضى من العرب الى اليهود بحيث يمنع فى قسم منها ويحدد فى قسم ثانٍ ويطلق فى قسم ثالث ومع ذلك فإن بريطانيا فى بند آخر من الكتاب الأبيض تحاول طمأنة اليهود بأن هذه التدابير مؤقتة وأن للمندوب السامى حق إعادة النظر فيها وتعديلها وأنه كلما أُدخلت تحسينات على الأساليب الزراعية وازداد إنتاج الأرض خُفضت القيود على البيع أو أُلغيت .

موقف الصهيونية من الكتاب الأبيض

احتج زعماء الصهيونية بشدة على الكتاب الأبيض ورفضوه وأعلنوا أنهم لن يعترفوا بأية قيود على الهجرة أو انتقال الأراضى ، وقد نظم اليهود مظاهرات هتفوا فيها ضد بريطانيا ، ولما كان البوليس البريطانى قد قاومهم بشدة فقد كفوا عن معارضة بريطانيا ثم أخذوا يطلقون النار على العرب من نوافذ بيوتهم . وفى مايو (آيار) ١٩٣٩ كان حاييم وايزمان يتناول الغداء على مائدة تشرشل الذى طمأنه بأنه سيقود حملة المعارضة ضد الكتاب الأبيض ، ومع ذلك فقد وافق مجلس العموم البريطانى وكذلك مجلس اللوردات على الكتاب الأبيض .

وقد حدث إختلاف فى وجهات النظر الصهيونية بشأن موقف اليهود من بريطانيا فأنصار الدولة اليهودية كانوا ينادون بعدم التعاون مع بريطانيا وأن عليهم أن يتصرفوا كما لو

كانوا هم الحكومة فى فلسطين الى أن تقام دولة يهودية فيها ، وكان يتزعم هذا الاتجاه بن جوريون ، وفئة أخرى كانت تؤيد التعاون مع بريطانيا نظراً لحاجة الصهيونيين الى دولة كبرى وكان هذا الاتجاه بزعامة حاييم وايزمان .

موقف العرب من الكتاب الأبيض

أ - درست الدول العربية السياسة الجديدة التى تضمنها الكتاب الأبيض ورأت أنها لاتختلف عن المشروع الذى عرضه الجانب البريطانى فى مؤتمر لندن ورفضه العرب ، وتشاورت الحكومات العربية من أجل إتخاذ موقف عربى موحد من الكتاب الأبيض ، ثم أبلغت الحكومات العربية الحكومة البريطانية بأنها لاتستطيع الموافقة على الكتاب الأبيض وأنها ترفضه لنفس الأسباب التى جعلتها ترفض المشروع البريطانى الذى عرض على مؤتمر لندن .

ب - تظاهر العرب فى كل من سوريا والعراق والأردن ومصر احتجاجا على الكتاب الأبيض.

جـ - أما حزب الدفاع فى فلسطين فقد أعلن تأييده للسياسة البريطانية وهذا ليس جديدا على سياسة حزب الدفاع الموالى لبريطانيا ، هذا الى جانب أن الأمير عبد الله أمير شرق الأردن كان يؤيد السياسة البريطانية الواردة فى الكتاب الأبيض .

د - بينما قررت اللجنة العربية العليا رفض الكتاب الأبيض بسبب مافيه من ثغرات فإن بعض العرب فى اللجنة العربية العليا كانوا يرون قبول الكتاب الأبيض بينما جماعة أخرى برئاسة الحاج أمين الحسينى كانت ترفضه .

ولما كانت بريطانيا قد تعهدت بتنفيذ الكتاب الابيض بعد استتباب الامن وعودة الهدوء الى فلسطين ، ولما كانت الثورة العربية قد اصابها التعب والارهاق وقل ورود السلاح اليها من الدول العربية المجاورة خصوصا بسبب تشدد فرنسا فى مراقبة الحدود مع فلسطين بعد ان أدت ظروف الحرب فى اوربا الى التقارب بين الدولتين اللتين تعاونتا من اجل القاء القبض على قواد الثورة مما دفع الكثيرين منهم الى مغادرة سوريا ولبنان ، ورغم هدوء الاحوال بعد نشوب الحرب العالمية الثانية فان بريطانيا لم تبدأ بتنفيذ المراحل الدستورية

التى وردت فى الكتاب الابيض ولم يطرأ أى تغيير يذكر على الاوضاع السياسية السائدة فى البلاد خلال السنتين الأوليين من الحرب. إلا أن بريطانيا حرصا على استرضاء العرب والحصول على ولائهم خلال الفترة الحرجة التى كانت تمر بها فقد اوفدت مندوبا إلى بغداد هو الضابط نيوكوم Newcombe للتباحث مع الزعماء الفلسطينيين والعراقيين بشأن المسألة الفلسطينية التى كانت اكبر عائق أمام أى تعاون عربى بريطانى فى فترة الحرب ، وأثناء المباحثات عرض العرب وضع فلسطين على طريق الاستقلال مقابل مشاركة العراق فى الحرب الى جانب بريطانيا بإرسال كتائب عراقية الى جبهة القتال ، وقد لعب نورى السعيد دوراً هاماً فى تقريب وجهات النظر بين الجانبين العربى والبريطانى وكان لوساطته أثر كبير فى إنجاح المباحثات من أجل التعاون مع بريطانيا ، ولكن وصول تشرشل الى رئاسة الوزارة البريطانية فى مايو (أيار) ١٩٤٠ أوقف مساعى نيوكوم ، ورفضت الحكومة البريطانية المقترحات العراقية مما أدى الى ضعف موقف الزعماء العرب المنادين بالتعاون مع بريطانيا وارتفاع مكانة المتشددين فى معارضة بريطانيا .

فلسطين فى الحرب العالمية الثانية

فى شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩ وهو نفس الشهر الذى نشبت فيه الحرب العالمية الثانية توقفت ثورة عرب فلسطين للأسباب التى سبق ذكرها والمعاناة التى تحملها شعب فلسطين من بطش وظلم ، وما تعرضت له المدن والقرى العربية من خراب ودمار ، كما أنه بصدور الكتاب الأبيض ظهرت بارقة أمل فى أن تبدأ بريطانيا فى تنفيذ سياستها الرامية إلى استقلال فلسطين بعد عشر سنوات ..

وقد وقف عرب فلسطين موقفا سلبيا من التطوع فى القوات البريطانية ، فإنه بسبب ما عانوه من ظلم وبطش وتنكيل طوال عشرين عاما على أيدى البريطانيين لم يقبلوا أن يحاربوا إلى جانب بريطانيا التى كانت السبب فى تهويد فلسطين ، ومع ذلك فقد انقسم الزعماء الفلسطينيون إزاء هذا الأمر فالمفتى وأتباعه رفضوا التطوع بينما دعا حزب الدفاع إلى تطوع العرب ، كان هذا الفريق يرى أن تطوع العرب فى الجيش البريطانى هو الخطوة الأولى لإنشاء جيش قوى يدافع عن فلسطين وأهلها وممتلكاتهم فى المستقبل ولذلك تألفت لجان فى كل انحاء فلسطين تدعو إلى التطوع وتكون مسئولة عن شئون المتطوعين .

أما المفتى فقد أضطر لمغادرة فلسطين عام ١٩٣٧ واتخذ له مقراً فى لبنان واستمر فى تشجيع اتباعه على مواصلة الكفاح إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية ووجد المفتى فيها مجالا يمكن استغلاله لمصلحة الأمانى العربية وكان - شأنه شأن كثير من الزعماء العرب وبخاصة فى العراق - يميلون للتعاون مع المحور لاحتمال انتصاره ومساعدته للعرب لتحقيق الأهداف العربية ، ودخل فعلا فى مفاوضات عن طريق مندوبة عثمان كمال حداد مع دولتى المحور ، وعندما أرغمت السلطات الفرنسية المفتى على مغادرة لبنان انتقل الى العراق حيث كانت هناك حركة معادية لبريطانيا يتزعمها رشيد عالى الكيلانى ، واستطاعت بريطانيا فى مايو (آيار) ١٩٤١ اسقاط الحكم الوطنى فى العراق قبل أن تصبح دول المحور قادرة على تقديم المساعدة له ، وكان المفتى فى اثناء

وجوده فى العراق يساند الاتجاه الموالى للمحور والمعادى لبريطانيا ، ولذلك فإنه بعد سقوط حكم رشيد عالى الكيلانى أرغم المفتى على مغادرة العراق فلجأ إلى ايران ولكن خضوع ايران للاحتلال البريطانى السوفيتى فى أغسطس (آب) ١٩٤١ جعله يغادر ايران ويذهب إلى بلاد المحور حيث دخل فى مفاوضات مع دولتى المحور ولم يكن يتكلم باسم عرب فلسطين فقط ولكانه كان يتكلم أيضا باسم بعض زعماء العرب فى بلاد أخرى خصوصا وأن إذاعات المحور باللغة العربية كانت لاتفتأ تعبر عن مساندة المحور لأمانى العرب فى الاستقلال والوحدة . ولكن لم تلبث أن تدهورت الأحوال السياسية والعسكرية لدولتى المحور مما قضى على آمال العرب التى علقوها على مساعدة المحور للبلاد العربية وأصبحت ألمانيا ذاتها معروضة للغزو من الغرب والشرق .

أما موقف اليهود أثناء الحرب فقد كان يحكمه الاضطهاد الذى عانى منه اليهود على يد النازية ولذلك كان لزاماً عليهم أن يقفوا إلى جانب الدول الديمقراطية بزعامة بريطانيا رغم معارضة اليهود للكتاب الأبيض ، فقد كان اليهود يعتبرون أن معارضة بريطانيا فى أثناء الحرب يمثل خدمة لقضية هتلر والنازية ، وهكذا التقت المصالح البريطانية والمصالح الصهيونية ، فمن ناحية بريطانيا وجدت أنها بحاجة الى عدد كبير من الرجال ووجدت أن يهود فلسطين يتوقون لمحاربة ألمانيا النازية ، أما بالنسبة للصهيونية فقد وجدت أن تجنيد اليهود فى فلسطين فى وحدات عسكرية سيساعد على تكوين نواة لجيش يهودى يمكن أن يقف فى وجه المقاومة العربية عندما يشرع اليهود فى تحقيق حلمهم الكبير فى تكوين دولة يهودية ، والأهم من ذلك الناحية السياسية ذلك أن تكوين وحدات عسكرية يهودية ستصبح ممثلة للشعب اليهودى رسميا وسوف تحارب فى ظل راية يهودية ، وذلك يضمن اعترافاً عاما بمبدأ الدولة اليهودية ، وهو المبدأ الذى كانت بريطانيا مترددة فى إعلانه خوفا على مصالحها فى البلاد العربية .

وعلى الرغم من أن وايزمان عرض على تشمبرلين رئيس الحكومة البريطانية منذ أواخر أغسطس (آب) ١٩٣٩ من أجل الاستفادة من القوة البشرية اليهودية إلا أن تشمبرلين لم يلتزم بشئ إزاء هذا العرض ولكن عندما تولى تشرشل رئاسة الوزارة البريطانية فى

مايو (آيار) ١٩٤٠ استبشرت الدوائر الصهيونية لما عرف عن صهيونية تشرشل ، وعاد وايزمان يعرض على الحكومة البريطانية أن يتولى اليهود الدفاع عن فلسطين بإنشاء أكبر عدد من الوحدات العسكرية يدرب رجالها إلى أقصى حد لمساعدة القوات البريطانية فى فلسطين ، ومن الذرائع التى حاول وايزمان إقناع تشرشل بها ما قاله من أن يهود فلسطين ، سوف يتعرضون لمذبحة جماعية على أيدى العرب بتحريض المحور فى حالة انسحاب بريطانيا من فلسطين وأن هذا يستدعى السماح لليهود بحمل السلاح حيث أن اليهود فى فلسطين يستطيعون حشد خمسين ألف رجل وهذه قوة ليست قليلة إذا أحسن تدريبها وتسليحها وقيادتها ، إلا أن وزارة الخارجية كان لها تحفظ على تجنيد يهود فلسطين فى كتائب يهودية ، ويتمثل هذا التحفظ فى ضرورة مراعاة المساواة بين المجندين العرب واليهود ، وكان الهدف من هذه الخطة تحويل العرب واليهود الى رفاق فى السلاح ضمن الجيش البريطانى بحيث لايحارب العرب كعرب ولا اليهود كيهود بل يحاربون جميعا كمواطنين عن بلادهم الواحدة ، ولكن هذه الفكرة كان من المتعذر تنفيذها بسبب اقبال اليهود الشديد على التطوع وامتناع العرب عنه ، ولذلك زاد عدد المتطوعين اليهود فى الجيش البريطانى والدفاع المحلى ، كما اعتبرت المنظمات اليهودية المحلية مماثلة للحرس الوطنى فى بريطانيا ، وسلح بوليس المستعمرات اليهودية ، كما تم الاتفاق بين قيادة الشرق الأوسط البريطانية وبين الهاجاناه على التعاون فى العمليات السرية تحسبا لوقوع غزو ألمانى لفلسطين فسلحت الهاجاناه ودربت على حرب العصابات الأمر الذى أعدها لكى تقاتل البريطانيين وعرب فلسطين معاً بعد انتهاء الحرب ، كما تغاضت بريطانيا عن تهريب الأسلحة الى اليهود بل كانت توزعها عليهم ، وقد اشتركت جماعات من القوات اليهودية فى بعض العمليات البريطانية منها محاولة تدمير مصفاة الزيت فى طرابلس فى لبنان ، ومحاولة إلقاء القبض على الحاج أمين الحسينى فى بغداد فى أثناء ثورة رشيد عالى الكيلانى ، بالإضافة إلى أعمال التجسس لحساب بريطانيا ، ولم يعد المعتدلون الصهيونيون يتمكسون بقيام جيش يهودى بل كانوا يرون الأكتفاء بالتطوع فى القوات البريطانية ومع ذلك فإنه فى أواخر الحرب سمح تشرشل

بتشكيل فيلق يهودى بلغ عدده أكثر من خمسة آلاف جندى وكان هذا الفيلق هو نواة الجيش اليهودى فيما بعد ، وقد اضطرت بريطانيا لذلك بسبب تأييد تشرشل ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن قيادة الشرق الأوسط البريطانية كانت تخشى رد الفعل العربى ، كما كانت تخشى عدم ولاء القوات اليهودية لها بل للهاجاناه ، وفى ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٤ أعلنت وزارة الحربية البريطانية أن الحكومة البريطانية قررت الاستجابة لمطالب الوكالة اليهودية بعد إلحاح الصهيونية فى بريطانيا والولايات المتحدة من أجل تشكيل لواء يهودى وأصبح جاهزاً فى نهاية عام ١٩٤٤ واعتبر الصهاينة ذلك نصراً كبيراً لمبدأ إنشاء وحدات يهودية تحارب كيهود وتمثل الشعب اليهودى ، كما اعتبروا هذا اللواء بمثابة إعلان الدولة اليهودية خصوصا وأنه كان يحمل أعلاماً خاصة تحمل شعار نجمة داود .

وفى أثناء الحرب تزايد المهاجرون اليهود إلى فلسطين ولم تتقيد السلطات البريطانية بما جاء فى الكتاب الأبيض ففى الفترة بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ دخل فلسطين إثنان وتسعون ألف يهودى بينما بلغ عدد من دخلها بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ واحداً وستين ألف يهودى .

وقد أدى تسليح البريطانيين لليهود الى جانب قيام اليهود فى فلسطين بسرقة الأسلحة والذخيرة من المستودعات البريطانية وفشل السلطات البريطانية فى مكافحة هذه السرقات أن بدأت العصابات الصهيونية المسلحة نشاطها الإرهابى فى أثناء الحرب ولم يكن الإرهاب موجها فقط ضد عرب فلسطين بل وجه أيضا ضد البريطانيين .

ومن الأعمال التى قامت بها عصابة شترن قتل الوزير البريطانى المقيم فى القاهرة اللورد موين فى ٦ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٤٤ كما بذلوا محاولة لقتل المندوب السامى فى فلسطين حتى لقد أصدر قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بياناً رسميا مشتركاً مع حكومة الانتداب البريطانى فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٤٤ ناشد فيه الصهيونية بأن تساعد على وقف أعمال القتل حرصا على سمعة اليهود أنفسهم ، وهنا يجب أن نسجل أن الإدارة البريطانية فى فلسطين لم تتخذ من الإجراءات القمعية ضد

اليهود مثل ما سبق أن أتخذته ضد العرب .

ولعل أهم أثر للحرب العالمية الثانية على المشكلة الفلسطينية أن الصهيونية تحولت إلى الحصول على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من بريطانيا ، فما الأسباب التى جعلت الصهيونية تتحول الى الولايات المتحدة بدلاً من بريطانيا صاحبة الفضل الأول على الصهيونية منذ تصريح بالفور عام ١٩١٧ ؟ .

على الرغم من أن كل الإجراءات التى اتخذتها الإدارة البريطانية فى فسلطين كانت تهدف الى تهويد البلاد وتدعيم النفوذ الصهيونى فيها ، ورغم أن الصهيونية العالمية كانت تثق فى إخلاص بريطانيا ، إلا انها كانت تستعجل التنفيذ ، خوفا من إزدياد قوة العرب ، ولكن الحكومة البريطانية كانت تتريث ، ويرجع ذلك إلى أنها كانت تريد المحافظة على المظاهر كدولة منتدبة من قبل عصبة الأمم ، ولا يجوز لها قانونا أن تتصرف فى مستقبل البلاد وأهلها بشكل سافر ، خصوصا وأن بريطانيا كانت مرتبطة بروابط سياسية واقتصادية وثقافية بكثير من الدول العربية ، ولها فيها مصالح لايمكن إغفالها ، حيث أن هذه المصالح سوف تتأثر إذا ما أقدمت الحكومة البريطانية على عمل سافر يقطع بانحيازها المطلق إلى جانب الصهيونية على حساب العرب خصوصا إذا أدركنا أنه والحرب دائرة الرحى ، كانت بريطانيا تريد إرضاء العرب الذين انتشر بينهم السخط عليها لعدم استجابتها لمطالبهم القومية فى الاستقلال عن سيطرتها .

ولقد أدرك الصهيونيون ذلك ، وأدركوا أيضا أن الإدارة البريطانية فى فلسطين قد وفت بتعهدات الحكومة البريطانية للصهيونية منذ إصدار تصريح بالفور سنة ١٩١٧ ، ومهدت الطريق ، ووفرت الإمكانيات التى تمكن الصهيونيين من تحقيق هدفهم الأكبر ألا وهو إقامة دولة يهودية فى فلسطين دون حاجة إلى الإدارة البريطانية ، بل أنهم صاروا يعتقدون أن هذه الإدارة البريطانية لم تعد تصلح لإتمام العمل الذى يريده الصهيونيون ، بل واصبحت عقبة فى هذا السبيل ، فبدأوا يتطلعون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فركزوا نشاطهم فيها .

ومما زاد فى اتجاههم هذه الوجهة ، أن بريطانيا كانت قد أخذت تفقد المكانة السياسية التى كانت تتمتع بها من قبل فى المجتمع الدولى ، بل وصارت دولة من الدرجة الثانية ، وقفزت فى المقدمة دول أخرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الذى لعبته إبان الحرب ، وأدى إلى رجحان كفة الحلفاء ، بعد أن أوشكت الهزيمة أن تنزل بهم ، وكذلك الاتحاد السوفيتى للمقاومة القوية التى أبداها أمام الغزو الألمانى .

وقد وجد هذا الاتجاه الصهيونى تربة صالحة للازدهار فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان الرأسمال الأمريكى فى قمة نشاطه يبحث عن مجالات جديدة له فى الشرق الأوسط ، وهى منطقة لها مميزاتها من حيث الموقع والخيرات ، إلى جانب تخلف شعوبه مما يجعله سوقا مناسبة لاستهلاك السلع الأمريكية ، وكان على الأمريكيين إذا أرادوا الوصول إلى المنطقة وتثبيت أقدامهم فيها والانتشار منها إلى ما جاورها أن يكون لهم رأس جسر وقاعدة أمينة على مصالحهم مخلصة لأهدافهم مستعدة لتلبية احتياجات التطلع الأمريكى إلى هذه الآفاق الجديدة .

وقد صادف هذا الاتجاه الاحتكارى الرأسمالى من جانب الولايات المتحدة تطوراً آخر فى السياسة الأمريكية ، فقد نفضت الولايات المتحدة عن نفسها منذ نشوب الحرب العالمية الثانية – ثوب العزلة ، الذى كانت فرضته على نفسها عقب حرب الاستقلال الأمريكية أولا ، ثم عادت إليه بعد محاولتها الخروج من عزلتها إبان الحرب العالمية الأولى ، فإذا بها منذ الحرب العالمية الثانية تقرر القيام بدور رئيسى وهام فى شئون العالم ، خصوصا وأنه عقب إنتهاء الحرب أخذت الدول الاستعمارية القديمة (بريطانيا وفرنسا) تفقد مراكزها وتنسحب من الشرق أمام قوة الحركات الوطنية ، وفى الوقت نفسه كان الاتحاد السوفييتى قد أخذ – بسبب ظهوره إبان الكفاح البطولى ضد الغزو النازى – يظهر كقوة دولية ويتطلع ببصره إلى ما وراء حدوده ، ومن ثم صارت الولايات المتحدة تعتقد أن عليها أن تتقدم لشغل ما أسمته (الفراغ) الذى أوجده انسحاب الدول الاستعمارية العتيقة من المنطقة ، ومحاولة إقامة سد من الدول المحيطة بالإتحاد السوفييتى ، تنتشر فى إرجائها القواعد الأمريكية العسكرية للحيلولة دون تقدم الاتحاد

السوفييتى - بمبادئه الشيوعية - إليها .

جهود الصهيونية فى أمريكا :

وإذ صح عزم الصهيونية العالمية على أن تتخذ من الولايات المتحدة مطية توصلها إلى هدفها وهو إقامة دولة يهودية فى فلسطين شرعت الصهيونية العالمية فى حملة منظمة مرسومة بعناية من أجل (صهينة) الشعب الأمريكى ، وإقناع المؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية فيها بعدالة المطالب الصهيونية . ولعل أهم خطوة أقدمت عليها الصهيونية فى الولايات الأمريكية كانت تتمثل فى مؤتمر بلتيمور Biltmore الصهيونى الذى عُقد فى فندق بلتيمور فى نيويورك فى مايو (آيار) ١٩٤٢ وأعلن المؤتمر أن العالم الجديد الذى سيقوم بعد إحراز النصر فى الحرب الدائرة الرحى لا يمكن أن يقوم على السلام والعدل مالم تحل مشكلة اليهود المشردين ولذلك أصدر المؤتمر عدة قرارات :

١ - المطالبة بتحقيق الهدف الأصلى من تصريح بالفوز وصك الانتداب وهو الاعتراف بعلاقة الشعب اليهودى التاريخية بفلسطين أى إتاحة الفرصة لهم لإنشاء دولة يهودية تصبح ضمن مجموعة دول العالم الديمقراطى .

٢ - رفض الكتاب الأبيض الصادر فى مايو (آيار) ١٩٣٩ .

٣ - الإعتراف بحق يهود فلسطين فى تأليف قوة عسكرية يهودية تقاتل مع الحلفاء وتحت علمها الخاص .

٤ - فتح باب الهجرة اليهودية غير المحدودة إلى فلسطين مع تخويل الوكالة اليهودية سلطة الإشراف على هذه الهجرة وبناء البلاد بما فى ذلك تنمية أراضيها غير المأهولة وغير المزروعة .

وهكذا أفصحت الصهيونية رسميا ولأول مرة عن حقيقة أهدافها بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين بعد أن كانت تتستر وراء عبارة الوطن القومى الغامضة .

وقد لجأت الصهيونية إلى وسائل عدة من أجل كسب الشعب الأمريكى الى جانبها تأييداً لخططها ، وحتى يضغط بدوره على الدوائر الرسمية الأمريكية فى هذا الأتجاه ،

فصارت تردد شعارات هدفها التأثير على أفراد الشعب الأمريكي ، منها أن اليهود في كل مكان يكونون شعبا واحداً ، وأن الصهيونية هي الوسيلة الوحيدة البناءة لحل مشكلة فلسطين ، وأن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين تتفق مع مصالح الولايات المتحدة لأن هذه الدولة اليهودية ستكون سداً في وجه أعداء الديمقراطية ونموذجا تحتذيه دول المنطقة " ومن أجل ذلك فإن على الشعب الأمريكي أن يؤيد قيام هذه الدولة " .

وقد سلكت الصهيونية سبلا عدة لتوصيل هذه المفاهيم ونشرها بين أفراد الشعب الأمريكي :

١ - عقد مؤتمرات صحفية تحاط بدعاية ضخمة حتى كانت هذه المؤتمرات الصهيونية تشبه المؤتمرات الصحفية التي يعقدها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان يحضرها مندوبون عن الصحف الأمريكية الشهورة وكذلك شبكات الراديو والتليفزيون .

٢ - الصحافة والمطبوعات التي تشرح أهداف الصهيونية :

كانت هناك صحف تصدر في الولايات المتحدة باللغة العبرية الحديثة وبلغ عدد المشتركين فيها عام ١٩٤٤ نحو ٤٢٥ ألف عائلة أمريكية أي ما يعادل ثلث عدد اليهود الأمريكيين ، كما كانت هناك عشرات المجلات الأمريكية ذات ميول صهيونية شديدة .

كما كانت المنظمات الصهيونية تصدر سبعا وعشرين نشرة باللغة الإنجليزية ، كما كانت جميع الصحف الأمريكية - بإستثناء نيويورك تايمز - تعيد نشر البيانات الصحفية الصهيونية . وقد أعلنت المنظمة الصهيونية الأمريكية أنها في عام ١٩٤٣ / ١٩٤٤ وزعت أكثرمن مليون نشرة وكتيب على المكتبات العامة ورعاة الكنائس والمراكز الإجتماعية .

كما أمد الصهيونيون عدداً من المؤلفات (الكتب) بالأموال بالتعاون مع دور النشر التجارية مثل كتاب :

فلسطين ، لمن ؟ To Whom Patestime (1946)

وكتاب فلسطين أرض الميعاد Palestine Land of Promise (1949)

وكان الكتاب الأخير أكثر الكتب نجاحا بين الكتب التى أوصى بها الصهيونيون ومن أكثرها إنتشارا على ايديهم .

٣ – تنظيم المظاهرات والإجتماعات والمسيرات من أجل خلق جو من الضغط الذى يمكن أن يسفر عن نتائج فى أرفع الأماكن فى الولايات المتحدة وخارجها .

ففى أغسطس (آب) ١٩٤٥ عقد إجتماع حاشد فى ماديسون سكوير بارك فى مدينة نيويورك حضره مائتا ألف شخص احتجاجا على السياسة البريطانية فى فلسطين ، ولقد لفت هذا الإجتماع الأنظار ، وحدثت إجتماعات مماثلة فى كل أنحاء الولايات . كما أقام الصهيونيون جناحا خاصا بفلسطين فى معرض نيويورك الدولى عام ١٩٣٩ / ١٩٤٠ عرضوا فيه منجزاتهم وبرامجهم ، وشهد إفتتاحه مائة ألف شخص وخطب فيه العالم إينشتاين وانقلب إلى مظاهرة سياسية تدعو إلى تأييد الدولة اليهودية .

٤ – المدارس

عمل عملاء الصهيونية على تربية الأجيال على الإيمان بمادئ الصهيونية ، وربط المدارس بالأفكار الصهيونية حتى أصبحت الشئون الصهيونية تحتل مكانا أساسيا فى المناهج التعليمية هذا إلى جانب إنشاء مدارس يهودية بحتة .

٥ –تأسيس الجمعيات لكسب أنصار للصهيونية وضمهم لعضويتها مثل أعضاء الكونجرس وحكام الولايات وكبار موظفى الحكومة ورجال القضاء والتربية فشكلت لجنة فلسطين الأمريكية التى بلغ أعضاؤها قبيل نهاية الحرب نحو ستة آلاف وخمسمائة عضو من وجوه المجتمع وفيهم أعضاء فى مجلسى الشيوخ والنواب ووزراء وقد نجح الصهيونيون فى كسب ٦٧ من أعضاء مجلس الشيوخ و ١٤٣ من أعضاء مجلس النواب وضمهم الى عضوية لجنة فلسطين الأمريكية ، حتى قدم مشروعان لمجلسى النواب والشيوخ فى يناير (كانون ثان) ١٩٤٤ ، وقد جاء فيهما أن الكونجرس كان قد قرر فى يونيو (حزيران) ١٩٢٢ الموافقة على إنشاء وطن قومى لليهود فى

فلسطين وأن ذلك لن يؤدى إلى الإعتداء على حقوق المسيحيين الدينية والمدنية وجميع الطوائف غير اليهودية فى فلسطين ، وأن اضطهاد اليهود فى أوربا أظهر الحاجة إلى وطن يهودى يكون ملجأ لعدد كبير من اليهود المشردين الفارين من الاضطهاد . كما ينص القرار على أن الحكومة الأمريكية قررت أن تستعمل وساطتها من أجل فتح أبواب فلسطين أمام اليهود للاستيطان فيها كى يتمكنوا من (إعادة) إنشاء دولة يهودية فى فلسطين .

ولم تكن الصهيونية ومؤيدوها فى الولايات المتحدة لتتردد فى الأعتماد على معلومات مزورة وغير حقيقية فى سبيل نشر دعايتها وكسب التأييد ، فقد استشهدوا ببعض فقرات – ادعوا أنها وردت على لسان الرئيس الأمريكى ولسن بأنه (مقتنع بأن الأمم الحليفة – بموافقة حكومتنا وشعبنا – تعلم بأنه ستقام فى فلسطين الأسس لدولة يهودية) . ولكن روبرت لانسنج Lansing وزير خارجية الولايات المتحدة وممثل الولايات المتحدة فى مؤتمر الصلح بباريس كان يشك فى صحة صدور مثل هذا التصريح عن الرئيس الأمريكى ، ولذلك استفسر لانسنج منه عن هذا الأمر فبعث ولسن إلى وزيره لانسنج رداً يتضمن أنه لم يصرح أبداً بهذا التصريح (وعباراته لاتدل على أنها كلماتى .... وكل ما عنيته هو تأكيد تأييدنا لموقف الحكومة البريطانية من قضية فلسطين [٥] .

وبالعودة الى مشروع القرار الذى اقترح بعض أعضاء الكونجرس إصداره تأييداً للصهيونية فى يناير (كانون ثان) ١٩٤٤ فقد تدخل هنرى ستمسون Stimson وزير الحربية الأمريكية لوقف مناقشة مشروع القرار بسبب قلق الحكومة الأمريكية من تسابق الحزبين الديمقراطى والجمهورى لتأييد المقترحات الصهيونية ، وقد حذرت وزارة الخارجية الأمريكية الرئيس روزفلت من مغبة النتائج السيئة بالنسبة للموقف فى الشرق الأوسط إذا ما اتخذ الكونجرس قراراً بشأن فلسطين .

---

(5) Lilienthal , A. : What Price Israel , P . 90/91 .

وأكد ذلك الجنرال جورج مارشال رئيس الأركان الأمريكى عندما طلب للإدلاء بشهادته سراً أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ فى فبراير (شباط) حول هذا الموضوع . كما عبر كوردل هل Hull وزير الخارجية الأمريكى عن القلق الذى سيطر على الدوائر الحكومية نتيجة المساعى الصهيونية (لأن من شأن القرارين المقترحين أن يخلقا جواً من النزاع فى فلسطين وبقية إجزاء العالم العربى بحيث تتعرض الجيوش الأمريكية للخطر ويصبح من الضرورى بالتالى تحويل القوات من مناطق القتال فى أوربا وغيرها ، كما سيؤدى للقضاء على المفاوضات المنتظرة مع إبن سعود لمد خط أنابيب للنفط عبر الأراضى السعودية رغم أهمية هذا الخط) (٦) .

وإزاء غضب الدوائر الصهيونية على الفشل فى الحصول على تصديق الكونجرس فقد طلب روزفلت أن يصدر باسمه فى ١٠ مارس (آزار) ١٩٤٤ تصريح بأن الحكومة الأمريكية لم توافق على الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ وأنه مسرور لأن أبواب فلسطين مفتوحة أمام اللاجئين اليهود ، وأنه (عند الوصول إلى قرارات فى المستقبل ستراعى العدالة نحو أولئك الذين يريدون الوطن القومى اليهودى ، الذى توليه الحكومة الأمريكية كل عطف بسبب ما يعانيه مئات الألوف من اللاجئين اليهود المشردين) . وسبب التعرض للكتاب الأبيض أن يوم ٣١ مارس (آذار) كان آخر موعد لقبول دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين طبقا للكتاب الأبيض .

وعندما احتجت الحكومات العربية على تصريح روزفلت طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من ممثليها الدبلوماسيين فى الشرق الأوسط إعلان أن بيان الرئيس تضمن ذكر وطن قومى يهودى وليس دولة يهودية ، وأن رأى الحكومة ألا يحدث تغيير أساسى فى وضع فلسطين مالم يتم التشاور الكامل مع العرب واليهود .(٧)

وفى سنة ١٩٤٤ أرادت الصهيونية أن تختبر مدى نجاح الحملة الدعائية التى قامت بها

---

(6) Cordell - Hull : Memories , II , 1534 - 35 .

(7) Ibid , 1536 .

فى الولايات المتحدة ، فانتهزت فرصة مرور خمس سنوات على الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة البريطانية سنة ١٩٣٩ ، وحددت فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين على أن تتوقف تماما بعد خمس سنوات ، فنظمت الصهيونية حملة من المظاهرات والمنشورات والبرقيات ، واشترت ساعات لبث دعايتها فى ١٨٢محطة إذاعة أمريكية ، ٥٠ محطة كندية لمدة ربع ساعة فى كل محطة ، وعلى مدى تسعة وثلاثين أسبوعاً ، وكان البرنامج بعنوان " فلسطين تتكلم " وقد تطوع للتحدث فى البرنامج شخصيات أمريكية مشهورة فى مختلف المجالات وكبار نجوم السينما .

وقد أسفرت هذه الحملة عن نجاح باهر ، فقد كتب حكام أربعين ولاية أمريكية عريضة إلى رئيس الولايات المتحدة يطالبون فيها بأن يساعد فى إقامة دولة يهودية فى فلسطين .

الصهيونية والرئيس روزفلت :

كان روزفلت فى بداية عهده بالرئاسه يرى أن فلسطين من اختصاص بريطانيا ، وقد استطاعت وزارة الخارجية الأمريكية إقناعه بأنه ليس من المصلحة إرضاء الصهيونية على حساب العرب لحاجة الحلفاء إلى العرب فى الحرب ، وكان روزفلت يعتقد أن مشكلة اليهود ما هى إلا مشكلة لاجئين ، ولذلك طلب من تشرشل أن يسمح لمائة ألف منهم بالهجرة إلى بريطانيا ، ووعد بأن يسمح لعدد آخر بالهجرة إلى أمريكا ، حتى تحذو الدول الأخرى حذو الدولتين الكبيرتين ، وبذلك تحل مشكلة اليهود ، ولكن الصهيونيين رفضوا هذه السياسة من جانب الرئيس الأمريكى لأن مايريدونه هو إقامة دولة يهودية فى فلسطين .

ولكن حلت فى سنة ١٩٤٤ انتخابات الرئاسة ، ورغم أن وزير الخارجية اقترح على روزفلت أن ينصح الحزبين الجمهورى والديمقراطى بتجنب التنافس على كسب أصوات اليهود فى الانتخابات ، فإن الرغبة فى الفوز فى الانتخابات دفعت الحزبين الى تملق أصوات الناخبين اليهود ، وفى هذا السبيل أعلن روزفلت تأييده لبرنامج مؤتمر بلتمور ، الأمر الذى أثار العرب .

وفى أبريل (نيسان) سنة ١٩٤٥ كتب الملك عبد العزيز آل سعود إلى الرئيس روزفلت

يهنئه بانتهاء الحرب وإنتصار المبادئ التى دخلت أمريكا الحرب لنصرتها ، والتى تتفق مع حقوق العرب فى فلسطين ، وبعد أن عرض الملك العربى لتاريخ فلسطين لفت نظر الرئيس الأمريكى إلى أن (إيجاد أماكن لليهود المشتتين يمكن أن يتعاون عليها العالم أجمع ، وفلسطين قد تحملت قسطا فوق طاقتها ، وأما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم فى بلاد آهلة بسكانها والقضاء على أهلها الأصليين ، فأمر لامثيل له فى التاريخ البشرى) .

وفى ٥ أبريل (نيسان) رد روزفلت على الملك عبد العزيز مؤكدا أنه لن يتخذ قراراً يتصل بالوضع فى فلسطين دون استشارة كل من العرب واليهود ، وأنه لن يقدم على أى عمل عدائى للشعب العربى ، ومع ذلك فإنه لم يفتأ يردد تأييده لبرنامج بلتيمور ، مما يجعل سياسته إزاء العرب واليهود متناقضة .

الصهيونية والرئيس ترومان

إلا أن سياسة الرئيس الأمريكى إزاء الصهيونية لم تلبث أن أتضح ولاؤها لها بعد ما توفى روزفلت فى ١٢ أبريل (نيسان) سنة ١٩٤٥ وخلفه فى الرئاسة نائبه هارى ترومان الذى يعتبر القابلة القانونية أو غير القانونية التى ساعدت على ميلاد إسرائيل .

فإنه لم تكد تمضى أيام على توليه الرئاسة ، حتى أخذ الصهيونيون فى ممارسة ضغطهم عليه للوفاء بما وعدهم به حزبه الديمقراطى ، ورغم نصيحة وزارة الخارجية الأمريكية للرئيس ترومان بالتمهل فى اتخاذ موقف التأييد السافر للصهيونية ومعاداة العرب ، فإن ترومان لم يستطع مقاومة الضغط الصهيونى ، ولذلك كتب فـــى أغسطس (آب) ١٩٤٥ إلى أتلى Attlee رئيس الوزارة البريطانية مطالبا بالسماح لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين ، ولكن أتلى رفض الاستجابة إلى هذا الطلب خوفا من إثارة القلاقل فى الشرق الأوسط ، واقترح عدم إتخاذ أى إجراء لحين عرض الأمر على الأمم المتحدة ، واخيراً تم الاتفاق بين أتلى وترومان على إقتراح بيفن بتأليف لجنة أنجلو أمريكية للنظر فى المسألة ، وتقديم ما ترى من توصيات ، وقد تشكلت اللجنة من إثنى عشر عضوا مناصفة بين البريطانيين والأمريكان وكانت مهمتها :

١ - بحث ظروف فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حيث علاقتها بهجرة

اليهود واستيطانهم فيها بالإضافة إلى مستوى معيشة السكان الذى كانوا يقطنونها فى ذلك الوقت .

٢ - الإستماع الى وجهات نظر شهود عدول وإستشارة ممثلى العرب واليهود حول مشكلات فلسطين .

وبدأت اللجنة عملها فى يناير (كانون ثان) ١٩٤٦ فـــى واشنطون ، وفـــى ٢٠ أبريل (نيسان) من نفس العام وقع أعضاء اللجنة على تقريرهم الجماعى فى لوزان بسويسرا ، وفيه أعلنت اللجنة المبادئ التى استرشدت بها وتتضمن :

١ - عدم سيطرة اليهود على العرب ولا العرب على اليهود .

٢ - ألا تصبح فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .

٣ - أن تتوفر فى فلسطين فى ظل الحكومة التى ستقام فيها فى نهاية المطاف الحماية التامة للديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية فى الأراضى المقدسة .

وأوضحت اللجنة أنها ترفض تقسيم فلسطين (وأن أى محاولة فى ذلك الوقت أو فى المستقبل القريب لإقامة دولة فلسطينية مستقلة أو دولتين فلسطينيين مستقلتين لابد وأن تؤدى إلى حرب أهلية تهدد السلام العالمى) . وعلى ذلك اقترحت اللجنة بقاء إدارة فلسطين تحت الانتداب إلى أن يحين الوقت الذى يمكن فيه وضع تسوية تقوم على اساس فرض الوصاية على البلاد .

وهكذا جاء رأى اللجنة غامضا وغير محدد فيما يتعلق بمستقبل فلسطين ، كما اقترحت اللجنة منح الحق لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين وإلغاء جميع القيود على شراء وامتلاك الآراضى فى فلسطين ، كما أشارت إلى ضرورة حل المنظمات العسكرية .

وقد فسرت بريطانيا ما جاء فى التقرير بشأن وضع فلسطين تحت الوصاية على أنه يعنى استمرارها فى تولى الانتداب على فلسطين باعتبارها سلطة الإدارة الوحيدة فى البلاد إلى أن يتم وضع أية أراضى تحت الوصاية من جانب الأمم المتحدة .

وقد عبر ترومان عن تأييده للتوصية الخاصة بالهجرة .

وقد رفض اليهود والعرب هذه التوصيات ، رفضها اليهود لأنها لم تحقق هدفهم بتأسيس

دولة لهم ، وكذلك بسبب الإشارة إلى ضرورة حل المنظمات شبه العسكرية ، ورفضها العرب بسبب التوصية بالسماح بالهجرة وبيع وشراء الأراضى دون قيود وكذلك إستمرار الانتداب .

وتحركت القوى الصهيونية فى الولايات المتحدة للضغط على ترومان ، وساعدهم على ذلك أن انتخابات الكونجرس لسنة ١٩٤٦ كانت على الابواب ، فلوح الصهيونيون بأصواتهم ، وأخذ ديوى المرشح الجمهورى المنافس لترومان يكيل الوعود للصهيونية ، فتقدم ترومان وأعلن فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٦ تأييد الولايات المتحدة لخطة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود على أساس مشروع اقترحته الوكالة اليهودية ، وكان هذا التصريح مثار تعليقات ، منها ما كتبه جيمس رستون Reston فى جريدة نيويورك تايمز فى ٧ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٦ من (أن البيان الذى أصدره ترومان بشأن فلسطين يوضح كيف أن العوامل التى تؤثر فى السياسة الداخلية تتحكم أيضا فى السياسة الخارجية ، فقد تصرف الرئيس ترومان ضد رأى مستشاريه فى الشئون الخارجية ، واتبع رأى أولئك الذين يهتمون أولاً وأخيراً بالمحافظة على الأغلبية للحزب الديمقراطى فى الكونجرس ، والاستنتاج العام هو أنه إذا عولجت المسألة الفلسطينية من ناحية وجهة نظر السياسة الأمريكية ، ربما تعذر حلها ، بل واربما مست كرامة الولايات المتحدة وسلطتها فى العالم).

وقد احتج العرب وبخاصة الملك عبد العزيز بن سعود الذى بعث إلى ترومان برسالة ، اتهمه فيها بنقض ما سبق أن أتفق عليه الملك العربى مع سلفه روزفلت ، فرد ترومان بأن سياسة أمريكا كانت دوماً إلى جانب إقامة دولة يهودية فى فلسطين .

وقد استاء البريطانيون لتصريحات الزعماء الأمريكين لأنها تسبب لهم المشاكل فى فلسطين التى لا تزال تحت إدارتهم وصار البريطانيون يعتقدون أن الولايات المتحدة بهذه السياسة إنما تحاول أن تحل محلهم فى المنطقة خصوصا وأن بريطانيا خرجت من الحرب منهوكة القوى .

كما أن المساندة الأمريكية للصهيونية لم تقف عند حد البيانات والتصريحات بل تجاوزتها

إلى الدعم العملى بتسهيل الهجرة اليهودية غير المشروعة إلى فلسطين ، وقد كشف تقرير لمخابرات الجيش الأمريكى الثالث فى ألمانيا (المحتلة) أنه كانت هناك خطة لتهريب ألفى يهودى اسبوعيا إلى فلسطين ينقلون من منطقة الاحتلال الأمريكية فى أوربا إلى سواحل البحر المتوسط ومنها إلى فلسطين [٨] .

---

(٨) د . كامل أبو جابر : الولايات المتحدة وإسرائيل ص ص ٧٠ ، ٧١ .

سياسة بريطانيا إزاء فلسطين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية :

عقب أن وضعت اللجنة الأنجلو أمريكية تقريرها خطر ببال مستر بيفن - لأول مرة - أنه طالما أن على بريطانيا أن تتحمل عبء إبقاء قوات عسكرية فــــى فلسطين (خصوصا بعد أن اشتد نشاط المجموعات المسلحة اليهودية ضد البريطانيين) فعليها أن تنسحب من فلسطين مما قد يؤدى إلى تغلغل الإتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط ، وأن الوضع لن يتحسن إلا إذا تحملت الولايات المتحدة قدراً من المسئولية عن حفظ الأمن فى فلسطين بإرسال بعض قواتها إليها . وفى الوقت نفسه - وإزاء تجاهل ترومان لهذا العرض - صرح آتلى بأن بريطانيا لن تسمح بالهجرة المكثفة إلى فلسطين إلا إذا تم نزع سلاح المقاتلين العرب واليهود وحل المنظمات الإرهابية الصهيونية ، الأمر الذى أثار الصهيونيون للقيام بموجة جديدة من الارهاب للضغط على الحكومة البريطانية التى قامت باعتقال معظم زعماء الوكالة اليهودية وتفتيش المستوطنات اليهودية بحثا عن الأسلحة ، فقام الصهيونيون بنسف فندق الملك داود فى القدس فى ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٦ وكان يضم الكثير من مكاتب الإدارة البريطانية .

وخلال هذه الفترة واجهت السلطات البريطانية فى فلسطين مزيداً من الإرهاب الصهيونى لحمل بريطانيا المترددة على الرحيل عن البلاد ، كما كانت السياسة البريطانية تتعرض لنقد شديد من جانب كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى :

أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها كانت تتهم السياسة البريطانية بأنها لا يحكمها مبدأ ثابت ، فبينما وافقت على الهجرة اليهودية الفورية فإنها علقتها على دخول القوات الأمريكية إلى فلسطين أو على عوامل أخرى غير واضحة . كما اتهمت الدوائر الأمريكية بريطانيا بأنها تتمسك بالانتداب لحاجتها إلى فلسطين كمخزن للسلاح فى الشرق الأوسط مما ينم عن نزعات إمبريالية ، وأن بريطانيا لم تظهر تقديرا حقيقيا للجانب الإنسانى من المشكلة وأنها تفضل تهدئة العرب ، وتتهرب من الوعد الذى قطعته على

نفسها بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الأنجلو أمريكية .[٩] .

أما الاتحاد السوفيتي فإنه رغم تنديده التقليدي (بالإمبريالية) البريطانية ، واعتبار الصحافة السوفيتية القضية الفلسطينية نموذجا لمحاولات بريطانيا الحصول على قواعد في المنطقة ، فلم تلبث صحيفة برافدا أن حولت هجومها من الإنجليز إلى الأمريكان وإتهمت الأخيرين بمحاولة التغلغل بل والسيطرة على الشرق الأوسط عن طريق مساندة الهجرة اليهودية إلى فلسطين [١٠] ، كما طالبت صحيفة ترود السوفيتية في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٦ بإحالة المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بهدف إفشال خطة التقسيم

وإذا كان قد ظهر إتجاه في الدوائر البريطانية نحو إنسحاب بريطانيا من فلسطين وتخليها عن الأنتداب ، إلا أن هذا الأتجاه كان يصادف معارضة أو تحفظا في الدوائر البريطانية ذاتها على أعتبار أن التخلي عن الأنتداب سيؤدي إلى نتائج خطيرة من حيث علاقات بريطانيا مع الدول العربية ووضعها السياسي في الشرق الأوسط وكذلك وضعها الإستراتيجي ومواردها النفطية ، وكذلك الرغبة في الإبقاء على فلسطين كقاعدة عسكرية في حالة انسحاب بريطانيا من مصر ، فقد كانت حيفا تمثل ميناء ممتازا يمكن أن يحل محل الأسكندرية وفيها مصفاة تكرير وعندها ينتهي خط انابيب بالإضافة إلى إمكانية الدفاع عن قناة السويس من قواعد في النقب . فهذا بيفن ومعه شتويل وزير الطاقة يؤكدان في مذكرة لهما بتاريخ ٧ يناير (كانون ثان) ١٩٤٧ على الأهمية الحيوية لموارد النفط في الشرق الأوسط بالنسبة لبريطانيا وإمبراطوريتها ، وبعد اسبوع يحذر بيفن زملاءه الوزراء من التقسيم على أساس أنه سيغضب العرب لدرجة وضع حد للنفوذ البريطاني في المناطق الإسلامية الممتدة من اليونان إلى الهند ، ويعرض مصالح بريطانيا النفطية للخطر . وإذا كان بيفن يزكي لزملائه إقامة دولة إتحادية في فلسطين مع

---

(9) Cabinet Papers 197 / 280 , by Butler dated 7.10.1946 .

(10) I bid no-3473, From Peterson (Moscow) to F.O., dated 11.12.1948

السماح ببعض الهجرة اليهودية وأوضح أن قيام دولة يهودية معناه أن هذه الدولة سوف تسعى إلى توسيع حدودها بالصورة التى تجعلها عاملا للتوتر فى الشرق الأوسط .

إلا أن الولايات المتحدة كانت مستمرة فى تأكيد تمسكها بالتقسيم باعتباره أسهل الحلول من حيث التنفيذ وأقلها ضرراً .

وأخيراً قرر مجلس الوزراء البريطانى عرض المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة مع التأكيد على أن الحكومة البريطانية غير ملزمة بتنفيذ أى حل تقرره الأمم المتحدة إذا لم توافق بريطانيا عليه . وأعلن بيفن فى فبراير (شباط) ١٩٤٧ قرار مجلس الوزراء فى مجلس العموم ، وبعد يومين صرح بيفن بأنه نبذ مشروع الاستقلال الذاتى الإدارى وأعلن رفضه للتقسيم وأشار إلى اليهود بإعتبارهم ديناً لا أمة ، كما هاجم الرئيس ترومان شخصيا لإصراره على التقسيم وعلى إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين بسرعة [١١] .

وفى ٢ إبرايل (نيسان) ١٩٤٧ طلبت الحكومة البريطانية رسميا من تريجفى لى الأمين العام للأمم المتحدة إدراج قضية فلسطين ضمن جدول أعمال الجمعية العامة فى دورتها السنوية العادية ، مع جلسة طارئة لتشكيل لجنة خاصة لإعداد تقرير عن فلسطين لطرحه فى دورة الجمعية العامة .

فما الأسباب التى دعت بريطانيا إلى نفض يدها من المشكلة الفلسطينية وقرار عرضها على الأمم المتحدة ؟

١ - أن بريطانيا قد أنجزت ما وعدت (فى تصريح بالفور) .
٢ - أن بريطانيا لا تستطيع أن تذهب إلى أكثر مما ذهبت إليه فى بسيل الصهيونية خوفا على مصالحها السياسية والإقتصادية والإستراتيجية والنفطية فى العالم العربى .
٣ - أن بريطانيا عجزت عن الوصول إلى حل للمشكلة يرضى عنه العرب واليهود .

---

(١١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : بريطانيا وفلسطين (١٩٤٥-١٩٤٨) ص ص ٤٦- ٥٢ .

٤ - أن سياسة بريطانيا أصبحت لا تتفق مع سياسة حليفتها الولايات المتحدة ، ولا عدوها الاتحاد السوفيتي .

٥ - من الأفضل لبريطانيا أن تزيح عن كاهلها المسئولية عن حسم المشكلة الفلسطينية.

٦ - أن قرارا يصدر من الأمم المتحدة بشأن المشكلة الفلسطينية سيكون ملزما لجميع الأطراف وسيحظى باحترامها وتلتزم بتنفيذه .

٧ - إذا جاء قرار الأمم المتحدة وكان جائرا بالنسبة لأحد الطرطفين (العرب واليهود) فإن بريطانيا لن تكون مسئولة عنه .

مشكلة فلسطين فى الأمم المتحدة

عقدت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة دورة استثنائية - بناء على طلب بريطانيا - فى الفترة بين ٢٨ أبريل (نيسان) ، ١٥ مايو (آيار) ١٩٤٧ حين قررت تأليف لجنة خاصة من إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء لدراسة القضية ، وتقديم توصياتها [١٢] .

وقد عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات قابلت فيها شخصيات عربية ويهودية سواء فى القدس أو بيروت أو جنيف أو ليك سكس Lake Success ، ولم تتفق اللجنة على توصية واحدة ، بل انقسمت آراؤها بين توصيتين ، التوصية الأولى يؤيدها أغلبية أعضاء اللجنة (كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جواتيمالا ، هولندا ، بيرو ، السويد ، أورجواى) ويقترح تقسيم فلسطين إلى قطاع عربى وآخر يهودى وإدارة دولية فى القدس ، أما التوصية الأخرى فقد أيدتها قلة من أعضاء اللجنة (الهند ، إيران ، يوغوسلافيا) [١٣]

---

(١٢) وهذه الدول هى : إستراليا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جواتيمالا ، الهند ، إيران ، هولندا ، بيرو السويد ، اورجواى ، يوغوسلافيا ، وكان اسم اللجنة بالكامل هو :

United Nations Special. Commitlee on Palestine (U.N.S.C.O.P.)

(١٣) إمتنعت إستراليا عن التصويت .

وهى تدعو الى قيام دولة واحدة فيدرالية فى فلسطين مع تحديد الهجرة ، وقد قبل العرب التوصية الثانية (الأخيرة) بينما قبل اليهود التوصية الأولى ، ولو أن كثيرين من الصهيونيين لم يكونوا راضين عن التقسيم ، بل كانوا يريدون الاستحواذ على فلسطين باكملها ، ولكن رؤى أخيراً قبول جزء من فلسطين مؤقتا ، تنطلق منه الصهيونية فيما بعد ، بعد أن تثبت أقدامها فيه ، لكى تسطير على كل البلاد .

وقد ناقشت الجمعية العامة التوصيتين ، وانبرى جارسيا جرانادوز Garcia Granados مندوب جواتيمالا ، وورد ريجيز فابرجات Roderiguez Fabergat للدفاع عن التقسيم بحماس زائد ، وقد أغرقهما الصهيونيون بالهدايا والخدمات مكافأة لهما على هذا الموقف (١٤) .

وفى مساء السادس والعشرين من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٤٧ أوشك إجراء تصويت على مشروع التقسيم ، ولو جرى التصويت عليه فى تلك الليلة لفشل فى الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة ، وعندما لاحظت الولايت المتحدة ذلك سعت من أجل تأجيل التصويت ، حتى تتاح لها فرصة إجراء مساع ، وممارسة الضغط الذى يمكن أن يغير من الموقف ، ولذلك أعلن مندوب البرازيل ورئيس الجلسة أنه ليس هناك متسع من الوقت للإستماع إلى كلمات الراغبين فى التحدث من الأعضاء ، ولم تكن هذه الحجة صحيحة ، فقد كانت الساعة لاتزال السادسة والنصف مساء ، وكان من عادة المجلس أن يستمر فى جلساته الهامة حتى منتصف الليل ، وعندما أدرك مندوبو الدول العربية هذه النية السيئة المبيتة عرضوا شطب أسمائهم من بين المتحدثين ، ومع ذلك استمر رئيس الجلسة فى رفض الإستمرار فى مناقشة الموضوع .

وبعد أن انفضت الجلسة جند البيت الأبيض كل رجاله ، وحشد الصهيونيون كل إمكانياتهم من أجل الضغط على الدول الأعضاء ، لجعلها تغير موقفها وتؤيد التقسيم ويقول الكاتب الصهيونى هوروويتز Horowitz " لقد هببنا جميعا للصراع ، وعبرت

---

(١٤) ستيفنز : الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية ص ٥٠ ٢

مكالماتنا التليفونية المحيطات وقطعت آلاف الأميال لتتصل بالمسئولين فى كل إنحاء العالم ، وغمرنا بسيل من البرقيات كل المسئولين الذين يمكنهم مساعدتنا فى كسب الأصوات وأعطينا شيكات مفتوحة (على بياض) لكل من كان متردداً فى تأييدنا " .

ومن أمثلة وسائل الأغراء التى استعملها الصهيونيون والحكومة الأمريكية إرسال معاطف فراء المنك إلى زوجات ممثلى دول أمريكا اللاتينية ، ولكن زوجة مندوب كوبا ردت المعطف الذى أرسل لها ، كما أن زوجها أعاد الشيك المفتوح الذى أرسل إليه ، بل وأعلن ذلك على الملا ، مؤكداً وجود هذه الأنواع من الضغوط . (١٥) .

وبعد أن كان ممثل هاييتى قد صوت ضد التقسيم فى اللجنة المؤقتة لم تلبث أن أمرته حكومته بتأييد التقسيم ، بعد أن وعدتها حكومة الولايات المتحدة بالمعونة الإقتصادية ، كما غير مندوب الأرجنتين موقفه تحت ضغط الحكومة الأمريكية ، وكذا الحال بالنسبة لليبريا التى صوتت إلى جانب التقسيم بغعد أن كانت ممتنعة عن التصويت فى اللجنة المؤقتة بعد الضغط الذى مارسته عليها شركة فاير ستون Firestone الأمريكية للمطاط (١٦) .

وأخيراً قدم مشروع التقسيم للتصويت ، فأيدته ثلاث وثلاثون دولة ، وعارضته ثلاث عشرة ، وإمتنعت عشر دول عن التصويت ، وغاب عضو واحد ، وبذلك حصلت خطة التقسيم على نسبة الثلثين اللازمة ، وذلك بعد إدخال بعض التعديلات على خطة التقسيم بحيث تضم يافا ونصف مليون فدان فى النقب (فى بير سبع وعلى طول الحدود المصرية) للدولة العربية بهدف تقليل حجم الأقلية العربية داخل الدولة اليهودية اتى - بذلك - تقلصت مساحتها بحيث أصبحت ٥٥٪ من مساحة فلسطين .

والأمر الجدير بالملاحظة والذى يلفت النظر التقاء وجهات نظر الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ومعه دول المعسكر الاشتراكى فى تأييد التقسيم الأمر الذى أذهل الإنجليز

---

(١٥) ستيفنز - مرجع سبق ذكره ص ٢٦٤ .

(١٦) كامل أبو جابر . مرجع سبق ذكره ص ٧٩ .

والعرب ، على الرغم من أنه منذ ١٩١٧ كان الشيوعيون يعتبرون الصهيونية حركة عنصرية بورجوازية ولكن نظرة السوفييت إلى اليهود تعدلت بعض الشيء بسبب اشتراك كثير منهم فى حركة المقاومة السرية ضد النازية فى أوربا ، وبسبب مقاومة اليهود فى فلسطين للانتداب البريطانى بحيث بدت الصهيونية - مؤقتا - وكأنها لاصلة لها بالأستعمار ، وإربما قارن الاتحاد السوفييتى بين المجتمع اليهودى فى فلسطين الذى كان يؤسس المزارع الجماعية وبين الحكومات (الرجعية) العربية التى كان بعضها يرتبط بمعاهدات تحالف مع بريطانيا ، وصار الاتحاد السوفييتى يتوقع انتشار الشيوعية في هذا المجتمع اليهودى بشكل أسهل من إنتشارها فى أقطار الشرق العربى الأخرى. وبالاضافة الى ذلك فقد كانت هناك إعتبارات أخرى أمام الأتحاد السوفييتي فى رسم موقفه من التقسيم وإقامة دولة يهودية فى فلسطين :

١- أن اليهود سيلعبون الدور الأكبر في زعزعة النفوذ البريطانى في الشرق الأوسط ، خصوصا وأن الإتحاد السوفييتى كان لايثق فى قدرة العرب على ذلك.

٢- أن تأييد قيام دولة يهودية سوف يخلق صدعا في العلاقات البريطانية والأمريكية وبذلك يمكن تمزيق أوصال الحلف الأنجلو/أمريكي المناوىء للاتحاد السوفييتى فى الحرب الباردة .

٣- فى حالة قيام الأمم المتحدة بإرسال قوات للمحافظة على السلام والأمن فى فلسطين فسوف تتضمن قوات سوفييتية وبذلك يحصل الاتحاد السوفييتى على فرصة للقيام بدور فى شئون فلسطين بل والشرق الأوسط والبحر المتوسط عامة .

٤- نظراً لأن الدولة اليهودية الجديدة قد ولد معظم قادتها والمهاجرين إليها فى أقطار أوربا الشرقية التى كانت توجد بها حركة إشتراكية قوية ، وكانت نسبة كبيرة من المهاجرين منها الي فلسطين تعتنق المذهب الشيوعى ، لذلك فمن المحتمل ان تتخذ هذه الدولة اليهودية الجديدة وجهة أكثر ميلا إلى الاتحاد السوفيتى فى سياستها الخارجية ، بل واحتمال سيطرة الإتحاد السوفيتى على الدولة الجديدة .

٥ - أما إذا إتجهت الدولة اليهودية الجديدة صوب الغرب فإنها سوف تلجئ الـــــدول

العربية إلى طلب المساعدة من الأتحاد السوفيتى (١٧) (وهذا ما حدث فعلا) .

فلسطين بعد التقسيم

كان قرار التقسيم صدمة عنيفة للعرب فى كل إنحاء البلاد العربية التى عمت فيها المظاهرات ، وإيذانا باستئناف الكفاح ، فاندلعت الثورة ونشبت الاضطرابات ، ووقعت مصادمات دامية ، وفى الأسبوع الثانى من ديسمبر (كانون أول) ١٩٤٧ عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عدة جلسات فى القاهرة حضرها معظم رؤساء الحكومات العربية وقرروا الحيلولة دون تنفيذ قرار التقسيم وقيام دولة يهودية فى فلسطين وتقديم الأسلحة لعرب فلسطين وفتح باب التطوع وإرسال المتطوعين إلى فلسطين ، وكان قد ذهب فعلا إلى فلسطين عدد من المتطوعين المصريين بقيادة عدد من الضباط الذين تركوا مناصبهم الرسمية وكان يرأسهم الأميرلاى (العميد) أحمد عبد العزيز .

كما تقرر تقسيم القوات المشاركة فى الحرب إلى جانب العرب إلى تنظيمين :

الأول ويسمى جيش الأنقاذ أو جيش التحرير وكان يتولى قيادته طه الهاشمى وإسماعيل صفوت وفوزى القاوقجى ، وهو يتكون من الضباط والجنود المتطوعين من البلاد العربية ، والتنظيم الثانى هو جيش المجاهدين الفلسطينيين الذى يعمل داخل فلسطين وتشرف عليه الهيئة العربية العليا وسمى جيش الجهاد المقدس ، وكان يتولى قيادته عبد القادر الحسينى ويساعده الشيخ حسن سلامة .

كما تقرر مرابطة الجيوش النظامية للدول العربية على حدود فلسطين دون دخولها .

واستمرت المعارك طوال خمسة أشهر بعد قرار التقسيم أظهر فيها الفلسطينيون والمتطوعون الكثير من ضروب الشجاعة والتضحية ، إلا أن التفوق لم يلبث أن تحول إلى جانب الصهيونية خلال مارس (آذار) وإبريل (نيسان) ١٩٤٨ حيث أخذ البريطانيون

---

(17) Krammer , A : The forgotten Friendship , Israel and the soviet Bloc 1947-53 (U. of Illinois press 1947) , ch. II (Soviet motives in support of partition Decision .

فى الانسحاب ، ذلك أن بريطانيا بعد أن كانت ستسحب قواتها فى أغسطس (آب) ١٩٤٨ قدمت تاريخ انسحابها إلى ١٥ مايو (آيار) ١٩٤٨ لأن الولايات المتحدة حاولت أن تعهد إلى بريطانيا بتنفيذ قرار التقسيم ورفضت بريطانيا .

ونتيجة للأحداث الدامية التى وقعت فى فلسطين بسبب قرار التقسيم مما جعل الخبراء الأمريكين يرون أنها سوف تعرض المصالح الأمريكية للخطر ، وبالتالى إحتمال تدخل الإتحاد السوفيتى فى المنطقة ، فقد عرضت المشكلة علـى مجلس الأمـن فـى مارس (آذار) ١٩٤٨ واقترحت الولايات المتحدة وضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ، مع وقف جهود لجنة فلسطين الرامية لتنفيذ التقسيم ، الأمر الذى أدى إلى إثارة الصهاينة لأن ذلك معناه عدم قيام الدولة اليهودية أو إرجاء قيامها على الأقل ، ولمواجهة الأمم المتحدة بالأمر الواقع شن اليهود فـى بدايـة ابريـل (نيسان) ١٩٤٨ هجوما شديداً أمكن به لليهود احتلال القدس الجديدة وطرد العرب من بعض المدن مثل حيفا ويافا وطبريا وصفد ، وكان اليهود يقصدون من وراء هذه العملية التأكيد للأمم المتحدة أن فى استطاعتهم تنفيذ التقسيم بالقوة وبالاعتماد على انفسهم ، ولم يلبثوا أن استولوا ايضا على قرية القسطل التى استشهد قائدها عبد القادر الحسينى عند محاولته استرجاعها .

وفى نفس الوقت قامت جماعات من الأرجون وشترن بقيادة مناحم بيجين بإقتحام قرية ديرياسين فى ضواحى القدس ومثل بجثث ضحاياها من المدنيين العرب ، وقد علق مناحم بيجن بأنه " لولا النصر فى ديرياسين لما كانت هناك اسرائيل " حتى أن الكاتب اليهودى جون كيمش Kimche وصفها بأنها أبشع وصمة عـار فـى تاريخ اليهود [١٨] ، ومما يلفت النظر أن هذه المذبحة وقعت بالقرب من القوات البريطانية المتمركزة فى القدس والتي لم تحرك ساكنا وكأنها ليست مسئولة عن الأمن فى فلسطين إلى أن يتم جلاء قواتها عنها .

---

(18) Kimche , J. : The Seven Fallen Pillen Pillars P. 228 .

وتابعت المدن العربية مقاومتها مثل حيفا وصفد وعكا ويافا وكان يدافع عن الأخيرة حسن سلامة الذى استمر فى المقاومة حتى استشهد فى معركة رأس العين فـــى ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٨ .

وفى ١٣ مايو (أيار) ١٩٤٨ زار حاييم وايزمان واشنطون وأعلن بعد زيارته لترومان " لقد تمكنت من توطيد علاقتنا بأصدقائنا فى وشنطون وتأكدت من انه سيتم الاعتراف بدولتنا لحظة قيامها " وفى الساعة السادسة والدقيقة الواحدة بتوقيت واشنطون (الثانية عشرة والدقيقة الواحدة بتوقيت القاهرة) من يوم ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٨ أعلن قيام دولة اسرائيل ، وبعد عشر دقائق تماماً أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالدولة الجديدة ، وقد كان للانتخابات الأمريكية التى كانت ستجرى فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٤٨ أثر على هذا التلهف على كسب أصوات اليهود .

دخول الجيوش العربية إلى فلسطين

قررت جامعة الدول العربية أن تدخل القوات النظامية لإنقاذ فلسطين ووضعت خطة عسكرية مشتركة لتحركات الجيوش العربية فى فلسطين ، وتولى القيادة العامة للجيوش العربية الزاحفة الملك عبد الله ملك شرق الأردن ، وإذا تذكرنا أن القائد البريطانى جلوب Glubb كان رئيس اركان حرب الجيش الأردنى يساعده ثمانية وأربعون ضابطا بريطانيا وبالتالى كان القائد الفعلى لعمليات الجيوش العربية فى فلسطين ، لأدركنا إلى أى حد وصلت المهزلة بحيث استمرت السياسة البريطانية تتحكم فى حركة الجيوش العربية التى تريد تحرير فلسطين ، ولا عجب فإن كثيراً من البلاد العربية كان وقتئذ خاضعا لسيطرة بريطانيا أو مرتبطا بها برابطة الصداقة المتينة والولاء التام .

وطبقا للخطة الموضوعية إجتاح الجيش المصرى فى أيام معدودات القسم الجنوبى من فلسطين ووصلت خطوطه الأمامية شمالا إلى بيت لحم وضواحى القدس الجنوبية ، وغربا إلى يافا وسيطر الجيشان السورى واللبنانى وجيش الإنقاذ على الجليل حتى بحيرة طبرية ، وسيطر الجيش العراقى على قلب فلسطين حتى أصبح على مقربة من تل أبيب

وساحل البحر المتوسط ، واحتل الجيش الأردنى غور الأردن الجنوبى ومنطقة القدس ومنطقة رام الله واللد والرملة حيث التقى بالجيش العراقى فى الشمال والجيش المصرى فى الجنوب والغرب . وبذلك سيطر الجيش المصرى على منطقة النقب الجنوبى وخليج العقبة بأكمله .

وكان بإمكان الجيوش العربية إحتلال ما تبقى من أراضى فلسطين لولا :

١ - تآمر بريطانيا مع بعض الحكام العرب .

٢ - وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الصهيونية .

فمن الناحية الأولى توقف الجيشان الأردنى والعراقى فى المواقع الواقعة على حدود المنطقة المخصصة لليهود وعندما استنجد العرب فى القدس بالقوات الأردنية اكتفت هذه باحتلال المدينة القديمة فقط رغم أنه كان فى إستطاعتها السيطرة على منطقة القدس بأسرها .

أما الجيش السورى فقد اصطدم باستحكمات خط إيدن الواقع على الحدود السورية الفلسطينية والذى كانت السلطات البريطانية فى فلسطين قد سلمته للجماعات اليهودية المسلحة ، وعندما إطمأن اليهودإلى أن الجبهة الأردنية العراقية قد هدأت ركزوا على الجيش المصرى فى النقب .

وكانت الولايات المتحدة - عندما تحرج موقف اليهود بعد الإنتصارات العربية الأولى - قد أعلنت أن الحالة فى فلسطين تهدد السلام والمنطقة وأسرعت الى مجلس الأمن تطلب تدخله ، وفى نفس الوقت أعلنت بريطانيا أنها ستوقف إمداد الدول العربية الصديقة بالأسلحة ، وانضمت الى الولايات المتحدة فى طلب وقف القتال . وعلى ذلك فإنه فى ٢٢ مايو (أيار) ١٩٤٨ قرر مجلس الأمن وقف القتال خلال أربع وعشرون ساعة ، وضغطت بريطانيا والولايات المتحدة حتى استجاب حلفاؤهما من العرب ، الذين ضغطوا بدورهم على المعارضين ، وقررت الدول العربية فى النهاية الاستجابة الى قرار مجلس الأمن .

ورغم قرار مجلس الأمن بوقف إرسال الأسلحة والمتطوعين الى فلسطين خلال وقف القتال ، فقد استمر الصهيونيون فى إدخال الأسلحة والمتطوعين بمساعدة بريطانيا

والولايات المتحدة وفرنسا ، بينما حيل بين العرب وتعزيز مواقعهم وجلب السلاح .
وعهدت الأمم المتحدة الى الوسيط الدولى الكونت فولك برنادوت بالوساطة وقدم شروطا لتسوية نهائية تتضمن إقامة دولة فيدرالية تشمل فلسطين وشرق الأردن بحيث تتكون من دولتين إحدهما عربية والأخرى يهودية .
واستؤنف القتال فى ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٨ ، ورغم ما كان قد وصل الى اليهود من إمدادات فإنهم لم يستطيعوا الاحتفاظ بدولتهم أمام القوات العربية ، ولذا تدخل مجلس الأمن مرة أخرى وأمر فى ١٥ يوليو (تموز) بوقف القتال خلال ثلاثة أيام واستجاب العرب بعد أن مارست الولايات المتحدة وبريطانيا ضغطهما ، فقد سحبت بريطانيا ضباطها من الجيش الأردنى ، وهددت بوقف المساعدة المالية للأردن . فتوقف القتال فى الجبهة الوسطى (الأردنية) ، وأخلت القوات الأردنية منطقة اللد والرملة ، وأخلت القوات العراقية منطقة رأس العين ، مما أدى الى إنفتاح الطريق أمام القوات اليهودية الى مؤخرة الجيش المصرى ومواصلاته فى النقب . وانتهز اليهود فرصة الهدنة الثانية وشنوا هجوما مباغتا على الجيش المصرى فى النقب واحتلوا معظم أراضيه ماعدا قطاع غزه كما احتلوا خليج العقبة ، وفى الشمال احتلوا معظم الجليل حتى حدود لبنان . ولم يتخذ مجلس الأمن موقفا حازماً بل دعا العرب واليهود الى عقد هدنة جديدة وإنشاء مناطق مجردة من السلاح وذلك بناء على إقتراح رالف بانش الذى خلف برنادوت بعد أن اغتاله اليهود والذى كان قد واصل مساعيه للوصول الى حل يقبله الطرفان وظن اليهود أنه يحابى العرب فى تقريره الذى بعث به الى الأمين العام للأمم المتحدة فى ٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٨ متضمنا مقترحاته ولذلك اغتالوه علنا فى شوارع القدس بعد ساعات من إرساله التقرير الذى تبين فيما بعد أنه لم يحاب العرب بل اقترح تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية مع تعديل حدودها ، وسكت مجلس الأمن على خرق اليهود للهدنة ، كما سكت عن تشريدهم لمئات الألوف من عرب فلسطين .

الدعم الإستعمارى لإسرائيل :

وبعد أن زرعت إسرائيل فى قلب العالم العربى على حساب شعب فلسطين العربى الذى

تحول الى لاجئين الذين كانت مأساتهم تهز مشاعر العرب فى كل مكان الأمر الذى أدى الى روح الحقد والكراهية للدول التى كانت وراء هذه المأساة وتردد الصيحات تطالب بالانتقام واستعادة الوطن السليب ، بدأت الدول الاستعمارية يساورها القلق على هذا المولود الجديد اسرائيل فأصدرت الدول الثلاث :بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا فى ٢٥ مارس (آذار) ١٩٥٠ التصريح الثلاثى بضمان حدود اسرائيل والمحافظة على كيانها ضد أى خطر محتمل يتهددها .

ولما كانت الدول الاستعمارية قد أقامت إسرائيل – كما رأينا من تطور المشكلة – لانتيجة حق طبيعى لليهود فى فلسطين وإنما من أجل خدمة مصالح الاستعمار إنجليزيا كان أم أمريكيا ، فقد انبرت الدول التى خلقت اسرائيل وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الى توفير كل وسائل الدعم لهذه الدولة ويكفى أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

١ – قدمت حكومة الولايات المتحدة الى اسرائيل خلال السنوات العشر الأولى من قيامها ما يقرب من مليار دولار ، كما شملتها بكل برامج المساعدة الأمريكية على إختلاف أسمائها .

٢ – أنشئت جمعيات أمريكية خاصة لتقديم الهبات لإسرائيل .

٣ – سندات القرض الإسرائيلى التى طرحت فى الولايات المتحدة وبعض دول أوربا وأمريكا اللاتينية وكان دخل إسرائيل من هذا المورد وحده حوالى ٥٦٢ مليون دولار .

٤ – ضغطت الولايات المتحدة على جمهورية ألمانيا الاتحادية لدفع تعويضات قيمتها نحو ٨٢١ مليون دولار تعويضا عن الأضرارالتى ألحقها النازى باليهود .

هذا من الناحية الإقتصادية .

أما من الناحية العسكرية فإن الولايات المتحدة لم تأل جهداً فى سبيل دعمها ، وجعلها أقوى دولة فى كل المنطقة بإمدادها بكل أنواع الأسلحة ، وفى الوقت نفسه فرض حظر على توريد الأسلحة الى الدول العربية ، وليس أدل على حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل من تلك الإحصائية التى وزعها الرئيس الأمريكى نيكسون على الزعماء

الصهيونيين فى أمريكا إبان حملته الإنتخابية الأخيرة فى نوفمبر (شباط) ١٩٧٢ لكى يبرهن على أنه ما من رئيس أمريكى سابق قدم لإسرائيل بقدر ماقدم هولها ، وهذه الوثيقة تذكر الأرقام التالية عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل :

فترة ترومان	(١٩٤٩ - ١٩٥٢)	٢٢١.٥	مليون دولار ،
فترة أيزنهاور الأولى	(١٩٥٣ - ١٩٥٦)	٢٥١.٨	مليون دولار ،
فترة أيزنهاور الثانية	(١٩٥٧ - ١٩٦٠)	٢٣٥.٨	مليون دولار ،
فترة كيندى وجونسون	(١٩٦٠ - ١٩٦٤)	٢٧٩.٩	مليون دولار ،
فترة جونسون	(١٩٦٥ - ١٩٦٨)	٣١٥.٩	مليون دولار ،
فترة نيكسون الأولى	(١٩٦٩ - ١٩٧٢)	١١٧٦	مليون دولار ،

منها ٩٣٦ مليون دولار أسلحة .

إسرائيل أداة للعدوان

ومنذ قيام إسرائيل فى قلب الوطن العربى بفضل تأييد ومساندة الدول الإستعمارية وتحقيق أهدافها ، وهى تضع نفسها أداة طيعة لخدمة مخططات الاستعمار فى المنطقة ، ويتجلى ذلك فى توقيت إعتداءاتها المتكررة على الأقطار العربية المجاورة بمعارك هذه الأقطار ضد الاستعمار :

١ - العدوان على الأردن فى عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ كان مرتبطا بكفاح شعب الأردن عندما انتقض فى ذلك الوقت للتخلص من السيطرة البريطانية وتصفيتها ، فشغلت الشعب الأردنى عن منازلة الاستعمار كما أعطت لأنصار بريطانيا سنداً يبررون به تمسكهم ببقائها فى الأردن تحت ستار حمايته من الخطر اليهودى .

٢ - العدوان على غزة ومصر عام ١٩٥٦ عقاباً لمصر على وقوفها فى وجه مشروعات الغرب الاستعمارية مثل حلف بغداد ومشروع أيزنهاور والرد على منع السلاح عنها بعقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ وتأميم شركة قناة السويس التى كانت دولة داخل الدولة .

وبعد أن قامت القوات الإسرائيلية فى ٢٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٦ بالهجوم على

مصر مخترقة شبه جزيرة سيناء ، ورغم أن القوات المصرية كانت فى موقف دفاعى أمام القوات الاسرائيلية المهاجمة ، فقد وجهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً الى مصر تطلبان فيه وقف القتال وإلا فإن جيوش الدولتين سوف تحتل منطقة القتال بحجة الفصل بين الطرفين المتحاربين ، ولم يكن من المعقول أن توقف مصر القتال والقوات الاسرائيلية المعتدية فى أراضيها ، وإذا كانت الدولتان الاستعماريتان راغبتين حقا فى وقف القتال ، فقد كان يجدر بها إنزال قواتها فى اسرائيل المعتدية وليس فى مصر المعتدى عليها وهذا يثبت أن الدول الاستعمارية كانت تستخدم اسرائيل كأداة لها لتحقيق مخططاتها الاستعمارية فى دول المنطقة .

عدوان ١٩٦٧ :

وعلى الرغم من هذا الدعم العسكرى والاقتصادى والسياسى الذى تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل ، فإن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن مصر بسبب توثق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى الأمر الذى أدى الى تحسن مركز الاتحاد السوفيتى فى المنطقة بينما اضمحل نفوذ الغرب وبذلك كانت الولايات المتحدة تواجه أحرج فترة منذ الحرب العالمية الثانية عندما اضطلعت بمهمة تأمين النفوذ الغربى فى المنطقة ثم حصول مصر من الاتحاد السوفيتى على كميات من الأسلحة ، علاوة على تصاعد المد التحررى فى المنطقة - الأمر الذى كانت تعتبر مصر مسئولة عنه ، بالإضافة الى التأثير الإيجابى الذى ترتب على الوجود المصرى فى اليمن ، وفى الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة غير راضية عن تدعيم مركز مصر التى بلغ دخلها من قناة السويس ٩٨ مليون جنيه سنويا قابلة للزيادة مع مشروعات تحسين القناة وبلغت التقديرات المحتملة للبترول ٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ ترتفع الى مائة مليون فى سنة ١٩٧٥ .

وعندما أعلنت مصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية اعتبرت الولايات المتحدة ذلك الإجراء تهديداً لأمن اسرائيل وتحديا لنفوذها فى المنطقة ، ولذلك أخذ آلاف المتطوعين وأغلبهم من الطيارين يصلون الى اسرائيل تحت ستار القيام بأعمال مدنية فى فترة التعبئة الاسرائيلية .

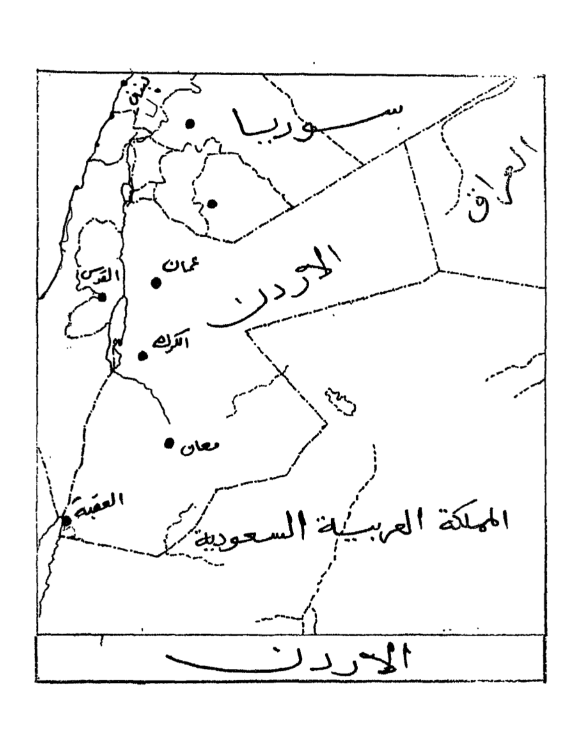
وعلى الرغم من أنه عندما بدأ العدوان الاسرائيلى ضد مصر فى الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ أعلنت الولايات المتحدة أنها لاتعرف البادىء بالعدوان ونفت تدخلها فقد عجزت الحكومة الامريكية عن تفسير تواجد سفينة التجسس الأمريكية ليبرتى Liberty داخل المياه الإقليمية المصرية وعلى بعد بضعة أميال من ميدان المعارك حين ضربتها – خطأ – لنشات الطوربيد الإسرائيلية (١٩) .

وإلى جانب ذلك فقد بذلت الولايات المتحدة مساعيها وضغوطها فى الأمم المتحدة حتى لايصدر قرار بعودة اسرائيل الى المواقع التى كانت تحتلها قبل بدء العدوان أو ينص على الانسحاب دون إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل .

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٦٧ وعدم تنفيذ اسرائيل لهذا القرار، فإن الولايات المتحدة لاتزال تقدم الدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى لاسرائيل كما لو كانت تشجعها على مزيد من العدوان .

---

(١٩) حاتم صادق : نظرة على الخطر ص ٢٥ -



سوريا
لبنان
العراق
الأردن
عمان
القدس
الكرك
معان
العقبة
المملكة العربية السعودية
الأردن

الفصل الخامس

الأردن

- نشأة الامـــارة
- معاهـــدة ١٩٢٨
- النضال السياسى
- الحرب العالمية الثانية
- عهد طلال بن عبد اللـــه
- سياسة الحسين بن طلال

نشأة الامارة :

كانت المنطقة التى عرفت فيما بعد بإسم "شرقى الأردن" جزءاً لايتجزأ من بلاد الشام التى خضعت للعثمانيين منذ عام ١٥١٦ ، وعاشت تحت حكمهم أربعة قرون ، وكانت لهذه المنطقة أهمية خاصة لوقوعها على طريق الحج الشامى ، مما دعا الدولة العثمانية إلى بناء الحصون والقلاع لتأمين الحجاج . وازدادت أهمية شرق الأردن بعد مد خط سكة حديد الحجاز من دمشق الى المدينة المنورة وأفتتح فى عام ١٩٠٨ ، وكان هذا الخط يقطع شرق الأردن من شمالها الى جنوبها حتى يدخل إقليم الحجاز .

وفى العهد الدستورى (١٩٠٨ - ١٩١٨) كان لشرق الأردن مبعوث واحد عن الكرك فى مجلس المبعوثان.

وعندما قامت الثورة العربية فى الحجاز ضد العثمانيين عام ١٩١٦ وبدأت قوات الثورة تخرج من الحجاز بعد تحريره متجهة شمالا صوب الشام انضمت قبيلة الحويطات القاطنة جنوب شرق الأردن بزعامة شيخها عوده أبو تايه إلى قوات الأمير فيصل بن الحسين فى الوجه التى كانت فى طريقها الى العقبة ثم الشام . وبذلك ساهم أهالى شرق الأردن فى العمليات العسكرية فى الشام .

وعندما قامت مملكة فيصل فى دمشق وكانت تشمل بلاد الشام بحدودها الطبيعية (من حدود تركيا إلى حدود مصر) كان قسم من شرق الأردن (عمان والكرك) جزءاً منها ، أما معان والعقبة فتحت سيطرة الحجاز ، وكانت تضم ثلاثة ألوية : لواء الكرك ومركزه مدينة الكرك ، لواء البلقاء ومركزه السلط ، لواء حوران ومركزه درعا .

وبعد قضاء الفرنسيين على مملكة فيصل فى دمشق أصبحوا يسيطرون على شمال الشام (سوريا ولبنان) بينما البريطانيون يسيطرون على الجنوب ، ويديرون فلسطين الواقعة إلى الغَرب من شرق الأردن ، فقد قررت الحكومة البريطانية تأسيس إدارة بريطانية فى شرق الأردن منفصلة عن إدارة فلسطين ، ولكنها تحت رئاسة المندوب السامى البريطانى فى فلسطين هربرت صمويل الذى استخدم عدداً من الضباط البريطانيين فى إدارة شرق الأردن . وتأسست حكومات محلية يرأسها أقوى شيوخ

المشائر وكانت كل حكومة منها تأتمر بإمرة ضابط بريطانى ، ولكن لم تكن لأى حكومة منها صفة دولية .

وقد غضب الملك حسين ملك الحجاز وابنه الأمير عبد الله وزير الخارجية فى حكومة الحجاز لاجتياح الفرنسيين لمملكة الأمير فيصل فى يوليو (تموز) ١٩٢٠ ، ففكر الملك حسين والأمير عبد الله فى إرسال حملة الى الشام بقيادة عبد الله ، الذى جمع قواته فى معان وأخذ يتصل بزعماء الشام ووجه نداء الى السوريين يدعوهم الى الثورة ضد الفرنسيين وحمل السلاح لتحرير وطنهم والانضمام الى قواته بصفته نائبا لملك سوريا . وعززت فرنسا قواتهاعلى الحدود الجنوبية لسوريا كما طلبت من بريطانيا التدخل لوقف نشاط الأمير عبد الله . وفى أثناء وجود الأمير عبد الله فى معان كانت الثورة مشتعلة فى العراق ضد الانتداب البريطانى ، كما كانت بريطانيا تتحمل أعباء باهظة من أجل الإنفاق على ادارتها فى الشرق العربى ضج منها دافعو الضرائب البريطانيون ، ولذلك كله أنشأت الحكومة البريطانية فى أوائل عام ١٩٢١ إدارة للشرق الأوسط وألحقت بوزارة المستعمرات التى أصبح يرأسها ونستون تشرشل .

ورأت الحكومة البريطانية أنها من الممكن أن تحقق أكثر من هدف بأن تجعل سيطرتها على المنطقة العربية غير مباشرة وتتستر وراء حاكم عربى يخضع لسيطرتها ، وبذلك تقل الأعباء المالية الواقعة عليها ، وفى الوقت نفسه تهدىء الثورة فى العراق ، كما تهدىء الأمير عبد الله وتجعله لايفكر فى استعادة الشام من الفرنسيين أو على الأقل إثارة القلاقل والمتاعب لهم مما قد يؤثر على علاقات بريطانيا بفرنسا .

ولذلك عقد مؤتمر الشرق الأوسط (ال قاهرة والقدس) فى مارس (آذار) ١٩٢١ برئاسة تشرشل ومثلت فيه الوزارات والقيادات العسكرية البريطانية المعنية للتوصل الى سياسة جديدة توفق بين إلتزامات بريطانيا والحفاظ على نفوذها بأقل تكلفة ممكنة ، وقد حضر الأمير عبد الله بعض جلسات هذا المؤتمر حينما طرحت مسألة شرق الأردن على بساط البحث .

وقد توصل المؤتمر الى قرارات ، بإقامة حكومة وطنية فى العراق واختيار فيصل ملكا ،

وفى الوقت نفسه الاتفاق مع الأمير عبد الله على حكم شرق الأردن ولو أن هربرت صمويل - المندوب السامى فى فلسطين - كان يخشى أن إقامة عبد الله أميرا على شرق الأردن قد تدفعه الى تنفيذ مشروعه الذى قدم من أجله وهو إعداد حملة لطرد الفرنسيين من سوريا ، كما أن شرق الأردن تحت حكمه قد تكون ملاذا لثوار فلسطين ومصدراً لمساعدتهم ، وقد يتخذ البدو والفلاحون فى شرق الأردن قواعد لشن هجمات على المستعمرات اليهودية فى فلسطين .

ولكن تشرشل تمسك بفكرة تعيين عبد الله أميراً على شرق الأردن على أساس أن وجود القوات البريطانية فيها سيحول دون قيام الأمير بأية حركة معادية للفرنسيين فى سوريا ، وأن هذه القوات ستحرس الحدود بين فلسطين وشرق الأردن ، كما تقرر إستثناء شرق الأردن من تصريح بالفور وخطة الوطن القومى اليهودى .

وعلى هذا الأساس اتفق تشرشل مع الأمير عبد الله على إقامة حكومة وطنية فى شرق الأردن برئاسة الأمير وتكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا إداريا ، وتساعدها بريطانيا ماديا (خمسة آلاف جنيه شهريا) ، وأن تسترشد برأى مندوب بريطانى يقيم فى عمان ، مع إنشاء قاعدتين جويتين لبريطانيا وعدم التعدى على حدود سوريا . ورضى عبد الله بهذا الاتفاق .

ولم تكن حدود الأردن الجنوبية محددة تحديداً واضحاً ، ولم يكن ذلك ذا أهمية طالما أن الحجاز كان تحت سيطرة والده الملك حسين ، ولكن بعد استيلاء عبد العزيز آل سعود على الحجاز كان يريد الاحتفاظ بالأجزاء التابعة للحجاز (معان والعقبة) ولكنه وافق على تركها لشرق الأردن وذلك فى معاهدة جدة مع بريطانيا عام ١٩٢٧ .

وعندما عاد الأمير عبد الله الى عمان تألفت الحكومة الأردنية الأولى فى ١١ أبريل (نيسان) ١٩٢١ ، وعين سبعة مستشارين بريطانيين لمساعدة الأمير فى الإدارة الجديدة ، كما عين رئيس للممثلين البريطانيين فى شرق الأردن . وكان معظم أعضاء الحكومة من زعماء حزب الاستقلال الذى ورث جمعية العربية الفتاة التى حلت فى عهد ملكية فيصل ، ولم يكن بينهم سوى أردنى واحد هو على الشرايرى ، والباقون منهم أربعة من

السوريين ، واثنان من الحجاز وفلسطيني واحد ٠ وكان أعضاء حزب الاستقلال قد غادروا سوريا من تلقاء أنفسهم أو طردهم الفرنسيون ، فمارسوا نشاطهم السياسى فى عمان ٠ وكانوا على علاقة طيبة بالأمير عبد الله والممثل البريطانى ٠ ولكن وقعت محاولة فى ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٢١ لاغتيال جورو المندوب السامى الفرنسى فى سوريا ولبنان قرب بلدة القنيطرة فى جنوب سوريا ، ولجأ المتهمون فى الحادث الى شرق الأردن ، وطلب المعتمد البريطانى فى عمان من الحكومة الأردنية تسليم المتهمين فرُفض طلبه ، وعلى أثر ذلك أُقيل عدد من الموظفين المنتمين الى حزب الاستقلال ٠

وفى مؤتمر سان ريمو كان مجلس الحلفاء الأعلى قد أقر فى أبريل (نيسان) ١٩٢٠ وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطانى ، وفى يوليو (تموز) ١٩٢٢ عرض وزير خارجية بريطانيا على مجلس عصبة الأمم صيغة الانتداب على فلسطين وطلب استثناء شرق الأردن من أحكام تصريح بالفور ، كما أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستتولى تطبيق نظام الانتداب على شرق الأردن ٠ وكانت أهمية شرق الأردن بالنسبة لبريطانيا تتمثل فى :

أ - أنها تمثل حلقة فى طريق بريطانيا البرى بين البحر المتوسط والعراق والخليج ،

ب - أن أميرها هاشمى وكان مما يهم بريطانيا تنمية علاقات الصداقة مع الهاشميين (لإزالة المرارة التى شعروا بها لتخلى بريطانيا عنهم ونكثها بوعودها لهم) ،

جـ - أنها منطقة حربية ، ورغم عدم أهميتها فإن بريطانيا لاتريد أن تراها تخضع لنفوذ دولة أخرى .

وفى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٢ زار الأمير عبد الله لندن بصحبة المعتمد البريطانى جون فيلبى Philby حيث تفاوض مع المسئولين فى وزارة المستعمرات من أجل استقلال الأردن استقلالا تاما ، وعقد معاهدة مع بريطانيا لتنظيم علاقتهما ، مع تعيين حدود البلاد مطالبا بأن يكون لها ميناء على البحر المتوسط . ولكن بريطانيا لم تستجب لمطالبه ، ولم تشأ بريطانيا أن تغلق الباب فى وجه الإمارة الناشئة ، فوعدته - على لسان المندوب السامى البريطانى فى فلسطين هربرت صمويل - فى ٢٥ مايو (آيار) ١٩٢٣

بأنها "سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة فى شرق الأردن على شرط :
أن تكون هذه الحكومة دستورية ، وأن توافق عصبة الأمم ، وأن تتمكن الحكومة البريطانية من الوفاء بالتزاماتها الدولية نحو هذه البلاد (الانتداب) [(١)]. ويلاحظ أنه فى بداية عهد الإمارة وقعت تمردات من جانب بعض البدو ، استطاعت القوة العربية التى ساعدت بريطانيا على تكوينها بجهود الكولونيل بيك Peake على إعادة الهدوء ، خصوصاً وأنه نتيجة الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ لجأ كثير من الثوار الى شرق الأردن ، كما أنه فى ١٩٢٦ استولى عبدالعزيز آل سعود على الحجاز وصار هناك خوف من احتمال هجوم السعوديين على البلاد .

وعلى ذلك يمكن القول بزن الظروف التى كانت تتحكم فى الأحداث الداخلية فى شرق الأردن تتمثل فى :

١ - عدم تعود أهل الريف وعشائر البدو على الخضوع لحكومة مركزية خضوعاً مباشراً .
٢ - حرمت الحكومة المركزية زعماء العشائر والريف من الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها فى العهد العثمانى إذ كانوا وسطاء بينه وبين الشعب .
٣ - إنتشار العادات والتقاليد البدوية سائدة فى المجتمع الأردنى ، وعندما قامت الحكومة المركزية حرمت زعماء وشيوخ القبائل من سلطاتهم فى الفصل فى الخلافات والقضايا .
٤ - إنتشار الفقر بسبب الاغتماد فى الزراعة على المطر ، وكذلك الجهل .
٥ - لم تكن عقلية الموظفين الجدد تختلف عن عقلية الحكام الأتراك السابقين ، لأن معظمهم كانوا إما موظفين فى الإدارة العثمانية أو ضباطا فى الجيش العثمانى .
٦ - حاول الشباب الأردنى المتعلم التحالف مع بعض زعماء العشائر من أجل تولى

---

(١) د . على محافظة : تاريخ الأردن المعاصر - عهد الإمارة ١٩٢١ - ١٩٤٦ ط٢ (عمان ١٩٨٩) ص ٣٣ .

وظائف رئيسية فى الإدارة والحلول محل الموظفين العرب من الأقطار المجاورة ، عملا بمبدأ " الأردن للأردنيين " .[٢]

المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٢٨

كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت – على لسان صمويل المندوب السامى فى فلسطين – استعدادها للإعتراف بإستقلال شرق الأردن ، ومضت خمس سنوات قبل أن تنفذ بريطانيا هذا الوعد إستجابة لمساعى الأمير عبد الله وضغوط لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم ، وفى ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٢٨ تم فى القدس التوقيع على المعاهدة التى حرصت بريطانيا على أن تكون فى روحها مطابقة لصك الانتداب :

١ – وضع قانون أساسى للبلاد (دستور) .

٢ – تنازل حكومة الانتداب للأمير عبد الله عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

٣ – للحكومة البريطانية حق الاحتفاظ بقوات مسلحة فى شرق الأردن .

٤ – تقدم بريطانيا معونة مالية سنويا .

٥ – تتحمل الحكومة الأردنية سدس نفقات قوة حدود شرق الزردن .

٦ – تتولى بريطانيا الإشراف على امتيازات استثمار الموارد الطبيعية وإنشاء السكك الحديدية ،

وهكذا تركزت السلطة التنفيذية والتشريعية فى يد الأمير الذى كان يساعده مندوب بريطانى ومجلس شورى . وكان قد تم إصدار دستور (قانون أساسى) لشرق الأردن فى أبريل (نيسان) ١٩٢٨ وكانت صلاحيات الأمير والمجلس التشريعى مقيدة بالتزامات شرق الأردن نحو بريطانيا وتأكدت السلطة العليا لبريطانيا استناداً إلى الانتداب ومنحت صلاحيات خاصة للمقيم البريطانى فيما يختص بالتشريع والعلاقات الخارجية والمسائل المالية وحماية الأجانب والأقليات . وكان المجلس التشريعى ينتخب على مرحلتين ،

---

(٢) د . على محافظة : المرجع السابق ص ص ٥٠ ، ٥١ .

ويضمن تمثيل الأقليات الدينية والعرقية والبدو . ويعلو هذا البناء الوطنى توجد حكومة الانتداب ويمثلها فى عمان مقيم بريطانى ، الذى كان يشرف على الادارة من خلال مجموعة من المستشارين والموظفين البريطانيين الملحقين بمختلف الإدارات الحكومية .

وفى عام ١٩٣٤ أدخل تعديل على المعاهدة بحيث صار من حق الأمير تعيين الممثلين القنصليين فى الخارج .

وكان من أبرز ملامح الإمارة الجيش الذى عرف بالفيلق العربى Arab Legion ، الذى أنشئ فى عام ١٩٢١ من ألف رجل ، وأخذ ينمو بالتدريج ، وأشرف على تنظمية الجنرال بيك Peake الذى كان من قبل قائد قوات الهجانة المصرية خلال الحرب العالمية ، وقضى بيك سبعة عشر عاما فى قيادة الفيلق العربى حتى أصبح على مستوى جيد من الكفاءة ونجح فى مقاتلة البدو المغيرين ، وصد إغارات الإخوان السعوديين والمحافظة على الأمن والنظام ، مما جعل الأمير ينعم على بيك بلقب باشا . وفى عام ١٩٣٩ حل محله الميجور جون باجوت جلوب Glubb . وكان الانضمام إلى الفيلق على أساس التطوع من أى بلد عربى بشرط السلامة البدنية ولذلك لم يضم أردنيين فقط ، بل كان بين صفوفه عراقيون وحجازيون وفلسطينيون وسوريون .

وإلى جانب هذا الفيلق ، تكون فى شرق الأردن تشكيل عرف بإسم قوة الحدود وذلك بعد معاهدة ١٩٢٨ وكانت مهمته الوحيدة الدفاع عن الحدود ، ولما كانت هذه مسئولية بريطانيا طبقا للمعاهدة ، فإن هذه القوة كانت بريطانية فى تكوينها وتحت سيطرة المندوب السامى البريطانى فى فلسطين .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ازدادت القوتان عدداً وتحديثا بل واستخدمتا خارج حدود الأردن ، فلقد لعبت الكتيبة الآلية فى الفيلق العربى دوراً إيجابيا فى القضاء على ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق فى عام ١٩٤١ وبعد ذلك بقليل اشتركت فى حملة الحلفاء على سوريا لانتزاعها من سيطرة حكومة فيشى .

وكانت قوة الفيلق العربى لاتتناسب مع مساحة البلاد وإمكانياتها الاقتصادية ولذلك استخدمها الأمير عبد الله لتقوم بدور رئيسى في الأحداث التى وقعت بعد الحرب العالمية

الثانية فى فلسطين أو فى غيرها من العالم العربى . وقد اشتركت الأردن بالفيلق العربى تحت قيادة جلوب وأربعين ضابطا بريطانيا فى الحرب العربية / الإسرائيلية عام ١٩٤٨ .

النضال السياسى :

تكون فى شرق الأردن فى عان ١٩٢٧ حزب الشعب وكان يهدف إلى السعى من أجل استقلال البلاد وتحسين الأوضاع الاقتصادية ونشر التعليم وصيانة الحريات الفردية .

وعندما أبرمت معاهدة ١٩٢٨ عبر الأهالى عن سخطهم بالمظاهرات فى مختلف المدن وإرسال برقيات الإحتجاج إلى عمان ودعا الزعماء والمثقفون إلى مؤتمر وطنى لمناقشة بنود المعاهدة والاتفاق على خطة العمل السياسى ، وعقد المؤتمر فى عمان فى ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٢٨ ووضع ميثاقا وطنيا نص على :

١ - إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة .

٢ - تدار بلاد شرق الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله وأعقابه من بعده ،

٣ - عدم الأعتراف بالأنتداب إلا كمساعدة فنية بموجب إتفاق بين الأردن وبريطانيا على أساس المنافع المتبادلة دون المساس بالسيادة القومية .

٤ - رفض تصريح بالفور .

٥ - رفض أى تجنيد لايصدر عن حكومة وطنية دستورية .

٦ - رفض تحمل شرق الأردن لنفقات قوات احتلال .

٧ - لابد من عرض أى قرض و كذا التصرف فى الأراضى الأميرية على المجلس النيابى.

ورُفع الميثاق إلى الأمير عبد الله الذى أحاله إلى المعتمد ، الذى شكك فى إمكانية قيام حكم نيابى صحيح بدعوى أن الشعب لم يثبت مقدرته على تحمل مسئوليات أكبر .

ونشطت المعارضة ضد إجراءات الحكومة وبخاصة قانون الانتخاب ورفع كل من شيوخ الكرك وأعيان عجلون عريضة إلى الأمين العام لعصبة الأمم تضمنت المطالب الواردة فى

الميثاق الوطني . واتخذت الحكومة إجراءات قمعية ضد زعماء المعارضة متهمة إياهم بالعمالة لدولة أجنبية ونشر شائعات مغرضة بين الأهالى ، فاعتقلت بعضهم ، وأصدرت الحكومة « قانون النفى والإبعاد » ، كما فرضت رقابة شديدة على الصحف وعطلت بعضها مما دفع زعماء المعارضة إلى نشر المقالات المعادية للحكومة فى صحف البلاد العربية المجاورة ، كما أصدرت الحكومة فى مارس (آذار) ١٩٣١ تحذر موظفى الحكومة من الاشتغال بالسياسة .

كما انتقلت المعارضة إلى المجلس التشريعى مثل المطالبة بالاستغناء عن الموظفين غير الأردنيين وانشاء قوة البادية (للهيمنة على الصحراء وتقييد حركة البدو) ومنح شركات بريطانية امتياز البحر الميت ، وكذا الاعتراض على الإتفاق المعقود مع شركة نفط العراق ، والتسلط البريطانى على الإدارة الأردنية ، ثم المطالبة بتعديل المعاهدة مع بريطانيا .

واستمرت الحكومة فى تعقب المعارضة فأصدرت قانون « الاجتماعات العامة » عام ١٩٣٣ الذى اشترط موافقة المجلس التنفيذى وقائد الجيش العربى المسبقة على أى إجتماع عام .

ونشطت المعارضة فى القيام بأعمال عنيفة مثل قطع أسلاك الهاتف ونسف أنابيب شركة نفط العراق ومهاجمة أملاك التجار الذين يتعاملون مع اليهود ، وتشكلت أحزاب أخرى غير حزب الشعب (حزب الحكومة) مثل الحزب الحر المعتدل ، وحزب التضامن الأردنى .

وعلى أية حال فإن أحوال الأردن الداخلية فى فترة مابين الحربين العالميتين كانت هادئة نسبيا إذا ماقورنت بالبلاد العربية حولها ، ولم تكن الأقليات فى البلاد (الدروز والشركس والتركمان والمسيحيين العرب) تثير مشاكل ولم تؤثر على الانسجام بين السكان . فقد كانت أغلبية الأهالى من العرب السنة .

ومن التطورات الإنشائية الهامة فى الأردن أنه فيما بين ١٩٣٨ ، ١٩٤١ تم إنشاء طريق العراق / حيفا والذى كان ثلاثمائة وأربعون كيلو متراً منه تمر عبر الأردن (إجمالى طول الطريق كان ألفا وثمانين كيلو متراً) ، وقد خدم هذا الطريق المصالح البريطانية فى

أثناء الحرب العاملية الثانية ، مؤكداً الأهمية الإستراتيجية للأردن بالنسبة لبريطانيا .

فى الحرب العالمية الثانية :

قامت الحكومة الأردنية باتخاذ تدابير أمنية مشددة فأصدرت قانون الدفاع عن شرق الأردن فى أغسطس (آب) ١٩٣٩ ، واشتدت رقابة الحكومة على الحريات العامة ، ولم يكن يسمح للمواطنين بالاستماع إلا إلى ثلاث محطات إذاعة هى : لندن والقدس والقاهرة .

وقد شاركت المعارضة الأردنية كلا من المعارضة الفلسطينية والعراقية فى الاتصال بدول المحور من أجل التخلص من السيطرة البريطانية .

ورغم اشتراك الأردن فى الحملات على العراق وسوريا كما أسلفنا فقد كانت البلاد ملجأ للساسة العراقيين الذين فروا من بغداد فى أثناء ثورة رشيد عالى الكيلانى (مثل الوصى ونورى السعيد) .

وفى مذكرات متبادلة خلال عامى ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ وعدت بريطانيا بوضوح وصراحة بمنح الأردن استقلاله بعد الحرب . ولذلك فإنه عندما جرت مناقشة الانتدابات السابقة أمام الأمم المتحدة فى أوائل عام ١٩٤٦ اقترح الوفد البريطانى عدم وضع شرق الأردن تحت الوصاية (التى تقرر أن تحل محل الانتداب) حيث أن بريطانيا تنوى الاعتراف باستقلاله . وعلى ذلك وفى ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٦ وقعت بريطانيا والأردن فى لندن معاهدة تحالف ، على نمط المعاهدة البريطانية العراقية (١٩٣٠) بدرجة كبيرة ، وفيها اعترفت بريطانيا بشرق الأردن كدولة مستقلة ، والموافقة على تبادل التمثيل الدبلوماسى ، والتعهد بتقديم عون مالى للفيلق العربى وتعهدت بالدفاع عن الإمارة ضد العدوان الخارجى ، وفى المقابل حصلت بريطانيا على حق إبقاء قوات على أرض الأردن ، واستخدام التسهيلات فى النقل والمواصلات عبر أراضيه ، وتدريب قواته المسلحة ، ووافق الطرفان على « التشاور التام والصريح فى كل أمور السياسة الخارجية التــى يمكن أن

تؤثر على مصالحها المشتركة » (٣) .

الأردن بعد الحرب

وفى ٢٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٦ تلقب الأمير عبد الله بلقب ملك . ولكن العناصر الأردنية ذات الوعى السياسى لم تكن راضية كل الرضا عن بنود المعاهدة وطالبوا بتعديلها ، ولما كانت بريطانيا تجرى مفاوضات فى هذا الشأن لتعديل معاهدة ١٩٣٠ مع العراق ، ومعاهدة ١٩٣٦ مع مصر فقد رأت أن تعيد النظر أيضا في المعاهدة البريطانية الأردنية ، وعلى ذلك وُقعت معاهدة جديدة بينهما فى عمان فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٨ ، وكانت تختلف عن سابقتها فى أنها خفضت من صلاحيات بريطانيا العسكرية فى المملكة الأردنية ، ومع ذلك احتفظت بريطانيا . بحق تملك قاعدتين جويتين فى الأردن إحداهما فى عمان والأخرى فى المفرق . كما أنشئ مكتب دفاع بريطانى أردنى مشترك لمعالجة مشكلات الأمن الخارجى للأردن .

واشترك الملك عبد الله فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ولكن دوره كان مشبوها حيث أراد إنتهاز فرصة الظروف التى هيأتها الحرب للحصول على مكاسب شخصية له وللأردن دون النظر للمصالح العربية العليا ، فقد كان يُمنى نفسه بتوسيع رقعه مُلكه ، وأصبحت الأضواء مسلطة على عبد الله فى العالم العربى . ولذلك قام بزيارة تركيا ، وبغداد والرياض وأسبانيا وكان يدعو إلى توحيد الأقطار السورية فى مشروع سوريا الكبرى (تحت حكمه طبعا) .

وقد أدت سياسة الملك عبد الله نحو فلسطين إلى النزاع بينه وبين بقية دول الجامعة العربية ، فقد كان يريد السيطرة على القسم العربى من فلسطين (بعد قرار التقسيم) كخطوة أولى نحو تحقيق مشروع سوريا الكبرى ، ولكنه وجد معارضة شديدة من جانب مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى ، ثم من الحكومتين المصرية والسعودية . وفى أول ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨ تجاهل الملك عبد الله إتجاه الجامعة العربية وقام من

---

3) Linczowoski : OP . cit ., P . 375

جانب واحد بضم القسم العربى من فلسطين ، وظهر اتجاه فى الجامعة العربية لطرد الأردن من عضويتها [٤] وتوترت العلاقات حتى مع الدولة الهاشمية الأخرى (العراق) . ومن أجل تثبيت هذا الوضع (الضم) اتخذ قراراً فى ٢٦ أبريل (نيسان) ١٩٤٩ بإطلاق إسم المملكة الأردنية الهاشمية على مملكته . ووافق على الضم البرلمان الأردنى الجديد بمجلسيه . (وكان قد أنشئ بمقتضى دستور مارس / آذار ١٩٤٧) وقد إدى ضم الضفة الغربية الى الشرقية من نهر الأردن إلى مضاعفة شعب المملكة ، وأدخل عددا من عرب فلسطين ضمن الوزارة الأردنية ، وأصبح روحى بك عبد الهادى الفلسطينى وزيرا للخارجية ، كما صار على الأردن أن تدير المأوى والطعام لنحو أربعمائة ألف لاجئ فلسطينى من مختلف أنحاء فلسطين ، مُنحوا الجنسية الأردنية .

وبوجه عام فإن وضع الأردن بعد الحرب كان متناقضا فمن ناحية قوى مركزه وازداد نفوذه فى العالم العربى ، ومن ناحية أخرى صارت دولته أكثر اعتمادا على معونة بريطانيا أكثر فى أى وقت مضى ، فزادت معونتها للجيش العربى إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه فى عام ١٩٤٩ .

ولما كان الإتحاد السوفيتى يعتبر أن عبد الله ماهو إلا ألعوبة فى يد بريطانيا ، فقد عارض السوفييت دخول الأردن فى عضوية الأمم المتحدة واستمر فى معارضته .

وفى ٢٠ يولوي (تموز) ١٩٥١ أُغتيل الملك عبد الله عند المسجد العمرى بالقدس خلال صلاة الجمعة على يد أحد أتباع الحاج أمين الحسينى المعروفين بإسم « جماعة الجهاد المقدس » . وصارت الحكومة الأردنية تعتقد أن اغتيال الملك عبد الله جزء من مخطط واسع ، وقدمت المتهمين إلى المحكمة العسكرية فى عمان والتى حكمت بإعدام ستة من المتهمين شنق أربعة منهم فى اليوم التالى للحكم وكان من بينهم الدكتور موسى الحسينى ابن عم مفتى فلسطين ، وصدر الحكم غيابيا على الاثنين الباقيين وكان أحدهما الضابط عبد الله التل الذى كان حاكما سابقا للقدس وكان قد تحول إلى معارضة عبد

---

(٤) انظر الفصل الخاص بالجامعة العربية .

الله قبل وفاته ولجأ إلى مصر .

عهد طلال :

وباختفاء الملك عبد الله من الساحة السياسية أصبح الأردن يواجه مستقبلا مظلما ذلك أن إبنه وولى عهده الأمير طلال كان عند مصرع والده فى سويسرا حيث كان يعالج من انهيار عصبى ، ولبضعة أسابيع لم يكن مؤكدا ماإذا كان سيتمكن من حكم البلاد ، وقد تردد أنه كان بعكس والده يكره البريطانيين ويرفض اعتماد الأردن على معونة بريطانيا ، وأخيراً نُودى به ملكا للبلاد فى ٥ سبتمر (أيلول) ١٩٥١ ، وبذلك وضع حد للشكوك التى ثارت حول شغل العرش .

وفى سياسته الخارجية بدا كما لو كان طلال يريد أن يتخلى عن بعض سمات والده الدبلوماسية ، ولذلك قُبر مشروع الهلال الخصيب ، بالسماح لرئيس وزرائه توفيق أبو الهدى لأن ينكر فى ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١ أية محاولة من جانب الأردن لفرض الوحدة مع العراق ، كما أنه بعد توليه العرش أسرع بزيارة الرياض (٨ - ١٠ نوفمبر / تشرين ثان) وبذلك أكد منذ بداية عهده رغبته فى إقامة علاقات صداقة مع البيت السعودى المنافس .

وقد تزامنت الأسابيع الأولى من حكم طلال مع الأزمة فى العلاقات المصرية البريطانية ، عندذما ألغت الحكومة المصرية (الوفد) معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا من طرف واحد ، وتردد أن الحكومة المصرية إقترحت على الحكومة الأردنية أن تتصرف بالمثل فتلغى المعاهدة مع بريطانيا وتطرد المستشارين المدنيين والعسكريين البريطانيين ، وفى المقابل وعدت مصر بأن تقدم عدداً من ضباطها إلى الجيش العربى الأردنى ، وكذلك تقدم للأردن مساعدة مالية تعادل المعونة البريطانية ولكن طلال لم يستجب لهذا الطلب (ربما بدافع رغبته فى الاستمرار على الولاء لبريطانيا أو لشكه فى مقدرة مصر على الوفاء) .

ومهما كان الرأى حول توجهات ملك الأردن الجديد فإنه مما لاشك فيه أنه بالتغييرات التى أحدثها فى عمان قد تلقت السياسة البريطانية والنفوذ البريطانى ضربة شديدة .

ولم يقدر لعهد طلال أن يدوم طويلا ، ذلك أنه بسبب مرضه العصبى كان يتغيب عن

مملكته كثيراً لمتابعة العلاج فى أوربا (هل لبريطانيا يد فى إبعاده ؟) ، ومنذ منتصف مايو (آيار) ١٩٥٢ صار يحكم البلاد مجلس عرش فى غيابه ، وأخيراً ، وإزاء اليأس من شفاء طلال ، قرر مجلسا البرلمان فى ١١ أغسطس (آب) ١٩٥٢ عزله وإعلان إبنه حسين ملكا على الأردن .

عهد الحسين :

ولما كان الحسين بن طلال قاصرا فقد سمح له بمتابعة دراسته بكلية ساند هيرست العسكرية البريطانية وتولى إدارة دفة الأمور فى المملكة مجلس وصاية وأعلن أخوه الأمير محمد (١٢ سنة) وليا للعهد وعندما بلغ حسين سن الرشد توج ملكا فى ٢ مايو (آيار) ١٩٥٣ وهو نفس اليوم الذى تولى فيه ابن عمه فيصل الثانى عرش العراق . ويمكن القول بأن تولية الملكين الشابين قد أرجأ مشروع الوحدة بين الدولتين لأن أيا منهما ماكان ليتنازل عن عرشه من أجل الإندماج .

وقد مرت المملكة الأردنية بتطورات إجتماعية وسياسية عميقة ، فمن ناحية السكان زاد عددهم أكثر من ثلاثة أضعاف (١،٣٧٢،٠٠٠ بعد أن كانوا عند إنشاء الإمارة أربعمائة ألف) وذلك نتيجة الزيادة الطبيعية وضم الضفة الغربية للأردن واللاجئين الذين نزحوا من فلسطين ، ولم تكن الزيادة فى الموارد الطبيعية تناسب الزيادة البشرية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأردن كان له منفذ إلى البحر المتوسط قبل ١٩٤٨ عن طريق فلسطين الخاضعة للانتداب البريطانى ، ولكن بعد قيام إسرائيل فى ١٩٤٨ أصبح الأردن دولة مغلقة ميناؤها الوحيد على البحر الأحمر وهو ميناء العقبة يحتاج إلى استثمارات هائلة لتطويره وجعله صالحا لرسو السفن عابرة المحيطات ، كما لم يكن هناك طريق أو خط حديدى يربطه بالداخل .

ومن الناحية السايسة كان لإضافة الفلسطينيين إلى الشعب الأردنى أثران على المملكة أولهما أن اللاجئين المعدمين كانوا يمثلون عنصرا ساخطا يائسا ، تحقد عليه الحكومة الأردنية ، وثانيهما أن المقيمين فى الضفة الغربية كانوا أفضل تعليما ووعيا من الأردنيين الأصليين ، ولذلك كان هؤلاء الفلسطينيون غير راضين عن تمتع الأردنيين بالسيادة فى

المملكة ، وهذا ساعد على النمو السريع للمعارضة للحكومة وتزعم هذه المعارضة صبحى أو غنيمة من منفاه فى دمشق ، وعبد الله التل من القاهرة ، وكذلك مفتى القدس الحاج أمين الحسينى ، وسليمان النابلسى الوزير والسفير السابق فى لندن الذى خرج على الحكومة الأردنية وتزعم الجبهة الوطنية والحزب الوطنى الأشتراكى وكلاهما يسارى ، هذا إلى جانب فروع لأجزاب عربية غير أردنية وكانت أيديولوجياتها تدعو إلى تغيير ثورى فى النظام الأردنى مثل فرع الإخوان المسلمين ، وحزب البعث الاشتراكى الذى اكتسب أنصاراً كثيرين وبخاصة فى الضفة الغربية ، وكذلك الحزب الشيوعى (المحظور) كان نشطا وناجحا بين اللاجئين الفلسطينيين .

وبمرور الوقت ازداد مركز المعارضة قوة ويتجلى ذلك فى الانتخابات التى أجريت بعد عام ١٩٤٨ وقبل إتحاد الضفتين فبعد أن كان عدد الناخبين فى ١٩٤٧ مائة ألف انتخبوا عشرين عضوا لمجلس النواب (١ مستقل و ١٩ من حزب الحكومة النهضة) أصبح عدد الناخبين فى إنتخابات ١٩٥٠ (التى أُجريت بعد الضم) ٣٠٤ الاف منهم ١٥٧ ألف فلسطينى ، وخُصص للضفة الغربية عشرون مقعداً فى المجلس ، مما أحرج الحكومة ، فرفض البرلمان الذى تسيطر عليه المعارضة ميزانية الدولة فى ١٩٥١ وقرر طرح الثقة بالحكومة وهذا شئ جديد على التاريخ السياسى للأردن ، وطالبوا بأن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان (ولم ينص الدستور على ذلك) فحل الملك مجلس النواب وأُجريت إنتخابات فى أغسطس (أب) ١٩٥١ ولم تفز الحكومة إلا بأغلبية ضئيلة (٢٢ عضوا من ٤٠) وكان إستطاعة المعارضة فى بعض القضايا أن تكسب إلى جانبها بعض الأعضاء من أنصار الحكومة . وأخذ البرلمان الجديد يلح من أجل إعادة النظر فى الدستور لجعل الحكومة مسئولة ، ونجح فى هذا وصدر دستور جديد فى يناير (كانون ثان) ١٩٥٢ أعطى البرلمان حق طرح الثقة بالحكومة بشرط أن يكون سحب الثقة بأغلبية الثلثين .

وبدأ الملك حسين بعض خطوات نحو التهدئة والتوفيق ، فأبعد توفيق أبو الهدى عن رئاسة الوزارة (وكان معروفا بعدائه للمعارضة) وحل محله فوزى الملقى ، كما سمح لصبحى

أبو غنيمه بالعودة إلى وطنه وعلت الأصوات فى البرلمان لتعديل بعض مواد الدستور من أجل مزيد من الديمقراطية النيابية .

ولكن هذا الانفراج كان قصير العمر ، فقد كانت الحكومة تخشى النقد الشديد المتزايد داخل وخارج البرلمان ، وأرادت استعادة سلطتها ولذلك قامت فى يناير (كان ون ثان) ١٩٥٤ بحل الأجزاب السياسية ووضعت شروطا للترخيص بأحزاب جديدة ، وعاد أبو الهدى إلى رئاسة الوزراة ، الذى حل البرلمان خشية أن يحجب عنه الثقة ، وعطلت الصحف ، ومنحت الحكومة سلطات خاصة « قوانين الدفاع » وهكذا مهدت الحكومة لانتخابات جديدة فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٤ مصممة على الحيلولة دون نجاح المعارضة فاعتقلت بعض زعمائها وأضطر آخرون للهرب إلى دمشق . وكانت الانتخابات مصحوبة بأعمال عنف ، وحصلت الحكومة على أغلبية فى الانتخابات ، ومنحها المجلس الجديد الثقة .

وبينما كانت هذه التطورات السياسية تجرى كان الوضع الاقتصادى صعبا للغاية ، إذ لم يكن الأردن يستطيع أن يتكامل كوحدة اقتصادية ولذلك كان يعتمد على المعونات الأجنبية وبخاصة البريطانية ثم دخلت الولايات المتحدة فى مجال إعانة الأردن .

وصارت الحكومة الأردنية وبخاصة منذ ١٩٥١ معرضة لضغوط شديدة وقوية وكان أحد هذه الضغوط من جانب جموع الفقراء والمعوزين ، مما أدى إلى ظهور إتجاهات راديكالية ومتطرفة .

يضاف الى ذلك العنف المتزايد على الحدود مع اسرائيل ، فقد قامت اسرائيل بأعمال قتل فى قبية فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٣ وتحالين فى مارس (آذار) ١٩٥٤ مما أثار المشاعر بحيث لم يعد هناك مجال لأن يدعو أى معتدل الى التفاهم مع اسرائيل .

ولذلك فان أحاديث الملك والوزارة كانت تردد "أن لاسلام ولا مفاوضات مع اليهود" ، حتى ليعزو البعض استقالة وزارة الملقى فى مايو (آيار) ١٩٥٤ الى معارضته لمحاولة بريطانيا إقناع الحكومة الأردنية ببدء المفاوضات مع اسرائيل .. وقد زادت المشكلة الفلسطينية بالإضافة الى عوامل اقتصادية واجتماعية من كثافة السخط الوطنى والشعبى .

وكان هناك ضغط ثالث صادر من النشاط السياسى المكثف لمحور القاهرة / الرياض . واشتدت وطأة هذه الضغوط على الحكومة الأردنية فى عام ١٩٥٥ لدرجة أن البلاد كانت على شفا الثورة . وفى ذلك الوقت كانت المفاوضات جارية بين تركيا والعراق من أجل إبرام ميثاق دفاع اقليمى تدعى الدول العربية للانضمام اليه . وكان من المفروض أن الأردن كدولة هاشمية خاضعة للنفوذ البريطانى سوف تسير على نهج العراق وتوقع على الميثاق ولكن - على غير المتوقع - لم ينضم رئيس الوزارةتوفيق أبو الهدى ووزير خارجيته الى جانب العراق فى أثناء اجتماع جامعة الدول العربية فى يناير (كانون ثان) ١٩٥٥ بل أيدا مصر والسعودية اللتين كانتا تعارضان الميثاق بشدة . وبدا كما لو كان الأردن لم يعد "الحليف المخلص" لبريطانيا . [٥] وتجلى هذا عندما تعرض الأردن لضغط جديد فى أوائل ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥ حين زار الجنرال تمبلر Templer رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية عمان وألح على الحكومة الأردنية من أجل الانضمام الى حلف بغداد فوراً .

وتزامنت هذه الزيارة مع زيارة أنور السادات لعمان وكان يمثل وجهة النظر المضادة لوجهة النظر البريطانية . وكان الشعب فى الدول العربية يعارض حلف بغداد ، واستقال الوزراء الفلسطينيون الأربعة من الحكومة وحدثت أزمة وزارية وتولى رئاسة الوزارة الجديدة هزاع المجالى وهو من أشد أنصار التحالف مع العراق ، وأعلن على الفور أن المباحثات مع بريطانيا للدخول فى حلف بغداد سوف تُستأنف فى الوقت المناسب ، كما كشف الستار عن موافقة الحكومة السابقة على الانضمام الى الحلف من حيث المبدأ . وقد أثارت تصريحاته اضطرابات فى عمان وغيرها من المدن ، وهاجمت الجماهير الغاضبة المؤسسات الأجنبية والدولية مثل القنصلية الأمريكية وأخذت تهتف متحدية الحكومة الجديدة ، واحتجوا على الأحلاف الأجنبية والاستعمار واسرائيل وسيطرة

---

(6) Malone , J . : The Arablands of western Asia (N . J) 1973 , P . 121 .

بريطانيا على الجيش العربى ، كما أضرب موظفو الحكومة ، وفى ١٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥ إستقال المجالى ، ورضخ الملك حسين للضغط الشعبى وحل البرلمان ووعد بإجراء إنتخابات جديدة فى أبريل (نيسان) ١٩٥٦ ، وتألفت وزارة جديدة أعلنت تعهدها بعدم الانضمام الى أية أحلاف وذلك بسبب تجدد الاضطرابات . وتشكلت لجنة وطنية تمثل تحالف القوى والأحزاب الوطنية واليسارية استعدادا لخوض المعركة الإنتخابية التالية ، وطالبت اللجنة أن تشترك مصر والسعودية وسوريا فى تقديم المعونة المالية للأردن بدلا من بريطانيا ، خصوصا وأن بريطانيا وعدت بزيادة معونتها للأردن إذا إنضم الى حلف بغداد ، وكان من أبرز شخصيات هذه اللجنة سليمان النابلسى .

وتجددت الاضطرابات فى أوائل يناير (كانون ثان) ١٩٥٦ بسبب إعلان الحكومة عودة البرلمان المنحل للاجتماع إستنادا الى حكم المحكمة العليا بأن حله كان غير قانونى ، ولم يكتف المتظاهرون هذه المرة بمهاجمة قنصليات ومؤسسات الدول الغربية بل إنهم إتجهوا أيضا للقصر الملكى محاولين مهاجمته ، بل إن بعض المتظاهرين فى مدن الضفة الغربية دعوا الى ضم بلادهم الى سوريا ، بينما كانت المظاهرات فى معان فى الجنوب تعلن تأييدها للسعودية ، بل وقيل أنه كانت هناك انشقاقات فى الجيش العربى بسبب إستقالة نائب رئيس الأركان وهو أردنى .

وأدى حرج الموقف الى استقالة الوزارة وكُلف بتأليف وزارة جديدة سمير الرفاعى الذى أعلن على الفور الأحكام العرفية وحظر السفر من والى الأردن . ولكنه فى الوقت نفسه رضخ للرأى العام عندما كرر ماسبق أن أعلنه سلفه بأن الأردن سيرفض الانضمام لحلف بغداد ، واحتج لدى مصر والسعودية على الإذاعات المثيرة ولكن القاهرة والرياض كانتا مصممتين على الاستمرار فى معارضة ومقاومة النفوذ الغربى فى عمان .

وفى أول مارس (آذار) ١٩٥٦ قام الملك حسين فجأة بعزل قائد الجيش العربى الجنرال جلوب الذى كان يطلق عليه "ملك الأردن غير المتوج" (٦) ومعه ضابطان كبيران وأمر بطرده من البلاد وأحل محله ضابطا أردنيا ، الأمر الذى أكسب الملك شعبية كبيرة وأصبح يطلق عليه "بطل القومية العربية" ، ولكن الملك والحكومة لم يرفضا التحالف مع

بريطانيا ورغبا فى إستمرار المعاهدة وخدمات عدد من الضباط البريطانيين فى الجيش . فقد كان الأردن لا يستطيع الحياه بدون معونة خارجية ، وقامت بريطانيا بتقديم هذه المعونه على مدى ثلث قرن ، وعلى الرغم من عرض مصر وسوريا والسعودية تقديم المعونة للأردن الأمر الذى يحررها من النفوذ البريطانى ، إلا أن ذلك كان يعنى – فى نظر الملك وحكومته – تفسخ الأردن كدولة مستقلة حيث من المحتمل أن تستولى سوريا والسعودية على أراضيها . ولو أن كلا من سوريا والسعودية لم يكن من مصلحتهما ضم أراض فيها هذه القلاقل وهؤلاء المعوزين .

وهكذا تحرج الموقف فى الأردن نتيجة فشل مهمة الجنرال تمبلر ، وعزل الجنرال جلوب ، وما أشيع من أنه كانت هناك محاولة انقلاب من جانب بعض الضباط الشبان بتشجيع من عبد الناصر ، وإذا كان عزل الجنرال جلوب يعتبر صفعة على وجه الغرب فقد وجد صانعو السياسة الغربية أنه من الحكمة إدارة الخد الآخر خوفا من عقد صفقة أسلحة تشيكية للأردن تحت رعاية الاتحاد السوفيتى ، مما دفع الغرب الى إرسال أسلحة غربية إضافية الى الجيش الملكى الأردنى .

وبمقتضى انتخابات تمت فى ١٩٥٦ صارت الأغلبية من مرشحى الضفة الغربية ، ووصل سليمان النابلسى (وهو فلسطينى الأصل) الى رئاسة الوزارة ، وبمجرد توليه المنصب قام بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية وحصل على وعود من مصر وسوريا والسعودية بعون مالى ، كما كان النابلسى يدعو الى "تمصير" نظام التعليم فى الأردن ، وزادت شعبيته عندما أبدى ملاحظات شديدة حول مستقبل شركة أنابيب النفط عبر البلاد العربية (تابلاين) ولكن عهد النابلسى لم يطل بسبب محاولته التدخل فى شئون الحاشية الملكية ، الى جانب قراره بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى مما أدى الى عزله .

---

(6) Ibid .

كما تحسن وضع الأردن بالخلاف الذى قام بين السعودية وجمال عبد الناصر وزار الملك سعود كلا من بغداد وعمان ، كما أجرى محادثات مع عبد الإله فى واشنطون ، وقيل أن هذا الاتجاه من جانب السعودية كان بإيحاء من الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود (٧) (ولى العهد السعودى فى ذلك الوقت) .

ولم تلبث أن ظهرت فى أفق السياسة الأردنية عوامل جديدة مؤثرة :

أ - قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير (شباط) ١٩٥٨ الأمر الذى بث الخوف فى قلب ملك الأردن الذى أصبح إقليما الجمهورية العربية المتحدة يطوقانه من الشمال والجنوب مما أدى الى السعى لإقامة إتحاد هاشمى بين العراق والأردن

ب قيام ثورة ١٩٥٨ فى العراق أنهت الحكم الهاشمى هناك ووصل عبد الكريم قاسم الى السلطة مما أُعتبر تهديداً للأردن ، ولكن النظام الأردنى نجا بفضل معونة بريطانيا ممثلة فى إحتلال القوات البريطانية للأردن لمدة ثلاثة شهور . ذلك أن بريطانيا بعد أن فقدت العراق سياسيا واستراتيجيا ، لم تشأ أن تفقد الأردن أيضا وأصبحت تقدر أهمية الأردن كمركز للمواصلات . خصوصا وأن العناصر الثورية فى الأردن تشجعت بأحداث العراق ولبنان ، وصارت قوات المظليين البريطانيين تذرع شوارع عمان كما أُقيم جسر جوى أمريكى لإرسال الإمدادات اللازمة .

- كما قطع الأردن علاقاته الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة حيث إتهم المكتب الثانى (المخابرات) السورى بمساعدة الثوريين فى الأردن ، وسعى الملك حسين من أجل فصم عرى الوحدة التى كان بعض السوريين ساخطين عليها . كما سعد لتدهور العلاقات بين ناصر وقاسم ، مما دفع الملك حسين الى محاولة القيام بدور سياسى واستغلال التطورات السياسية فى المنطقة لمصلحته .

جـ - عندما قامت الثورة وأُعلنت الجمهورية فى اليمن فى سبتمبر (أيلول) ١٩٦٢

---

(7) Malone : op . cit ., P . 123 .

سارع الأردن بإعلان تأييده للإمام ضد العناصر الثورية ، مما كان دليلا آخر على أن النظام الأردنى نظام شديد الرجعية مما جعل البعض يعتقد أن النظام الأردنى لن يصمد بعد أن أصبحت سوريا والعراق واليمن فى المعسكر الثورى .

وفى ذلك الوقت كان التضامن العربى يجتاز امتحانا فى عام ١٩٦٤ عندما فضحت خطط اسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن من الجليل الأعلى بالأنابيب الى شمال النقب ، ورغم إمكان تعاون العرب إزاء هذا الخطر إلا أن رد الفعل العربى لخطة اسرائيل اقتصر على توجيه تهديدات محدودة فى الصحف والإذاعة ، ونشر وحدات مدفعية سورية حديثة فى مرتفعات الجولان .

د - وقد شجعت مظاهر ضعف الأردن على قيام منظمة فلسطينية شبه عسكرية هي منظمة التحرير الفلسطينية (P Palestine Liberation Organization L O) ومجموعات الفدائيين التى تعمل تحت زعامة منظمة فتح بدرجات متفاوته مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانضمت بعض العناصر من بلاد عربية أخرى ، بعد أن فقدت هذه العناصر ثقتها فى الوعود المتكررة للحكومات العربية باستعادة فلسطين لأهلها ، وأصبح للمنظمة ذكر شبه يومى فى الصحافة العالمية . ولكن منذ ١٩٦٥ صارت الغارات التى تقوم بها فتح فى قلب اسرائيل انطلاقا من الأراضى الأردنية مصدر قلق للحكومة الأردنية التى أصبحت تخشى قيام اسرائيل بهجمات إنتقامية ردا على إغارات الفدائيين الفلسطينيين ، خصوصا وأن منظمة التحرير الفلسطينية طالبت بأن يكون لها فى الأردن كيان شبه مستقل يسمح لها بالتجنيد وجمع الأموال ، ولكن الحكومة الأردنية رفضت هذا المطلب لأنه يعنى قيام دولة داخل الدولة ، إلى جانب تجزئة الولاء بين جموع اللاجئين الفلسطينيين فى الأردن بين حكومة الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ولم تلبث أن نشبت حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ (التى لن نتعرض لها فى هذه الدراسة) والتى كان من نتيجتها استيلاء اسرائيل على الضفة الغربية من الأردن ، وهضبة الجولان من سوريا وسيناء من مصر .

فهـــرس

صفحة